

AL ADAB 2001

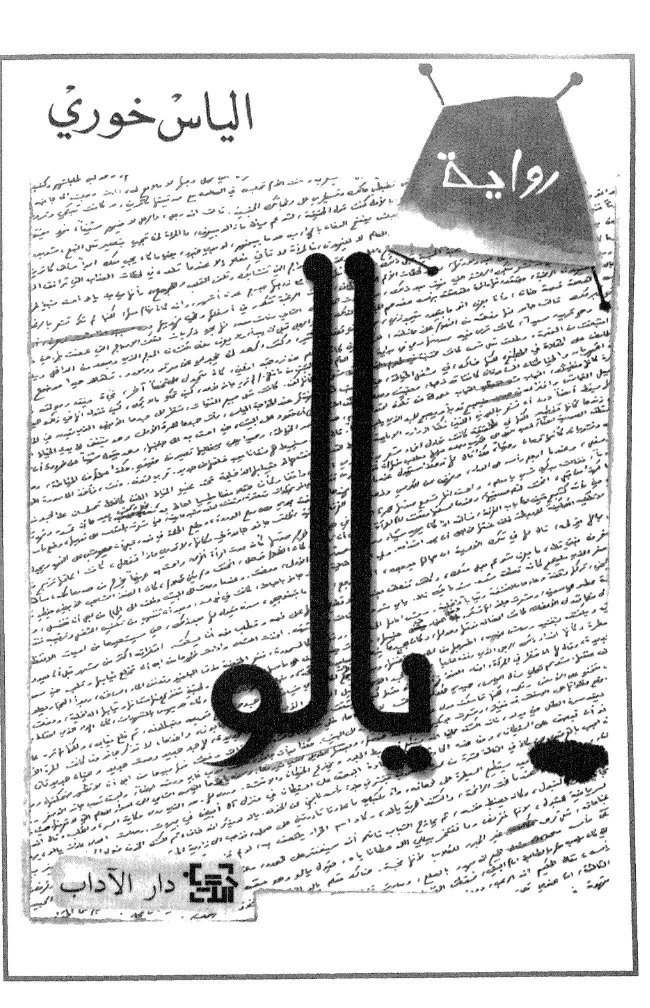
العدد ١١-١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) - كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١

Al-Adab vol. 49 #11-12/2001

البدايات العربيّة في مواجهة العولمة - السيّاب ونقّاده - أسئلة الفرنكوفونيّة - هل انتهت حرب لبنان؟



أميركا ضد "أميركا"



الياس خوري
رواية
يالو
دار الآداب



مجلة ثقافيّة عربيّة

AL ADAB 2001

صاحباها: سهيل إدريس وسماح إدريس

العدد ١٢/١١ تشرين ٢ (نوفمبر) ـ ك١ (ديسمبر) ٢٠٠١ ـ السنة ٤٩

Al - Adab vol. 49 # 11/12 - 2001

Editor: Samah Idriss

Subscription manager: Kirsten Scheid Idriss

Owners: Souheil Idriss & Samah Idriss

لا تنشر المجلة أيّ مادةٍ سبق نشرها، ولا تكافئ ماليًا إلاّ مَنْ كُلِّفَ بإعداد مادةٍ ما. الآراء الواردة لا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير. لا تعاد المواد إلى أصحابها. تحتفظ المجلة بحقّ حذف كل قدح شخصيّ أو إطالة. تُكتب المواد بخط واضح، أو تُطبع. التوثيق (بذكر اسم المؤلف وكتابه وتاريخ النشر ومكانه) ضروريّ. يرجى إرسال غلاف الكتاب المنقود أو صورة شخصية عن الكاتب موضوع البحث أو عن الباحث نفسه.

الاشتراك السنوي لعام ٢٠٠١

لبنان: ٣٠ دولارًا أمريكيًا (للأفراد) و ٦٠ دولارًا (للمؤسسات). البلدان العربيّة (باستثناء دول المغرب العربيّ): ٤٥ دولارًا (للأفراد)، و٨٠ دولارًا (للمؤسسات). أوروبا وأفريقيا وبلدان المغرب العربيّ: ٥٠ دولارًا (للأفراد)، و٨٥ دولارًا (للمؤسسات). بقية الدول: ٦٠ دولارًا (للأفراد)، و٩٥ دولارًا (للمؤسسات).

تُرسل اشتراكات المؤسسات بالبريد المضمون لا غير، وأمّا اشتراكات الأفراد فبالبريد العادي (وتُضاف عليها ١٥ دولارًا عند الرغبة في البريد المضمون).

تُدفع الاشتراكات مقدّمًا: (أ) إمّا بشك لأمر مجلة الآداب مسحوب على أحد المصارف العربيّة، وإمّا (ب) بتحويل ماليّ لحساب دار الآداب رقم ١ ـ ٨١٠ ـ ٧٥٦٠٥٩ ـ ٠٣٣٨، بالدولار، البنك العربيّ.

ملاحظة: هذه النسخة صالحة للبيع للأفراد فقط، وعلى المؤسسات العلميّة اللبنانية والعربية الراغبة في اقتنائها الاشتراكُ السنويّ المباشر من «دار الآداب». الأسعار أدناه مخصّصة للأفراد، وفي البلدان العربية وحدها، وعند زمن عرضها في الأكشاك. ولا يحقّ إلاّ لدار الآداب بيع هذا العدد بعد سحبه من الأسواق العربية، وبالسّعر الذي ترتئيه.

Subscription Rates 2001

Lebanon: 30 USD (ind.), 60 USD (inst.). Arab Countries (except Morocco, Libya, Algeria & Tunis): 45 USD (ind.) & 80 USD (inst.). Europe & Africa (including Morocco, Libya...): 50 USD (ind.) & 85 USD (inst.). All Other Countries: 60 USD (ind.) & 95 USD (inst.)

Note: All institutional subscriptions include registered air mail fees. All individual ones include regular mail fees; please add 15 USD to get your ind. subscription through registered mail.

Payment can be made by money order, check made out to Dar al-Adab, credit card, or bank transfer (Arab Bank, Verdun Branch, Beirut, Lebanon, #338 - 756059 - 810 - 1).

Note: Institutions may subscribe to *al-Adab* only through Dar al-Adab or an authorized dealer (Otto Harrassowitz, Swets, Blackwell's, Faxon, or Ebsco). The prices listed below are discounted prices valid only for individuals in listed Arab countries, and at the time of stand display. This copy may not be sold as a back issue by any seller but Dar al-Adab. After display time expires, price is subject to change without notice.

ثمن النسخة من هذا العدد (الأسعار صالحة لسنة ٢٠٠١ فقط)

لبنان ٦٠٠٠ ل.ل. ـ سوريا ١٠٠ ل.س. ـ مصر ٧ جنيهات ـ المغرب ٣٠ درهمًا ـ تونس ٣٠٠٠ مليم ـ الأردن ٢٥٠٠ فلس ـ البحرين ٢٠٠٠ فلس ـ السعودية ٢٠ ريالاً ـ الكويت ١٥٠٠ فلس.

رئيس التحرير
سماح إدريس

المراسلون
محمد جمال باروت (سوريا)
عبد الحق لبيض (المغرب)
ماجد السامرائي (العراق)

مديرة الاشتراكات
كيرستن شايد

المدير المسؤول
عايدة مطرجي إدريس

مصمم الغلافيْن الخارجيّيْن
علي شري

مصممة الغلاف الداخليّ الأوّل
نجاح طاهر

مصممة الغلاف الداخليّ الثاني
ريم الجندي

تنضيد
ميشلين خوري

إخراج
ميشلين خوري
حاتم الإمام

الطباعة
المجموعة الطباعيّة

العنوان: ص.ب ٤١٢٣، بيروت، لبنان.
تلفون/فاكس: ٨٦١٦٣٣ (١) (٠٠٩٦١)
(١) ٧٩٥١٣٥

Address: P.O.Box: 4123, Beirut, Lebanon.
Tel: 00961 -1 -795 135
Fax: 00961 - 1 - 861 633
e-mail: kidriss@cyberia.net.lb, or d_aladab@cyberia.net.lb

الضعفاء والغطرسة الأميركيَّة

اختراع الإرهابيّ وأبلسته

. فيصل درّاج* .

تعريف الإرهاب

دول عربيَّة كثيرة تطالب بتحديد معنى الإرهاب قبل أن تَنْخرط في أيّ عمل دوليّ ضدّه، وقبل أنْ تَنْظر بعين الرضا إلى المسعى الأميركيّ الذي يحثّ الدولَ جميعًا على «تحالف دوليّ مناهض للإرهاب.» وما تقصده الدول العربيَّة واضح، وقوامُه التمييزُ بين «الإرهاب» و«المقاومة الوطنيَّة» ـ وهو ما يَحْجب نعتَ «الإرهاب» عن الحركات الوطنيَّة والإسلاميَّة في فلسطين، ويسوِّغ ممارسات حزب اللّه في لبنان. وهذا التمييز ينطوي على الفصل بين الإرهاب وحقّ الدفاع عن النفس: ذلك أنّ الإنسان المضطهَدَ والمحاصَرَ والمغتصبةَ أرضُه لا يكون إنسانًا سويّاً إنْ لم يدافع عن كرامته وحقوقه الإنسانيَّة المشروعة.

تَعْطف الدولُ العربيَّة المطالبةُ بتعريف «الإرهاب» على مطلبها الأوّل مطلبًا آخر لا تَنْقصه الشرعيَّةُ والحكمةُ، قوامُهُ الرجوعُ إلى الأمم المتحدة، من حيث هي إرادةٌ عالميَّةٌ، ولو شكليّاً، من أجل تحديد الوسائل العمليَّة لمحاربة ما تريد أن تحاربه الولاياتُ المتحدةُ الأميركيَّة. وإذا كان هذا الطلب لا يشير صراحةً إلى غطرسة القوَّة، وهي صفة أميركيَّة متوالدة، فإنَّه يعلن على الأقل رفضَه لأحاديَّة المرجع والقرار في السياسة الدوليَّة. فالولايات المتحدة تطالب بـ«تحالف دوليّ» دون أن تَرْجع إلى الدول المعنيَّة، كما لو كان العالم كلُّه مجرَّدَ ولاياتٍ أخرى تابعةٍ للولايات الأميركيَّة.

وعلى الرُّغم من صحة المطلبَيْن العربيَّيْن وعدالتهما، يَبْقى أمر ثالث قد يقول به الأفرادُ ولا تقول به الدولُ لاعتبارات كثيرة. وهو يدور حول الإرهاب الأميركيّ في العالم، منذ أن اغتيل ساندينو في نيكارغوا، في بداية ثلاثينيَّات القرن الماضي، إلى أحداث البوسنة التي لاتزال تتوالد حتى اليوم. وإذا تركنا العالم في أحواله وأحوال الإرهاب الأميركيّ فيه، يقف أمامنا مباشرةً العالمُ العربيُّ الذي عانى ويعاني سياسةً أميركيَّةً هي مزيج من غطرسة القوَّة والنزعةِ الصليبيَّة القديمة وروح «اكتشافيَّةٍ مؤْمنة» تساوي، ضمنًا، بين الفلسطينيِّين والهنود الحمر الراقدين في مقابر لا تُحصى. ولم يكن إدوارد سعيد مخطئًا، في دراسة له في كتاب جماعيّ عنوانُه **لومُ الضحايا**، حين فسَّر الهوى الأميركيَّ لإسرائيل بذاكرة جماعيَّة أميركيَّة قديمة ترى في الصهيونيّ في فلسطين امتدادًا لـ «روَّاد الغرب الأميركيّ» القديم.

أميركا والعرب

والذاكرة العربيَّة التي تَنْظر إلى علاقات أميركا بالعالم العربيّ لن تجد في ثناياها، حتى لو كانت «ليبراليَّةً» ومن دعاة «حوار الحضارات،» إلاَّ مسلسلَ اعتداءات أميركيَّة لا ينتهي. كأنَّ العلاقة العربيَّة ـ الأميركيَّة لا تَسْتوي إلاَّ في علاقات السيطرة والإخضاع، أو في إطار التحدِّي والمواجهة والهزيمة. ولذلك لا يَبْدو العالمُ العربيُّ، من وجهةِ نظر الولايات المتحدة، سليمًا ومقبولاً وفاضلاً إلاَّ إذا ارتضى المعاييرَ الأميركيَّة؛ فإنْ رَفَضَ حلّت عليه صفاتُ الديكتاتوريَّة والإرهاب، وسقطتْ عليه القنابلُ في زمن، أو «زاره» مشاةُ البحريَّة الأميركيَّة في زمن آخر.

ففي الخامس عشر من تموز عام ١٩٥٨، أنْزلت الولاياتُ المتحدة خمسةَ عشر ألفًا من مشاة البحريَّة الأميركيَّة على شواطئ بيروت، بحجَّة الدفاع عن «التعايش الطائفيّ في لبنان»؛ وهو ما كشفتْ زيفَه الباحثةُ الأميركيَّةُ إيرين جندزير (**لوموند ديبلوماتيك**، تموز ١٩٩٨) في دراسة طويلة لها تبيَّن أنَّ الإنزال هيَّأه وخطَّط له الأميركيُّون للدفاع عن مصالحهم. ومهما تكن الاجتهادات الخاصة بحرب حزيران عام ١٩٦٧، فإنَّ نتائجها ما كان لها أن

* ـ من كبار الكتَّاب الفلسطينيِّين. من كتبه: **بؤس الثقافة في المؤسَّسة الفلسطينيَّة**، **ودلالات العلاقة الروائيَّة**. له عشرات المقالات في الآداب **والطريق والكرمل والهدف والوسط والنهج** وغيرها.

تكون على ما كانت عليه دون ذلك التحالف العضويّ بين إسرائيل والولايات المتحدة. ومع أنّ حروب ذاك الزمن كانت تَرْتبط بـ «المصالح الحيويّة» و«التوازن العالميّ،» فإنّ تحوّل ذلك الزمن كما رحيلَه كليّاً لم يغيِّرا في المنظور الأميركيّ شيئًا: فقد بقي دائمًا في العالم العربيّ ما «يستحقّ» الردعَ والعقابَ.

عام ١٩٨٦ شنّت الطائرات الأميركيّة هجومًا على ليبيا وقصفتْ صواريخُها العاصمةَ الليبيّة، بغيةَ «تأديب» النظام الذي رأى فيه رونالد ريغن نظامًا إرهابيّاً يهدِّد سلامةَ الولايات المتحدة ويهدِّد حياةَ الرئيس الأميركيّ شخصيّاً. ومع أنّ تشومسكي وضع دراسة طويلة عن اختراع الإعلام الأميركيّ لصورة الزعيم الليبيّ، فإنّ الرئيس ريغن تمسك بتعريفه للإرهاب، وتمسك أكثر بضرورة عقاب «الإرهابيّين.» وواقع الأمر أنّ الإرادة الأميركيّة، وقد أخذتْ صفاتِ الخالق ودورَه، تعطي للعدوّ الذي تشاء الصورةَ والملامحَ التي تشاء، كي تقرِّر، في نهاية المطاف، ذلك العقابَ الموافقَ الذي تشاءه أيضًا.

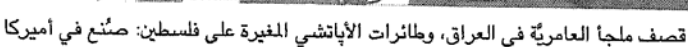
انطلاقًا من المشيئة الأميركيّة التي تَنْعت مَنْ لا يَقْبل بها بـ «الإرهابيّ،» أقْدمت الولاياتُ المتحدة عشية العشرين من آب عام ١٩٩٨ على إطلاق أكثر من عشرين صاروخًا من طراز كروز على الخرطوم. ولم تكن الولايات المتحدة بحاجة إلى اختراع عذر؛ ذلك أنّ العذر المطلوب قائم وجاهز وحاضر وعنوانُه «الإرهاب.» ومع أنّ المنطق السليم يَقْضي بألاّ تُحاربَ الرذيلةُ بالرذيلة، وألاّ يواجَهَ الإرهابُ الوهميُّ بإرهابٍ حقيقيّ، فإنّ الولايات المتحدة تَخْترع الإرهابيَّ وتعاقبه بشكل إرهابيّ، تاركةً الإرهابَ الحقيقيَّ مطمئنّاً في مكانه، كأن تتركَ شارون ـ ومَنْ سبقه ـ يَفْتكون بالشعب الفلسطينيّ بكل الأسلحة. ولأنّ أصحاب الفضائل المخترعة المتشابهة يتكاتفون، فقد أرْسل نتنياهو إلى كلينتون، حين قَصَفَ السودانَ، تحيةً كبيرةً جاء فيها: «نحن الآن نؤيِّد تلقائيّاً الولايات المتحدة حين تردّ على الإرهاب... إنّ ذلك لا يكون في خطوة واحدة، إنّه يَسْتلزم جهدًا متواصلاً...»

يتّفق الطرفان الأميركيّ والإسرائيليّ، إذن، في تعريف «الإرهاب» ويتحالفان في الردّ على هذا «الإرهاب.» والنتيجة الواضحة هي أنّ الطرفين ديموقراطيّان ـ ذلك أنّ الديموقراطيّة نقيض الإرهاب ـ وأنّ العرب إرهابيّون بالضرورة. غير أنّ الوقائع أثبتتْ، غيرَ مرّة، أنّ الاختراع لا يساوي الحقيقة، وأنّ الإرهابيّ المزعوم يمارسُ غيرَ ما يُنْسب إليه. ولذلك لن يكون الهدفُ الإرهابيُّ الذي طالتْه الصواريخُ الأميركيّة في السودان إلاّ مَخْبرًا كيميائيّاً يُنْتج أدوية للمرضى، أيْ مصنعًا سلميّاً يردّ بعضَ الأمراض عن شعبٍ تَفْتك به أمراضٌ كثيرة. ولن يكون الإرهابيُّ الفلسطينيُّ المفترض إلاّ ذاك المضطهدَ المعذَّبَ المقهور الذي تجعله الطرقُ الالتفافيّة الإسرائيليّة يَقْطع في أربع ساعات مسافةً كان يقطعها، في بدايات «اتّفاق أوسلو،» في نصف ساعة لا أكثر. ولن يكون الفلسطينيُّ، كما المَخْبَرُ السودانيُّ، إلاّ صورةً أخرى عن بناية العامريّة في بغداد التي لم تلتقِ فيها الصواريخُ الأميركيّة، التي تطارد «الإرهابَ،» إلاّ جماعةً كبيرةً من الأطفال والنساء والعَجَزة الذين انتُزعوا من بوش الأب أسفًا بعد أن حوّلتهم نيرانُ الغضب الأميركيّ كتلاً متفحّمة.

وجوه الإرهاب الأميركيّ

وواقع الأمر أنّ للاختراع الأميركيّ للإرهاب آليّةً خاصةً به متعدِّدةَ المراتب، تتّكئ على سلطة واسعة متعدِّدة الوجوه. وأوّل هذه الوجوه السلطةُ الإعلاميّة، التي تبدأ بـ «أبْلسة» الإرهابيّ المفترض، بلغة تشومسكي، أيْ تجعل منه إبليسًا يتّفق الجميع (الرأيُ العامُّ الأميركيّ أولاً) على ضرورة إلحاق أشدّ العقاب به. وهكذا يتم الاختراعُ بشكلٍ يلبّي العقابَ الصارمَ القادم ويوافقه. وهذا ما أنْجزه الرئيسُ ريغن وهو «يؤبلس» الرئيس القذافي تمهيدًا لضربه؛ وأنْجزه بوش الأب والابن، كي يؤبِّدا تعذيبَ الشعب العراقيّ، مبرهنيْن للمرّة الألف تلك القاعدةَ الظالمةَ التي تعاقب شعبًا بأكمله من أجل فرد واحد. وكان من الضروريّ، بعد




قصف ملجأ العامريّة في العراق، وطائرات الأپاتشي المغيرة على فلسطين: صُنع في أميركا

أن صفعت المقاومةُ الفلسطينيّةُ شارون أكثرَ من مرّة، أن تتمّ أبلسةُ الشعب الفلسطينيّ، كي يدير له الرئيس بوش الابنُ ظهرَه بحجّة الإرهاب الفلسطينيّ المستطير الذي يحاصر الشعبَ الإسرائيليَّ، كما قالت مادلين أولبرايت ذاتَ مرّة.

ومع أنّ أبلسة المسلمين ليست جديدة ـ فالتلفزيون الأميركيّ وما يشابهه يختارون صورًا معيّنة من المجتمعات العربيّة ـ فإنّ ما حصل في مركز التجارة العالميّ في نيويورك مؤخّرًا ألغى المسلمين كأفراد ووضعَ مكانَهم الدينَ الإسلاميَّ كلَّه بغية عقاب الإسلام والمسلمين معًا. وبداهةً فإنّ السلطة الإعلاميّة الأميركيّة، وهي مترامية، تُسلِّم ما تُنْجزه إلى السلطة السياسيّة، وهي مرجعُها على أيّة حال، كي تتقدّمَ لاحقًا، وبالضرورة، السلطةُ الحربيّةُ، التي توزّع القنابلَ على بغداد والخرطوم وطرابلس الغرب. وفي الصورة كلّها يتجلّى ذلك العنوانُ الواسعُ والمعروفُ والقديمُ وهو «غطرسة القوّة،» التي تَخْلق الجلادَ والضحيّةَ في منطق متغطرس يَجْعل الجلادَ ضحيّةً والضحيّةَ جلادًا. كأنّ القويّ، وقد تحرّرَ من الروادع الأخلاقيّة والإنسانيّة والدينيّة، يردّد بلا كلل: «البقاء للأقوى.»

غير أنّ هذا البقاء الغريب يهدِّد الموروثَ الإنسانيَّ كلَّه. ذلك أنّ الإنسانيّة أنتجتْ، فيما أنتجتْ، مفاهيمَ النظام والقانون والدستور والعرْفِ الإنسانيِّ العامّ. ولعلّ هذا البقاء الغريب، على الطريقة الأميركيّة، هو ما يَجْعل الولايات المتحدة تَغْتصب الإرادة الدوليّة وتَعْبث بالأمم المتحدة؛ وهو ما يَجْعل بعضَ المسؤولين العرب يذكّرون بفكرة النظام والقانون، أيْ بضرورة الرجوع إلى الأمم المتحدة من أجل معالجة موضوع «الإرهاب» بعيدًا عن الخلق الزائف والاختراع. ولعلّ إيديولوجيا الانتصار، وهي عبثٌ بالقيم الإنسانيّة الفاضلة كلّها، هي ما أُطْلق على لسان موظفين في وزارة الخارجيّة الأميركيّة تعابيرَ غريبةً مثل: «نهايةِ التاريخ،» وتَعْني نهايةَ الإرادات الإنسانيّة أمام الإرادة الأميركيّة، و«صدام الحضارات» الذي يَعْني تدميرَ الهويّات القوميّة والدينيّة المستضعَفة بأدوات الردع والدمار الصادرة عن الثورة التقنيّة المتجدِّدة. ولذلك لن يكون غريبًا أنْ «تُسرِّب» الولاياتُ المتحدة جرثومةَ السيدا (مرض نقص المناعة) إلى إفريقيا الوسطى والغربيّة كي يتمّ التخلُّصُ من أربعين بالمائة من سكّان هذه المنطقة في عشر سنوات، كما جاء في تقريرٍ نُشر مؤخّرًا.

إيديولوجيا الاستضعاف

في مقابل غطرسة القوّة، التي تَخْلق الظواهرَ عن طريق الأسماء والتسمية، تقف إيديولوجيا الاستضعاف. ذلك أنّ المستضعَف، وهو غير الضعيف، يتلقّى الضربات المدمِّرة ويَسْكت، لأنّ «الحجج» التي يسوقها ضعيفة وغير مقنعة. قال كيسنجر مرّةً: «يستطيع القويُّ أن يَكْذب دون أن يكذِّبه أحد،» معلنًا أنّ القوّة هي الحقيقة الوحيدة. لهذا يكون الإرهاب ما اصطلحت السلطةُ الأميركيّةُ على أنّه إرهاب، تاركةً المستضعفينَ يرثون ضعفًا مضافًا إلى ضعفهم، واستجداءً متواترًا لن يقيم قرابةً أبدًا بين الضعف والحقيقة.

وواقع الأمر أنّ الإسلام، من حيث هو دين، لا علاقة له بالإرهاب أبدًا، وأنْ لا جسور البتة بين الإرهاب والمقاومة الوطنيّة للاحتلال، وأنّ الجوهر العربيّ غريب عن الشرّ الجوهريّ. بل إنّ الشرّ يقوم أولاً في هذا العالم المحكوم بالفوضى والعنف وإيديولوجيا القوّة والسديم، حيث على الضعفاء أن يبقوا ضعفاء تُمنع عنهم، وبأكثر من قرار عالميّ، الديموقراطيّةُ وحقوقُ المواطنة والسلطاتُ السياسيّة التي تَعْرف معنى الدستور والقانون؛ وحيث على الفلسطينيّين وعلى غيرهم أن يَفْقدوا إنسانيّتَهم ويرضوا بوجود بيولوجيّ بائس يؤمِّن استقرارَ الاحتلال الإسرائيليّ ويشيد بفضائل الصهيونيّة.

لقد قال حكيم يونانيّ قديم: «في بعض الأزمنة المريضة يصبح الخراب سيِّدًا.» وربّما كان في ما نعيشه اليومَ أشياءُ كثيرة من هذا القول البصير.

دمشق

حروبهم ضدّنا: الآتي أعظم!

انطباعات عربيّة من داخل الولايات المتحدة

. أسعد أبو خليل* .

خفّفِ الوطْأَ ما أظنُّ أديمَ الـ
أرضِ إلاّ من هذه الأجساد

أبو العلاء المعرّي

التفجيرات

لم تكن تفجيراتُ ١١ أيلول عاديّةً، لا من حيث التخطيط، ولا من حيث التنفيذ، ولا من حيث المضاعفات ــ وهي لم تنتهِ بعد. واعتمدت التفجيراتُ على خيال لم نره من قبلُ إلاّ في قصص الخيال العلميّ، حتى إنّ وزارة الدفاع الأميركيّ دعت إلى اجتماعات مغلقة بعضًا من أشهر كتّاب السيناريو الأميركيّين لمساعدة القوّات المسلّحة على توقّع خيال العدو الجامح. ويُجْمع خبراءُ الإرهاب (وهم على درجات متفاوتة من الغباء والادّعاء والجهل وإنْ كانوا متوحّدين ــ كلّهم ذكور ــ في عدائهم للعرب وفي إعجابهم بشخص بنيامين نتانياهو الذي يودّون أن ينصّبوه علينا خبيرًا في شؤون الإرهاب) على فشل الاختصاصيّين الحكوميّين في قراءة خيال العدوّ.

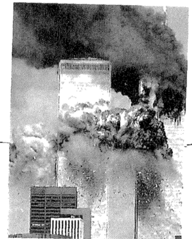
والتفجيرات، من الناحية التقنيّة لا الأخلاقيّة، متقنة إلى درجة الاختصاص العلميّ الفذّ. وفي هذا تذكير بالكتاب الهامّ لمدرسة فرانكفورت الفلسفيّة تحت عنوان **ديالكتيك التنوير**، وفيه إدانةٌ لتعظيم عصر التنوير. فقد أظهرتْ تجربةُ ألمانيا النازيّة طريقةَ استخدام العِلْم ضدّ العِلْم، أو استخدام التقدُّم للتراجع، وفي هذا تناقُضُ الأضداد الديالكتيكيّ؛ كما أنّ في تفجيرات أميركا دلائلَ على العلم ضدّ المدنيّة والتقدُّم، ودلائل على تحويل التكنولوجيا سلاحًا ضدّ المدنيّة والبشريّة ــ ففي ضحايا تفجيرات نيويورك مواطنون ومواطنات من ٨٢ دولة. ومحمد عطا (وهو زعيم المجموعة المفترض، وإنْ كان من الضروريّ الشكُّ في ما يَرِدُ في وسائل الإعلام الغربيّة وعلى ألسنة مسؤولي حكومات أميركا وبريطانيا لأنّها تَعْتمد على السياسة لا على القرائن والدلائل) نتاجُ لنظام التعليم الغربيّ العلميّ المحض، واختصاصاتهُ هندسيّةٌ ــ معماريّة. ولم يكن اختيارُ طوابق التفجير في ناطحتيْ مركز التجارة العالميّ عشوائيّاً أبدًا: فالاختيار اعتَمَدَ على تخطيط هندسيّ أراد تقويضَ المبنيَيْن على مَنْ فيهما، وفي هذا محاولة (ناجحة) لإكمال ما لم ينته في تفجير عام ١٩٩٣.

ولم يكن اختيارُ الأهداف صعبَ التوقُّع: فمركز التجارة العالميّ يبدو مرغوبًا من قِبَل جماعات أصوليّة تؤمن بمسألة السيطرة اليهوديّة الماليّة، غيرَ عالمةٍ بواقع العرب والمسلمين العاملين في المبنيَيْن، أو بواقع العمّال الباعة اليمنيّين وهم يتّخذون الأرصفة متاجرَ بسبب فقرهم.

وهولُ الحدث حقيقيّ، بصرف النظر عن مشاعر العداء الحقيقيّ الذي يكنّه جلُّ العرب للولايات المتحدة، لا لشعبها ــ فالأميركيُّون أفرادًا يَنْعمون بضيافة الدول العربيّة حتى في فلسطين ــ ذلك لأنّ العداء العربيّ للولايات المتحدة سياسيُّ العناصر.

والغريب أنّ نظريّات المؤامرة المنتشرة لا تزال تَنْعم بحسن الضيافة في قلوب الكثير من العرب وعقولهم. فكم من العرب صَدّقوا فعلاً أنّ الموساد كانت وراء التفجيرات وأنّها أفضَتْ بسرّها قبل يوم واحد لأربعة آلاف من اليهود، وكأنّ وكالات الاستخبارات تَسْتطيع فعلاً أن تُفْضي بمكنوناتها إلى الآلاف! لكنّ الظن هذا قائم على عمق التقدير العربيّ للموساد، وأنّها وحدَها قادرةٌ على تنفيذ عمليّة بمهارة فائقة لم تَرْتبط في الأذهان بأعمال العرب العسكريّة (لفساد أجهزتنا العسكريّة واستخباراتها ولاستخدامها لأغراض القمع لا لأغراض التحرير المعلنة مهرجانيّاً).

* ــ أستاذ العلوم السياسيّة في جامعة ولاية كاليفورنيا ــ ستانسلاس وباحث في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، وهو مؤلّف كتاب **بن لادن وطالبان: حرب أميركا «الجديدة» ضدّ الإرهاب**، الصادر حديثًا عن دار نشر سفن كورنرز.



إبداع الخيل العلميّ!

ومن الضـروريّ في هذا المجـال اتّبـاعُ شيء من الشكّ في الأخـذ بالروايات العربيّة عن التفجير، على منوال رواية اليهود الأربعة آلاف المزعومين. ولا بدّ من الشكّ أيضًا في رواية الغرب الذي يصرّ، من دون تقديم براهين، على إدانة بن لادن وعلى تحميله مسؤوليّةَ آثام ما بعد الحرب العالميّة الثانية وويلاتها! وليس هذا من قبيل تبرئة ذمّة بن لادن وأتْباعه ـ وهم يؤمنون بإقامة إمارة إسلاميّة تُطبِّق فيها تفسيراتٌ مخيفةٌ ومروِّعةٌ للمذهب الوهّابيّ. وما جرى تحت حُكْم الطالبان لا يبشّر بالخير، خصوصًا إذا كان المرء يَخْتلف معهم في الرأي وفي التفسير وفي الجنس.

تدمير الدستور الأميركيّ، والأميركيّون العرب

لم تنقضِ ساعات على حدوث عمليّة التفجيرات حتى تسارعت الأقوالُ المطالبةُ بإعادة «النظر في الحريّات» على حدّ قول أشهر المذيعين، أو اللجوءِ إلى التحصُّن بـ «الكذب» على حدّ قول وزير الدفاع الأميركيّ مستشهدًا بقول شهير لونستون تشرشل. وسارع وزيرُ العدل الأميركيّ، وهو أصوليّ مسيحيّ على طريقة طالبان الإسلاميّة، إلى إجراء حركة اعتقالات متسارعة، ضاربًا عرضَ الحائط بأصول الاعتقالات والمحاكمات.

وكان للعرب والمسلمين نصيبُ الأسد، فاعتُقِلَ أكثر من ١٢٠٠ عربيّ ومسلم لايزال معظمُهم في السجون، ولم يتمّ اتّهام أكثرهم بمخالفة سَيْرٍ واحدة، وقُدِّم الباقون للمحاكمة لمخالفات ضريبيّة وأخرى متعلِّقة بقوانين الهجرة. أمّا عن صلة المعتقلين بالإرهاب وببن لادن وبتنظيم القاعدة فهي حتى الآن غير موجودة. وتقول مصادرُ الحكومة نفسُها إنّها تظنّ (أيظنّ؟ كما قالت نجاة الصغيرة يومًا) أنّ نحو عشرة أفراد فقط من الألف والمئتين قد تكون لهم صلةٌ بحركات إرهابيّة. ولا تَعْتقد الحكومةُ أنّ أيّاً منهم كان على علم بالتفجيرات. وقد حوكم شخص أردنيّ (وطَبّلتْ له وسائلُ الإعلام وزمَّرتْ وكأنّه كارلوس آخر) وهو اليوم سجين يَقْضي سنوات من عقوبته. أمّا جريمته فهي غيرُ ما قد تتصوّرُ (أو تتصوّرين): فقد ذُعر المسكين عند اعتقاله من الاعتراف بأنّه كان على صلة عابرة بواحد من الخاطفين، فحوكم بتهمة الكذب (والكذب مسموح للرؤساء وكبار الشخصيّات ولكلّ مَنْ لا شعرَ أجعدَ له). وهناك باكستانيّ آخر في الستين من عمره (رفيق بوت) قضى في زنزانته بسكتة قلبيّة نتيجة الخوف. أمّا تهمته فكانت من جرّاء إخباريّة قسّيس رآه يَدْخل عربة «ڤان» كبيرة (ودخول عربات كبيرة وشاحنات وقاطرات ممنوع على العرب والمسلمين). بل إنّ تلميذًا عراقيّاً في أحد صفوفي تعرَّض للتحقيقات من قبل FBI لأنّه يَعْرف قيادةَ الطائرات. وتلميذ سابق آخر لي تعرَّض للتحقيقات لأنّه لم يتورّعْ عن شراء كتب عن الطائرات لشقيقه، وهو طيّار في شركة الطيران اليمنيّة. وهناك طالب سعوديّ تعرَّض للتحقيقات لأنّ جيرانه قدَّموا إخباريّةً للشرطة بأنّه كان يَحْمل جهازًا مشبوهًا تبيَّن بعد تحرٍّ وتقصٍّ أنّه «أركيلة» [نرجيلة]. وإيّاكم من الأركيلة يا عرب، فهي تثير الرعبَ في قلوب الآمنين والآمنات من سكّان العالم الراقي.

أمّا منظّمات العرب والمسلمين في هذه البلاد فتعاملتْ مع الأحداث بذلّ وخنوع لم يُفِدْ إلاّ في ترسيخ الشبهات بهم. فهذه المنظّمات، الواحدة تلو الأخرى، تنافستْ في تقديم الولاء والطاعة وفي تقديم بيانات الإدانة والاستنكار كلّما دقّت ساعةُ «بغ بن.» وطبعًا، اعتراضُنا على هذه الإدانات لا يَنْبع من مبدإ رفض الإدانة لعملٍ يُمْكن وصفُه بـ «الإرهاب المضاعف» لأنّه استخدَمَ مدنيِّين لقتل مدنيِّين، بل لأنّ أيّة محاولة لفرض بيانات إدانة خاصّة واستثنائيّة من قِبل العرب والمسلمين هي العنصريّةُ نفسُها. فيجب أن تكون إنسانيّةُ العرب والمسلمين في هذه البلاد محسومة، لا موضوعةً على المحكّ. وليس هناك ما يجب على العرب

والمسلمين (ذكورًا وإناثًا) الاعتذارُ عنه، اللّهم إلاّ إذا أردنا من كل يهوديّ ومن كل مسيحيّ تقديمَ اعتذارات وإدانات عن جرائم كل يهوديّ وكلّ مسيحيّ في أيّ مكان في العالم!

نحن متّهمون (ومتّهمات) بأنّنا لسنا صارمين في موقفنا من الإرهاب لأنّنا نقْبل بالعنف الصادر عن بعض العرب والمسلمين، وكأنّ متّهمينا غيرُ مهلّلين ومهلّلات لعنفهم هم وعنفِ دولةِ إسرائيل. فقد اعترضوا، يا للخبث والوقاحة، على بعض مشاهد التهليل لتفجيرات ١١ أيلول من قبل بعض الصِبْية العرب، في حين أنّ هذه البلاد اليوم تغطّي أعمالَ الحرب ضدّ أفغانستان وأهلِها (لا ضدّ الإرهاب المزعوم) بصورة احتفاليّة مهرجانيّة. وكيف يلوموننا إذا كنّا غيرَ قابلين لصدقيّة دور الولايات المتحدة في الحرب ضدّ الإرهاب، في الوقت الذي تبارك فيه الإدارةُ الأميركيّة إرهابَ إسرائيل في أوائل شهر ديسمبر (كانون الأول) ضدّ أهل فلسطين العزّل؟

وتَستخدم الحكومة الأميركيّة حالةَ الرعب والذعر في أوساط الشعب لتدوس وباستمرار على دستور يَعْلوه الغبارُ والرمادُ منذ أيلول. فهناك نصفُ الأميركيّين والأميركيّات يَقْبلون (ويَقْبلن) بفرض هويّات خاصّة على المواطنين والمواطنات من أصل عربيّ. وهناك نحو ٦٣ بالمائة من الشعب يَقْبلون (ويَقْبلن) بالانتقاص من الحقوق المدنيّة «مِنْ أجل محاربة الإرهاب.» وكم المفارقة بالغة عندما نرى شبهًا فظيعًا بين شعار «من أجل محاربة الإرهاب» الأميركيّ وشعار حكوماتنا الممجوج «من أجل تحرير فلسطين.» ألم نتعرّض للمهانة والذلّ والتعذيب والقمع تحت شعار «محاربة الكيان الصهيونيّ»؟ واليوم يتعرّض العرب والمسلمون وكلُّ مَنْ يعارض الحربَ الوحشيّةَ ضدّ أفغانستان في الولايات المتحدة لمحاولة الانتقاص من الحقوق المدنيّة. ومن الإنصاف والضرورة التذكيرُ بتلك الأقليّة الأميركيّة التي تعارض بجرأة وشجاعة مسلكَ الحكومة داخلياً وخارجياً.

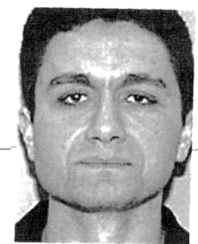
ظاهرة بن لادن والحرب ضدّ «الإرهاب»

إنّ ظاهرة بن لادن فريدةٌ في تخويفها للغرب وفي تقديمها للإسلام، كذلك «الخطر» الذي وصل إلى أبواب مدينة فيينا مرتين أثناء العهد العثمانيّ، قبل أن يَدْخل (ونَدْخل معه) في سبات عميق لعلّنا لم نُفِقْ منه بعدُ.

وبن لادن عدوّ وجب وجودُه أميركيّاً: فهو يَعْتمر العمامة، ولحيتُه مُطْلقة، ويُصرّ على ارتداء الزي العربيّ وإنْ كان يرتدي بزّة عسكريّة ـ وفي هذا صورة صالحة تمامًا للصقات المطلوبين. وهناك سهولة فائقة في استخدام صورته المتكرّرة لتخويف أهل البلاد المذعورين والمذعورات.

وهو في فلسفته في السياسة الخارجيّة لا يَخْتلف عن جورج بوش الذي يصرّ «أنّك معنا أو مع الإرهاب،» وكأنّ الخيار الثالث (بمعارضة بوش والحرب الأميركيّة بالإضافة إلى معارضة الإرهاب) ليس خيارًا متفوّقًا أخلاقيّاً. فبن لادن يقول إنّ الأحداث قد قسّمت العالَمَ إلى فسطاطيْن، على طريقة دار الإسلام ودار الكفر، وهما لا يَلْتقيان البتّة.

وطبعًا، الأميركيّون يعلمون عن بن لادن الكثيرَ لأنّه صنيعتهم قبل أن يكون صنيعتَنا. ألَمْ يَكُن ربيبَهم هم أثناء الحرب الوحشيّة ضدّ الحكم الشيوعيّ في أفغانستان؟ ألَمْ تَكُن العائلة السعوديّة المالكة وراء الحملة الإسلاميّة لإطلاق الجهاد في أفغانستان، الأمرُ الذي أطلَق العنانَ لأكثر الحركات الإسلاميّة تطرّفًا وتزمّتًا وأصوليّة؟ ألَمْ يَكُن الأمير تركي (الذي شغل حتى أسابيع معدودة منصبَ مدير الاستخبارات في السعوديّة) رائدَ تشكيل الفصائل الإسلاميّة ـ العربيّة التي جنّدها أداةً في يد الاستخبارات الأميركيّة؟



محمد عطا: اختصاصاته هندسيّة ـ معماريّة

وقد ذكرتْ مجلة **الإيكونومست**، وفقًا لمصادر الاستخبارات البريطانيّة، أنّ اتّصالات كانت قد جرتْ بين بن لادن نفسه وبين المخابرات الأميركيّة، وإنْ كانت الأخيرة قد نَفَت الخبرَ من أساسه (جملةً وتفصيلاً كما نقول نحن). ومَنْ كان وراء ظاهرة الأفغان العرب؟ وأين كان مَنْ يَذْرِف دموعَ التماسيح اليوم على وضع نساء الأفغان بينما ـ ولنعترفْ بصراحة ـ كان النظامُ الشيوعيّ في أفغانستان مسؤولاً عن إقامة حُكْم ذهبيّ لنساء البلاد وإنْ كان الحُكْم بوليسيّاً وقمعيّاً؟

والأصوليّة التي نُصِّب عليها بن لادن لها جذور سعوديّة وهّابيّة. وهو في توجُّهه الإسلاميّ لا يَخْتلف إلاّ من حيث دخول القوات الأميركيّة «أرضَ محمد» أثناء حرب الخليج الثانية وبعدها. وقد تتلمذ بن لادن على يد مدرِّسي المنهج الوهّابيّ، الذي أقام بنياتِه الحديثةَ ذلك الفقيهُ الظلاميُّ عبد العزيز بن باز الذي كان يستشيط غيظًا من هؤلاء الذين يزعمون أنّ الأرض كرويّة، أو من أولئك الذين يزعمون أنّ انسانًا قد هبط على أرض القمر.

طبعًا، الاعتراض الأميركيّ السائد اليوم على الوهابيّة وعلى مدارس الدين الباكستانيّة مرفوض قطعًا. والوقاحة أنّ المعلِّقين الأميركيِّين اليوم (المحافظين والليبراليِّين) يَدْعون جهارًا إلى تغيير مناهج التعليم في المدارس الدينيّة الإسلاميّة. حتى إنّ السناتور جو بيدن Joe Biden (وهو رئيسُ لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس الشيوخ الأميركيّ) أدْلى بدلوه في هذا الموضوع بالذات. لكنْ لا نَسْمع أحدًا منهم أبدًا يتدخّل في مناهج التعليم في المدارس اليهوديّة في داخل الولايات المتحدة الأميركيّة ـ واليهوديّةُ والمسيحيّةُ على حدّ سواء لديهما من نماذج عبد العزيز بن باز ما لديهما.

ونحن لا نَعْرف الكثيرَ عن بن لادن وعن عقيدته الدينيّة، وإنْ كانت أحاديثُه الصحافيّة تنمّ عن عقليّة متزمِّتة ومتحجِّرة، حتى إنّه لم يتورَّع عن تسويغ قتل الأبرياء في حوادث تفجير وإنْ طالت الأبرياء من المسلمين والمسلمات، على طريقة الأزارقة الخوارج. وعلاقة بن لادن بأيمن الظواهري علاقة الضرورة لأنّ بن لادن نجح في إنشاء مأوى للمطرودين والمنبوذين من الأصوليّة الإسلاميّة ـ وهي ظاهرة تتحمّل مسؤوليّتَها الأنظمةُ العربيّة نفسُها التي عززتْ من تصرّف منظّمات الأصوليّة عبر ممارساتها القمعيّة وانتشار التعذيب والتمثيل في سجون القمع العربيّة. وأيمن الظواهري نفسُه تعرّض لتعذيب مبرِّح. وكان حرّاس السجن يتناوبون على التبويل فوق رأس الشيخ الضرير عمر عبد الرحمن الذي يَقْضي عقوبةَ السجن في الولايات المتحدة. وتطرّفُ الأصوليّات الإسلاميّة نتاجٌ منطقيٌّ، بمعنى من المعاني، لممارسات الأنظمة العربيّة ووحشيّتها. والجماعة الإسلاميّة المسلّحة في الجزائر هي، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نتاجٌ طبيعيٌّ عن حكم الجنرالات وعن إلغاء المسيرة الديموقراطيّة في البلاد. فالأفغان العرب هم هؤلاء الذين لا مأوى ولا ملجأ لهم، وهذا ما يفسِّر وصفَهم بالمقاتلين الأشداء.

إنّ التعاطف الذي يُبْديه بعضُ العرب والمسلمين لبن لادن هو تحدٍّ للولايات المتحدة وتعجرفها، أكثر ممّا هو تأييد للفكر الذين يمثِّله بن لادن والذي يَعْلم عنه النزرَ القليلَ معظمُ العرب.

وكان يُمْكن الولايات المتحدةَ أن تَسْتفيد من مواقف الاستنكار التي توالت من معظم أنحاء دول العالم الإسلاميّ إثر التفجيرات. لكنّ الحكومة الأميركيّة آثرتْ أن تتّخذ أكثرَ المواقف الاستفزازيّة والانفعاليّة، معتقدةً أنّ زيارة من بوش إلى مسجد في واشنطن أو أنّ الهبات المتناثرة فوق رؤوس الناس من الأرزّ والفاصولياء في أفغانستان من شأنها أن تغيِّر من اتّجاهات الرأي العامّ العربيّ والإسلاميّ.

. أســـعــد أبو خـليـل .

عن الإعلام الأميركيّ

والإعلام في هذه البلاد مصاب بالهذيان. وهو مهووس بقناة الجزيرة التلفزيونيَّة، وبالأميركيّ ـ العربيّ اليمنيّ فؤاد عجمي (ولهذا الرجل صداقات مع قيادات حركة «أمل» اليمينيَّة)، ويمن يحاول تقليدَه مثل المصريّ مأمون فندي (اليساريّ السابق، اليمينيّ الحاليّ) الذي يسعى إلى إقناع الإدارة الأميركيَّة بمقاطعة قناة الجزيرة لأنَّها بحسب زَعْمه في مقال طويل في مجلّة **النيويورك تايمز** موالية لبن لادن. والواقع أنَّ قناة الجزيرة تفوق من حيث أصول مهنة الصحافة ونواميس الإعلام ما يَجْري في شاشات الإعلام الأميركيِّ التي تذكِّرنا بنشرات أخبار أنظمة الإذلال العربيَّة وبثِّها لفتوحات جيوشها المقدامة.

والإعلام هنا تحت سيطرة غير مهذَّبة من الحكومة، التي أمرتْه بعدم بثّ صور وخطابات قادة القاعدة حتى لا يؤثِّروا في عقول الناشئة ولكي لا يتسنَّى لهم بثُّ خطابات بالشيفرة إلى عناصرهم، وكأنَّ المَشاهد نفسها غيرُ متوفِّرة على الإنترنت! والضحايا المدنيُّون والمدنيّات بالمئات، وأخبارُهم في الصحافة الأميركيَّة غير موجودة، خلافًا للصحافة الأوروبيَّة وهي تفوق في نوعيَّتها الصحافةَ الأميركيَّةَ الناطقةَ باسم الحكومة في أيّام الحرب.

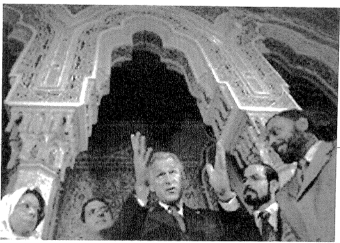
والآتي أعظم

والحرب ضدّ الإرهاب جارية، وهي لا مندوحة ستتسع وستطالنا نحن. ومحاولة التطمين من قبل رفيق الحريري وغيره من الحكومات العربيَّة ضارَّة جداً لأنَّها تَنْتهي بخداع الجماهير وبعدم تهيئة الرأي العامّ للآتي، وهو أعظم. وضربُ العراق بات من المسلَّمات، ومن المرجَّح أن تتولَّى الحكومة الإسرائيليَّة بعضَ فصول المعركة الأميركيَّة ضدّ الإرهاب، حيث تَعْمد إلى ضرب مواقع في سوريا ولبنان، وإلى بدء برنامج اغتيالات قد يعينها فيه أعوانُها وعملاؤها في لبنان.

والحرب ضدّ أفغانستان لن تَنْتهي بانتهاء ضرب كلّ المواقع على الخرائط التي هي في حوزة القوات الأميركيَّة. فالحكومة الأميركيَّة، ونحن في عهد تجدُّد الاستعمار، ستشكّل الحكومةَ الأفغانيَّةَ الجديدة. وهي تتعامل مع البلد الجريح بالصلف التي تعاملتْ به الحكومةُ السوفياتيَّةُ أثناء احتلالها. وها هو تحالفُ الشمال ينصبّ نفسَه مسؤولاً عن شؤون البلاد، مع أنَّه من حيث التوزّع العرقيّ والدينيّ والشعبيّ لا يمثّل مِنْ أهل البلاد أكثرَ ممّا يمثّله حكمُ الأقليّات في مناطقنا. والتحالف الشماليّ مسؤول عن ارتكاب فظائع وجرائم تَغْفرها له الحكومة الأميركيَّة، وهي الآمرة والناهية في عالم اليوم. وهكذا، وبصورة بشعة، يهْرع الأخضر الإبراهيميّ ـ الذي لا رواسب للخجل أو الإباء له ـ إلى ألمانيا في محاولة لتلميع صورة الحرب الأميركيَّة ولتجميع قاذورات حرب الولايات المتحدة. وهل الأمم المتحدة اليوم إلاَّ عامل نفايات لدى الإمبراطوريَّة الأميركيَّة؟

والحرب في أفغانستان بشعة. والبلد في بناه التحتيَّة يتعرَّض للتدمير. وبقايا القنابل العنقوديَّة (اسألوا أهلَ جنوب لبنان عنها) ستلاحق أطفالَ أفغانستان لسنوات. ونساءُ أفغانستان سيتعرَّضن لحكم مجموعات لا تقلّ في تعصُّبها الذكوريّ عن الطالبان. لكنَّ هذه المجموعات أميركيَّة الهوى؛ وهذا يَسْمح في هذه الأيام بدخول الجنَّة من أوسع أبوابها!

أمَّا حكوماتنا فهي تَسْتجدي الرأفة والرحمة من الولايات المتحدة. والعائلة المالكة في السعوديَّة، وهي نَعمتْ بتجاهلٍ لقمعها عبر العقود، تتعرَّض اليوم لانتقادات وهجوم لا سابق له. وأنفقتْ سفارتُها في واشنطن الملايينَ لشراء الصفحات في الصحف (بالإضافة إلى شراء الضمائر ـ اقرأوا الأقلامَ اللاهجةَ بحياة الملك الفهد في صحف السعوديَّة). ويحاول حكّامُنا إقناعَنا بأنَّهم يحاولون ثنيَ عزم أميركا عن ضرب العراق، لكنَّهم



جورج و. بوش يزور مسجدًا في أميركا: على مَنْ يكذب؟

في الحقيقة لا يَسْتجدون إلاّ السماح لهم بالبقاء في عروشهم.

ويمكن تفاؤلاً أن نَنْظر إلى ما يحدث حولنا كمؤشّر لأفول نجم الإمبراطوريّة الأميركيّة: فالحكومة الأميركيّة اليوم، على غرار نابليون، لا تنفكّ عن محاولة السيطرة على كلّ ما يقع تحت الشمس. وهذا إنهاك لقدرات أيّ بلد، بما في ذلك أميركا، وهي تسخّر الموارد والقوى العالميّة لصالحها هي. ويُمْكن العربَ أن يدافعوا عن حقوقهم الاقتصاديّة (حتى لا نقول عن كرامتهم وهي مطمورة تحت براميل من النفط وتحت أحذية جنود البحريّة الأميركيّة المنتشرين في بلادنا) عبر سحب ودائعهم من البنوك الأميركيّة التي أصبحتْ عرضةً لسياسات مفاجئة ولحربهم ضدّ «الإرهاب.»

خلاصة

يقولون إنّها حربٌ ضدّ الإرهاب. وكنا قد ظننّا أنّ حربهم ضدّ الإرهاب بدأتْ منذ سنوات بل عقود. فهم قَصَفوا مدنَنا وقرانا وعواصمَنا من أجل محاربة «الإرهاب.» وهم ناصروا وبحماس شديد حربَ إسرائيل ضدّنا تحت شعار محاربة الإرهاب. وها هي حكومة جورج بوش تبارك، إن لم تَكُن تحثّ، الحربَ الإسرائيليّةَ ضدّ فلسطين تحت شعار محاربة الإرهاب. وقد تمّ حظرُ أكبر منظّمة خيريّة إسلاميّة في الولايات المتحدة تحت عنوان قطع دابر الإرهاب العربيّ والإسلاميّ.

والإمبراطوريّة الأميركيّة ماضية في غيِّها، والحكوماتُ العربيّة ماضية في خنوعها وفي ذلّها في تعاملها مع واشنطن. والقيادات العربيّة تجول في الدول الغربيّة كالمهرِّجين.

ولبنان هدفٌ لا بدّ من أن يتجلّى أمام طائراتهم وبوارجهم. لكنّ رئيس الحكومة اللبنانيّة مطمئنّ: لعلّه منتظرٌ الربيعَ الآخرَ، ذلك الربيع الذي طلب من اللبنانيّين انتظارَه منذ سنوات. وحزبُ اللّه هو عنوان فقط للحملة الأميركيّة ضدّ لبنان. ولبنان في تعامله الفظّ والوحشيّ مع المخيّمات الفلسطينيّة يحاول أن يبيِّض صفحتَه مع الغرب ومع قوى «إقليميّة» كما يقولون في تعليقات الصحف اللُّبنانيّة.

والغضب العربيّ مؤجّل. وعازف فرقة البيتلز جورج هاريسون حظي بمساحة واسعة من التغطية في صحف العرب والعالم. والضحايا المدنيُّون (والمدنيّات) في أفغانستان وفلسطين مجرَّد أرقام، لا يحصيها إلاّ المواظب، وتلفزيونُ رئيس الحكومة مشغول بـ «ميشو شو،» والإعلام اللبنانيّ يغطِّي الحرب ضدّ أفغانستان وكأنّها موضوعيّاً حربٌ ضدّ الإرهاب. وحدها قناةُ الجزيرة تغطّي الحدث بما يستحقّ من الاهتمام، ووحدها تحصي ضحايا المجازر المستمرّة في فلسطين.

ويتساءلون دومًا هنا عن سبب كراهيّتنا لهم. لعلّهم اليوم يَعْلمون، ولعلّهم يزدادون كرهًا لنا. لكنّ كراهيتهم لنا مقبولة: فلهم وحدهم حقّ الكراهية والبغضاء والتعصُّب والتزمُّت والحنق. أمّا نحن، فما لنا إلاّ انتهاجُ الابتسام وتقديمُ التحيَّة لجلاّدينا. ويجب علينا اليوم إلقاءُ التحيّة يوميّاً على كلِّ مَنْ يدوس على رؤوسنا بأقدامهم. ومن الممكن أن يُسْمح لنا يومًا بتقبيل أكتاف قامعينا... هذا إذا سُمح لنا الاقترابُ من حَضَراتهم.

كاليفورنيا

قوانين مكافحة الإرهاب الأميركيّة

إجراءات موقّتة أم انقلاب على الدستور؟

• إبراهيم علّوش* •

وقّع الرئيس جورج دبليو بوش في أواسط شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ قرارًا يخوِّله إجراءَ محاكمات عسكريّة Military Tribunals للأجانب المتّهمين بالإرهاب على أرض الولايات المتحدة الأميركيّة أو خارجها. هذه المحاكم ليس ضروريّاً أن تكون علنيّةً، ويحدِّد الرئيسُ فيها ـ بناءً على تقديره الذاتيّ ـ هويّةَ المتَّهم والقضاة وقواعدَ المحاكمة (مثلاً: الحدّ الأدنى الكافي من الأدلّة لإدانة المتَّهم الذي وقع الاختيارُ عليه). وقد سنَّ الرئيس بوش هذا القرارَ بصفته الدستوريّة كقائدٍ عامّ للقوّات المسلَّحة، دون استشارة مجلسَي الشيوخ والنوّاب أو المحكمة العليا؛ أيْ أنَّ السلطة التنفيذيّة أَخَذَتْ على عاتقها هنا صلاحيّةَ إصدار القوانين وتنفيذِها دون أيّ غطاء تشريعيّ أو قضائيّ. وإذ تُعتبر قراراتُ هذه المحاكم، التي تصلُ إلى حدّ الإعدام، فوريّةَ التنفيذ وغيرَ قابلة للاستئناف، فإنَّ بعض الخبراء في القانون العسكريّ صرّحوا للصحف بأنَّ المحاكمات المقترحة تعطي المتّهمَ حقوقًا أقلَّ بكثير من المحاكمات العسكريّة العاديّة التي تُشْرف عليها مجالسُ عسكريّةٌ Court-martials.(١)

المحاكم المقترحة، إذن، تُشْبه كثيرًا المحاكمَ الصُّوريّةَ التي طالما دانتها وسائلُ الإعلام والأفلام الأميركيّة، خاصةً في سياق تبرير التدخُّلات العسكريّة والسياسيّة الأميركيّة في العالم الثالث بحججٍ «إنسانيّة.» وهذه هي المرّة الأولى التي تلجأ فيها حكومةُ الولايات المتّحدة إلى مثل هذه المحاكم منذ الحرب العالميّة الثانية، وإنْ كانت قد أخذتْ آنذاك طابعَ المجالس العسكريّة Court-martials الأقلّ انتهاكًا لحقوق المتَّهمين. قرار بوش الرئاسيُّ الجديد يَعْني فعليّاً منحَ الإدارة الأميركيّة حقَّ إعدام أيّ شخص غير أميركيّ حول العالم، أو اعتقالِه إلى أجل غير مسمّى، بتهمة الإرهاب بعد محاكمته صوريّاً. ويقول البروفسور فرانسيس بويل Boyle المتخصِّص في قانون حقوق الإنسان الدوليّ في هذا الصدد إنَّ المحاكمات في زمن الحرب خاضعةٌ لاتّفاقيّة جنيف الثالثة في حالة المدنيّين، ولاتّفاقيّة جنيف الرابعة في حالة العسكريّين؛ إذ إنَّ هذه الاتفاقيّات المبرمة عام ١٩٤٩ والموقَّعة من قبل الولايات المتّحدة تحدِّد شروطًا صارمةً وواضحةً للمحاكمات العسكريّة. بل إنَّ عدم مراعاة هذه الشروط والقواعد يمثِّل حسب هذه الاتّفاقيّات الدوليّة نفسِها جرائمَ حربٍ يعاقِبُ القانونُ الدوليُّ مرتكبيها.(٢)

ولكنَّ الأمر الذي يثير الدكتور بويل وثلّة من القانونيّين الأميركيّين أكثرَ من انتهاك القوانين الدوليّة على ما يبدو هو أنَّ بوش أعطى نفسَه صلاحيّةَ محاكمة الأجانب المتّهمين بالإرهاب على أرض الولايات المتحدة نفسها في المحاكم العسكريّة التي يفصلها هو ووزير الدفاع في حكومته دونالد رامسفلْد، متجاوزًا بذلك الجهازَ القضائيَّ الأميركيَّ كلَّه. أيْ أنَّ الرئيس بوش، حسب أولئك السادة القانونيّين، لم يتجاوز القوانينَ الدوليّةَ فحسب، بل شَطَبَ بجرةِ قلم الصلاحيّاتِ الدستوريّةَ للسلطة القضائيّة برمّتها. وهذا هو الأمر الذي جعل هؤلاء يتحدّثون، علنًا وبالفم الملآن، عن انقلاب تقوم به السلطةُ التنفيذيّةُ على الدستور، وعلى مائتيْ عام من التطوُّر الديموقراطيّ، تحت غطاء «الحرب على الإرهاب.» صحيح أنَّ

---

* ـ أستاذ اقتصاد في جامعة البتراء في عمّان، وعضوُ رابطة الكتّاب الأردنيّين.

١ ـ **نيويورك تايمز**، ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

٢ ـ من مقابلة إذاعيّة أجرتها محطّةٌ في ولاية كاليفورنيا الأميركيّة مع البروفسور بويل، ووزّع نصَّها على الإنترنت الدكتور بويل نفسُه يوم ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.



وزير العدل جون أشكروفت: قرارات بالتنسيق مع بوش تخالف الدستور

الذين يتحدّثون مثل البروفسور بويل عن انقلاب السلطة التنفيذيّة على الدستور مايزالون قلائل، ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ المستهدَف أساسًا من القوانين والإجراءات المتشدّدة أمنيًا هو الأجانب، ولاسيّما العرب والمسلمون، ولكنّ الأصوات المحذِّرة من تغوُّل السلطة التنفيذيّة في تزايد. ويراهن المعارضون على تغيير موقف الشعب من المراسيم الرئاسيّة التي تزداد يومًا بعد يوم عندما يتّضح له أنّ السماح بتعدّي الجهاز التنفيذيّ على الدستور والقانون في حالة الأجانب بحجّة مكافحة الإرهاب سوف يتّبعه بالضرورة انتهاكُ السلطة التنفيذيّة لحقوق **الأميركيّين** بالحجّة نفسها أو بحجج أخرى. وذلك لأنّ الذي يَحْدث في الولايات المتحدة اليوم يمثِّل تغييرًا في بنية النظام السياسيّ لصلحة السلطة التنفيذيّة على حساب السلطتيْن التشريعيّة والقضائيّة، حسب رأي الخبراء القانونيّين المعارضين ومعهم بعضُ جمعيّات الحقوق المدنيّة وبعضُ المنظّمات العربيّة والإسلاميّة الأميركيّة.

الشعب الأميركيّ ما فتئ يؤيِّد حكومتَه وإجراءاتها الأمنيّة وسياستَها الخارجيّة، حسب ما تُظْهره استطلاعاتُ الرأي ووسائلُ الأعلام، على الرُّغم من أنّ المفكّر اليساريّ المعروف نوم تشومسكي عارض هذا القول في محاضرة ألقاها في قاعة مزدحمة في باكستان في أواخر شهر نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠١ قائلاً إنّ هذه الاستطلاعات تصمَّم بطريقة مدروسة لإظهار التأييد الشعبيّ للحكومة. وقد تكون ملاحظةُ تشومسكي عن استطلاعات الرأي في محلّها بشكل عامّ، غير أنّ الذي يصل الإنترنت مثلاً، وهي الميدانُ المفتوح، من الأصوات الأميركيّة المعارضة لانتهاك الدستور بحجّة مكافحة الإرهاب، ما برح محدودًا.

المؤكّد هو أنّ بعض النواب والشيوخ والقانونيّين الذين كانوا قد أيّدوا بحماس قوانينَ مكافحة الإرهاب في البداية، مثلَ قانونِ مكافحة الإرهاب المعروف باسم Combating Terrorism Act الذي صادقتْ عليه السلطةُ التشريعيّةُ بعد تفجيرات ١١ سبتمبر بأيّام، ومثلَ قانونِ USA Patriot Act الأكثر شمولاً الذي صادقتْ عليه السلطةُ التشريعيّةُ ثم وقّعه بوش يوم ٢٦ أوكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠١، عادوا إلى معارضة إدارة بوش علنًا عندما لاحظوا أنّ السلطة التنفيذيّة اتّخذت التوجُّهَ العامَّ لهذه القوانين ذريعةً لإبرام مراسيم مخالفة للدستور دون العودة إلى السلطة التشريعيّة أو القضائيّة. ومن ذلك مجموعةٌ من القرارات المتّخذة من قِبل وزيرالعدل جون أشكروفت بالتنسيق مع الرئيس بوش، وأثارت حفيظةَ بعض النوّاب والشيوخ بشدّة كقرار وزارة العدل التنصُّتَ على المحادثات بين المعتقلين ومحاميهم - وهو قرار يخالف الدستورَ مخالفةً صريحةً.

وإثر هذا القرار أرْسل رئيسُ اللّجنة القضائيّة في مجلس الشيوخ باتريك ليهي Patrick Leahy رسالةً مفتوحةً إلى الوزير آشكروفت يحتجّ عليه فيها ويقول له إنّه يذهب أبعدَ من قوانين مكافحة الإرهاب نفسِها دون أيّ غطاء قانونيّ على الإطلاق. وقد نشرتْ وسائلُ الإعلام الرسالةَ يوم ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠١، وأظهرتْ أنّ ليهي كان قد وجّه ستّ رسائل سابقة إلى آشكروفت يسأله فيها عن عدد المعتقلين بعد أحداث ١١ سبتمبر وأسمائهم وأماكنِ اعتقالهم والتّهم الموجّهة إليهم، ولكنّه لم يتلقَّ أيّةَ إجابة على الإطلاق. وقد زاد من غضب ليهي وبعض زملائه أنّهم وجّهوا دعواتٍ عدّة للوزير أشكروفت للمثول أمام مجلس الشيوخ والإدلاء بشهادته، غير أنّه لم يكلِّفْ نفسَه عناءَ الردّ على هذه الدعوات وإنْ بالرفض، وكان مثلُ هذا السلوك بَعيدَ الاحتمال قبل سنّ قوانين مكافحة الإرهاب. وقد أدّى ذلك إلى انفجار الخلاف علنًا في النهاية، وذلك في جلسةٍ لمجلس الشيوخ يوم ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ إذ صرخ ليهي في وجه نائب وزير العدل الذي حَضَرَ عوضًا عن الوزير آشكروفت، وهوالمستدعَى أصلاً،

قـائلاً: «إنَّ إدارة بوش اسـتـغلَّت قـوانينَ مكافـحـة الإرهاب لتـتـجـاوزَها بإجـراءات فرديَّة من لدنها، مثل المحاكمات العسكريَّة وغيرها. وهذه الإدارة فشلتْ في احترام الضـوابط والتوازنات التي تشكِّل الإطارَ القـانونيَّ لنظامنا. وقـد تعـاونَّا مع هذه الإدارة في إبرام قوانين مكافحة الإرهاب التي أرادتها غداةَ هجمات ١١ سبتمبر. فلماذا تَرْفض مجرَّدَ استشارتنا في ما يتعلَّق بإجراءاتها الجديدة؟»

وكأنَّ هذا الاستهتار بالسلطة التشريعيَّة لم يكن كافيًا، فقد طلبتْ وزارةُ العدل بعد رسالة ليهي المفتوحة في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) بأيّام من الأجهزة الأمنيَّة المختصَّة أن تَسْتدعي للتحقيق خمسةَ آلاف شخص من العرب والمسلمين الذين دخلوا الولايات المتـحـدة بصـورة مـشـروعـة، بناءً على تأشيـرات دخـول سـيـاحـيَّة أو طلابيَّة أو تجاريَّة. وكان الهدف من ذلك الاستدعاء هو الحصول على معلومات يُمْكن استخدامُها في إدانة المتَّهمين في المحاكمات العسكريَّة غير المخوَّلة من قبل السلطتيْن التشريعيَّة والقـضـائيَّـة، والتي يُزْمِع الرئيس بوش إجراءها بحسب المذكور أعلاه. الاستفزاز المزدوج هنا يجيء أيضًا من إعلان وزارة العـدل أنَّ الآلاف الخـمـسـة المسـتـدعين للتحقيق غيـرُ متَّـهمين بشيء، سوى أنَّ التحقيق معهم يمكن أن يفيد في الحصول على معلومات أمنيَّة! وهذا الأمر ما كان من الممكن أن يَحْصل قبل قـوانين مكافحة الإرهاب، فـضـلاً عن كـونه يتـجـاوز هذه القوانينَ نفسَها، لأنَّ المستدعين للتحقيق لا تَحُوم حولَهم أيَّةُ شبـهـة حسب اعـتـراف الذين يستدعونهم للتحقيق.

عند هذه النقطة، ارتفع أيضًـا صـوتُ مجموعة ليبراليَّة هي «الاتِّحاد الأميركيّ للحـريات المدنيَّة» (ACLU). وكان هذا الصوت قد خَفَت عند التصديق على قانون مكافـحـة الإرهاب الأول بعد أحـداث ١١ سبتمبر مباشرةً، أيْ قانون Combating Terrorism Act. وقـالت هذه المجـمـوعـة الآن إنَّ قرار استدعاء الآلاف الخمسة من العـرب والمسلمين تفـوح منه رائحـةُ العنصريَّة. ومع أنَّ المقابلات يُفترض أن تكون «طوعيَّـة» فـإنَّ عمليَّة اخـتـيـار المستدعين تمت هي نفسُها على أساس الانتقاء القوميّ والطائفيّ - وهذا أمر مدان في حـدّ ذاته. وقـد أشـار العـديدُ من المنظَّمات والشخصيَّات العربيَّة والإسلاميَّة الأميركيَّة إلى البعد العنصريّ للإجراءات الجديدة بأسْرها، وذَكَر أحدُ الكتّاب العرب الأمـيـركـيِّين أنَّ هذه الإجـراءات تُشْـبِـه حمـلات الاضطهاد ضدّ الأمـيـركـيِّين من أصل يابانيّ في الحرب العالميَّة الثانية.(١)

وتَجْدر الإشارة في هذا السياق إلى أنَّ وسـائل الإعلام الغربيَّة باتتْ تَبْحث جديّاً في مشروعيَّة استخدام التعذيب ضدّ المعتقلين في قضايا مكافحة الإرهاب مباشرةً أو من خلال إعادتهم للتحقيق معـهم في الدول التي قَـدِمـوا منهـا أصلاً.(٢) والإدارة الأميركيَّة مازالت تَنْفي أنَّ هناك توجُّهًا رسـميّـاً من هذا النوع، غير أنَّ مجرَّد بحث مسألة مشروعيَّة استخدام التعذيب في مجتمعات تَسِمُ نفسَها بالديموقراطيَّة وتَزْهو بحقوق الإنسان يؤشِّر على بداية تحوّل خطير في نظام القيم والمفاهيم الذي تقوم عليه.

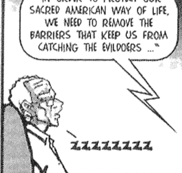
وعلى كل حال، قالت كارين بانبغتون، محاميةُ المواطن الأردنيّ غسان دحدولي الذي أُبعِـد إلى الأردن يوم ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ بعد اعتقاله في الولايات المتحدة غداةَ أحداث ١١ سبتمبر، ودون أن توجَّه إليه تهمةٌ أو يُعْرف تاريخُ إبعاده حتى من قِبل محاميته الأميركيَّة، إذ اعتُقِلَ عند وصوله إلى مطار عمّان الدوليّ، إنَّها تتخوَّف من أن يكون إبعادُه قد جاء بهدف ممارسة التعذيب عليه.(٣)

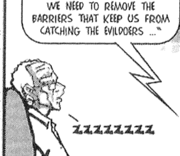
١ ـ يُراجع موقعُ اللائحة العربيَّة الأميركيَّة Arab-American List على الإنترنت يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

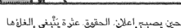
٢ ـ كما هو حال **التايمز** اللندنيَّة؛ راجع المصدر السابق.

٣ ـ **واشنطن بوست**، ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.








حين يصبح إعلان الحقوق عثرة يَنْبغي إلغاؤها

وقد وصل عددُ المعتقلين حسب قوانين مكافحة الإرهاب إلى أكثر من ١٢٠٠ شخص،(١) السوادُ الأعظمُ منهم من العرب والمسلمين. ووافقتْ وزارةُ العدل أخيرًا على كشف عدد المتبقّين لديها من هؤلاء، وهو ٦٤١ معتقلاً، ووافقتْ على الكشف عن أسماء ٩٣ منهم ولكنّها رفضت الكشفَ عن ٥٤٨. والطريف أنّ **نيويورك تايمز** التي ذكرتْ هذا الخبر تؤكّد نقلاً عن وزارة العدل أنّ معظم هؤلاء المعتقلين تبيّن أنْ لا علاقةَ لهم البتةَ بما يسمّى الإرهاب ولا بتنظيم القاعدة، باستثناء ١٠ معتقلين أو ١١ معتقلاً تدور حولهم شبهاتٌ غيرُ مؤكّدة. وكان خبرٌ لوكالة رويترز يوم ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ قد أشار إلى أنّ المتحدِّث باسم البيت الأبيض أعْلن أنّ معظم المعتقلين قد تمّ إخلاءُ سبيلهم على الأرجح لتهدئة الخواطر، فردّت وزارةُ العدل في مؤتمر صحفيّ أنّ معظم المعتقلين مازالوا موقوفين وأنّ عددهم وصل إلى حوالى ١١٨٢ حتّى ذلك التاريخ. وبسبب عجز وزارة العدل عن بناء أيّة قضية ضدّ أيّ شخص له علاقةٌ بهجمات ١١ سبتمبر، أعلنتْ أنّها سوف تسهِّل الحصولَ على الجنسيّة الأميركيّة لكلّ مَنْ يتعاون أمنيّاً من الأجانب داخل الولايات المتحدة وخارجها تحت برنامج المتعاونين المسؤولين Responsible Cooperators Program الذي يَحْظى في الواقع بغطاء من السلطة التشريعيّة.

ويُظْهر تاريخُ إعادة الإعلان عن البرنامج، الذي تبنّتْه السلطةُ التشريعيّةُ قبل سبع سنوات فنفد مفعولُه قبل أن يُعاد تجديدُه، فشلَ كل الإجراءات الأمنيّة في الحصول على معلومات مهمّة تتعلق بهجمات ١١ سبتمبر، رغم اختفاء المئات من العرب والمسلمين الذين أصرّت الأجهزةُ الأمنيّةُ على عدم كشف أسمائهم وأماكن اعتقالهم والتّهم الموجّهة إليهم. ويقول كريستوفر بولن Christopher Bollyn في مقالةٍ وزّعها البروفسور بويل على الإنترنت يوم ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ إنّ قيام الولايات المتحدة باعتقال المواطنين الأجانب على أراضيها، فضلاً عن بُعْده العنصريّ لأنّه موجّه ضدّ العرب والمسلمين أساسًا، إنّما يخالف معاهدةَ فيينا للعلاقات القنصليّة Vienna Convention on Consular Relations التي أُبرمتْ عام ١٩٦٣ والتي تُجْبر الدولَ على إبلاغ بعضها بعضًا في حال اعتقال مواطني الدول الموقّعة على المعاهدة، وتُجْبرها أيضًا على اتّباع مجموعة من الإجراءات القانونيّة الأخرى.

وقد وقّعت الولاياتُ المتحدة على هذه المعاهدة، كما وقعتْ عليها مصر وسوريا والسعوديّة والباكستان، ومن ثمّ لا يحقّ للولايات المتحدة أن تَعْتقل مواطني هذه الدول دون إبلاغ دولهم بذلك وبأسباب الاعتقال وما شابه. ولكنّ كريستوفر بولن يقول في مقالته إنّه بحث لدى وزارة العدل فوجد أنّها تَسْتعمل لائحةً مختصرةً للدول الموقّعة على المعاهدة المذكورة، لا تضمّ من الدول العربيّة والإسلاميّة إلاّ الكويت!

ويُظْهر تعاونُ السلطة التشريعيّة مع إدارة بوش في مجال تجديد برنامج «المتعاونين المسؤولين» أيضًا أنّ السلطة التشريعيّة لا تقف عائقًا سياسيّاً في طريق الحملة ضدّ ما يسمّى الإرهاب، ولكنّ السلطة التنفيذيّة هي التي تصرّ على التأكيد في ممارساتها على توسيع صلاحيّاتها دون الحاجة إلى العودة إلى السلطتين التشريعيّة والقضائيّة، يحدوها في ذلك روحُ ومضمونُ التوجُّه الأساسيّ لقوانين مكافحة الإرهاب. فالمشكلة ليست سياسيّة هنا، لأنّ القوانين التي سنّتْها السلطةُ التشريعيّةُ تحدّ من الإشراف القضائيّ على السلطة التنفيذيّة وسلوكيّاتها، وتَسْمح بانتهاك الحقوق الدستوريّة للمعتقلين، وتتخلّى عن مبادئ المحاكمة العادلة، وتشرِّع الاعتقالَ إلى أجلٍ

١ - **نيويورك تايمز**، ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

غيـر مسمّى دون إبداء الأسباب الموجبة، وتتيح القيامَ بعمليّات تفتيشٍ بشكل سريّ، وتبرِّر المصادرةَ والمراقبةَ والتنصُّت على مستويات غير مسبوقة، وتعاقِب في حال وقوع الشبهة لا بعد الإثباتات والبراهين. فمن الطبيعيّ بعد كل ذلك أن يَطْغى الجهازُ التنفيذيُّ على السلطتَيْن التشريعيّة والقضائيّة.

وفيما يلي محاولة لتلخيص البنود الأساسيّة في قانون توحيد أميركا وتعزيزها وتعويق الإرهاب واعتراضه، وهو القانون المعروف باسم USA Patriot Act الذي اعترَضَ عليه في مجلس الشيوخ واحدٌ من أصل مائة شيخ، واعترض عليه في مجلس النواب ٦٦ من أصل ٥٣٨ نائبًا. وقد وقَّعه الرئيس بوش يوم ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١ فأصبح بذلك قانونًا. وهو قانونٌ شاملٌ يمسّ العديدَ من جوانب الحياة السياسيّة والماليّة والشخصيّة، ويعدِّل الكثيرَ من القوانين الأخرى المعمولِ بها في الولايات المتحدة حتى تاريخه، ويشكِّل الأساسَ الذي انطلقتْ منه إدارةُ بوش في تجاوزه، ومن رحمه انطلقتْ آليةٌ سيعانيها المجتمعُ سنواتٍ طويلةً على الأرجح. والتلخيص التالي يعتمد على موقع الإنترنت التابع لاتّحاد الحريّات المدنيّة الأميركيّ ACLU، وعلى التحليل القانونيّ الذي قام به المحامي آلن غراف Alan Graf وهو أحد قياديّي نقابة المحامين في ولاية أوريغون الأميركيّة:

١) القانون الجديد (الجزء ٤١١) يَسْمح باعتقال وإبعادِ المقيمين في الولايات المتحدة من غير الأميركيّين الذين يقدِّمون أيَّ نوع من المساعدة، حتى لو كانت ذاتَ طابع قانونيّ، لأيّة مجموعة يقرِّر وزيرُ الخارجيّة أنّها مجموعةٌ إرهابيّة، دون الحاجة إلى قيام الحكومة مسبَّقًا بتحديد أيّ المنظّمات تَعْتبرها إرهابيّة. ويُمْكن تطبيقُ القانون بأثر رجعيّ، أيْ ضدّ أشخاص قدّموا قبل عشر سنوات تبرُّعاتٍ أو مأوى لأشخاص أصبحت الحكومةُ تعتبرهم اليوم إرهابيّين! وعلى المدَّعى عليه أن يُثْبت أنّه لم يَعْرف أنّ المجموعة التي ساعدها هي مجموعة إرهابيّة ـ وفي ذلك خللٌ دستوريٌّ خطير، إذ إنّ الأصل هو أن يُثْبت المدَّعي الذَّنْبَ، لا أن يُثْبت المدَّعى عليه البراءةَ. ويعدِّل القانونُ الجديدُ قانونَ الهجرة والجنسيّة بحيث يَسْمح بمنع حَمَلَةِ البطاقة الخضراء من العودة إلى الولايات المتحدة إذا اعتَبَرَتْ وزارةُ الخارجيّة أنّ آراء هذا المهاجر «تعوِّق مكافحةَ الإرهاب.» ويوسِّع الجزء ٤١١ تعريفَ الإرهاب بحيث يَشْمل تدميرَ الممتلكات، وإنْ لم يَلْحق أيُّ أذى بالأشخاص. ويقول آلن غراف في هذا السياق إنّ تعويق السير خلال مظاهرة يمكن أن تصبح إرهابًا إذا فُسِّر هذا النصّ بشكل متشدِّد! أمّا التأثير السياسيّ لهذا القانون فهو محاولةُ شلّ العمل السياسيّ والإعلاميّ للعرب الأميركيّين.

٢) القانون الجديد (الجزء ٤١٢) يَسْمح باعتقال المقيم الأجنبيّ في الولايات المتحدة، ومنهم حَمَلَةُ البطاقة الخضراء، إلى أجلٍ غير مسمًّى دون اتّهامه بأيّة جريمة. وهنا يجب على وزارة العدل أن توجِّه تهمةً جنائيّةً أو تتعلّق بمخالفة قوانين الإقامة خلال سبعة أيّام من تاريخ الاعتقال. أمّا إذا اكتفت بالقول إنّه يشكّل خطرًا على الأمن القوميّ للولايات المتّحدة، فإنّ اعتقاله يمكن أن يستمرّ أيضًا إلى أجل غير مسمّى على أن يعاد النظرُ بملفّه مرّةً كلَّ ستة أشهر. ولا يَشْترط القانونُ الجديد أن يحاكَمَ المعتَقلُ خلال هذه المدّة أو في نهايتها، أو أيًّا من الشروط القضائيّة الأخرى المعمول بها عادةً في مجال الأدلّة والبراهين والإثباتات. ويمكن أن يستمرّ الاعتقالُ إلى ما لا نهاية على أساس اتّهامات غامضة وغير محدَّدة حول الخطر على الأمن القوميّ. الضابطُ الوحيدُ هنا هو حقّ تقديم التماس إلى المحكمة العليا أو محاكم استئناف محدَّدة ذاتِ صلاحيّة. رغمًا عن ذلك، تُلاحَظُ إمكانيّةُ ابتزاز المعتَقل في ظلّ هذه الظروف لإجباره على الشهادة ضدّ آخرين، وللتعاون مع الأجهزة. ويُمْكن أن يستمرّ الاعتقالُ إلى أجل غير مسمّى في حال مخالفة قوانين الهجرة، بعد صدور قرار الإبعاد، إذا



بوش يوقّع قوانين مكافحة الإرهاب: من المجتمع المفتوح إلى الدولة البوليسيّة

رفَضَ بلدُ المعتقَل الأصليُّ استقبالَه، أو إذا لم يوجد بلدٌ يَقْبل استقبَاله.

(لاحظْ، أيُّها القارئ الكريم، أنّ الأجزاء اللاحقة يمكن أن تمسّ المواطنين الأميركيِّين أيضًا حتّى لو لم يكونوا من أصل عربيّ).

٣) القانون الجديد (الجزء ٢١٦) يحدّ من الإشراف القضائيّ على مراقبة الهواتف والإنترنت، ويَسْمح للأجهزة الأمنيّة أن تَحْصل على كل عناوين البريد الالكترونيّ التي تتراسل مع الشخص المعنيّ. ويُفْترض بمكتب المباحث الفدراليّة FBI حسب القانون الجديد أن لا يَنْظر إلى محتويات الرسالة، بل إلى العنوان فقط؛ وهذا لا يوجد أيُّ نوع من الضوابط لضمانه. والأهمّ أنّ القانون الجديد يَفْرض على القضاة فرضًا أن يعطوا عناصرَ الـ FBI تصريحًا بالحصول على هذه العناوين بمجرّد ادّعائهم أنّ «هذه المعلومات تتّصل بتحقيق جنائيّ،» دون إيضاح المزيد، ودون أن يكون هذا التحقيقُ متّصلاً ضرورةً بالإرهاب. وليس للقاضي خيارٌ في هذا الأمر حسب الجزء ٢١٦، إذ عليه أن يَمْنح تصريحًا للحصول على المعلومات المطلوبة. ويعطي القانون الجديد في هذا الجزء أيضًا للأجهزة الأمنيّة حقَّ معرفة كل المواقع التي يزورها الشخصُ المعنيُّ على الإنترنت. ويَشْمل هذا التصريح حقَّ مراقبة البريد الإلكترونيّ للأشخاص الذين يتراسلون مع الشخص المعنيّ بالمعيّة، أيْ دون الحاجة إلى تصريح جديد. ويَنْطبق كلُّ ما سَبَقَ على المكالمات الهاتفيّة أيضًا. ويستطيع أيُّ قاضٍ في أيّة محكمة مهما كان مستواها أن يَمْنح تصريحات المراقبة هذه التي تصحّ في كل الولايات المتحدة، أيْ أنّ قاضيًا في مدينة في أقصى الغرب يستطيع أن يَمْنح تصريحًا لمراقبة اتصالات شخص في مدينة في أقصى شرق الولايات المتحدة.

٤) القانون الجديد (الجزء ٢٠٣) يعطي وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA صلاحيةَ الحصول على معلوماتٍ مباشرةٍ من الشرطة المحليّة في المناطق ومن مكتب المباحث الفدراليّة FBI. وقد كان عملُ الـ CIA قبل هذا القانون يَنْحصر خارج الولايات المتحدة، إلاّ في حدود ضيّقة، حتى جاء هذا القانون. فالجزء ٢٠٣ يَسْمح للشرطة المحليّة وللـ FBI أن تُعْطي الـ CIA أيّةَ معلومات أمنيّة أو استخباراتيّة خارجيّة تقع عليها خلال التحقيق بقضيّة لا تتّصل بذلك. وقد يَبْدو هذا الأمر طبيعيًا للوهلة الأولى للقارئ العربيّ، سوى أنّ الأميركيِّين يتحسّسون بشدّة من قيام الـ CIA بالتجسُّس عليهم، ويَعْتبرون ذلك من الكبائر في مخالفة القانون. ولكنّ القانون الجديد يَسْمح بجمع كميّات هائلة من المعلومات من السجلاّت المدرسيّة أو الماليّة أو الهاتفيّة أو القانونيّة أو الطبيّة أو غيرها للذين يَحْملون الجنسيّةَ الأميركيّة، وبإعطائها للـ CIA. كلُّ المطلوب لكي يُصْبح ذلك قانونيّاً هو أن تصنَّف هذه المعلومات «معلوماتٍ أمنيّةً خارجيّةً،» وفي الجزء ٢٠٣ من القانون الجديد تعرَّف المعلوماتُ الأمنيّة الخارجيّة على أنّها أيّةُ معلومات تتعلّق بشخص أميركيّ أو غيرِ أميركيّ وتتّصل بقوّةٍ أجنبيّةٍ أو أراضٍ أجنبيّةٍ وتَرْتبط بالدفاع الوطنيّ عن أمن الولايات المتحدة أو بإدارة الشؤون الأجنبيّة في الولايات المتحدة. وفي اللّحظة التي تصنَّف فيها أيّةُ معلومات «أمنيّةً خارجيّةً،» فإنّ ذلك يُعطي قوى الأمن فورًا صلاحيّاتٍ غيرَ محدودةٍ للحصول عليها تحت غطاء قانونيّ كامل، ويَسْمح بتبادلها على جميع المستويات الأمنيّة.

٥) القانون الجديد (الجزء ٢١٣) يَسْمح بالتفتيش دون إبلاغ الشخص المعنيّ. كلُّ المطلوب هنا هو ادّعاءُ الأجهزة الأمنيّة أنّ إبلاغ الشخص المعنيّ أنّ منزلَه أو مكانَ عمله أو سيارتَه أو جهازَ حاسوبه تعرَّض أو سيتعرَّض للتفتيش سوف يؤثّر على سير التحقيق، حتى لو لم يكن الأمر متعلّقًا بقضية إرهابيّة. التفتيش، إذن، يمكن أن يجري خلسةً؛ وكان القانونُ السابقُ في التفتيش يَفْرض على الأجهزة الأمنيّة أن تُبلّغ المعنيَّ لكي يتمكّن من تحدّي المذكرة قضائيّاً أو لكي يكون موجودًا للتأكّد من أنّ التفتيش لم يتجاوز حدودَ المذكرة (مثلاً مذكّرةُ التفتيش عن أثاث مسروق في منزل لا

تَسْمح بتفتيش فاتورة الهاتف أو الملفّات في درج مكتب). الآن لم يعد كلُّ ذلك ضرورياً.

٦) القانون الجديد (الجزء ٢١٥) يَسْمح بإجراء عمليّات تنصُّت وتفتيش على أيّ مواطن أميركيّ أو غير أميركيّ من أجل الحصول على معلومات أمنيّة خارجيّة، دون الحاجة إلى إثبات أنّ هناك ما يَرْبط المعنيَّ بجريمة أمام المحكمة المختصّة التي تُعطي مذكراتٍ أو تصريحاتِ التنصُّت والتفتيش في هذه الحالة، وهي محكمةُ قانون المعلومات الأمنيّة الخارجيّة. كلُّ المطلوب هنا هو ادّعاءُ الأجهزة الأمنيّة أنّها تحتاج إلى المذكّرة أو التصريح للحصول على معلومات أمنيّة خارجيّة. ومع أنّ هذا الجزء يقول إنّ المراقبة يجب ألاّ تَنْبع من ممارسة المعنيّ لحقه في التعبير عن رأيه، فإنّها لا تُلْزم المراقِبَ بإبراز أيّ دليل للحصول على صلاحية المراقبة والتفتيش. وهذا يعطي الـ FBI صلاحياتٍ لم تَحْصل عليها في تاريخ الولايات المتحدة. وبالمناسبة، لا يَمْلك القاضي صلاحيةَ رفض إعطاء المذكّرة هنا؛ فالأمر أصبح بذلك شكليّاً ليس إلاّ. ويُمْكن الحصولُ على كلّ سجلاّت المعنيّ المدرسيّةِ أو الماليّةِ أو الهاتفيّةِ أو القانونيّةِ أو الطبيّةِ أو غيرها، تحت هذا البند أيضًا، ودون علمه.

٧) القانون الجديد (الجزء ٣٥١) يَفْرض على المؤسّسات الماليّة أن تراقِبَ كلَّ النشاطات الماليّة وأن تُبلغ عن أيّة نشاطات «مريبة،» دون إمكانيّة ملاحقتها قضائيّاً ودون إبلاغ الشخص المعنيّ. هذا الجزء مثلاً يعطي الأجهزةَ الأمنيّةَ صلاحيةَ الحصول على سجلاّت المشتريات على بطاقات الائتمان Credit Cards.

بناءً على ما سبق، يقول المحامي الن غراف إنّ القانون الجديد يتضمَّن فقراتٍ غيرَ دستوريّة تَسْحق الحقوقَ المدنيّة. كما أنّه يعدِّل ميزانَ القوى بين المؤسّسات الحكوميّة لمصلحة الأجهزة الأمنيّة وضدّ المحاكم. ويشير المحامي غراف في النهاية إلى أنّ المحاكم تميل إلى الحدّ من الحقوق المدنيّة في زمن الحرب في الولايات المتحدة عادةً، ولكنّه لا يَذْكر ذلك في سياق تبرير القانون الجديد بالطبع، لأنّ الفرق كبير بين أن تقرِّر المحاكمُ الحدَّ من الحقوق المدنيّة في ظروف استثنائيّة وبين الحدّ من صلاحيّات المحاكم نفسها من قبل السلطة التنفيذيّة.

أمّا البروفسور فرانسيس بويل فيقول إنّ القانون الجديد يمثِّل انتهاكًا للميثاق الدوليّ للحقوق السياسيّة والمدنيّة The International Covenant on Civil and Political Rights، وتمثّل - من ثمّ - ممارساتُ «إخفاء» الناس في معتقلات غير معروفة لأجل غير مسمّى ودون محاكمة أو إبداءِ الأسباب القانونيّة الموجبة جرائمَ ضدّ الإنسانيّة. وبالمناسبة، كان بوش قد قال في حملته الانتخابيّة إنّه يعارض استخدامَ الدلائل السريّة في الاعتقالات المرتبطة بمخالفات قانون الهجرة.. حرصًا على أصوات الأميركيّين من أصل عربيّ آنذاك! ويضيف البروفسور بويل أنّ المقيمين في الولايات المتحدة يَحْرس حقوقَهم الدستورُ، ومن ثمّ يمثّل انتهاكُ هذه الحقوق انتهاكًا للدستور.

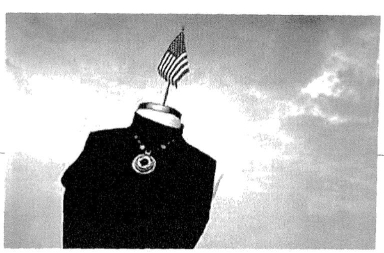
وقد قامت أسبوعيّة **ذي نيشن** The Nation اليساريّة الأميركيّة في عددها الصادر يوم ٢٦ أوكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٠١ بعرض ملخّص لهذا القانون بطريقةٍ تُبْرز كلّ انتهاكاته للدستور. إذ إنّ القانون الجديد:

- يَسْمح باعتقالِ وسجنِ غيرِ المواطنين، ويمنع حَمَلة البطاقة الخضراء من العودة إلى الولايات المتحدة، بسبب آرائهم المعارضة.

- يخفِّف من القيود القضائيّة على إجراءات مراقبة الهواتف والإنترنت، حتّى في القضايا غير المتعلِّقة بما يسمّى «الإرهاب.»

- يوسّع من صلاحيات الأجهزة الأمنيّة في القيام بعمليّات تفتيش دون مذكرة رسميّة، ودون معرفة صاحب العلاقة.

- يُعطي المدّعي العامّ ووزيرَ الخارجيّة صلاحيةَ تصنيفِ أيّةِ مجموعة في الولايات المتحدة كمجموعة إرهابيّة، ليتمّ التعاملُ معها على هذا الأساس، ومنع أيّ أجنبيّ



بدون تعليق...

يَنْتمي إليـهـا ـ حـتى من حَمَلة البطاقـة الخضراء ـ من دخول الولايات المتحدة.

ـ يَجْعل دفعَ رسـوم العضويّة للمنظَّمات السياسيّة المغضوبِ عليها دليلاً إجرامياً يعاقِب عليه القانونُ بالإبعاد من أميركا (يجب فَـهْمُ البندَيْن الأخـرَيْن بالتـحـديد ضـمن سيـاق الحملة الصـهيـونيّـة ضدّ الجمعيّات العربيّة والإسلاميّة التي تَجْمع التبرُّعات في الولايات المتحدة).

ـ يَمْنح الـ FBI صـلاحـيّـاتِ الحصـول على السـجـلاّت الماليّـة أو الطبـيّـة أو التـعليـمـيّـة لأيّ شـخص دون أمـر من المحاكم، بل دون أيّ دليل إجراميّ.

ـ يَسْمح بإجراء عمليّات مراقبة واسعة النطاق لأغراض استخباراتيّة دون إبراز دلائل اشتباه في المحاكم.

ـ يعـيـد لوكـالة المخـابرات المركـزيّة الأميركيّة CIA صلاحيّةَ تحديدِ أهدافٍ للتجسُّس داخل الولايات المتحدة، مع أنّ القـانون يُلزم هذه الوكـالة العـمل خـارج الولايات المتحدة.

ـ يوسِّع تعريف «الإرهاب المحليّ» بشكلٍ يُمْكن أن يضمّ أعـمـالَ الاحـتـجـاج السياسيّ السلميّ.

وضمن سياق التحوُّل من المجتمع المفتوح إلى الدولة البـوليـسـيّـة، قـالت يومـيّـة **النيويورك تايمز** في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠١ إنّ بوش الابن أصدر قراراً رئاسيّاً يَسْمح بإبقاء وثائق الرئيس ونائب الرئيس سريّةً حتى بعد تنحّيهما عن الحكم، ولو رأى الرئيسُ اللاحقُ غيرَ ذلك. مشروع القانون الجديد يَسْمح بحجبِ بعضِ وثائق إدارات كلينتون وبوش الأب ورونالد ريغان عن الجمهور. وكان القانونُ السابقُ المعمولُ به حتى الآن يَجْعل السجلاّت الرئاسيّة مِلْكًا للحكومة لا للرؤساء السابقين، وقد صدر ذلك القانون بعد فضيحة ووترغيت ومحاولة الرئيس نيكسـون آنذاك أن يُخْـفي بعضَ الوثائق. ولكنّ بوش الابن أجّل ثلاث مـرات حتى الآن كَشْفَ ٦٨ ألف صفحة من عهد الرئيس الأسبق ريغـان الذي انتـهى عـام ١٩٨٨ والذي كان أبوه فـيـه نائبًا للرئيس. بَيْد أنّ بوش الابن إذا كان يحاول التستُّر على شيء ما في ماضي أبيه، فإنّه ما كان ليَقْدر أن يَفْعل ذلك بحماية القانون حتّى الماضي القريب. والقضيّة ليست قضيّة تحوّل بنيويّ في النظام فـحـسب، بل قـد ترتبط بأمرٍ أشدَّ خطورة بكثير.

وهذا الأمر قد يتّصل بما ذكرتْه صحيفة **الواشنطن بوست** يوم ٢٨ أكـتـوبـر (تشرين الأول) ٢٠٠١ حين أوردتْ تقريرًا مطوّلاً قـالت فـيـه إنّ وكـالة المخـابرات المركـزيّة الأمـيـركـيّـة CIA تَنْظر في أمر القيام باغتيالات فرديّة حول العالم ضمن تفويض رسميّ من بوش، ولكنّ الوكالة لا تريد اختيارَ الأهداف بنفسها، بل تريد أن يخـتـارهم الرئيسُ لهـا. والسـبب واضح طبـعًـا؛ فـالوكـالة تَعْـرف أنّ مـثل هذه الاغتيالات يحرِّمها القانون، وهي لا تريد أن تصبح كبشَ فداء حين تَنْقضي الحاجةُ إلى هذه الاغتيالات ويصبح المطلوبُ إعادةَ القناع الديموقراطيّ إلى وجه النظام. وعلى كل حال، تقول الصحيفة المذكورة إنّ أوامر الرئيس بوش تَسْمح باختيار أهداف خارج أفغانستان أو منظّمة القاعدة، وإنّ لوائح قد تمّ إعدادها بأسماء المزمع استهدافُهم، وإنّها تضمّ أسماء أشخاص لا يمارسون «الإرهاب» بالضـرورة بل يموّلونه فـقط. وأضافت الصحيفة أنّ التوجُّه لتبرير اغتيال الزعماء الأجانب قانونيّاً بدأ في البيت الأبيض منذ عام ١٩٩٨، ولكنّ بوش الابن يبدو أنّه اعـتـبَـرَ أنّه أخذ الضـوءَ الأخضرَ في قانون مكافحة الإرهاب الذي سُنّ يوم ١٤ سبتمبر/أيلول والذي خوّل الرئيسَ صلاحيّةَ استخدام القوّة اللأزمة ضدّ الأشـخـاص الذين لهم أيّة عـلاقـة بتفجيرات ١١ سبتمبر. ومرّةً أخرى، وكما في حالة التعذيب ضدّ المعتقلين في أميركا في دول غير أميركا، كما جاء أعلاه، تقول الصحيفة إنّ الـ CIA قد لا تنفّذ عمليّات الاغتيال هذه مباشرةً، بل «نستطيع أن نستعمل أردنيّين وسودانيّين ومصريّين على استعداد أن يقوموا بهذا من أجلنا» (**واشنطن بوست**، ٢٨ أوكتوبر ٢٠٠١).

فمن سيَحْمي العالم من إرهاب الـ CIA؟!

عمّان

أميركا ضدّ «أميركا»

ملف من إعداد: سماح إدريس وكيرستن شايد

غالبًا ما يُطلب مني، أنا التي أعيش في بيروت وأتحدّث العربيّة بلهجة أميركيّة، أن أقارن بين العيش في أميركا والعيش في العالم العربيّ. وحتى إنْ تردّدتُ في الإجابة فإنّ البقّالين وسائقي التاكسي كثيرًا ما يبدأون في الحديث عن خططهم للهجرة إلى تلك «البلاد العظيمة» حيث الحريّة في عمل أيّ شيء دون خوفٍ من السلطة: «آه، أميركا!» إنّ مثلَ هذه الأحاديث تُحْرجني. فرغم إعجابي بشجاعة المشاركين في حركة الحقوق المدنيّة الأميركيّة، كنتُ أعي أنّ الحكومات الأميركيّة كانت ومازالت تَقْمع المناضلين غير الأميركيّين في أصقاع أخرى من العالم. غير أنّ البقاء في التاكسيات أو في الصفوف أمام البقّالين لا يستمرّ طويلاً لكي نتعمّق في التاريخ الأميركيّ، ومعظمُ الناس أصلاً لا يريدون ذلك. ولذا يُكْمل البقّالُ أو السائقُ طريقَه، وربّما وصل إلى أميركا، بل ربّما يدقّ على بابه في هذه الأيّام أحدُ عملاء مكتب التحقيق الفدراليّ FBI.

إنّ أميركا تتحوّل الآن إلى بلدٍ شبيه بذاك الذي هرب منه السّائق أو البقّال! فكل مَنْ يَحْمل بطاقة خضراء الآن قد يُمنع من العودة إلى أميركا إذا كانت آراؤه السياسيّة معارضة لما تَعْتبره السلطاتُ «حربًا على الإرهاب.» وفي ٢٠ سبتمبر أُجبر ثلاثة رجال عرب على مغادرة طائرة نورث وست لأنّ شكلهم أزعج القبطان والمسافرين غير العرب. ولكنّ العرب ليسوا وحدهم المشبوهين: ففي ١٠ أكتوبر مُنع شابٌّ في العشرين من عمره، أبيضُ البشرة كثيراً، أربعَ مرات متتالية من ركوب يونايتد ايرلاينز لأنّ الكِتاب الذي كان سيقرأه على الطائرة، وهو عن ناشط بيئيّ راديكاليّ، أزعج موظفي الطائرة.

ولكن النقطة المهمّة ليست أنّ أميركا تَنْحرف عن جادة الصواب فجأةً، بل إنّ التيار غير الديموقراطيّ قد كان ومايزال قويّاً جدّاً هناك. فلا جورج واشنطن، ولا توماس جفرسون، ولا جون آدامز، ولا غيرُهم من «الآباء المؤسِّسين،» آمنوا بإمكانيّة السماح بالمعارضة الجديّة في مسائل وطنيّة هامّة. وكان الأميركيُّون المعارضون يواجهون، مرّةً بعد مرّةً، عواقبَ متعدِّدة ـ كما هو حالُ آلاف المتظاهرين من أجل الحقوق المدنيّة الذين ضُربوا بوحشيّة وسُجنوا ونُبِذوا. ومرةً بعد مرة كانت السلطات الحاكمة تجد طريقة لحصر تلك الحريّات المكتسبة في قلّة مختارة. وهكذا، بعد قرن من إقرار حقّ الأفارقة الأميركيّين في التصويت، مازلنا نراهم مستبعَدين في الانتخابات الرئاسيّة الأخيرة في فلوريدا من عمليّة التسجيل قبل التصويت. أو خذْ مثالاً أحدث: وهو أنّ الحكومة الأميركيّة لم تمنع الإعلامَ الخاصّ من التقاط صور فضائيّة عن آثار الحرب على أفغانستان، بل «اكتفت» بأن اشترت مسبّقًا كلَّ الصور التي يُحْتمل أن تدين أعمالَهاهناك، وبثمن يبلغ ثلثيْ ثمن الطعام الملقى فوق رؤوس الأفغان المعدمين.

لم يكن ثمّة في التاريخ حريّات مدنيّة أعطتْها أيُّ حكومة لأيّ شعب على طبقٍ من ذهب. إنّ هذه الحريّات لا تأتي إلاّ بناءً لطلب شعبيّ، وبفضل تضحيات هائلة. إنّ «إعلان الحقوق،» على نحو ما لاحظ جايمس ماديسون عام ١٧٩١، لا يقدِّم إلاّ «عوائق ورقيّة» أمام انتهاكات الحقوق المدنيّة المعلنة؛ وأمّا العوائق الماديّة فيجب أن تأتي من المدنيّين أنفسهم.

تقدِّم الآداب هذا الملف على أمل تحقيق عدد من الأهداف المترابطة. أولاً، نودّ أن نَكْشف الخداعَ الأميركيّ، بهدف إزالة الأوهام عن المخدوعين (أميركيّين وغيرَ أميركيّين) الذين يَعْتقدون أنّ أميركا في مبدإ ذاتها أفضلُ من باقي الأمم. تذكّروا هنا عبارةَ جورج و. بوش إلى الأمّة بعد تفجيرات ١١ سبتمبر، حيث أعْلن ـ فيما هو يُعدّ الشعبَ للحرب ـ «أنّنا أفضل منهم.» وبعد ذلك تتوالى الأشياءُ تباعًا: بدءًا من الحرب على أولئك «الأغراب» الذين لا يستحقّون أن يحاكَموا بالعدل، إلى الحرب على الدستور الذي يَكْفل لكلّ مَنْ يعيش داخل أميركا محاكمةً عادلة، وهلمجرًا. ثانيًا، نودّ أن نشارك في النضال الذي يخوضه بعضُ الشرفاء داخل الولايات المتحدة، أولئك الذين لا يُدرَجون ضمن لفظ «person» الذي يُضفي عليه «إعلانُ الحقوق» حقوقًا مدنيّة، ويخوضه أيضًا شرفاءُ خارج الولايات المتحدة يعيشون في ظلّ ديكتاتوريّات مدعومة من الولايات المتحدة بالذات. والحقّ أنّ شراكة الديكتاتوريّات والولايات المتحدة قد تجلّت بأسطع صورها هذه الأيام في تفكير وزير الدفاع رامسفلْد في إرسال المشتبه بهم الذين لم يُقرّوا بضلوعهم في أحداث ١١ أيلول إلى بلدانهم التي تَمْتلك «وسائلَ أفضل» لإجبارهم على الكلام ـ وهي البلدان عينُها التي لا تكفّ وزارةُ الخارجيّة الأميركيّة عن انتقاد أساليبها الوحشيّة في الحُكْم. ونَعْلم أيضًا أنّ أكثر من مئة شخص أُلقي القبضُ عليهم في الشرق الأوسط بعد ١١ أيلول، وبأمر من المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA، وهم يَنْتظرون بين لحظة ولحظة حكمَ العدالة الأميركيّة «بالإملاء.»

وهكذا، بدلاً من أن نتطلع إلى النموذج الأميركيّ بوصفه ذريعةً لتزيد الدول العربيّة من قمعها، علينا جميعًا أن نكافح لتحقيق الحريّات المدنيّة عبر حركات متّصلة في ما بينها على صعيد الكوكب.

أخيرًا، نريد أن نشير، عبر إدراجنا مقالات تحليليّة وموادّ إخباريّة في هذا الملفّ، إلى أنّ هناك بعض الأميركيّين الذين يَدْعمون قضيّة العدالة الكونيّة، ولم يصطفّوا وراء شهوة بوش العنصريّة إلى الهيمنة على الكون.

ويبقى أنّ السير على طريق الحقوق المدنيّة الحقيقيّة في أميركا يحتاج اليوم بالذات الى نشاط أكثر الجاليات المكبوتة الآن، ونعني الأميركيّين من أصل عربيّ. إليهم، وإلى الناشطين الأميركيّين من إثنيّات مختلفة، نهدي هذا الملفّ.

ك.ش.

ينصّ التعديل الأول من إعلان الحقوق على التالي:
لن يَسنّ الكونغرس أيّ قانون بصدد مؤسَّسة دينيّة، أو يمنعها من الممارسة الحرّة لذلك الدين، أو يحدّ من حريّة التعبير، أو حريّةِ الصحافة، أو حقّ الناس في التجمّع السلميّ، أو الطلبِ من الحكومة الإنصافَ من المظالم.

لماذا نَحْجب بن لادن؟

روبرت هـ. غيلز*

الإعلام الأميركيّ الذي طالما تباهى بموضوعيَّته يَقْمع صوتَ «الخصم.» هنا مقالةٌ تُدافع عن حريّة الإعلام والتعبير حرصًا على الذات الأميركيّة أولاً وآخرًا، وحرصًا على الإيديولوجيا الليبراليّة المنتهَكة من دعاتها.

لماذا لا نَسْتطيع أن نُشاهِدَ بن لادن على التلفزيون الأميركيّ؟ لقد اتّصل مسؤولون من البيت الأبيض بمدراء الشبكات التلفزيونيّة الأميركيّة الشهرَ الماضي بعد أن أُذيع على نحوٍ واسعٍ تصريحٌ مسجّلٌ على شريط فيديو للسيد بن لادن في ٧ تشرين الأول (أكتوبر). وأقْنَعت الإدارةُ الأميركيّةُ تلك الشبكاتِ بأنّ الرقابة الذاتيّة ضروريّة لجهود الحرب، وأوحي بأنّ شرائط السيد بن لادن محضُ دعاية (بروپاغندا)، وبأنّه - علاوةً على ذلك - قد يُسْتَخْدَم هذه الشرائطَ لبثّ رسائلَ خفيّةٍ إلى الإرهابيّين، مع أنّ دليلاً واحدًا لم يقدَّم لدعم هذا الزعم. وقد وافق مسؤولو الشبكات التلفزيونيّة على أن يتعاملوا مع النشرات «بحذر» في المستقبل.

لم يَظْهر قائدُ تنظيم القاعدة، العصيُّ على الإدراك، في التلفزيونات الغربيّة بعد ذلك. إلى أنْ حلَّ يومُ السبت الماضي، حين بَثَّتْ قناةُ الجزيرة القطريّة شريطًا على الفيديو للسيد بن لادن مدتُّه عشرون دقيقة. في تلك اللّحظة اكتشَفْنا معنى الإجراء المسمّى «التعاملُ بحذر.» فقد بُثّت مقاطعُ موجَزةٌ على محطتَيْ «فوكس نيوز» و«سي أنْ أنْ،» وقام المذيعون بتلاوة مقتبسات من كلام بن لادن أو رواياتٍ أعادوا صياغتَها بحسبِ ما حَكَم المدراءُ بأهميّته الإخباريّة. وهكذا لم يَسْتطع الأميركيّون أن يَحْصلوا على المضمون الكامل لتصريح السيد بن لادن؛ وإلى الآن مازالت الوسيلةُ الأسهلُ للحصول على نصّ هذا التصريح هي شبكةُ الانترنت بدلاً من المصادر الإخباريّة المعتادة.

قناة الجزيرة هي الشبكة الإخباريّة العالميّة الأساسيّة لتوفير تغطية جديّة من داخل أفغانستان. وفي خطوةٍ جديرةٍ بأفضلِ ما في الصحافة الأميركيّة من تقاليد، دعت «الجزيرة» مسؤولاً أميركيّاً إلى الردّ على السيد بن لادن، وهو كريستوفر روس، السفيرُ الأميركيُّ السابق لدى سوريا والجزائر. وقد تحدّث روس ١٥ دقيقةً بعربيّةٍ طَلْقة، منتقدًا السيد بن لادن ونافيًا اتّهاماته. وهكذا تلقّى الناسُ في العالم العربيّ صورةً عن التُّهمة والردّ أكملَ من تلك التي تلقّاها أيُّ واحدٍ تقريبًا في الولايات المتحدة، معقلِ الصحافةِ الحرّةِ والتعبيرِ الحرّ!



لم يستطع الاميركيُّون أن يَحْصلوا على المضمون الكامل لتصريح السيد بن لادن

لقد خسر المواطنون الأميركيُّون معلوماتٍ هامّةً عن الشخص الذي تخوض حكومتُنا الحربَ ضدّه. فمثلاً وسّع السيد بن لادن كثيرًا في تصريحه المذكور مجالَ ملاحظاته السابقة عن الصِّلات بين جهوده والمشاكلِ أو الأزماتِ الواقعة في أماكن أخرى من العالم ماضيًا وحاضرًا. ففي عام ١٩٩٦ كان قد ركّز بشكل ضيّق إلى حدٍّ ما على تموضع القوات الأميركيّة في السعوديّة نتيجةً لحرب الخليج. غير أنّه في تصريحه المسجّل على الفيديو في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) - وهو التصريحُ الذي دَفَعَ البيتَ الأبيضَ إلى الاتّصال بمدراء المحطّات التلفزيونيّة - عادَ فوسّعَ رسالتَه لتَشْملَ القضيّةَ الفلسطينيّةَ وآثارَ العقوبات التي تَفْرضها الأممُ المتحدة على العراق. وتحدَّث عددٌ كبيرٌ من التعليقات عمّا إذا كان تبنّي السيد بن لادن للقضيّة الفلسطينيّة عملاً انتهازيّاً محضًا. ودفع التصريحُ نبيل شعث، وزيرَ التخطيط في السلطة الفلسطينيّة، إلى القول عن بن لادن «لقد تذكّر فلسطين منذ يومين فقط!»

* - أمينُ مؤسَّسة نيمان للصحافة في جامعة هارفرد، والمحرّر والناشر السابق لـ **ديترويت نيوز**. والمقال نُشر في **نيويورك تايمز** بتاريخ ٢٠٠١/١١/١١.

وفي ذلك التصريح أيضًا وسّع السيد بن لادن لائحةَ ما أسماه الصراعاتِ الإسلاميّةَ ـ المسيحيّةَ ليَشْمل الشيشانَ (مع بعض التعليقات الموجَّهة إلى ڤلاديمير بوتين و«الدبّ الروسيّ») وجنوبَ السودان والصومالَ وكشميرَ والبوسنةَ وتيمورَ الشرقيّةَ والفيليبّين. ففي حين ركّزتْ تصريحاتُه السابقة بشكل ضيّق على الولايات المتحدة، وعلى إدارة بوش بعد اعتداءات ١١ أيلول في أميركا، شهِدَ تصريحُه الأخيرُ انزياحًا دراماتيكيّاً من الولايات المتحدة باتِّجاه الغرب المسيحيّ عامّةً والأممِ المتحدةِ أيضًا.

إذا كان هذا دعايةً، فهي دعايةٌ ذاتُ أهميّةٍ إخباريّةٍ، ونقْلُها إلى الجمهور الأميركيّ قد يُريح الأعداءَ بعضَ الشيء، ولكنَّ هذا ليس جليّاً أبدًا. ذلك أنّ اللائحة الموسَّعة من الصراعات قد تُتَّخذ دليلاً على يأس بن لادن المتنامي. وقد يُشير هجومُه على الأمم المتحدة وعلى أمينها العامّ كوفي أنان إلى مدى خوف تنظيم القاعدة من جهود عالميّة واسعة [لمحاربة الإرهاب] بدلاً من اقتصارها على الجهد الأميركيّ وحده.

لقد سَعَتْ إدارةُ بوش نفسُها إلى تصوير الصراع الدائر الآن صراعًا كونيّاً لا أميركيّاً فقط، وإلى أن تُظْهِر السيدَ بن لادن معتديًا على العالم بأسره. والحقّ أنّ تصريحَ بن لادن الأخيرَ هذا يُعْطي دعمًا كبيرًا لموقف الإدارة الأميركيّة، وهو ما يَجْعل رغبةَ هذه الإدارة في حجبه عن الجمهور الأميركيّ غريبًا بشكل خاصّ.

على الانفتاح الفكريّ ألا يكون ضحيّةً من ضحايا الحرب. فعلى امتداد أجيال من الصراع الفعليّ والإيديولوجيّ مكَّنت الصحافةُ المواطنين الأميركيّين من التعرُّف إلى صور أعدائنا ورسائلهم. فَلِمَ تكون حالةُ أسامة بن لادن مختلفةً إلى حدِّ الضغط على نشرات الأخبار الأميركيّة المتلفزة لحجبه عن الأنظار؟

إنّ الدعاية (البروپاغندا) أداةُ حرب، وتستعملها كلُّ الحكومات. ومحاولاتُ الولايات المتحدة حَصْرَ التغطية الإخباريّة هي شكلٌ من أشكال البروپاغندا يؤدّي إلى صورةٍ مشوَّهةٍ عن الحقيقة تُعْرض أمام المشاهدين الأميركيّين. وخلال ٤٠ عامًا من الحرب الباردة مَنَعَ الخداعُ الذي مارستْه سلسلةٌ من الإدارات الأميركيّة عن الجمهور الأميركيّ معلوماتٍ أساسيّةً.

وقد تمثَّل تعبيرٌ آخرُ عن الاستراتيجيّة الأميركيّة المتَّبعة لإدارة نشرات الأخبار في قرار حرمان الأسوشياتد پرس من مرافقة وزير الدفاع دونالد رامسفلْد في رحلةٍ للتشاور مع قادة التحالف الداعم لأميركا. إنّ هذا القرار يَعْكس سياسةً إعلاميّةً تصمّ آذانَها عن النبرات المتعدِّدة ـ فتتجاهل حقيقةَ أنّ الأسوشياتد پرس هي مصدرُ الأخبار العالميّة الأوحد لمئات الجرائد والإذاعات ـ أو تَجْهد ماكرةً لفرض حدودٍ على المعلومات عن رحلة رامسفلْد. وعلى الرُّغم من المناشدات التي قامت بها الأسوشياتد پرس و«الجمعيّة الأميركيّة لمحرِّري الجرائد،» فقد رفضَت الحكومةُ الأميركيّةُ إعادةَ النظر في قرارها.

منذ ١١ أيلول (سبتمبر) واصل عملُ الصحفيِّين الواسعُ الحيلةِ والمِقْدامُ إطلاعَ الجمهور على ما يَحْدث، محافظًا ـ في الوقت نفسه ـ على التوازن الصعب زمنَ الحرب بين السرِّيّة وتقاليدِ الانفتاح الفكريّ. لكنّ طبيعة المصادر المتوفِّرة للصحافة دفعتْ إلى حدٍّ كبير بالصحفيِّين إلى سرد الأخبار من منظور المصلحة الأميركيّة الأنانيّة. وعلى هذه الخلفيّة فإنّ تمكين الولايات المتحدة من مشاهدةِ تصاريح بن لادن وسماعِها أمرٌ هيِّنٌ.

لقد قالت رسالةٌ إخباريّةٌ لوكالة الأسوشياتد پرس من القاهرة في وصف شريط قناة الجزيرة المسجّل على ڤيديو السبت الماضي إنّ السيد بن لادن «تحدَّث بهدوء» ولكنّه ـ على ما واصل تقريرُ الوكالة ـ كان «يتنفَّس بجهد. وقد قَطَعَ حديثَه لأخذ حسوتَيْن من قدحه.»

أكان يمثِّل؟ أكانت الضرباتُ تَفْعل فيه فعلَها؟ أكان يُفْلِح في حرب البروپاغندا؟

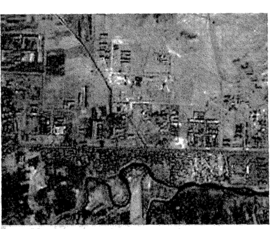
على المشاهدين الأميركيّين أن يَمْتلكوا حريّةَ أن يقرِّروا الإجابةَ بأنفسهم عن هذه الأسئلة!

الولايات المتحدة تشتري كلّ صور الحرب المبثوثة على الفضائيّات

دنكان كامبل*

انتهاك حريّةِ الصحافة، أيْ نَسفُ التعديل الأوّل من إعلان الحقوق، قد يأتي عبر «شراء» المعلومات بهدف حجبها. المال سلاحٌ قمعيّ؛ أيَصْعبُ فهمُ هذا في الوطن العربيِّ تحديداً؟

صرَّف البنتاغون ملايينَ الدولارات ليَمْنع الإعلامَ الغربيَّ من رؤية صورٍ بالغةِ الدقّة، ملتقَطةٍ عبر الأقمار الفضائيّة التي تخصّ شركاتٍ غيرَ حكوميّة، عن آثار قصف أفغانستان، على نحوِ ما كُشِف البارحة.



كابول قبيل القصف الأميركيّ: تصوير «ايكونوس» الذي اشتُريَ... ليُسْكَت!

* ـ منشور في **الغارديان** البريطانيّة، ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١. وكامبل هو كاتب متخصّص في قضايا الاستخبارات.

فالحال أنَّ الصور التي التقطها «ايكونوس» وهو قمرٌ اصطناعيٌّ خاصٌّ متطوِّر أُطْلِقَ عام ١٩٩٩، أفضلُ من الصور التي التقطها القمرُ التجسسيُّ الاصطناعيُّ وتوفرتْ للجيش أثناء أكثر فترات الحرب الباردة. وتتضمَّن التفاصيلُ المدهشةُ للصور المأخوذة بواسطة «ايكونوس» رَتْلاً من الإرهابيِّين المتدرِّبين يمشون بين معسكرات التدريب في جلال آباد. وبالوضوح نفسه تُمْكن رؤيةُ جثثٍ ملقاةٍ على الأرض بعد عمليَّات القصف التي جرَت الأسبوعَ الماضي.

بموجب القانون الأميركيِّ تَمْتلك وزارةُ الدفاع الأميركيَّة السلطةَ القانونيَّة لفرض «تحكُّم بمصراع الكاميرا» Shutter control حيال الأقمار الفضائيَّة الخاصَّة المرسَلة من الولايات المتحدة، وذلك من أجل منع «الأعداء» من استخدام الصور أثناء خوض أميركا الحربَ. غير أنَّ أمرًا لم يَصْدر بمثل ذلك التحكُّم، حتى بعد أن بدأتْ غاراتُ القصف قبل أيام.

هذا وقد اتُّخذ قرارُ الحَؤول دون حصول الآخرين على صور الأقمار الفضائيَّة الخاصَّة يومَ الخميس في ١١ تشرين الأول (أكتوبر)، عقب ورود تقارير عن وقوع ضحايا مدنيَّة كبيرة جرّاء القصف خلال الليل على معسكرات التدريب قرب دارُونتا، شمالَ غرب جلال آباد. وبدلاً من أن يَسْتحضر البنتاغون امتيازاته القانونيَّة اشترى الحقوقَ الحصريَّةَ لكلِّ صور «ايكونوس» الفضائيَّة من الشركة التي تديره (وهي شركة أفغانستان أوفسپيس ايميجينغ). وعُقد الاتِّفاق بين الطَّرفيْن مع مفعول رجعيّ يَشْمل الصورَ الملتقطةَ في بداية غارات القصف.

غير أنَّ القوات العسكريَّة الأميركيَّة لا تَحْتاج إلى الصور لأهداف خاصَّة بها؛ فالحال أنَّ هذه القوات تَمْتلك ستةَ أقمار فضائيَّة، يُضاف إليها قمرٌ سابع أُطلق في الأسبوع الأول من أكتوبر. وهناك أربعةُ أقمار اسمُها كِيهولْز Keyholes، تقوم بالتقاط صور فوتوغرافيَّة تُقدَّر بأنَّها أفضلُ بستّ إلى عشر مرّات من الصور التي يَلْتقطها ايكونوس.

أثار قرارُ استخدام البنتاغون السلطاتِ التجاريَّةَ بدلاً من القانونيَّة من أجل منع توفّر الصور الفضائيَّة الخاصَّة انتقادًا حادّاً من أخصّائيّي الاستخبارات الأميركيَّة ليلة ١٦ أكتوبر. فلمّا كانت صورُ القواعد الأفغانيَّة المقصوفة لا تُظْهر مواقعَ القوات الأميركيَّة أو تهدِّد أمنَ القوات العسكريَّة الأميركيَّة، فإنَّ ذلك المنع كان يُمْكن أن يهاجَمَ في وسائل الإعلام الإخباريَّة بوصفه انتهاكًا للتعديل الأوّل من إعلان الحقوق الذي يَضْمن حريَّة الصحافة. «لو أنَّهم فَرَضوا تحكُّمًا بالكاميرا لكان ممكنًا جداً أن تُقاضي الهيئاتُ الإخباريَّةُ الحكومةَ بحجّة فرض هذه الأخيرة رقابةً مسبَّقة،» قال جون پايك من موقع انترنت أميركيٍّ اسمُه «الأمن القوميّ» Globalsecurity، وهو موقع يَنْشر صورًا عبر الأقمار الاصطناعيَّة لتسهيلات عسكريَّة وإرهابيَّة مزعومة حول العالم.

الخيار البديل الوحيد للصور الفضائيَّة الدقيقة سيكون جهازَ كوزموس الروسيّ. ولكنَّ روسيا لم تقرِّر إلى الآن الدخولَ في الفراغ المعلوماتيّ الذي خَلَقَتْه صفقةُ البنتاغون مع شركة أفغانستان أوفسپيس إيميجينغ!

المعارضون يَعْتبرون الجامعات أقلّ تحمُّلاً للاختلاف بعد اعتداءات ١١ أيلول

مايكل فلَتْشر*

اعتداءات ١١ أيلول جعلت الجامعات الأميركيَّة، وهي المكان الذي يُتوقَّع أن يجد المرءُ فيه أقلَّ قدرٍ من الرقابة، معقلاً «لأشدِّ حالات الرقابة وضوحًا.» ويأتي انتهاكُ التعديل الأوَّل هنا من الجوِّ الامتثاليِّ الضاغط؛ إذ يَسْتخدم بعضُ الناس أحداث ١١ أيلول لقمع أيِّ رأي مخالف.

كانت الطائراتُ المخطوفةُ قد حَرَثتْ في قلب مركز التجارة العالميّ ومبنى البنتاغون حين قدّم الدكتور ريتشارد أ. برثولد من جامعة نيو مكسيكو لتلاميذه في صفِّ التاريخ لسنة «الفرشمان» ما يسمِّيه اليومَ مشروعَ نكتة غير موفَّقة. فقد أخبر برثولد، البالغُ من العمر ٥٥ عامًا، تلاميذَه أنَّ «أيَّ واحد يفجِّر البنتاغون سينال



د. روبرت جنسن: نعته رئيس جامعته بالحماقة لقوله إنَّ ١١ أيلول ليست أكثر جدارةً بالاحتقار من إرهاب اميركا في العراق

صوتي.» وبعد ثلاث ساعات، ومع تحوّل مركز التجارة العالميّ أنقاضًا، ومع كفاح رجال الإطفاء لإخماد حريق البنتاغون، أعاد برثولد عبارتَه الشَّهيرة أمام صفٍّ آخر. ولكنْ بدلاً من أن يثير تَعليقُه الضحكَ، أثار ردَّ فعل غاضبًا في مجمله مايزال يتردَّد صداه برغم اعتذاراته المتكرِّرة. فقد قام آلافٌ من الأساتذة

* - نشر في واشنطن پوست، ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.

والخرّيجين وغيرهم ـ وبعضُهم كان على معرفة بأشخاص قضوا في اعتداءات ١١ أيلول ـ بالشكوى إلى مدراء الجامعة. وتنادى الطّلاب لطرده، وطالب مشرّعون وقادةُ رجال أعمال بطرده هم أيضًا. كما تلقّى برثولد تهديداتٍ بالقتل، الأمرُ الذي دفعه إلى العكوف عن المجيء إلى الجامعة أسبوعًا كاملاً.

في هذه الأثناء باشرت الجامعةُ تحقيقًا يُرجَّح أن يَنْتهي بعملٍ تأديبيّ بحقّ الدكتور برثولد. وقال برايان فوستر، وهو موظّفٌ إداريٌّ كبير (پروڤوست)، «هناك أمور كثيرة لا تَستطيع أن تقولها بحصانة كاملة، وإنْ في حَرَم الجامعة نفسه.»

والحال أنّ برثولد هو من بين عدد متزايد من الأساتذة والموظّفين في جامعات أخرى يواجهون هم أيضًا التوبيخَ لإطلاقهم تعليقاتٍ مثيرةً للجدل، أو لاتّخاذهم مواقفَ رمزيّةً بارزةً في الأسابيع التي تلت الاعتداءاتِ الإرهابيّةَ. وقد واجه مؤيّدو سياسة الولايات المتحدة ومعارضوها معًا تأنيباتٍ قاسيةً وسط ذلك الجوّ الحسّاس الذي ساد منذ ذلك الوقت.

يقول مسؤولو الجامعات إنّ التأنيبات مسوَّغة، نظرًا إلى حالة البلاد النفسيّة وإلى المسؤوليّة الخاصّة الملقاة على عاتق أساتذة الجامعات. ولكنّ المنادين بحريّة التعبير يقولون إنّ التوبيخات العلنيّة تسلِّط الآن جوّاً من الجفوة والبرود على السِّجال الخشن أحيانًا الذي طَبَعَ على امتداد التاريخ الجامعاتِ الأميركيّةَ بطابعه. «مع تركيز الأمّة انتباهَها على موضوع واحد كما هو حالُها اليومَ، نستطيع أن نرى أنّ الجامعات ليست صديقةً لحريّة التعبير،» قال ثور ل. هالڤرسن، وهو المديرُ التنفيذيّ لـ «مؤسّسة الحقوق الفرديّة في التعليم» وهي مؤسّسة مكرَّسة لحماية التعبير الحرّ في الجامعات، قبل أن يُضيف «إنّ جامعاتنا قد استولى عليها طغيانُ القلق على مشاعر الآخرين!»

في جامعة «الصليب المقدّس» في ورستر في ولاية ماساتشوستش، طلب رئيسُ إحدى الدوائر من إحدى السكرتيرات أن تُنْزل علمًا كانت قد علّقتْه في مكتبها إجلالاً لصديقٍ لها مات في إحدى الطائرات المخطوفة في ١١ أيلول. فقد اعتبر رئيسُ تلك الدائرة أنّ عَرْض العَلَم لم يكن أمرًا مناسبًا. ولكنْ بعد أن بلغ هذا النبأُ إحدى الجرائد المحليّة، مثيرًا ردَّ فعلٍ شعبيّاً غاضبًا، سُمِحَ للسكرتيرة بأن تَضَع علمًا آخر على مكتبها أيضًا.

ودان رئيسُ جامعة مدينة نيويورك (CUNY) ماثيو غولدستاين بعضَ الأساتذةِ الذين شاركوا في ندوةٍ مطلعَ هذا الشهر، حيث ألقى المتحدّثون مسؤوليّةَ الاعتداءات في ١١ أيلول على عاتق السياسة الخارجيّة الأميركيّة. وقال غولدستاين إنّ هؤلاء المتحدّثين يقدّمون للإرهابيّين «أعذارًا واهية.»

وتعرَّض روبرت جَنْسِنْ، وهو أستاذُ صحافة في جامعة تكساس في أوستن، لتوبيخ علنيّ من طرف رئيس الجامعة لاري ف. فولكنر لنشره مقالةً في صفحة الرأي في إحدى الجرائد يقول فيها إنّ اعتداءات ١١ أيلول ليست أكثرَ جدارةً بالاحتقار من «أعمال الإرهاب الهائلة» التي ارتكبتها الولاياتُ المتّحدةُ في العراق وفي أماكن أخرى. ومع أنّ فولكنر أقرّ بحريّة جنسن في التعبير عن رأيه، فقد ردّ عليه برسالة يقول فيها إنّ الأستاذ الصريح قد غدا «نبعًا للحماقة المكثّفة في أمور السياسة العامّة.» أمّا جنسن، وهو ناشطٌ كما يصف نفسَه وله منصبٌ ثابتٌ في الجامعة، فقد قال إنّ التوبيخ العلنيّ لا يؤثّر فيه إلاّ قليلاً. وأضاف «غير أنّ السؤال هو كيف يردّ الطلاّبُ والأساتذةُ في المناصب ما دون العليا على مثل هذه الإهانة العلنيّة.»

وقالت رُوث فلاورْ، مديرةُ السياسة العامّة في الجمعيّة الأميركيّة لأساتذة الجامعات، «إذا كان جوُّ القلق من جرّاء الاعتداءات الإرهابيّة يَعْني أنّه لا يُمْكن أن يكونَ هناك نقاشٌ في الجامعات فذاك أمرٌ غيرُ صحيّ أبدًا.» وزادت «بعضُ الأمور هنا تَرْجع إلى الحقبة المكارثيّة. ولكنّ الحالة الآن مختلفة لأنّ الحكومة ليست هي مَنْ يُخْبر الجمهورَ ما يَستطيع وما لا يستطيع أن يقوله، بل إنّ المسألة الآن أقربُ إلى أن تكون مسألةَ مشاعر عامّة تريد أن تملي [على المرء] كيفيّةَ التصرُّف.»

لقد كَهْربت اعتداءاتُ ١١ أيلول، والحربُ المتواصلةُ على الإرهاب، الرأيَ العامَّ الأميركيَّ كما لم تَفْعله إلاّ بضعُ أحداثٍ في التاريخ الحديث. وكشفت الاستفتاءاتُ عن دعم شعبيٍّ كاسحٍ للضربات العسكريّة الأميركيّة على أفغانستان. ويقول بعضُ دعاة حريّة التعبير إنّ الأجواء الحاليّةَ تَسْحق الاعتراضَ. فثمّة عددٌ من الكتّاب «الذين انتقدوا قيادةَ الرئيس بوش أو السياسةَ الخارجيّةَ الأميركيّة قد انتُقِدوا هم بدورهم من عدّة جوانب، بل فَقَدوا وظائفهم. وبعضُ المُعْلِنين والمحطات التلفزيونيّة داخل كل ولاية تخلّتْ عن بثّ برنامج محطة ABC «غير سليم سياسيّاً» بعد أن وَصَفَ مقدِّمُ البرنامج بيل ماهِرْ بعضَ الأعمال الأميركيّة الحربيّة بـ «الجَبَانة.»

يُقْلق أساتذةَ الجامعات الآن أنّ الامتثاليّةَ الجديدةَ تَمْتلك أثرًا أكّالاً في الجامعات، حاتّةً بذلك مكانةَ هذه الجامعات تاريخيّاً من حيث هي معقلٌ للسِّجال والمعارضة. فخلال حرب ڤيتنام كانت الجامعات في قلب الحركة المناهضة للحرب. وأمّا الآن، كما يقول دعاة حريّة التعبير، فقد غدتْ الجامعات أقلَّ سماحًا بالخلاف. يقول هنري أ. سيلفرغلايت، مؤلِّف **جامعة الظلّ**، وهو كتاب يتحرّى الانتهاكات التي تطول حريّةَ التعبير في الجامعات، إنّه «من الواضح أنّ الوضع الحاليّ جَعَلَ النّاسَ في حالةٍ عصبيّةٍ حقّاً. ولكنْ يبدو الآن أنّ المكان الذي تُعْثر فيه على أشدّ حالات الرقابة وضوحًا إنّما هو الجامعات ـ وهي تحديدًا المكانُ الذي كنتَ تتوقَّع أن تجد فيه أقلَّ قدرٍ من الرقابة!»

في مسعى لترويج التنوُّع على حرم الجامعات قامَ ثُلثا الكليّات والجامعات الأميركيّة بتبنّي قواعدَ للتعبير تَمْنع، بشكلٍ عامٍّ، استخدامَ اللُّغة التي تَجْرح مشاعرَ الناس على أساسٍ عرقيٍّ أو إثنيٍّ أو جنوسيٍّ. لكنْ ثَبَتَ أنّ تطبيق هذه القواعد أمرٌ صعبٌ بسبب تعارضها الصميميّ مع «التعديل الأول» من «إعلان الحقوق.»

«ما هو دور الجامعات؟ أهو ممارسةُ العلاج النفسيّ؟» سأل هالڤرسن. «أهي مؤسّساتٌ علاجيّة، أم أماكنُ **يَجْتمع فيها** الطلاّبُ ويتشاطرون الآراءَ، ونعم، **يُهينون بعضُهم بعضًا**، ثم يتصالحون في النهاية؟»

ومع ذلك يقول عددٌ كبيرٌ من المدراء والطلاّب إنّ ثمّة ضرورةً لحدودٍ ما في التعبير، وذلك من أجل ضمان بقاءِ الجامعات أماكنَ ترحّب بكلّ الطلاب وتغذّيهم ثقافيّاً. وعلاوةً على ذلك، كما يقول

المسؤولون، فإنَّ على الأساتذة مسؤوليَّةَ الحثِّ على النقاش وعلى أن يكونوا مربِّين مسؤولين.

حين أدلى برثولد بتعليقاته أمام صفوفه الصباحيَّة في جامعة نيو مكسيكو كان الطلاّب «ما يزالون يتساءلون إنْ كانت البُركوركي [في نيو مكسيكو] ستكون هي هدفَ [الإرهاب]» بحسب ما ذكَرَ فوستر وهو مسؤول كبير في الجامعة، مضيفًا «كان ثمّة قدرٌ هائلٌ من الخوف والارتباك في هذا الشأن.» هذا وقد وَصَفت الجامعةُ، في رسالة أوجزتْ فيها نتائجَ تحقيقاتها، تعليقاتِ برثولد بأنَّها ليست مسألةَ حريَّةِ تعبيرٍ بل هي انتهاكٌ أخلاقيٌّ. وقالت الجامعة إنَّ هذا الأستاذ فشل في أن يلتزم دورَه كدليلٍ «ثقافيٍّ.»

بعد أسبوع على الاعتداءات الإرهابيَّة بدأ كَنْ هيرلسون تدريسَ صف الفرشمن في مادة السياسة الأميركيَّة في جامعة أورانج كوست كوليدج في كوستا ميسا (كاليفورنيا) بالتساؤل بصوت عالٍ كيف يُمْكن العالَمَ الإسلاميُّ أن يدين الاعتداءات الإرهابيَّة في نيويورك ولا يدين التفجيرات الانتحاريَّة التي تَحْدث بشكل منتظم في إسرائيل. ويقول هيرلسون إنَّه كان يهدف إلى إشعال نقاش حيويّ بين الطلاّب المئتَيْن في صفِّه. غير أنَّ النقاش ما لبث أن انحرَفَ إلى سجالٍ حامٍ بين هذا الأستاذ وأربعة طلبة مسلمين رفضوا مساواةَ الأعمال الفلسطينيَّة بالإرهاب.

في اليوم التالي شكا الطلاّب إلى مدراء الجامعة من أنَّ هيرلسون خصَّهم بالقول إنَّهم «إرهابيُّون» و«نازيُّون» ـ وهي تهمة ينفيها هيرلسون. وقالت صالحة عبد المعطي، وهي من مواليد كاليفورنيا وتتحدَّر من أبويْن من الشرق الأوسط، «إنَّه منحاز جداً ضدّ الطلاّب المسلمين ويَجْهر بذلك كثيرًا.» وتضيف قائلةً «في الأسبوع التالي، وبعد انتهاء الصفّ، أحاط بنا الطلاّبُ وراحوا يصرخون علينا. بعضُهم كان يقول 'ارجعوا إلى بلادكم'. شعرتُ بعواطف جيَّاشة. وبدأتُ أبكي.»

بعد أن تقدَّم الطلاّبُ بالشكوى تلقَّى هيرلسون مكالمةً هاتفيَّةً من رئيس الجامعة الذي أخبره بأنَّه تقرَّر أن يَتْرك هيرلسون الجامعة موقَّتًا، مع بقاء معاشه ساريًا إلى حين انتهاء الجامعة من التحقيق في الحادث.

«لا إجراءات مرعيَّةً. لا شيء،» قال هيرلسون البالغُ من العمر ٥٧ عامًا، وكان قد علَّم في الجامعة ١٨ عامًا. «لم يؤذِ النقاشُ في تلك الجامعة أحدًا أبدًا، بحسب علمي. على الطلاّب أن يَسْمعوا في الصف أمورًا قد لا يسمعونها مرةً ثانيةً في حياتهم قطّ. إنْ لم توافقني الرأيَ فبمقدوركَ أن تقفَ وتُعْلنَ ذلك، ما دمتَ لم ترتكبْ أيَّ عنف.»

ولكنَّ مسؤولي الجامعة في أورانج كوست يعارضون ذلك. فقد قالوا إنَّ الاعتداءات الإرهابيَّة خلقتْ جوّاً خاصّاً يَنْبغي التزامُه داخل الصفوف نفسها. «المسألة ليست مسألةَ حريَّات أكاديميَّة. إنَّها مسألةُ سلوكٍ في الصفّ وكيف يعاملُ [برثولد] التلاميذَ،» قال جيم كارنت وهو ناطقٌ باسم الجامعة، متابعًا «ما حَدَثَ يتخطَّى حدودَ الحريَّات الأكاديميَّة. ونظرًا إلى ما يحدث خارج حدود الحرم الجامعيِّ، فأنتَ لا تستطيع أن تتجاهل ذلك.»

برنامج بيل ماهر يواجه المنع



بيل ماهر، مقدِّم برنامج Politically Incorrect [غيرُ سليم سياسيّاً]، كاد أن يتسبَّب في منع برنامجه على محطّة ABC حينَ وصف السياسةَ العسكريَّةَ الأميركيَّة بأنَّها «جبانة» لقصفها من علٍ. فكان أن وَقَعَ في مشاكل مع شركتيْ «سيرز» و«فدرال إكسبرس،» وهما من رعاة المحطَّة، ودفع عددًا من شركاء ABC في بعض الولايات المتحدة إلى التوقُّف موقّتًا عن بثِّ برنامجه. وقد سارع ماهر الى إنقاذ برنامجه بالقول علنًا إنَّه يقصد إدانة كلينتون (!) لاعتماده المفرط على القنابل الذكيَّة بدلاً من المقاتلين على الأرض.

دفاعاً عن الحريَّة الأكاديميَّة في الولايات المتحدة

وقَّع عددٌ من المثقفين والأساتذة الأميركيِّين والعرب بيانًا دفاعًا عن الحريَّة الأكاديميَّة في أميركا، وهي الحريَّة التي ضَمِنَها التعديلُ الأوَّلُ. ومن الموقِّعين إدوارد سعيد (أستاذ الأدب الانكليزيّ والمقارن في جامعة كولومبيا)، وأناتول أنطون (أستاذة الفلسفة في جامعة ولاية سان فرنسيسكو)، وريتشارد غيبسون (أستاذ مشارك للدراسات الاجتماعيَّة في جامعة ولاية سان دييغو). وهذا نصّه:

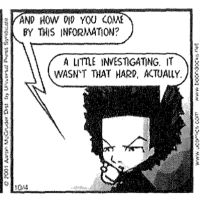
في الأزمة الناجمة عن أحداث ١١ أيلول الرهيبة، شارك أكاديميُّون على امتداد الولايات المتحدة في حلقات دراسيَّة، ومؤتمرات، وتظاهرات، وفي نشاطاتٍ أخرى تَهْدف إلى تنمية فهم نقديّ مُطَّلع لما يَحْدث ولأسباب حدوثه. ولمّا كانت الولايات المتحدة اليوم تخوض حربًا في أفغانستان، فإنَّ مثل هذه النشاطات تتواصل. ولكنْ للأسف تَعَرَّض بعضُ المشاركين فيها للتهديد، وهوجموا للجَهْر بآرائهم. ويُعِدُّ أمناءُ جامعة «مدينة نيويورك» شجبًا رسميّاً لأساتذة في الجامعة انتقدوا

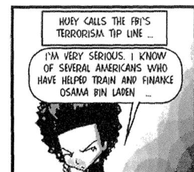
سياسةَ الولايات المتحدة الخارجيّة في ندوة عُقدتْ أثناء الأسبوع الأول من تشرين الأول (أكتوبر). وقد حدثتْ مساعٍ مماثلة لإسكات النقد والمعارضة في جامعة تكساس في أوستن، وفي معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا، وفي جامعة كارولاينا الشماليّة في شابل هِلْ، وجامعة ماساتشوستش في أمهِرْست، وفي غيرها. وأخبرتْ روث فلاوِرْ، وهي مديرة السياسة العامّة في «الجمعيّة الأميركيّة لأساتذة الجامعات،» جريدةَ **بوسطن غلوب** في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) «أنّنا نراقب هذه التطوُّرات بالكثير من القلق.» وتزامنت الاعتداءاتُ على الأساتذة الذين شكّكوا في سياسة إدارة بوش الحربيّة الحاليّة أو عارضوها مع تطوُّرات مشؤومة أخرى. فثمّةَ كليّاتٌ وجامعاتٌ تَضْغط عليها وكالاتُ الحكومة الفدراليّة لتسليمها معلوماتٍ خاصّةً من ملفّات طلّابها. وهناك تحرُّكاتٌ في الكونغرس للحدّ من إعطاء تأشيرات دخول للطلّاب الأجانب. إنّنا نَدْعو أعضاءَ المجتمع الأكاديميّ كافّةً إلى الجهر بقوّة دفاعًا عن الحريّة الأكاديميّة والحريّات المدنيّة، لا كمبدإ مجرَّد فحسب بل كضرورة عمليّة أيضًا. ففي لحظةٍ كهذه علينا أن نَضْمن أن تُسمعَ كلُّ الأصوات المثقّفة، ولاسيّما الأصواتُ النقديّةُ والمعارِضة.

... والرسوم الهزليّة غير مستحبَّة أحيانًا

جايسون بلير*







هيوي يتّصل بمكتب التحقيق الفدراليّ لإعطاء معلومات عن الإرهابيّين. «... أعرف بعض الأميركيّين الذين ساعدوا وموّلوا أسامة بن لادن. الأوّل اسمُه ريغان،» ولكنّه يجد الخطَّ مغلقًا!

كانت أحداث الأسابيع الستة الأخيرة تحدّيًا بالنسبة إلى صانعي سلاسل الرسوم الهزليّة على صفحات الجرائد. البعض تعامَلَ مع الأمر بأن اكتفى بتجنُّب الإشارة إلى الإرهاب وإلى الحماسة القوميّة. ولكنَّ آخرين، أمثال آرون ماكغرودر، تصدّوا لمثل هذه الموضوعات وجهًا لوجه.

ففي ٤ تشرين الأول (أكتوبر) مثلاً صوَّرتْ سلسلةُ رسوم السيد ماكغرودر الهزليّة وعنوانُها «الأرض النائية» إحدى شخصيّاتها الرئيسيّة، هيوي، وهو يتّصل بالرقم الذي خصّصه مكتبُ التحقيق الفدراليّ للإبلاغ عن المشتبه بدعم الإرهابيّين في أفغانستان. «حسنًا. لِنَرَ،» قال هيوي على التلفون، «الأول هو ريغان. ويُكتب هذا: ر، ي، غ...»

في سلسلة رسوم ماكغرودر الهزليّة في اليوم التالي، حاول هيو أن يُقْنع مكتبَ التحقيق الفدراليّ بذلك، فأشار إلى أنّ وكالة الاستخبارات المركزيّة الأميركيّة CIA أيامَ حكم رونالد ريغان دربّتْ أسامة بن لادن وثوّارًا أفغانًا لقتال الاتّحاد السوفياتيّ. وتُلْمع سلسلةُ الرسوم بعد ذلك إلى أنّ إدارة بوش الحاليّة قد أعطت هي الأخرى حكومةَ طالبان دعمًا ماليّاً.

إثر ذلك قامت جريدةُ **نيوزداي**، في لونغ آيلاند، بمنع نشر السلسلة الهزليّة المصوَّرة مدّة أسبوع. وأوقفتْ **ذا دايلي نيوز**، في نيويورك، سلسلةَ «الأرض النائية» في ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ولم تَنْشر منها إلاّ حلقةً واحدةً منذ ذلك الحين، وقرّرتْ أن تنشرها بناءً على مضمونها يومًا بيوم. وعمدتْ جريدةُ **ذا دالاس مورنينغ نيوز** إلى نشر هذه السلسلة في صفحة بعيدةٍ عن السلاسل الهزليّة المصوَّرة الأخرى.[1] غير أنّ السيد ماكغرودر، وهو مخترعُ سلسلة «الأرض النائية» وكاتبُها وراسمُها البالغُ من العمر ٢٧ عامًا، لم يتراجع. فيومَ الأربعاء الماضي هَجَتْ سلسلتُه المصوَّرةُ الجرائدَ التي لم تَنشرْ رسومَه. فحملت

* ـ عن جريدة **نيويورك تايمز**، ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.

١ ـ تُنشر السلاسل الهزليّة المصوَّرة والمقالات في كثير من الأحيان في عدّة جرائد أميركيّة في الوقت نفسه. (م)

الصورةُ الأولى من السلسلة ملاحظةٌ رغم أنّها صادرة عن محرِّر الجريدة يقول فيها «نظرًا إلى مضمون هذه الصور السياسيّ غيرِ المناسب في الأسابيع الأخيرة، ستُستبدل بـ 'مغامرات العَلَم والشريط' [رمزَي الشعور القوميّ الأميركيّ زمنَ الحرب].» وكانت الصورة الأخيرة من السلسلة المصوَّرة إعلانًا لدمًى من الأعلام والشرائط كُتِب عليها «بـ ١٩،٩٥$ فقط، تُضاف إليها ٤،٩٥$ كلفة الشحن!»

... والموسيقى تراقَب أيضًا!*

وقد يأتي انتهاكُ التعديلِ الأوّل، الخاصّ بحريّة التعبير، في صيغة «اقتراح.» فقد اقترح بعضُ المسؤولين في محطّة Clear Channel (الإذاعة الواضحة)، وهي محطّةٌ تَمْلك أكبرَ سلسلة من الإذاعات في الولايات المتحدة، ألاّ يتمّ بثّ ١٦٠ أغنية ما دامت أميركا في حرب ضدّ «الإرهاب.» ومن هذه الأغاني ما يمجِّد السلامَ بين الشعوب، مثل أغنية جون لينون الشهيرة «تخيَّلْ» Imagine، وأغنية لوي آرمسترونغ «ما أروعَ هذا العالم!» ولكنّ هناك أغاني أخرى تَعْكس تشبُّعَ بعض فروع الثقافة الشعبيّة الأميركيّة بالعنف وهَجْسها بالقيامة والدمار الشامل. وربّما استطعنا تقريبَ فكرة «الرقابة بالاقتراح» إلى القارئ اللُّبنانيّ إذا ذكّرناه بـ «تمنّي» أحد رؤساء الحكومة على وسائل الإعلام عدمَ التعرُّض لمسألة معيَّنة! هنا جردة بأقلّ من ربع الأغاني «المقترح» عدم بثّها.

Magedeth, "Sweating Bullets"
Smashing Pumpkins, "Bullet with Butterfly Wings"
Red Hot Chili Peppers, "Under the Bridge"
Metallica, "Seek and Destroy"
AC/DC, "Shoot to Thrill"
AC/DC, "TNT"
AC/DC, "Highway to Hell"
Black Sabbath, "War Pigs"
Black Sabbath, "Suicide Solution"
Steve Miller, "Jet Airliner"
Queen, "Another One Bites the Dust"
REM, "It's the End of the World as we Know it"
Talking Heads, "Burning Down the House"
Judas Priest, "Some Heads are Gonna Roll"
Kansas, "Dust in the Wind"
Led Zeppelin, "Stairway to Heaven"
The Beatles, "Ticket to Ride"
Bob Dylan, "Knockin'on Heaven's Door"
U2, "Sunday Bloody Sunday"
Elton John, "Rocket Man"
Don Mclean, "American Pie"
The Clash, "Rock the Casbah"
Louis Armstrong, "What A Wonderful World"



لوي آرمسترونغ: لماذا «يُقترح» عدم بثّ أشهر أغنية له؟

Simon and Garfunkel, "Bridge over Troubled Water"
John Lennon, "Imagine"
Frank Sinatra, "New York, New York"
Bruce Springsteen, "I'm on Fire"
Phil Collins, "In the Air Tonight"
Cat Stevens, "Peace Train"

ما أروع هذا العالم

أرى شجرًا أخضرَ، وورودًا حمراءَ أيضًا،
أراها تُزْهِرُ لي ولكَ،
وأقول في سرِّي: «ما أروع هذا العالم.»

أرى سمواتٍ زرقاءَ وغيومًا بيضاء،
نهارًا متوهِّجًا مباركًا، وليلاً داكنًا مقدَّسًا،
وأقول في سرِّي: «ما أروع هذا العالم.»

ألوانُ قوسِ قُزح، الباهرةُ الجمالِ في السماء،
تَرْتسم أيضًا على وجوه المارَّة.
أرى أصدقاءَ يتصافحون، ويقولون: «كيف حالكم؟»
وهم في الحقيقة يقولون: «أحبُّكم!»

أسمعُ أطفالاً يَبْكون، أراهم يَكْبرون
سيتعلَّمون أكثرَ بكثيرٍ مما سأعرفه أبدًا.
وأقول في سرِّي: «ما أروع هذا العالم.»
وأقول في سرِّي: «ما أروع هذا العالم.»
آه، نعم!

لوي آرمسترونغ

* ـ للتفصيل يُراجع: http://ericnuzum.com

ينصّ التعديل الرابع من إعلان الحقوق على التالي:

إنّ حقّ النّاس في الأمن الشخصيّ، وفي أمن بيوتهم، وأوراقهم، وممتلكاتهم، ضدّ التفتيشات أو المصادرات التي لا مبرِّر معقولاً لها، لن يُنتهكَ، ولا تراخيصَ ستَصْدر، إلاّ في حال وجود سببٍ باعثٍ على الاعتقاد مدعومٍ بالقَسَم أو البُرْهان يحدِّد المكانَ الذي يُزمَعُ تفتيشُه، والأشخاصَ المزمَعَ توقيفُهم، أو الأشياءَ المزمعةَ مصادرتُها.

الولايات المتحدة تحقّق مع طلاّب من الشرق الأوسط

جاك ستاينبرغ*

تقوم الأجهزة الأمنيّة والاستخباراتيّة الأميركيّة بانتهاك التعديل الرابع من إعلان الحقوق، فتحقّق مع الطلاّب العرب والمسلمين، وتؤلّب الإدارةَ ضدّهم، وتدنّس حرمةَ الجامعات. ولكن ممّا يؤسف له أن يوافق بعضُ الطلاّب على الخضوع للتحقيقات، ويبرِّرَها بحجج أمنيّة، مستبطنًا منطقَ السلطات العربيّة (وراعيتِها الأميركيّة!)، بدلاً من أن يرفض التنميطَ العنصريَّ المناقض للقانون ويَرْفضَ التحقيقات غيرَ المستندة إلى تراخيص قانونيّة. وممّا يُحزن، أخيرًا، ألاّ تقوم قيامةُ الطلاّب ضدّ إدارة الجامعة التي تزوِّد المحقّقين بمعلومات على أساس عِرْقيّ، أسوةً بثورة طلاّب جامعة ولاية نيويورك في أونيونتا عام ١٩٩٢ على إدارتهم التي زوّدت شرطةَ الولاية بأسماء الطلاّب السود واللاتينيّين بعد حادثة اعتداء على امرأةٍ كهلة.

خلال شهرَيْن على الاعتداءات في ١١ أيلول (سبتمبر) على مركز التجارة العالميّ والبنتاغون، اتّصل المحقّقون الفيدراليُّون بالمسؤولين في أكثر من ٢٠٠ جامعة من أجل جمع المعلومات عن الطلاّب القادمين من الشرق الأوسط. وهذا هو أشملُ تحقيقٍ يتمّ في عالم الأكاديميا منذ الحرب الباردة، بحسب ما تَذْكره تلك الجامعاتُ.

وقد سأل موظّفو الأمن عن الموضوعات التي يَدْرسها أولئك الطلاّب، وعن حسن تحصيلهم، وأماكنِ سكنهم. كما استجوبوا الطلاّبَ أنفسَهم، وسألوهم عن رأيهم بأسامة بن لادن، وعن أسماء مطاعمهم المفضّلة وخِططِهم بعد التخرّج من الجامعة.

هذه التحقيقات وَضعت الجامعاتِ في موقفٍ صعب، لأنّها سلّطتْ مصلحةَ الحكومة في الأمن في مواجهةِ رغبةِ المؤسَّسات الجامعيّة في حماية تحرُّر الطلاّب من أيّ تدخُّلٍ خارجيّ، وفي مواجهة حرصِ هذه المؤسَّسات أيضًا على تجنُّب الانخراط في أيّ تنميطٍ عنصريّ racial profiling. ولكنْ في النهاية، على نحوِ ما كشف مَسْحٌ لسجلاّت الجامعات في الولايات المتحدة، قامت كلُّ الجامعات تقريبًا بتزويد الحكومة بالإجابات عن الأسئلة التي طرحتْها عليها. ويعود ذلك بشكل أساسيّ إلى أنّ القانون هو إلى جانب الحكومة، كما يبدو [؟]

وقد استخدَم عملاءُ مكتب التحقيق الفدراليّ FBI ومكتبِ خدمات الهجرة والتجنيس INS تلك الحواراتِ مستَنَدًا لمقابلة عشرات الطلاّب. وذكّر طالبٌ سعوديّ يَدْرس في جامعة كولورادو في دَنفر أنّ المحقّقين الفدراليّين خَتَموا مقابلتَهم له بالقول «توقَّعْ أن ترانا من جديد!»

وقال موظّفو الجامعة الذين تمّ التحقيقُ معهم - بمن فيهم موظّفون في جامعة كولومبيا، وجامعة تافتْس، وجامعة ولاية سان دييغو - إنّ الزيارات غيرَ المتوقَّعة غالبًا والاتّجاهات التي سلكتْها الأسئلةُ الملحاحة كانت تقهقرًا إلى عقدٍ مضى أو أكثر، حين لم يَكُنْ نادرًا أن يَسْأل عميلٌ فدراليٌّ عميدًا في الجامعة سؤالاً من قبيل «هل حَضَر ڤلاديمير إلى المختبر اليوم؟»(١)

وقال لاري بلْ، مديرُ مكتب الطلاّب الأجانب في جامعة كولورادو في دنفر، إنّ عملاء فدراليّين زاروا مكتَبه أو مكتبَ التسجيل خمسَ مرّاتٍ في الأسابيع الأخيرة. وأردف أنّ العملاء قابلوا خمسين طالبًا على الأقلّ من السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة وقطر وبلدانٍ عربيّة أخرى، ولكنّه لا يَعْتقد أنّ أيّاً منهم تمّ توقيفُه أو اتّهامُه بالارتباط بخليّة إرهابيّة. «ليس الطلاّب متأكّدين من هدف الأسئلة تلك،» قال بَلْ، «ولكنّهم يَعْلمون يقينًا أنّ الحكومة لم تُجْرِ مقابلةً مع أيّ طالب من ألمانيا!»

* - نشر المقال في جريدة **نيويورك تايمز** في ٢٠٠١/١١/١٢.

١ - لا يَخْفى أنّ ڤلاديمير اسم روسيّ. (م)

وإذ تَنَبّهت الوكالاتُ الفدراليَّة إلى أنّ أحد الإرهابيّين الذين شاركوا في اعتداءات ١١ أيلول كان طالبًا يَحْمل تأشيرةً دراسيَّة، قالت إنّها تَبْحث عن مفاتيح إضافيَّة وستبدأ بتحقيقِ وعدِ الرئيس بضمان معرفة أوضاعِ نصفِ مليون طالب أجنبيّ يَدْرسون هنا.

«أحدُ أسباب رغبة الوكالات الفدراليَّة في معرفة أماكن سكن الطلاّب هو أن يتسنّى لها العثورُ عليهم عند الضرورة أو مراقبتُهم فحسب،» قالت كاثرين كاتِنْ مديرةُ مكتب الطلبة الأجانب في جامعة ديُوك، وهي لم تتلقَّ «زيارةً» مماثلةً بعدُ ولكنّها على اتّصال بجامعات كثيرةٍ تمَّت «زيارتُها.» وتابعتْ تقول «ليس هدف [العملاء] أن يُوقِفوا الطلاّب. إنّهم يريدون أن يتعقّبوا رواحَهم ومجيئَهم فحسب.» ومع ذلك فإنّ ظهور العملاء الفدراليّين المفاجئ في مباني الجامعة، وخططَ الحكومة لتوسيع أعمال المراقبة تلك، قد أجّجتْ مشاعرَ القلق في الجامعات ـ التي باتت أصلاً شديدةَ العصبيَّة بعد الاعتداءات الإرهابيَّة في ١١ أيلول والذعرِ الناجمِ عن جرثومة الأنثراكس.

«يَصْعب كثيرًا أن تَشيَ بتلاميذك،» قال جايمس أو. فريدمان، وهو رئيسٌ سابقٌ لجامعة دارتموث، مُرْدِفًا «لا تريد أن يأخذ الطلاّبُ انطباعًا أنّك جزءٌ من تحالفٍ مع أولئك الذين قد يَبْحثون عنهم ليَقْبضوا عليهم.»

الطالب السعوديّ من جامعة كولورادو، وقد طَلَبَ أن لا يُذْكر اسمُه، قال إنّ عميلين من «مكتب التحقيق الفدراليّ» وعميلاً آخر من «مكتب خدمات الهجرة والتجنيس» وصلوا إلى شقته من دون موعد مساءَ الأربعاء منذ شهر تقريبًا. وقال العملاء إنّهم حصلوا على اسمه من طالبَيْن سعوديَّيْن آخرَيْن أُوقفا بعد أن شوهدا يلتقطان صورًا لميدان الرياضة في الجامعة. وكانت الصُّورُ معدَّةً لصفٍّ يأخذانه في فنّ التصوير، كما قال السيد بَلْ! وذَكَرَ الطالبُ، وهو في السادسة والعشرين ويتخصَّص في الهندسة المعماريَّة، أنّه في مقابلته مع السلطات الفدراليَّة سُئل عن صفوفه ونشاطاته وسياسته. «كنتُ خائفًا،» قال، «فأنا أعلم أنّ بمقدورهم أن يَفْعلوا أيّ شيء ضدّي.» ولكنّه يتفهَّم الوضع. «لا ألومُهم،» قال، «فآلاف الأبرياء قُتلوا في ثوانٍ وساعات قليلة.»

في مسْح أجرتْه «الجمعيَّةُ الأميركيَّةُ لأُمناء سجلاّت طلاّب الكليّات ولموظّفي القبول،» أوردتْ ٢٠٠ كليَّة أنّه جرى الاتّصال بها مرَّةً واحدةً على الأقلّ من طرف مكتب FBI أو INS بعد ١١ أيلول بصدد وضع الطلاّب الأجانب. وحوالى ربْع تلك المؤسَّسات تحدَّثت عن عدّة اتّصالات أُجريتْ معها. هذا وقال موظّفٌ فدراليٌّ في دائرة الهجرة، ألحّ على عدم ذكر اسمه، إنّ تلك الكليّات قد عُيِّنتْ على أساس الاشتباه بأنّ الطلاّب الأجانب فيها قد يَمْتلكون معلوماتٍ تساعد الحكومةَ في بحثها. وتابع يقول «هذه الزيارات هي جزء أساسيّ من تحقيق جنائيّ جارٍ.»



«الإخوة الكبار» يراقبون ويُرْهبون الشيوعيّين في أميركا في الاربعينيّات

والحال أنّ الحكومة مُخَوَّلةٌ، وفقًا لقانون الهجرة الفدراليّ، بالحصول على الكثير من المعلومات التي تَبْحث عنها. فالطالبُ الأجنبيّ يوقِّع، كشرط للحصول على معظم تأشيرات الدخول الممنوحة للطلاّب، تنازلاً يَأْذن للجامعة بالسماح لموظّفي دائرة الهجرة بمعرفة تاريخ وصوله إلى الجامعة وعددِ الوحدات الدراسيَّة التي حصّلها وما إذا تغيَّر حقلُ تخصُّصه أو عنوانُ بريده. ولكنْ على الرُّغم من أنّه يُطلب من إداريِّي الجامعة جمعُ معلومات كهذه فقد ذكروا أنّ الحكومة طلبتْ منهم منذ أعوام أن يتوقّفوا عن إرسالها إلى واشنطن، وذلك جزئيّاً بسبب عجز مكتب INS عن التعامل مع تلك الأوراق المكدَّسة أمامه.

غير أنّ الموظفين الفدراليّين في الأسابيع التي تلت ١١ أيلول بدأوا يَجْمعون بحماسٍ شديدٍ مثلَ تلك السجلاّت وغيرها أيضًا. وقد أذعنت الجامعات، وذلك لأسباب ماديَّة وقانونيَّة: فلو نفرّت الحكومةَ فستتعرَّض لخطر تبديد سلطتها في طلب تأشيرات دخول للطلاّب الأجانب، ومعظمُهم يَدْفع أقساطًا كاملة!

ثمّة تقليد قديم في فرض قانون المراقبة على طلاّب الجامعات في الأزمات. ولكنّ سول غيتلمان، الموظّفَ الأعلى في جامعة تافتس وأستاذًا هناك منذ حوالى ٤٠ سنة، قال إنّه لم يَعُدْ يَذْكر متى انقضَّت إداراتٌ حكوميَّةٌ على مثل ذلك العدد الكبير من الجامعات وبهذه السرعة. «إنّه عمل غيرُ مسبوق،» قال غيتلمان، «لم يَسْبق أنْ كانت عندنا حالةُ طوارئ عامّة مثل هذه.»

لم يُثِرْ تفحُّصُ الطلاّب من أصلٍ عربيٍّ إلاّ احتجاجاتٍ قليلةً حتى الآن، وهو نقيضٌ صارخٌ للغضب الذي اندلع في السابق حين خَضَعَ طلاّبٌ وُلِدوا في أميركا [ومن أصول إفريقيَّة ولاتينيَّة] لتدابير أمنيَّة على أساس تنميطيّ عنصريّ من طَرَفِ موظّفين جامعيّين أو أمنيّين.

ففي عام ١٩٩٢ تمزَّقتْ جامعةُ ولاية نيويورك في أونيونتا أسابيعَ بطولها بعد أن زوّدت الجامعةُ شرطةَ الولاية بلائحةٍ باسم كلّ طالب

أسود أو من أصول لاتينيَّة، وذلك في بَحْثها عن المتسبِّب بهجوم على امرأةٍ كَهْلة.

وفي التحقيق الجاري اتَّصل عملاء فيدراليُّون بجامعة كولومبيا في نيويورك مرتَيْن أو ثلاثَ مرَّات وقابلوا طالبًا أجنبيّاً واحدًا على الأقلّ، على حدِّ قول فيرجيل رنزولي وهو الناطقُ باسم الجامعة. وذكر السيد رنزولي أنَّه لا يَعْتقد أن الطالب أُوقف.

وأمَّا في جامعة سان دييغو فقد سعت الحكومةُ إلى الحصول على معلومات عن حوالى ٦٠ طالبًا من الشرق الأوسط لأنَّ اثنَيْن من خاطفي الطائرات في ١١ أيلول، بحسب قول موظفي الجامعة، عاشوا في سان دييغو وكانا على صلة بالجالية المسْلمة. وذَكَرَ الموظفون أنَّ السلطات أَوْقفتْ لاحقًا طالبًا من سان دييغو ونقلَتْه إلى نيويورك حيث يُحْتَفظ به شاهدًا.

ولكنَّ التحقيق يتواصل في جامعة سان دييغو. ففي يوم الأربعاء سلَّم موظفون من دائرة الهجرة طلبًا مكتوبًا إلى الجامعة يسألون فيه عن معلومات تتعلَّق بأماكنِ ودراسةِ ٤٠ طالبًا من بلدان عربيَّة ـ وهو طلبٌ تَعْتزم الجامعةُ الوفاءَ به.

«إنَّه لأمرٌ مزعج،» قالت جاين كالْيونْزِسْ، وهي المديرة المشاركة في مركز الطلاّب الأجانب. «فعلى الرُّغم من أنَّنا كنّا نَعْلم دومًا أنَّ كتابة التقارير جزءٌ من عملنا، فإنَّنا لم نَقُمْ بها منذ زمن طويل جداً.»

أجهزة أمن المطار تمنع نانسي أودن*

... وانتهاكُ التعديل الرابع الذي ينصّ على الأمن الشخصيّ طال أميركيِّين معارضين أيضًا.

قَبَضَ عملاءُ الحكومة الفدراليَّة على نانسي اودن، وهي عضوٌ في هيئة التنسيق في «حزب الخُضْر» في الولايات المتحدة، يومَ الخميس في الأوَّل من تشرين الثاني (نوفمبر)، وذلك في مطار بانغور الدوليّ في بانغور ماين شماليّ شرق البلاد، فيما هي تستعدّ لركوب الخطوط الجويَّة الأميركيَّة (أميركان ايرلاينز) إلى شيكاغو. «لقد قال لي أحدُ الموظَّفين إنَّ إشارةً ارتسمتْ قرب اسمي على الكومبيوتر،» قالت أودن المرتعشة مُرْتِفةً «لقد تمّ استهدافي لأنَّ حزب الخضْر في الولايات المتحدة يناهض قصفَ المدنيِّين الأبرياء في أفغانستان.» وقد أُمرتْ أودن، وهي مُزارعةٌ عضوانيَّة[1] وناشطةٌ داعيةٌ للسلام منذ زمن طويل في شماليّ ولاية ماين، بالابتعاد عن الطائرة. وأحاط بأودن مسلَّحون يَحْملون رشاشاتٍ أوتوماتيكيَّةً، وأَعْلموا كلَّ خطوط الطيران بمنعها من ركوب أيِّ طائرة.

«لقد أُخبرتُ أنَّ المطار مُقفَلٌ في وجهي إلى إشعار آخر، وأنَّ ثمن تذكرتي لن يُعادَ إليَّ،» قالت أودن.

وكانت أودن على موعد مع خطبة تُلْقيها في شيكاغو مساءَ الجمعة، وذلك ضمن ندوة مع خطباء آخرين في موضوع «المبيدات بوصفها أسلحةَ حرب.» وهي ساعدتْ في تنسيق جهود حزب الخضْر الأميركيّ المعادية للحرب خلال الشهور القليلة الماضية، وكان من المفترض أن تقدِّم تقريرًا عن هذه الجهود إلى الجمعيَّة العموميَّة في الحزب. وتابعتْ أودن «لم يكتفوا بإيقافي في المطار، بل إنَّ جهةً مجهولةً اتَّصلتْ بالفندق وألغتْ حجزي!»



إجراءات الأمن المشدَّدة على المطارات: إلى «اليسار» دُرْ!

وستجتمع الجمعيَّةُ العموميَّةُ لحزب الخضر ـ وهي الجهةُ المقرِّرة في هذا الحزب في الولايات المتحدة ـ من أجل الاتِّفاق على تفاصيل حملات على مستوى البلاد بأسرها ضدّ الحرب البيوكيميائيَّة ورشّ المبيدات السامَّة والهندسة الجينية، ومن أجل انخراط الحزب في حركة السلام الناشئة.

«أنا مصدومة لمنع القوات العسكريَّة الأميركيَّة أحدَ أعضاء حزبنا، حزبِ الخضر، البارزين من حضور الاجتماع في شيكاغو.» هذا ما صرَّحتْ به إليزابيث فتّاح، وهي ممثِّلة الحزب في پنسلڤانيا وكانت قد قادت سيّارتها من هناك إلى شيكاغو. وتابعتْ «يغضبني كيف يتمّ الدَّوْسُ على إعلان الحقوق.» وخلص ليونيل تريپاينر، الناشطُ من حزب الخضر في شيكاغو، إلى أنّ «الاعتداء على حريَّة اجتماع حزبٍ سياسيٍّ معارض هو أمرٌ مثبِّط. وأمَّا مضايقةُ الناشطين من أجل السلام فهو أمرٌ يستحقّ الشجبَ.»

* ـ عن موقع كاونترپانش نيوز على الانترنت.

١ ـ أيْ تستخدم الطعام المنتَج بالعَلَف أو السماد النباتيّ والحيوانيّ، بدلاً من الكيميائيّ أو المضّادات الحيويَّة والمبيدات. (م)

ينصّ التعديل الخامس من إعلان الحقوق على التالي:

لن يحمّل شخصٌ مسؤوليَّةَ جريمةٍ عقابُها الموتُ، أو مسؤوليَّةَ جريمةٍ شائنةٍ، إلاَّ بناءً على عرض قضيَّةٍ أو اتِّهام من هيئة المحلِّفين الكبرى، باستثناء حالات ناشئة في القوات المسلّحة البريَّة أو البحريَّة أو في الحرس الوطنيّ أثناء الخدمة الفعليَّة زمن الحرب أو الخطر المعلن؛ ولن يُخضع أيُّ شخص للمحاكمة عن التهمة مرتيْن بما يعرِّضه لخطر الموت أو التشوُّه؛ ولن يُجبَرَ في أيّ حالة جرميَّة على أن يكون شاهداً ضدّ نفسه، أو أن يُحرَم حياتَهُ أو حريَّتَه أو ممتلكاته، دون الإجراءات القانونيَّة المتعارَفة؛ ولن تؤخذَ ممتلكاتٌ خاصَّةٌ بهدف الاستخدام العامّ من دون تعويض عادل.

لاأمنُ الوطن

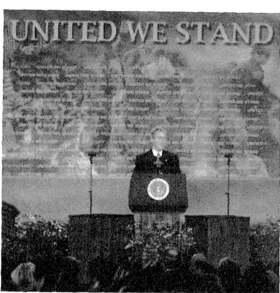
دوغلاس ڤالانتاين*

طلب بوش من الكونغرس أن يوافق على تشكيل محاكم عسكريَّة تكون لها سلطةُ تعذيب المشتبه بهم وإعدامهم خلال ٣٠ يومًا، دون اتِّخاذ الإجراءات القانونيَّة المرعيَّة. لا هيئة محلّفين كبرى، ولا إجراءات قانونيَّة متعارفة، ولا مَنْ يحزنون. وهو ما يتناقض مع التعديل الخامس تناقضًا صارخًا.

في ظلّ حاكم پنسلڤانيا توج ريدج، سيقوم «مكتبُ أمن الوطن» Homeland Security Office بتنسيق عمل ٤٦ هيئة حكوميَّة ضدّ الإرهابيِّين المشتَبَهِ بهم في الولايات المتحدة. وسيتولَّى ريدج هذه الوظيفة بالتعاون مع نائب مستشار بوش للأمن القوميّ، الجنرال واين داوننغ. ومازال الموظّفون في إدارة بوش يَضْـبطون «حدودَ السلطات» بين الموقّعَيْن الجديديْن، ولكنْ من الواضح أنّ العسكر ـ من الآن فصاعدًا ـ سيكون له دورٌ مركزيٌّ في النشاطات المحليَّة المناهضة للإرهاب.

السببُ في بروز دور العسكر بسيط : فبوش يريد أن يُقيم محاكمَ عسكريَّةً خاصَّةً، ومن خارج العمليَّة القانونيَّة، يكون بمقدورها محاكمةُ الإرهابيِّين المشتبهِ بهم دون القيود القانونيَّة المتعارَفة في القضاء الأميركيّ. ويبدو أنَّ هذه المحاكم العسكريَّة ستكون لها سلطةُ إعدام الإرهابيِّين خلال ٣٠ يومًا من إدانتهم.

هذا وقد نفت الإدارةُ الأميركيَّةُ التفكيرَ في إصدار بطاقة تعريف وطنيَّة تزوِّد «الإخوةَ الكبارَ» [الاستخبارات] بالقوَّة الهائلة المطلوبة للقبض على الإرهابيِّين قبل أن ينفِّذوا أعمالهم. ولكنْ باستطاعتكم التيقّنُ من أنّ ثمّة وسيلةً ما سوف تصمَّم لتمكين ريدج في «مكتب أمن الوطن،» وتمكين داوننغ بالنيابة عن الپنتاغون، من «اقتفاء كلّ حركةٍ لكلّ مشتَبَهٍ به.» المشكلة هي أنّ أحدًا لم يحدِّد إلى الآن مَنْ هو «المشتبه به.»



بوش: «إمَّا أن تكونوا معنا أو أنتم ضدّنا.»

المشتبه بهم عادةً

أثناء حرب ڤيتنام، وبموجب «برنامج فينيكس» الذي أعدّته وكالةُ المخابرات المركزيَّة الأميركيَّة CIA ـ التي هي النموذجُ القدوةُ لمكتب أمن الوطن ـ كان الإرهابيُّ المشتبَهُ به هو كلَّ مَنْ يتَّهمه بذلك مَصْدرٌ مجهولٌ واحدٌ. واحدٌ فقط. وكان المشتبَهُ به يُوقَفُ بعد ذلك، ويُعتقلُ إلى أجلٍ غير مسمّى في مركزٍ للتحقيق تابعٍ للـ CIA، ثمَّ يُعذَّب أو تُعذَّب إذا كان امرأةً (وأحيانًا كان المشتبَهُ به طفلاً لا يتجاوز الثانية عشرة)، إلى أن يَعْترفَ، أو يقدِّمَ معلوماتٍ عن آخرين، أو يموتَ، أو يُساقَ إلى محكمة عسكريَّة (كالتي يقترحها بوش الآن) للتخلُّص منه.

* ـ مؤلّف كتاب **برنامج فينيكس**، وهو التقرير الأشمل عن عمليَّات التعذيب والاغتيال التي مارستها الـ CIA في ڤيتنام. والمقالة منشورة في موقع مجلة زِدْ: www.zmag.org/valentine.htm

في آلاف الحالات سُجِنَ أشخاصٌ أبرياء وعُذِّبوا، استنادًا إلى كلمة من مُخْبِرٍ غُفْلٍ كان يَشْعر بحقدٍ شخصيّ عليهم، أو كان في الحقيقة عميلاً مزدوجًا من لدن الفيتكونغ يزوِّد اللائحة السوداءَ الخاصّةَ بـ «برنامج فينيكس» بأسماء المواطنين الموالين [لأميركا]. ولم يكن بمقدور المشتبه بهم في أيِّ محطةٍ من هذه المحطات أن يَحْصلوا على الإجراءات القانونيّة المرعيّة أو على محامين. ولهذا أعْرب ٤ أعضاء في الكونغرس الأميركيّ عام ١٩٧١ عن اعتقادهم أنّ برنامج فينيكس انتهك ذلك الجزءَ من معاهدات جنيف الذي يَضْمن حماية المدنيّين زمنَ الحرب. وأكرِّر: زمنَ الحرب.

ولكنّ هذا النوع من الانتهاكات لا يُمْكن أن يَحْدث هنا، أثناء حرب بوش المعلنة على الإرهاب. صح؟

نعم، بالتأكيد!

رمزيًّا، مَحَت اعتداءاتُ ١١ أيلول الإرهابيّة كلَّ ما كان في خواطر الأميركيّين من كوابح. فقد رُفِعَتْ كُلُّ التحريمات الأخلاقيّة عن الجناح اليمينيّ الرجعيّ. والأمرُ نفسُه حَدَثَ في أرض الأجداد بعد الحرب العالميّة الأولى، وهذا هو التهديدُ الحقيقيّ لـ «مكافحة الإرهاب» الذي نواجهه في أميركا اليوم.

فباسم مكافحة الإرهاب، يستعدّ غضبُ الأمّة وحنقُها المكبوتان بسبب حرب فيتنام، وبسبب أمور «ثقافيّة» أخرى، للانقضاض على «عدوّ الداخل.» وإدارةُ بوش ودعائيّوها عرّفوا عدوَّ الداخل بكلمات واضحة: إنّهم يقولون «نحن الآن إسرائيليّون كلُّنا، فإمّا أن تكونوا معنا أو أنتم ضدّنا» في الحرب المعلنة ضدّ الإرهاب.

وأن تكون «ضدّنا» مسألةٌ خطيرة. وكما لاحظنا فقد طَلَبَ بوش من الكونغرس أن يوافقَ، بلا تردُّد، على تشكيل محاكم عسكريّة على نمط محاكم فينيكس، تكون لها سلطةُ تعذيبِ المشتبَهِ بهم وإعدامِهم خلال ٣٠ يومًا، دون اتّخاذ الإجراءات القانونيّة المرعيّة. لقد جُرِّبَ هذا النظامُ في فيتنام قبل ٣٠ عامًا، وبلغ درجةَ الإتقان في إسرائيل التي استخدمته ضدّ الفلسطينيّين، وهو جاهزٌ للاستخدام هنا والآن.

الحرب النفسيّة الجديدة

إنّ حرب بوش الجديدة، على ما نُصَّ عليه منذ اثنيْ عشر عامًا في أكتوبر ١٩٨٩ في **مارين كوربس غازيت** (ص ٢٢ ـ ٢٦ أ)، «ستَنْتشر بشكلٍ واسع، وستكون غيرَ محدَّدة إلى درجةٍ كبيرة؛ سيُضيَّع الفرقُ بين الحربِ والسلام، وستضيَّع نقطةُ التلاشي.» لن تكون هناك «ميادينُ حربٍ محدَّدةٌ وجبهاتٌ محدَّدةٌ،» وسيخْتفي التمييزُ بين «المدنيّ» و«العسكريّ.» و«سيتوقّف النجاحُ إلى حدٍّ كبير على فعّاليّة العمليّات المشتركة،» على نحوِ ما يَقْترحه بوش بين ريدج في «أمن الوطن» وداوننغ في البنتاغون، «كلَّما اختلطت الحدودُ الفاصلةُ بين المسؤوليّة والرسالة.»

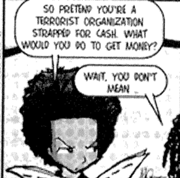
وبحسب مقالة **الغازيت** أيضًا سيتوقّف نجاحُ «الحرب الجديدة» ضدّ المشتبه بهم غيرِ المحدَّدين على «العمليّات النفسيّة» أيضًا التي تتجلّى في «أشكال التدخُّل الإعلاميّ والمعلوميّ.» إنّ على المرء أن يكون «ماهرًا في التلاعب بالإعلام من أجل تغيير الرأي العامّ المحليّ والعالميّ...» فعلى جبهة الحرب النفسيّة «قد تكون أخبارُ التلفزيون سلاحًا عملانيًّا أقوى من الفرق المدرّعة.»

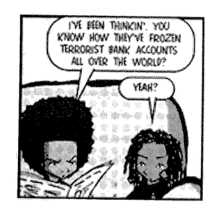
إنّ «صقور» التلفزيون يحبُّون أن يُلْقُوا بهزيمة أميركا في فيتنام على عاتق الحركة المناهضة للحرب، ويؤكّدون في هذه الأوقات الحاسمة أنّ المعارضة [الداخليّة] تروِّج الإرهابَ. وضمن إطار استراتيجيّة الحرب النفسيّة المذكورة أعلاه فإنّ هذه هي تمامًا الطريقةُ التي يتساوى فيها الوطنيّون بل ودعاةُ السلام أيضًا مع الإرهابيّين في فيتنام ويتعرّضون ـ من ثمّ ـ لتوقيف دون أجلٍ مسمّى، وللتعذيب في مراكز التحقيق، وللاغتيال بموجب برنامج فينيكس التابع لـ CIA، كما حدث لما يربو على ٤٠ ألف شخص.

إنّ إدارة بوش تَزْعم أنّ حربًا ضدّ الإرهاب تتطلّب عدالةً مختلفة. ولكنّ هذه الاستراتيجيّة استَعْدَتْ شعبًا بأكمله ضدّ حكومته وتسببتْ في مأساةٍ ذاتِ أبعادٍ هائلة.

ليس أمام المرء إلاّ أن يتخيَّل كيف سيتصرّف الأميركيّون إنْ تمّ التخلّي عن الإجراءات القانونيّة المرعيّة عبر «مكتب أمن الوطن،» وبتوجيه من البنتاغون.







أما زالت «القوميّة» الأميركيّة تموّل الطالبان؟

ينصّ التعديل السادس من إعلان الحقوق على التالي:

في الدعاوى الجرميّة جميعها، سيتمتّع المتّهمُ بحقّ المحاكمة العاجلة والعلنيّة، من طرف هيئة محلّفين نزيهة في الولاية وفي المقاطعة التي قد تُرتكب فيهما الجريمةُ، شرط أن تكون المقاطعةُ قد سَبَقَ تحديدُها قانونياً. وسيتمتّع المتّهم بحقّ الاطّلاع على طبيعة الاتّهام وسببه، وحقّ مواجهة الشهود ضدّه، وحقّ إلزام [المحكمة] إيجادَ الشهودِ لصالحه، وحقّ الحصول على مساعدة محامي دفاع.

استراتيجيّةٌ متعمّدة في تعطيل حياة الناس

آيمي غولدستاين*

الاحتجازُ من دون إطلاق السراح بكفالة، وإبقاءُ الناس رهنَه مدّةً طويلةً بناءً على وثيقة جديدة، والتركيزُ على فئة الرجال من الشرق الأوسط (المدانين قبل توجيه التهمة أصلاً!)، بما يعطّل حياةَ الناس ويُرهبهم، كلُّ ذلك وجهٌ من وجوه الانتهاكات الجديدة للدستور ولإعلان الحقوق ولاسيّما التعديل السادس.

قبل ٢٣ دقيقة تمامًا من حصول محمد عطا، وهو قائدُ المشتَبَه بتورُّطهم في اعتداءات ١١ أيلول، على رخصة قيادة سيارة في فلوريدا، حَصَلَ موظّفٌ باكستانيٌ في محطة وقود ويَبْلغ من العمر ٢٨ عامًا على تجديد لرخصته من قسم التراخيص ذاته. ولهذا السبب كان هذا الباكستانيُّ، واسمُه «محمد مُبين،» يقف في غرفة صغيرة للتحقيق، وهو يَرْتدي ملابسَ السجن، بعد ظهر الاثنين الماضي، واحدًا من بين أكثر من ١٠٠٠ شخص وَقَعوا في شرك حملةٍ على امتداد أميركا بحثًا عن إرهابيّين.

بلغة أورديّة ملحاحةٍ سريعةٍ التَمَسَ «مُبين» إطلاقَ سراحه. صحيح أنّه دخل الولايات المتحدة بطريقة غير شرعيّة، على نحو ما قال للقاضي عبر أحد المترجمين، ولكنّه ذكر ببساطة أنّه لا يَعْرف أيّاً من الخاطفين. ومع ذلك أَقْنع وكيلُ الحكومة في محكمة ميامي القاضي، وبسهولة، باحتجاز «مُبين» من دون كفالة. وقدّم المحامي وثيقةً قانونيّةً مذْهلة تَكْشف عن الاستراتيجيّة المؤدّية إلى التوقيفات، وعن حجّةٍ قانونيّةٍ جديدةٍ لإبقاء الناس رهنَ الاحتجاز اعتمادًا على أوهن الشبهات.

وقّع الوثيقةَ، المؤلّفةَ من سبع صفحات، مسؤولٌ عالٍ في مكافحة الإرهاب الدوليّ في المركز الرئيسيّ لمكتب التحقيق الفدراليّ FBI في واشنطن. وهي وثيقة لم يَسْبق أن أُعلن عنها من قبل.

وهي اليوم تُستخدم مرارًا وتكرارًا من قِبل المحقِّقين في طول البلاد وعرضها أثناء جلسات استماع تخصّصُ للموقوفين. وتَشْرح شهادةُ القَسَم affidavit الخاصّة بمكتب التحقيق المذكور أنّ جَمْعَ المعلومات المتعلّقة بمكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة شبيهٌ ببناءِ صورةٍ فسيفسائيّة. «في هذه المرحلة من التحقيق يقوم الـ FBI بجَمْع وفَرْز آلاف المعلومات الصغيرة والكبيرة التي تبْدو للوهلة الأولى غيرَ مؤدّية. ولكنْ علينا من بعدُ أن نحلّل كلَّ هذه المعلومات لنرى إنْ كان يُمْكن أن تُدرّجَ في صورة تَكْشف كيف يَعْمل الكلُّ غيرُ المرئيّ... ما قد يَبْدو تافهًا للبعض قد يكون هاماً جداً بالنسبة إلى مكتب التحقيق الفدراليّ أو جماعةِ الاستخبارات، وكلا الطرفين يَمْتلك سياقًا أوسعَ لرؤية الأمور.»

تقدّم لغةُ الوثيقة المذكورة المدخلَ الأوضحَ حتى الآن لفهم حملة التوقيفات التي بلغتْ حدّاً لم تبلغْه منذ الحرب العالميّة الثانية. وفيما يتسابق المحقّقون لاستيعاب التهديد الإرهابيّ المتواصل، قامت الحكومة بتبنّي استراتيجيّةٍ متعمّدة في تعطيل حياة الناس ـ فاحتجزتْ أعداداً كبيرة من الرجال ذوي الأصول الشرقأوسطيّة، مستخدِمةً أيَّ أداة قانونيّة بين يديْها.

هذه العمليّة تتمّ بسريّة كبيرة، وأحيانًا يُمنَع النوّابُ العامُّون من نقل الوثائق خارج المحكمة. ويحظّر أمرٌ من الحكومة الفدراليّة المسؤولين من الحديث عن الموقوفين. ويَرْفض المسؤولون الأمنيّون تسميةَ المحامين المُوكلين بالدفاع عن هؤلاء الموقوفين، أو وصفَ الملامح الأساسيّة لأعمالهم. ويقولون إنّهم يُمْنعون من إعطاء أيّ معلومات بسبب قوانين الخصوصيّة وأوامرِ القضاة وقواعدِ السريّة التي تحيط بالتحقيق القضائيّ العامّ في اعتداءات ١١ أيلول.

[...]

* ـ نُشرتْ في **واشنطن پوست**، في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

أثارت استراتيجيّةُ الحكومة الفدراليّة وأساليبُها احتجاجاتِ وكلاء الدفاع ودعاةِ الحريّة المدنيّة المُطْلقة. فهم يقولون إنّ الحملة الحاليّة هي عملٌ ضخمٌ من أعمال التنميط العنصريّ racial profiling شبيهٌ باعتقال اليابانيّين [في أميركا] الذين بَلغوا مئةً وعشرةَ آلاف عند بداية الحرب العالميّة الثانية.

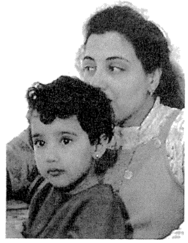
مسؤولو القضاء الأعلون يقولون إنّ مثل هذا النقد ليس في محلّه. فباستثناء الشهود الذين يُفْترض أن يَمْلكوا معلوماتٍ ماديّة، فإنّ كلّ الموقوفين ـ بحسب أولئك المسؤولين ـ قد انتهَكوا قانونًا ما. الفارق الآن بعد ١١ أيلول هو أنّ عددًا كبيرًا من الأشخاص يُحْتجزون ـ وهو توقيفٌ وقائيٌّ أساسًا ـ بدلاً من أن يُطلَقَ سراحُهم بكفالة. وقال النائبُ العامُّ المساعد مايكل شيرتوف: «إنْ وجدنا أيَّ انتهاك فسنلاحقه قضائيّاً.»

وبدقّة أكبر يبيِّن تحليلُ **واشنطن پوست** للموقوفين الذين تمّ التعرُّفُ إليهم، والبالغ عددُهم ٢٣٥، مَنْ يتمّ توقيفُه فعلاً. فالمجموعاتُ الكبرى من الموقوفين تَنْتمي في الواقع إلى السعوديّة ومصر وباكستان. وكلُّ الرجال عمليّاً هم في العقد الثالث والرابع من العمر. وأُلقي القبضُ على أكبر عدد منهم، في ما وصفه مسؤولون أمنيُّون بالمتعاطفين مع تنظيم القاعدة، في ولايات متعدِّدة ذاتِ جالياتٍ إسلاميّةٍ كبيرة: تكساس، ونيوجرزي، وكاليفورنيا، ونيويورك، وميشيغان، وفلوريدا.

تَبْرز الطبيعةُ الوقائيّةُ [غيرُ المستندة إلى معلوماتٍ جرميّة حقيقيّة] لهذه الحملة في نوعيّة التوقيف. ففور إعلان النائب العامّ جون د. أشكروفت في نهاية أيلول عن مخاوف من احتمال اعتداءات كيميائيّة يقوم بها إرهابيُّون يَسْتخدمون الشاحنات، عمد المسؤولون الأمنيُّون إلى انتقاء ٢١ لاجئًا عراقيّاً حصلوا على تراخيص مزوّرة لقيادة الشاحنات؛ ولاحقًا قال المسؤولون إنّ هؤلاء اللاجئين يبدو أنْ لا علاقة لهم باعتداءات ١١ أيلول!

في خطاب الشهر الماضي إلى المؤتمر الأميركيّ للمخاتير قارن أشكروفت بين أفعال الحكومة الحاليّة وحملةِ النائب العامّ روبرت ف. كينيدي ضدّ الجريمة المنظّمة في أوائل الستينيّات. فأخْبر المخاتير، في أكثر ملاحظته العلنيّة إلى اليوم كشفًا لحقيقة التوقيفات، أنّ «وزارة العدل التابعة لروبرت كينيدي كانت تُوقِفُ أعضاءَ العصابات الإجراميّة إنْ بَصَقوا على الرصيف، إذا كان ذلك يساعد في الحرب ضدّ الجريمة المنظّمة. إنّ سياسة وزارة العدل كانت وستبقى استخدامَ التكتيكات العدوانيّة والتوقيفيّة التي تُسْتخدم في الحرب ضدّ الإرهاب. فليَحْذر الإرهابيُّون الموجودون بيننا: إنْ أنتم تخطَّيْتم مهلةَ إقامتكم يومًا واحدًا بعد انتهاء تأشيراتكم فسوف نُوقِفُكُم!»

[...]



باسمة دياب وابنتُها تنتظران الزوجَ الأبَ المعتقل دون أيّ خبر عنه

إنّ عزم الحكومة على استخدام كلّ أداة قانونيّة متوفِّرة لديها من أجل حجز الموقوفين أطولَ فترة ممكنة هو ما تُمكن رؤيتُه في حالات كثيرة على امتداد الولايات المتحدة.

ليست غرفةُ المحاكمة الصغيرةُ الكائنةُ في جنوب غرب ميامي حيث حُرِم «مُبين» الكفالةَ هي المكانَ الوحيدَ الذي استُخدمتْ فيه وثيقةُ القَسَم الصادرةُ عن مكتب التحقيق الفدراليّ لإبقاء المرء محتَجَزًا. بل أُبرزتْ هذه الوثيقةُ أيضًا أثناء جلسة سماعٍ في قضية هجرةٍ في سانت لويس، فصعَقتْ موكِّلَ أسامة الفار.

كان أسامة الفارّ، البالغُ من العمر ٣٠ عامًا، قد أُوقف على يد عملاء مكتب التحقيق الفدراليّ في السابعة صباحًا من يوم ٢٤ أيلول بعد انتهاء نوبته الليليّة في عمله ميكانيكيّاً في الخطوط الجويّة العابرة للولايات (ترانس ستايتس ايرلاينز). واتُّهم بالبقاء في الولايات المتحدة زمنًا أطولَ ممّا تَسْمح به تأشيرةُ دخوله. ولكنّه يَعْتقد أنّ السببَ الحقيقيَّ لتوقيفه هو أنّه مصريٌّ ومسلم ويَعْمل في المطار... فضلاً عن أنّ اسمه الأول لا يُمْكن أن يُنْسى.(١)

وقد أخبر أسامة عملاءَ مكتب التحقيق أنّه لا يَشْعر بأيّ تعاطف مع أسامة بن لادن. وتطوَّع بالسماح لهم بتفتيش شقّته، وبأخذ فواتير هاتفه، وبالبحث في حاسوبه. لم يجدوا شيئًا، بحسبِ ما قال هو ومحاميه ج. جاستن ميهان. وفي ٥ أكتوبر خَضَعَ لامتحان الكذب فنجح فيه، كما قال، «بنتائج باهرة.» ومع ذلك، وبعد أسبوعين، مَنَعَ محامي الحكومة حصولَه على الكفالة عبر شهادة القَسَم التي تقول إنّ مكتب التحقيق الفدراليّ «لم يَسْتطع أن يلغي إمكانيّةَ أن يكون [أسامة الفار] مرتبطًا بشكلٍ مّا، أو يَمْتلك معرفةً ما، بالاعتداءات الإرهابيّة على مركز التجارة العالميّ والپنتاغون.»

١ ـ الإشارة بالطبع إلى اسم أسامة بن لادن. (م)

الفارّ مازال محتجزًا في سجن ميسيسيپي كاونتي في جنوب شرق ولاية ميزوري. «هذا ما لا أفْهمه،» قال الفارّ في مقابلة هاتفيّة من السجن الذي يَبْعد ثلاثَ ساعات عن مدينة سانت لويس، «فبعد أن خَضَعْتُ لامتحان الكذب وَعَدني عميلُ مكتب التحقيق بأنّه في حال نجاحي فيه فلن أُوقَفَ بعد اليوم.»

وقال أخصائيُّون قانونيُّون إنّ حجّة شهادة القَسَم لاحتجاز الناس في الوقت الذي يَبْني فيه مكتبُ التحقيق الفدراليّ «لوحتَه الفسيفسائيّة» هي في الواقع تأويلٌ جديدٌ لاستعارة قديمة. فقد اعتمدتْ وكالةُ المخابرات المركزيّة CIA في الغالب على حجّةِ «اللّوحة الفسيفسائيّة» من أجل منْع المعلومات، على أساس أنّ أعداء الولايات المتحدة قد يَجْمعون أشتاتَ المعلومات ويُلْصقون الأسرارَ القادمة من الحكومة بعضَها إلى بعض.

إنّ استخدام مكتب التحقيق الفدراليّ لهذه الحجّة من أجل إبقاء الناس رَهْنَ الاحتجاز «غريبٌ جداً عن كيفية سيْر الأمور في الماضي،» قال مارك ش. لينش، وهو محامٍ في واشنطن على معرفة بالقضايا القانونيّة أعلاه. وتابع «إذا كانوا يَحْتجزون الناسَ من أجل إلغاء احتمال ضلوعهم فذلك يَقْلب النظامَ القضائيَّ رأسًا على عَقِب.»(١)

ومن جهة أخرى قال ويليام بار، وهو النائب العامّ للرئيس الأسبق جورج بوش، إنّ شهادة القسَم محاولةٌ لشرح «التطبيق الانتقائيّ» للقانون ومحاولةٌ لأن يُقال للقاضي **'هذا هو سببٌ وَضْع ثقلنا في هذه القضيّة'**... إنّ الرؤساء، رجوعًا إلى لينكولن، أدركوا أنّ عليهم أن يكونوا مستعدِّين لمواجهة تهديدٍ فائق، هو هذا الذي يَمْثل أمامنا الآن.»

والحقّ أنّ شهادة القسَم واحدٌ فحسب من الأساليب التي يَسْتخدمها المسؤولون الأمنيُّون لمنع الموقوفين من التحرُّر من الحجز. ففي ١٨ أيلول أمر آشكروفت مكتب «خدمات الهجرة والتجنيس» INS بتعديل قانونه الخاصّ باحتجاز الموقوفين قبل إدانتهم، بحيث تُطوَّل تلك المدّة من يوم واحد على الأكثر إلى ٤٨ ساعة أو إلى «زمن معقول» غيرِ محدَّدٍ في حال الطوارئ العامّة!

[...]

المحاكم العسكريّة تؤمِّن عدالة منظّمة!

لورا إنغراهام*

هنا مقالة تدافع بفظاظة عن انتهاك القانون، وتؤيِّد أمر بوش إقامةَ محاكمَ عسكريّةً سريّةً بما يتناقض مع التعديل الخامس (والسادس أيضاً).

ماذا بوسع الديموقراطيِّين أن يَفْعلوا حين تواصل شعبيّةُ الرئيس بوش الحصولَ على تأييد ٩٠٪ أو أكثر من الشعب الأميركيّ؟ يَظْهر أنّهم يمحّصون النظرَ في المشهد السياسيّ بحثًا ـ دون جدوى ـ عن قضايا هامشيّة تُبْرِزُهم. وإلاّ فكيف نفسِّر قرارَ رئيس اللّجنة القضائيّة في مجلس الشيوخ پاتريك ليهي، وهو سيناتور ديموقراطيٌّ في ڤيرمونت، عَقْدَ جلسات سماع للشهود في الأمر الرئاسيّ الذي صدر في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ويَسْمح بإقامة محاكم عسكريّة للإرهابيِّين المشتَبَهِ بهم ولمساعديهم أيضًا؟

«إنّهم، بكل معنى الكلمة، يفكِّكون القضاءَ والنظامَ القضائيَّ كما نعرفه،» جارتْ ماكسين واترْز، وهي نائبة ديموقراطيّة عن ولاية كاليفورنيا. وقال النائبُ الديموقراطيُّ عن ولاية نيويورك جيرولد نادْلِرْ إنّ «هذه الإجراءات تَخُصُّ بلدًا على غرار الاتّحاد السوڤياتيّ أو بلدًا ديكتاتوريّاً، لا مجتمعًا حرّاً.» ووضعت الافتتاحيّةُ الرئيسة في **نيويورك تايمز** قرارَ بوش إقامةَ محاكم عسكريّة بأنّه «صورةٌ زائفةٌ عن العدالة.» وعلى خُطَى الليبراليِّين وصفتْ **واشنطن پوست** المحاكم بأنّها «شبيهة» بـ «الجلسات السريّة التي كان القضاةُ المحجَّبون في الپيرو» يَعْقِدونها. ولم تكلِّف أيٌّ من الجريدتَيْن نفسَها عناءَ ذِكْرِ حقيقةِ أنّ الرؤساء الأميركيِّين على امتداد التاريخ (واشنطن ولنكولن وروزفلت) اعتمدوا على المحاكم العسكريّة فعلاً، ولا أنّ قرار المحكمة العليا المعروف باسم كويرين في عام ١٩٤٢ أكّدَ شرعيّةَ هذه المحاكمة لمحاكمة «الخصوم غير الشرعيِّين» الضالعين في مؤامرات إجراميّة ضدّ أميركا...

ولكن الحقّ أنّ الأمر الرئاسيّ لا يُطبَّق إلاّ في حالات محدودة. فهو يبيح المحاكمَ العسكريّةَ ضدّ مواطن لا يَحُوز الجنسيّةَ الأميركيّةَ إنْ كان ثمّة «سببٌ للاعتقاد» بأنّه عضوٌ، أو كان عضوًا، في تنظيم القاعدة وأنّه «اضطلع أو ساعَدَ أو حرَّض أو تآمَرَ لارتكاب» أعمالِ إرهابٍ ضدّ مصالح الولايات المتحدة، أو يُعِدّ العدّةَ للقيام بذلك. إنّ المحاكمة غير معقّدة عند التطبيق، وتُستخدم لمرتكبي جرائم الحرب.

١ ـ المقصود أنّ احتجاز الناس دون تهمة هو بخلاف القاعدة القانونيّة الشهيرة: كلّ إنسان بريء حتى تثْبت إدانتُه. (م)

* ـ منشورة في جريدة **USA Today**.

يتركّز كثيرٌ من الولولة المعادية للمحاكم العسكريّة على حقيقة أنّ الجلسات تُعْقَدُ في السرّ. غير أنّه من المشروع تمامًا أن نفكّر أنّه، فيما نحن نواصل حربَنا ضدّ الإرهاب، قد تكون المحاكمةُ العلنيّةُ للأشخاص المتورِّطين في مؤامرة عالميّة لقتل أكبر عدد ممكن من الأميركيّين أمرًا ضاراً بمصالح أميركيّة مختلفة. فالمعلومات المحظورة على الجمهور، والتي تشكّل سريّتُها أهميّةً حاسمةً للتحقيقات الأميركيّة في المستقبل، قد تتعرّض للانتهاك ـ مثل المعلومات المتعلّقة بهويّة العملاء المزدوجين، وبمواصفات المؤامرات الإرهابيّة الأخرى، وبتفاصيل الأساليب السريّة التي تَسْتخدمها حكومتُنا للحؤول دون وقوعها.

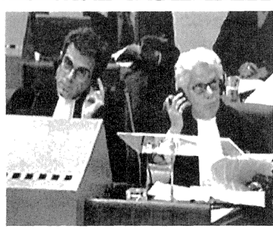
ولا ننسَ أنّ في صميم وسائل الإعلام تضاربًا في المصالح عند تقويم الإيجابيّات والسلبيّات المتعلّقة بسريّة المحاكم العسكريّة. فقد يكون ثمّة فائدةٌ كبيرةٌ للإعلام إنْ كانت المحاكمة علنيّةً، ولكنْ ماذا بشأن بلادنا؟ تخيّلْ ما سيَفْعله [المذيعون] دايان أو تَدْ أو لاري أو باربارا من أجل الحصول على أوّل مقابلة تلفزيونيّة حيّة مع بن لادن!

في أوقات الحرب يتوجّب على قائدنا العسكريّ الأوّل [رئيسِ الجمهوريّة] أن يَجْعل من سلامة المواطنين الأميركيّين أولويّتَه القُصوى. وبسماحه بالتحقيقات العسكريّة يكون قد بَعَثَ برسائل رادعة هامة إلى الإرهابيّين المحتملين في العالم أجمع، مفادُها: إنْ حضَرتم أنفسَكم لقتل الأميركيّين ـ أيّاً كانت مبرِّراتُكم ـ فستدفعون الثمنَ سريعًا وقاسيًا.

مع قرب انهيار «طالبان» التامّ يُرجَّح أن تكون المحاكم العسكريّةُ قد عُقِدتْ هنا وفي خارج أميركا. وكما أشار عميدُ كليّة القانون في الجامعة الكاثوليكيّة دوغلاس كميك، فإنّ الأمر لا يَقْتصر على العقاب وحده؛ ذلك أنّ المحاكم هي «امتدادٌ للحملة العسكريّة» من أجل منع اعتداءات في **المستقبل**، وهو ما كان الكونغرس قد خوّل الرئيسَ فعله.

تخيّلوا أيّ متعةٍ سيَشْعر بها بن لادن وهو يمطّ محاكمتَه في محكمة فدراليّة أميركيّة. وتخيّلوا الاعتراضاتِ التي تَسْبق المحاكمةَ، والمناورات الماهرةَ داخل المحكمة يؤدّيها «فريقُه الذي لا يَحْلم به أحد» ويتقاضى كلٌّ منهم ٦٠٠ دولار في الساعة! أيكون على عائلات ضحايا ١١ أيلول أن تُجْبَرَ على تحمُّل التغطية الإعلاميّة لمحاكمة الإرهابيّين وللاستئنافات الطويلة التي ستليها؟ (ومع وجود آلاف من أعضاء «القاعدة» في العالم ربّما أَمْكن إطلاقُ شبكة جديدة تَسْتوعب تغطية هذه المحاكمات باستمرار ـ وليكن اسمُها TTV «تلفزيون الإرهاب!»).

البعض روّج فكرة توزيع محاكمات المجرمين على هيئةٍ دوليّةٍ من القضاة ـ بما يُشْبه محكمةَ مجرمي الحرب التي أنشأتها الأممُ المتحدة وتحاكِمُ اليومَ الرئيسَ اليوغوسلافيُّ السابقَ سلوبودان ميلوسوفيتش. ولكنْ أنَحْتاج حقّاً إلى إذنٍ من الأمم المتحدة لمحاكمة أشخاص خَطّطوا ونَظّموا اعتداءات ١١ أيلول؟



«أنحتاج حقّاً إلى إذن من الامم المتحدة لمحاكمة مجرمي ١١ أيلول؟»

صحيح، كما قال الرئيس، أنّ الإرهاب يهدِّد كلَّ الأمم المتحضِّرة، ولكنّنا نخوض هذه الحرب من أجل مصالحنا القوميّة أولاً، لا من أجل نظام عالميّ جديد كتبتْه الأممُ المتحدة! وأن نرحِّب بالتعاون ونَسْعى إلى التنسيق مع دول العالم في الحرب ضدّ الإرهاب، فذلك لا علاقة له بحقيقة أنّ الدفاع عن مواطنينا ضدّ مَنْ يريدون إيذاءنا إنّما هو حقُّنا ومسؤوليّتُنا الوطنيّة، وأنّه من واجب قادتنا أن يَعْثروا على هؤلاء ويسوقوهم إلى العدالة.

أن «نُلْزِم» مصالحَنا القضائيّةَ لمصلحة «الخير الكونيّ العام» فذلك سيُرسي سابقةً رهيبةً، لأنّه سيَعْني أنّنا لا نَمْلك الحقَّ السياديّ كامّةً في أن نُوقِفَ ونحاكِمَ الأشخاصَ الذين قَتَلوا أو يُخطِّطون لأن يقتلوا مواطنينا الأبرياء. وأيّاً يكن الضرر الذي ستُلحقه المحاكمُ العسكريّةُ بسمعتنا الدوليّة فإنّنا سنغامر بإلحاق ضررٍ أعظمَ كثيرًا بنفسيّتنا القوميّة إنْ سُمِحَ للإرهابيّين الذين لا يَحُوزون الجنسيّةَ الأميركيّة باستغلال نظامنا وألمنا الوطنيّ في مسرحيّات دراميّةٍ طويلة ومُكْلفة. أيَذْكر أحدٌ من معارضي الرئيس زيارتَه إلى مركزٍ إسلاميّ بعد أيّام قليلة فحسب من اعتداءات ١١ أيلول، أو مبادراتِه الإيجابيّةَ التاليةَ من أجل طمأنة الأميركيّين المسلمين؟

إذا كان أعضاءُ الحزب الديموقراطيّ وزملاؤهم أصحابُ الحريّات المدنيّة يريدون أن يَرْفعوا في انتخابات عام ٢٠٠٢ لواءَ حقوق الإرهابيّين، فسيكون الجمهوريّون مبتسمين طوال الطريق الموصِلة إلى فوزهم بالانتخابات. فبوش يواصل احتفاظَه بدعم شعبيّ كاسح لحربه ضدّ الإرهاب، لأنّه يلاحق الإرهابيّين بجدّ ويلاحق مَنْ يرعاهم أيضًا. لقد أرست الإدارةُ الأميركيّةُ توازنًا بين حقّ الجمهور في المعرفة من جهة، والحاجةِ إلى تدمير تنظيم القاعدة قبل أن يعاود ضرباتِه من جهة ثانية.

إنّ بوش يَعْلم أنّ وحش الإعلام متعطِّش دومًا إلى المزيد. ولكنّ المحاكم العسكريّة، التي تتفادى احتمالَ حصول عرض إعلاميّ «للشهداء المجاهدين» وتحمي المعلوماتِ المحظورةَ على الجمهور، تُعطي هذه البلادَ ما تستحقُّهُ بعد ١١ أيلول: عدالةً منظّمةً لمجرمي الحرب!

**ينصّ التعديل الثامن من إعلان الحقوق على التالي:
لن تُطلب كفالةٌ باهظة، ولن تُفرضَ غراماتٌ باهظة،
ولن تُنزلَ عقوباتٌ وحشيّةٌ أو غيرُ مألوفة.**

صَمْتُ ٤ مشتبهين بالإرهاب يَطْرح مُعْضلة

والتر پينكوس*

مع أنّ التعديل الثامن ينصّ على عدم التعذيب، فإنّ التعذيب بات مطروحًا بقوّة من طرف الإدارة الأميركيّة وبعض المحامين والصحفيّين و«المثقفين.» ومع أنّ كوكبرن في المقالة الثانية يذكّر بأنّ التعذيب ليس شيئًا جديدًا في أميركا، فإنّ محاولة تشريعه الآن هي الأمر الأخطر.

تَزْداد خيبةُ المحقّقين في مكتب التحقيق الفدراليّ ووزارة العدل من صمت السجناء المشتبهِ باشتراكهم مع شبكة «القاعدة» التي يَتزَعمها أسامة بن لادن. بل إنّ بعض أولئك المحقّقين بدأوا يقولون إنّه يُمْكن أن تُوضَعَ الحريّاتُ المدنيّةُ العريقةُ جانبًا إذا كان الهدف هو انتزاع المعلومات عن اعتداءات ١١ سبتمبر والخطط الإرهابيّة.

أكثر من ١٥٠ شخصًا أُلقي القبضُ عليهم من قبل مسؤولين أمنيّين في أعقاب تلك الاعتداءات مايزالون في السجن، ولكنّ الاهتمام يتركّز على أربعة أُمسِكَ بهم في نيويورك ويَعْتقد مكتبُ التحقيق الفدراليّ أنّهم يَكْتمون معلوماتٍ نفيسة. وقد عَرَض عملاءُ هذا المكتب على هؤلاء الأربعة احتمالَ أحكام مخفّفة، كما عرضوا عليهم أموالاً ووظائف وهويةً جديدةً وأن يعيشوا في الولايات المتحدة هم وأفراد عائلتهم. لكنّهم لم يُفْلحوا أبدًا في انتزاع معلومات منهم، بحسبِ ما ذكرتْه مصادرُ أمنيّة. وقال مسؤول عالٍ في مكتب التحقيق الفدراليّ FBI «نحن في هذا الشأن منذ ٣٥ يومًا ولكنْ لا أحد قد تكلّم بعد.» وأضاف «إنّ نفاد صبرنا بدأ يَظْهر.» وقال أحدُ عملاء المكتب المحنّكين العاملين في التحقيق «نحن معروفون بتعاملنا الإنسانيّ [مع المعتقلين] ولذلك فأيدينا مكبّلة... في العادة يكون ثمّة حافزٌ أو شيء نُغْريهم به أو نستطيع أن نقدِّمه إليهم. ولكنْ قد نَبْلغ نقطةً نُضطرّ بعدها إلى استخدام الضغط... وذلك حين لا يعود أمامَنا أيُّ خيار. والأغلب أنّنا واصلون إلى هذه النقطة!»

من الخطط المطروحة للنقاش بهدف انتزاع المعلومات استخدامُ المخدِّرات، أو تكتيكاتِ الضغط كتلك التي يَلْجأ إليها المحقّقون الإسرائيليُّون بين الحين والآخر. وثمّة فكرةٌ أخرى هي تسليم المشتَبَهِ بهم إلى دولٍ حليفة حيث توجِّه أجهزةُ المخابرات أحيانًا تهديداتٍ إلى أفراد عائلتهم أو تلجأ إلى ممارسة التعذيب.

بحسب قانون الولايات المتحدة يستطيع المحقّقون في الحالات الجرميّة أن يَكْذبوا على المشتبه بهم، ولكنّ المعلومات المنتزَعَة بالضغط الجسديّ أو بالمعاملة غير الإنسانيّة أو بالتعذيب لا يُمْكن أن تُستْخدمَ في المحاكمة. بل قد يُقاضى المحقّقون الرسميُّون الذين يَستْخدمون وسائلَ كهذه، من قِبل الضحيّة أو من قِبل الحكومة التي ستتّهمهم باستعمال العنف.

المشتبَهون الرئيسيُّون الأربعة المحتجزون في «إصلاحيّة نيويورك الحواضريّة» هم زكريا الموسوي، وهو فرنسيّ من أصل مغربيّ اعتُقِل في آب (اغسطس) في مينيسوتا أولاً بعد أن سعى إلى أخذ دروس في كيفيّة قيادة طائرات تجاريّة ولكنْ دون أن يَسْعى إلى تعلُّم كيفيّةِ الإقلاع أو الهبوط بها. وهناك محمد جويد عظمه وأيّوب علي خان، وهما إيرانيّان كانا يسافران بجوازَيْ سفر مزوَّرين، وتمّ اعتقالُهما في اليوم الذي تلا الاعتداءاتِ على مركز التجارة العالميّ والپنتاغون، وكان بحوزتهما سكينان صغيرتان، وصِباغٌ للشَّعر، وخمسةُ آلاف دولار نقدًا. والرابع هو نبيل المرابع، وهو سائقُ تاكسي سابق في بوسطن ذو صلات مزعومة بتنظيم القاعدة.

إنّ استجواب «حاملَي السكينَيْن الصغيرتَيْن والآخرَيْن قد تَرَكَنا نتساءل عن الخطوة القادمة،» قال مسؤول مكتب التحقيق

* - عن **واشنطن پوست** في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر)، ٢٠٠١.

الفدراليّ. ومؤخّرًا قال أحدُ المحقّقين الرئيسيّين في المكتب المذكور، وهو يَمْتلك خلفيّةً في مكافحة الإرهاب، «إنّك لا تَسْتطيع أن تمارسَ التعذيبَ، ولا تَسْتطيع أن تُخْضع المشتبهَ بهم الآن لمخدِّراتٍ [تدْفعهم إلى الاعتراف]، وهناك منطقٌ وسببٌ ودافعٌ إنسانيٌ لذلك.» ثم أضاف «غير أنّك قد تَبْلغ نقطةً تَسْمح [السلطاتُ] لكَ عندها بأن تَحْقن المرءَ بالمخدِّرات... ولكنّي لا أعتقد أنّ هذه البلاد ستَسْمح بالتعذيب أو الضربِ أبدًا.» وأردف أنّ هناك فرقًا بين استخدام «مخدِّرات الحقيقة،»* مثلِ پنتوثال الصوديوم، «من أجل استخراج معلومات حاسمة في مواجهة الكارثة من جهة، وضربِ المرء حتى يَفْقد وعيَه من جهة ثانية.» وقال: «إذا حصل هجومٌ كبيرٌ آخر على أرض الولايات المتحدة فقد يَسْمح الجمهورُ الأميركيُّ [باستخدام المخدِّرات]. صحيح أنّ المخدِّرات قد تُفْسد محاكمَةً ما، ولكنْ قد تكون النتيجةُ حرزانة!»

بل إنّ هناك بعضَ الأشخاص ممَّن يدافعون بحزم عن الحريّات المدنيّة «يتفهّمون» الضغوطَ النامية. قال دايڤيد كول، وهو پروفسور في المركز القانونيّ في جامعة جورج تاون، وكان قد استَحْصَلَ على إطلاق سراح مُوكِّلين من الشرق الأوسط بعد أن اعتُقلوا سنواتٍ استنادًا إلى معلوماتٍ سريّةٍ [خلافًا للقانون]، «إنّ استخدام العنف» في الأزمة الحاليّة «من أجل انتزاع المعلومات أمرٌ قد يحصل» في حالاتٍ يَعْتقد فيها المحقّقون أنّ المشتبَهَ بهم يَمْلكون معلوماتٍ عن هجومٍ قادم. وتابع يقول: «إذا كانت هناك قنبلة تتكُ [على وشك الانفجار] فلن يكون الأمرُ سهلاً، بل سيكون أمرًا صعبًا.»

ومؤخّرًا كتب كينيث و. ستار، وهو محامٍ مستقلّ أثناء حكْم إدارة كلينتون، أنّ المحكمة العليا ميَّزتْ قضايا الإرهاب عن قضايا تكون التهديداتُ فيها أقلّ. ولاحظ أنّ خمسةَ قضاة في إحدى قضايا الترحيل الأخيرة اعترفوا بأنّ «الخطر الحقيقيّ» الذي يمثّله الإرهابُ يتطلّب «مراعاةً مضاعفةً لأحكام الفروع السياسيّة في ما يخصّ أمورَ الأمن القوميّ.»

وقال النائب العامّ السابق ريتشارد ل. ثورنبرغ «نحن نشدِّد على الإجراءات القانونيّة المرعيّة، وهذا أحيانًا يَخْنقنا.» وأضاف أنّه في أعقاب ١١ أيلول «قد لا تكون الدلائلُ المسموحُ بها قانونيّاً في المحكمة هي المحكّ.» وباستطاعة الولايات المتحدة أن تقارن بحثّها حاليّاً عن المعلومات بالسياسات الوحشيّة التي استخدمَتْها زمنَ الحرب [العالميّة الثانية] من أجل جمع المعلومات الاستخباريّة في الخارج، بل بتلك التي استخدمتها القواتُ الأميركيّة ضدّ السجناء أثناء الأعمال الحربيّة.

تسليم الموسوي إلى فرنسا أو المغرب احتمالٌ وارد، كما قال أحدُ المسؤولين الأمنيّين. وسارعت الاستخباراتُ الفرنسيّة إلى تسريب أخبار إلى الصحفيّين في باريس مفادُها أنّها كانت قد حذّرتْ



صمتُ زكريا الموسوي منذ ١٧ آب حمل وزيرَ العدل على مناقشة احتمال استخدام التعذيب علنًا

وكالة المخابرات المركزيّة الأميركيّة CIA ومكتبَ التحقيق الفدراليّ FBI في أوائل سبتمبر، أيْ قبل الاعتداءات، من أنّ الموسوي كان على ارتباط بتنظيم القاعدة وأنّه أجرى تدريبات على الطيران. ولكنّ التسريبات أزعجت المحقّقين الأميركيّين، جزئيّاً «لأنّها كانت محدودةً جدًا» بحسب أحد المسؤولين في مكتب التحقيق الفدراليّ، مضيفًا «ربّما علينا أن نسلّمه [الموسوي] إليهم،» لافتًا إلى أنّ جهاز الأمن الفرنسيّ مشهورٌ بتحقيقاته الخشنة!

غير أنّ التهديد بتسليم المتّهم إلى بلدٍ معروفٍ بممارساته القاسية لا يُفيد دائمًا. ففي عام ١٩٩٧ رَفَضَ هاني عبد الرحيم الصايغ التعاونَ مع التحقيق الأميركيّ. والصايغ هو مواطنٌ سعوديٌّ أُوقف في كندا ونُقل إلى الولايات المتحدة بعدما وَعَدَ بالكلام عن تفجيرات الثكنتيْن العسكريّتيْن الأميركيّتيْن في الخُبَر. فهدّده مكتبُ التحقيق الفدراليّ بإعادته إلى السعوديّة حيث كان سيتلقّى عقوبةَ قطع الرأس، وفي ظنّ المكتب أنّ هذا التهديد سيَدْفعه إلى الاعتراف. «ولكنّه لحقّ الكذّابَ إلى باب داره، فرجعَ إلى السعوديّة، ولم يُعْدم، وهو الآن في السجن حيّاً يُرزق،» على نحوِ ما قال أحدُ المسؤولين الحكوميّين.

روبرت م. بليتزن، وهو رئيسٌ سابقٌ لقسم مكافحة الإرهاب في مكتب التحقيق الفدراليّ، ذَكَرَ أنّ عُروضًا بتخفيف الأحكام أفادت فعلاً في الحصول على اعترافات، وذلك في حالة كلٍّ من أحمد رسام ـ الذي قُبِض عليه وهو يُدْخل متفجِّراتٍ إلى أميركا لاستخدامها في اعتداءات لم تَحْدث فعلاً في احتفالات الألفيّة ـ وعلي محمد، أحدِ الأعضاء السابقين في «فرقة القبّعات الخضر في الجيش الأميركيّ» الذي أقَرَّ بضلوعه في تفجيرات السفارتيْن [الأميركيّتيْن في كينيا وتانزانيا] عام ١٩٩٨ وقدّم معلوماتٍ قيّمةً عن تنظيم القاعدة. وقد أُعيد توطينُ عضوَي

* ـ Truth serum: مادة مخدِّرة تَدْفع المتّهمَ إلى الثرثرة. (م)

«القاعدة» السابقيْن هذيْن مع عائلتَيْهما في الولايات المتحدة بحسب «برنامج حماية الشهود،» وأُعطيا أموالاً أو قروضًا لإعادة بناء حياتهما.

«كلُّ ما في كياني يَكْره التعذيب،» قال بليتزر، «ومن المرجَّح أنك ستَقْبض على الشخص الخطإ، وقد تدمِّره أو تقتله.» وفي نهاية المطاف، كما يتابع قائلاً، لا بدّ أن تكون هناك وسيلةٌ أخرى.

أَينبغي أن يُستخدم التعذيب في الولايات المتحدة؟ ولكنّه يُستخدم هنا أصلاً!

الكزندر كوكبرن*

هذه الأصفاد المصنوعة في الولايات المتحدة هي التي استُخدمتْ في سجون اميركيّة، وفي سجن الخيام، وفي سجون أخرى

أَتَذْكرون «الدرجةَ الثالثة»؟ كانت هي الطريقةَ المألوفةَ التي استَخْدمها عددٌ كبيرٌ من دوائر الشرطة في أميركا لانتزاع الاعترافات من المشتبه بقيامهم بعمل إجراميّ. وقد تقلّصتْ هذه الممارسةُ إلى حدٍّ كبير بعد صدور «تقرير ويكرشام» عام ١٩٣١ الذي أعدّتْه «اللّجنةُ الوطنيّةُ لمراقبة القانون وتطبيقه،» وفيه وجدتْ أنّ «الدرجة الثالثة» ـ أيْ إنزالَ الألم الجسديّ والعقليّ بالمتَّهم من أجل انتزاع الاعترافات أو التصاريح ـ كانت «منتشرةً على امتداد الولايات المتحدة وضاربةً جذورها في شيكاغو.»

تتراوح الوسائلُ التي يصفها التقريرُ «بين الضرب وأشكالٍ أقسى من التعذيب. وأمّا الأشكال الأشيع فهي الضربُ بالقبضات أو بآلةٍ ما، ولاسيَّما بخرطوم المياه المطاطيّ، تسبِّب الألَمَ دون أن تخلِّف على الأرجح آثارًا دائمةً واضحةً للعيان... وغالبًا ما تهدِّد السلطاتُ بإلحاق الأذى الجسديّ بالمتّهم... وذهبتْ إلى حدّ تحصيل الاعترافات بفوهة المسدَّس.» وَوَجدت الدرجةُ الثالثة، علاوةً على ذلك، أنّ ممارسةَ الشرطة للتعذيب في الولايات المتحدة «**مذهلةٌ** في طبيعتها ومداها، ومنتهِكةٌ للتقاليد وللمؤسَّسات الأميركيّة، ويجب **ألاّ يُسمَحَ بها**.»

وهكذا أخلتْ **الدرجةُ الثالثةُ** الطريقَ أمام «عصافير» السجن [المحترفين الواشين]، وأمام حِيَلٍ أخرى نمَّتْها الشرطةُ لإحكام موقفها إزاء القانون.

مازالت مسألةُ التعذيب مخيِّمةً على الأجواء منذ شهر أو نحوه، خانقةً كسحابةٍ في سماء لندن القرنِ التاسعَ عشر. تصفَّحْ مجلّةَ **نيوزويك** عدد رقم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وسترى جوناثان ألتر يتلمَّظ بموضوع الساعة الساخن ألا وهو: أيَنْبغي على مكتب التحقيق الفدراليّ FBI أن يعذِّب العنيدين المشتبهِ بقيامهم باعتداءات ١١ أيلول، هنا، في سجن المكتب في الولايات المتحدة؟ وكانت نبرةُ ألتر فَكِهَةً إلى حدٍّ ما، كما في قوله «ألا نستطيع على الأقلّ أن نُخْضعهم لتعذيبٍ نفسيّ، كأن نُسْمعهم شرائطَ لأرانبَ تموت أو لموسيقى راپ عاليةِ الديسيبلات؟!»

ويصل ألتر، كما هو حال الأميركيِّين غالبًا حين يواجهون عملاً غيرَ مغرٍ، إلى الحلّ الأميركيّ المعتاد، وهو إحالة المهمّة على طرف ثالث: «علينا أن نفكّر بنقل بعضِ المشتَبهِ بهم إلى حلفائنا الذين يقلّون [عنّا] إحساسًا بالاحتشام والقرف.»

المدهش في تعليق ألتر وغيره مِنَ الذين يكتبون بالأسلوب نفسه هو ابتعادُهم عن الواقع، وكأنّ التعذيب أمرٌ وسخ إلى حدّ لا يقبل الجدل، حتى ليؤْثروا تجنُّبَ إيراد أيِّ معطياتٍ عنه. وكان يُفْترض أن يكون الحديثُ عن التعذيب باستهتارٍ أمرًا صعبًا، غير أنّ ألتر يَنْجح في ذلك!

أيكون بمقدور المرء أن يَعْرف مِنْ تعليق ألتر أنّ التعذيب غيرُ قانونيّ بحسب المواثيق الدوليّة؟ لا، لن يَعْرف، بل سيَفْترض أنّ ألتر

* ـ عن موقع www.workingforchange.com

يَعُدُّ هذا الأمرَ غيرَ أساسيّ. أوَيكون بمقدور المرء أن يعرف أنّ الولايات المتحدة دينَتْ في السنوات الأخيرة، ومن قِبل الأمم المتحدة ومنظّماتِ حقوق الإنسان مثل «هيومان رايتس واتش،» بالسماح بممارسة التعذيب في سجونٍ داخل بعض الولايات عبر أساليب تُراوح بين السجن الانفراديّ ٢٣ ساعة يوميّاً داخل علب من الإسمنت وعلى امتداد سنواتٍ بأكملها، وإخضاع المتّهم لصدمات كهربائيّة بقوّة ٥٠ ألف فولت تأتيه من حزامٍ يُجْبَرُ على ارتدائه؟!

يعبِّر آلتر عن إيثاره استخدامَ «مخدِّرات الحقيقة،» وهو حماسٌ تُشاطره إيّاه البحريّةُ الأميركيّةُ بعد الحرب على هتلر، حين حذا ضُبّاطُ مخابراتها حذْوَ الدكتور كورت پلوتنر في بحثه عن «مخدِّرات الحقيقة» truth serum في داخاو.

وكان پلوتنر قد أعطى السجناءَ اليهودَ والروسَ جرعاتٍ قويّةً من «المسكالين،» ثم راقب تصرُّفاتهم التي عبَّروا فيها عن كراهيتهم لحرّاسهم وأدْلَوْا بتصريحات اعترفوا فيها بتكوينهم النفسيّ. واستَبَقَ مكتبُ الخدمات الاستراتيجيّة OSS اهتمامَ البحريّة بتلك المخدِّرات، فطوَّرَ «مخدِّراتٍ للحقيقة» خاصّةٍ به مستندةٍ إلى كلوريد الثوريوم، وذلك في مختبراته في مستشفى سانت اليزابيث. وجُرِّب هذا المخدِّر دُون نجاحٍ على العلماء العاملين في «مشروع مانهاتن.»

ابدأ بالتعذيب، وسيَسْهُل أن تَتَجرفَ فيه. فالتعذيب يدمِّر المعذَّب، ويُفْسِد المجتمعَ الذي يُجيزُه. ماذا عن إسرائيل التي أمَرَتْ رسميّاً بوقف التعذيب عام ١٩٩٩؟ الحقّ أنّ الإسرائيليّين مازالوا يمارسون التعذيبَ. ففي تموز (يوليو) نقلتْ وكالةُ الأسوشيِاتد پرس وجريدةُ **بالتيمور صَنْ** اتهاماتٍ وجَّهَتها منظمةُ «بيتسالم» الإسرائيليّة المعنيّة بحقوق الإنسان إلى الشرطة الإسرائيليّة بالقيام بـ «تعذيب ضار» على شبّان فلسطينيّين لا يتجاوزون الرابعة عشرةَ من عمرهم ضُربوا بشدّةٍ ودُفعتْ رؤوسُهم في المراحيض وهلمجراً. لكنّ إسرائيل عقدتْ عقداً فرعيّاً [مع طرفٍ ثالث] هي الأخرى. فحين انسحبتْ أخيرًا من «حزامها الأمنيّ» في جنوبيّ لبنان الذي كان يَحْكمه دُمْيتُها جيشُ لبنان الجنوبيّ، زار الصحفيّ روبرت فيسك سجنَ الخيام. وهو يبدأ تقريره في جريدة **الإندپندنت** في ٢٥ أيار (مايو) ٢٠٠٠ على النحو التالي:

«لقد غادر المعذَّبون للتوّ، لكنّ الرعبَ استمرَّ. فثمَّةَ العَمُودُ اذي كانوا يَجْلِدون به، وقضبانُ النوافذ التي كان يُربط السجناءُ إليها عراةً طوال أيام، ويُرمى الماءُ المثلَّجُ عليهم ليلاً. وكانت هناك أيضًا أسلاكُ التوصيل الكهربائيّة الخاصّة بالدينامو الصغير - وهو الجهاز الذي نَقَله المحقِّقون إلى إسرائيل، والحمدُ للّه، وكان يَدْفع بالسجناء إلى أن يَزْعقوا وجعًا حين تَلْمسُ الإلكتروداتُ (الأقطابُ الكهربائيّة) أصابعَهم أو أعضاءَهم التناسليّة.

وكانت هناك الأصفادُ، التي أعطاني إيّاها أحدُ السجناء السابقين البارحة بعد الظهر. وعلى فولاذ الأصفاد كانت الكلماتُ التاليةُ محفورةً: The Peerless Handcuff Co. Springfield, Mass. Made in USA.[1] وتساءلتُ، من داخل أكثر سجون إسرائيل خزْيًا، ما إذا كان المُدَراء هناك في سپرنغفيلد في أميركا يَدْرون ماذا يَفْعلون حين باعوا هذه الأصفاد!»

إنْ بيعتْ تلك الأصفادُ هذه الأيام إلى المتعاقد الفرعيّ [الفرنسيّ، العربيّ،...] الذي يَخْتاره مكتبُ التحقيق الفدراليّ، فسيَعْلم أصحابُ الشركة على الأقلّ أنّ لديهم جوناثان آلتر ليفسِّر «الأخلاقيّةَ الوطنيّةَ» لمبدئهم الأساسيّ.

غير أنّ آلتر على الأقلّ ليس إلاّ مثقفَ بلاط. ولكنّ خطاب وزارة العدل الأميركيّة في الوقت الحاضر ذو نسيجٍ أخلاقيّ «أرفع.» فمؤخّرًا قال النائبُ العام الأميركيّ جون أشكروفت [لمقدِّم البرامج التلفزيونيّ] تَدْ كوپل: «لا نريد لأحد أن يَخْضَعَ للاستجواب الذي قد يَنْتهكُ حقوقَه. وأعْني بذلك أنّنا لا نريد أن نَنْتزعَ أيَّ نوعٍ من الاعتراف. لا نُؤْمن أنّ الاعترافات المنتزَعة يُمْكن الاعتمادُ عليها... ونحن لا نتورَّط في مثل هذه الممارسات. بل الحقّ أنّني لو عَلِمْتُ أنّ... مثلَ هذه الممارسات قد تمّت - وليس لي عِلْمٌ بذلك أبدًا - فسأكون حزينًا جداً، وسأتَّخذ الإجراءات اللازمة!»

[1] ـ بالعربيّة: «شركة الأصفاد التي لا مثيلَ لها، سپرنغفيلد، ولاية ماساتشوستش. صُنعتْ في الولايات المتحدة الأميركيّة.» (م)

ينصّ التعديل الرابع عشر على التالي:

... لن تَسُنَّ أيُّ ولاية أو تَفْرض أيَّ قانون يحدّ من امتيازات مواطني الولايات المتحدة أو حصاناتهم؛ ولا ستَحْرِم أيُّ ولاية أيَّ شخصٍ حياتَه أو حريّتَه أو ممتلكاته دون الإجراءات القانونيّة المرعية؛ ولن تَحْرِم أيَّ إنسان ضِمْن ولايتها القضائيّة الحمايةَ القانونيّةَ التي تساوي بين الناس...

المسافرون يشعرون بانحياز ضدّهم

ستيفاني ستاوتن*

«القانون يقول لا تميِّزوا» يقول أحدُ محامي الطيران في كاليفورنيا. ولكنّ العرب والباكستانيّين ورعايا بلدان أخرى يتعرّضون للتمييز العرقيّ والعنصريّ من قبل بعض قباطنة الطائرات الأميركيّة والموظّفين والمسافرين العاديّين، وبشكلٍ لم يَسْبق له مثيل «منذ أن أُلغي التمييزُ العنصريّ بين السود والبيض في وسائل النقل العامّ والخاصّ.»

فيما كان المسافرون يَرْكبون الخطوطَ الجويّةَ المتحدة (يونايتد ايرلاينز) رقم ٢٢٨ المسافرة من سان فرنسيسكو إلى فيلادلفيا في ٢٢ أيلول (سبتمبر)، كان رجلُ أعمالٍ باكستانيّ يجلس في قاعة الانتظار منذهلاً ومرتبكًا.

فإحسان بايغ كان قد اشترى تذكرةَ سفر ذهابًا وإيابًا لزيارة عائلته. غير أنّ ممثّلاً لشركة يونايتد أخبره أنّ الربّان لا يريده على متن الطائرة لأنّ أحد أعضاء طاقم الطائرة لاحظ «حديثًا مشبوهًا» يدور بين بايغ ومسافرٍ آخر.

هذا الاتّهام أَذْهل بايغ. وهو يقول إنّه بَذَلَ جهدًا منظّمًا للتصرّف بشكل طبيعيّ في المطار ذلك اليوم مخافةَ أن يَخْضع لاتّهام جرْميّ لكونه باكستانيًا. وقد سألَ آنذاك: «أتستطيع من فضلك أن تُعرّفني ما هو الحديث المشبوه؟»

قصّة بايغ تبدو مألوفةً اليوم. فمنذ اعتداءات ١١ أيلول الإرهابيّة تلقّت «اللّجنةُ الأميركيّةُ العربيّةُ لمكافحة التمييز» ٢١ شكوى من أناس يتحدّرون من أصول عربيّة أو خلفيّات إثنيّة أخرى أُجبروا على مغادرة الطائرات أو مُنِعوا من ركوبها أصلاً. وعَدَّ «مجلسُ العلاقات الأميركيّة ـ الإسلاميّة» ٢٠ حالةً أخرى. كما تلقّى «الاتّحادُ الأميركيّ للحريّات المدنيّة» في تكساس، وهو المقرّ الرئيسيّ لثلاث شركاتِ طيران، أربعَ شكاوى. وفي كثير من هذه الحالات يبدو أنّ قادةَ الطائرات، بحسبِ ما ذكرت المنظّماتُ أعلاه، هم الذين يقولون الكلمة الفاصلة. وإذا كان هذا صحيحًا فإنّ خبراء الطيران ومسؤولي اتّحاد قادة شركات الطائرات يقولون إنّ ذلك لا يُدْهشهم. فقادة الطائرات يَمْلكون منذ زمن طويل سلطةً على متن الطائرات شبيهةً بسلطةِ قباطنة السفن. إذ بحسب قانونِ الطيران الفدراليّ ٩١،٣ يكون رُبّان الطائرة هو «المسؤول مباشرةً عن إدارة هذه الطائرة، وهو السلطة النهائيّة عن هذه الإدارة.» وهذا القانونُ الاستنسابيُّ المعروفُ بـ «سلطة رُبّان الطائرة» يَسْمح لقادة الطائرات أن يَنْقُضُوا أوامرَ موجِّهي حركة سَيْر الطائرات وشركات الطيران أيضًا. وبمقدورهم تحويلُ الطائرات عن وجهتها لوجود مسافرين سُكارى، أو رَفْضُ الإقلاع بسبب مشاكل فنيّة، أو تأخيره بداعي نوبات جُوع.

ولكنْ يبدو أنّ قادة الطائرات يصعِّدون من إجراءات فَحْص المسافرين، ويتْركون المسافرين من الجنسيّات الإثنيّة المختلفة على الأبواب، بما يُثير أسئلةً عمّا إذا لم يكونوا يمارسون التمييزَ لا الحذر!

«القانون يقول لا تميِّزوا،» يقول فيليب ج. كولسِنْزكي وهو محامي طيران في كاليفورنيا. ولكنّ جمعيّةَ الطيران الفدراليّ تؤكّد أنّ قائد الطائرة يَمْتلك المسؤوليّةَ النهائيّة عن سلامة المسافرين. وبين هذَيْن المبدأَيْن يقعُ الشَرْكُ الذي يعاني فيه الناسُ اليوم.

في أحسن الحالات يقف قادةُ الطائرات عند المدخل ليتحرّوا الناسَ، ويمشون في الممرّات لكي يَنْظروا إليهم عَيْنًا لعين، ويوجِّهون موظّفي الطائرة ليسألوا الناس الملوّنين أين يعيشون وأين يعملون. وفي أكثر الحالات تطرّفًا يَرْفضون أن يسافروا برفقة مسافرين أو قادةِ طائرةٍ مرافقين أو موظفين من جنسيّات إثنيّة

* ـ نشر مقالُها في جريدة **بوسطن غلوب** في ٢٠٠١/١١/١١.

متعدِّدة. وقال بعضُ قادة الطيرات إنَّهم صاروا أكثر يقظةً بسبب تحفُّظاتهم إزاء إجراءات الأمن التي تتَّخذها المطاراتُ وشركاتُ الطيران والوكالاتُ الفدراليَّة. وعلاوةً على ذلك، كما يقولون، فإنَّ أرباب عملهم لم يُعْطوهم إلاَّ إرشاداتٍ قليلةً عن كيفيَّة التصرُّف في أوضاع قد تُعتبر تمييزيَّة. يقول نيكولاس رايدر، وهو قائد طائرة طَلَبَ ألاَّ يُذْكر اسمُ الشركة التي يَعْمل لها، «إنَّهم يُرْسِلون إلينا مذكّرات تقول إنَّ الشركة لن تَحْتمل أيَّ تمييز على أساس العِرْق أو اللَّونِ أو المُعْتقد... وبالمناسبة، نتوقَّع أن تُصْدروا حُكْمًا على أساس التصرُّفات!» وتابع «ولكنْ ماذا يَقْصدون بالتصرُّفات؟»

في إحدى الرحلات قال رايدر إنَّه شعر بالانزعاج بعد أن صعد إلى طائرته أربعةُ رجالٍ بَدَوْا من أصول شرقأوسطيَّة. أحدُهم لم يكن ليَنْظر إليه عينًا لعين. وآخرُ على قميصه ما يفيد بأنَّهُ عضو في طاقم الطائرة. وثمَّة رجلان يتبادلان المقاعد. من لائحة المسافرين عَرف رايدر أنَّ أحدهم اسمُه عمر.

وُوجه رايدر بالمقاومة حين طَلَبَ من أحد موظَّفي الطائرة أن يَنْتزع معلوماتٍ من هؤلاء المسافرين. واكتشف موظَّفٌ ثانٍ أنَّ الرجال المعنيِّين فنزويليُّون من عمّال الطائرة. بعضُ أصدقاء رايدر جَفلوا بعد سماعهم بتصرُّفاته. ولكنَّه قال «أولئك الذين يظنُّون أنَّني غريبُ التصرُّفات ليس عليهم أن يتَّخذوا هذه القرارات.»

بوب ويتنبرغ، رُبَّانُ «ايرتران» والموظَّفُ في اتِّحاد الطيران، هو الآن ـ شأنه شأن رايدر ـ أكثرُ تنبُّهًا حيال مَنْ يراكب طائرتَه. ففي إحدى الرحلات الشهرَ الماضي قال إنَّه تمشَّى بشكل طبيعيٍّ بين الكراسي ليَنْظر إلى أحد المسافرين بعد أن لاحظ واحِدٌ من الموظفين عند باب الطائرة اسمَه المُسْلِم. لكنَّه كان «سيِّدًا أقربَ إلى الكهولة،» قال ويتنبرغ، ولم يبدُ أنَّه يشكِّل أيَّ تهديد.

غير أنَّ المحامين المختصِّين بالحقوق المدنيَّة، والمجموعات الأميركيَّة من أصل عربيٍّ، تقول إنَّ هناك فروقًا شاسعة في كيفيَّة تعريف القباطنة والأطقم للتصرُّفات «المشبوهة.» فقد ذكَرَ جوشوا إسلام، وهو منسِّق الحقوق المدنيَّة لمجلس العلاقات الأميركيَّة ـ الإسلاميَّة في واشنطن، «أنَّنا لم نجد حالةً تَسْتدعي الشُّبهات لأسباب مشروعة. إنَّه جوٌّ رهيبٌ هنا فحسب.»

خُذْ تجربةَ بشّار حلبي في رحلةٍ على متن طيران الولايات المتحدة (يو. اس. ايروايز) في ٥ تشرين الأوّل (أكتوبر) من مطار واشنطن دالس الدوليّ. فمهندس الطيران هذا، البالغُ من العمر ٤٤ عامًا، وهو أميركيٌّ من أصل سوريّ، قال إنَّ موظَّفًا في شركة الطيران طَلَبَ منه ومن صديقه أن يغادروا الطائرات التي لم تكُنْ قد أقلعتْ بعدُ. وبعد أن أُوقِفا قيل لهما إنَّ الربّان لا يريدهما أن يعودوا إلى الطائرة. حين طلَبَ حلبي تفسيرًا لذلك أُخبر أنَّ أحد العاملين في الطائرة يَعْتقد أنَّه وصديقه يتصرَّفان على نحو مشبوه، وأنَّهما استَخْدما مرحاضَ الطائرة، مع أنَّ ذلك العامل لم يَسْمع حلبي يشدّ «السيفون.»

صعد حلبي ومرافقُه إلى طائرة أخرى. وعند عودته إلى مطار واشنطن دالس بعد أيام قليلة قال إنَّ حراسًا أوقفوه وسألوه عن بطاقةٍ يعرِّف بها عن نفسه بناءً على توصية من أحد قباطنة يو.اس. ايروايز. وقد شرحتْ إحدى ممثِّلات هذه الشركة في رسالة إلى حلبي أنَّ القبطان قرَّر أن ينحِّيه هو وصديقه جانبًا بعد أن سمعَ تقريرًا يُفيد بأنَّ المرحاض لم يُستعملْ. كما أمر القبطان «بإفراغ المرحاض والتحقُّق منه،» على نحو ما كتبتْ تلك الممثِّلة.

وفي سان فرنسيسكو قام موظَّفو شركة نورث وست بتنحية إرشاد شودهوري في ٢٣ تشرين الأول (أكتوبر)، وأبلغوه أنَّ القبطان لاحظَ شَبَهًا بين اسمه واسم أحد الإرهابيِّين المُشْتَبهِ بهم على لائحة مكتب التحقيق الفدراليّ. وإذ شعر شودهوري الذي يزن أقلَّ من ٦٠ كيلوغرامًا بالارتباك من تحديقات المسافرين، وبالخوف من عملاء مكتب التحقيق الفدراليّ ورجالِ البوليس وموظَّفي أمن المطار وهم يَغْلُونَ عليه، دَفَعَ بيديْه المرتجفتَيْن إلى جيبيْه. «لقد كان الناس يَنْظرون إليَّ، ويَدُلُّون عليَّ ويَهْمسون،» قال شودهوري وهو طالبٌ في إدارة الأعمال في جامعة كارنغي مَلُنْ في بِتْسبرْغ، مضيفًا «لم أَشْعر كذلك من قبل.»

ما حدث بعد ذلك أحْبط المجموعاتِ المطالبةَ بالحقوق المدنيَّة. فبعد أن سمحتْ له السلطاتُ الأمنيَّةُ بركوب الطائرة، عادت شركةُ الطيران نورث وست فمنعته من السفر!

ناطقةٌ باسم شركة الطيران قالت إنَّه ليس واضحًا مَن اتَّخذ القرارَ النهائيَّ بذلك، «وقد يكون نتيجةً» لتوافق بين الطاقم وهيئة الشركة على الأرض. وقالت إنَّه بعد ذلك حُجِزَ لشودهوري على متن رحلةٍ أسبقَ زمنيًا لكي يَشْعر المسافرون وشودهوري نفسُه براحة أكبر!

غير أنَّ المشكلة ليست مقصورة على المسافرين. فقد وَجَدَ القباطنةُ والعاملون على الطائرة أنفسَهم إذا كانوا من أصول شرقأوسطيَّة ممنوعين من السفر أحيانًا. قال قبطانٌ أميركيٌّ من أصل عربيّ حين أُخبر في أيلول أنَّ بعضَ زملاء له لم يريدوا أن يسافروا معه: «حزنتُ كثيرًا لأنَّ رفاقي في العمل لا يَفْهمون حقّاً. وليس الأمر ذلك فحسب، بل إنَّ عليَّ أن أسافر معهم من جديد!» وقد طلب القبطان ألاَّ يُذْكَرَ اسمُه لأنَّه يخاف من أن يُطْرَدَ من عمله فيعجَزَ عن إيجاد وظيفةٍ أخرى.

بعضُ المسافرين، أمثال محمد بيضون، لم يُقدَّمْ لهم أيُّ تفسيرٍ لمنعهم من السفر. فبيضون، وهو طالبٌ أميركيٌّ من أصل لبنانيّ ويَدْرس في جامعة دارتموث، أُخبر في روما أنَّ قائد طائرة الخطوط الجويَّة الأميركيَّة (أميركا ايرلاينز) لا يريده على متن الرحلة المسافرة إلى شيكاغو في ١٩ أيلول (سبتمبر). وذكَرَ بيضون الذي كان يَدْرس في لبنان أنَّ حقائبَه فُتِّشتْ وأُخضعتْ لأشعَّة أكس، وبعد ذلك أثار موظَّفو المطار قلقَهم من كتبٍ لبيضون

مكتوبةٍ بالعربيّة. «لقد قلتُ لموظّف المطار في روما إنّني أميركيّ،» قال بيضون.

ليس من الواضح دائمًا مَنْ يقرِّر طردَ مسافرٍ من الطائرة. في سياتِلْ تحيَّر موظّفو المطار إذ رأوا أحدَ قباطنة شركة نورث وست يَسْمَح لمجموعة من الرجال العرب بالطيران، في حين غادرتْ طائرةٌ أخرى تابعةٌ للشركة نفسها من دون بقيّة أفراد البعثة العربيّة. وقال موظفو المطار إنّ الرجال الثلاثة والعشرين احتُجِزوا في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر) في الوقت الذي فَحَصَ فيه عملاءُ مكتب التحقيق الفدراليّ وسلطات أخرى ممتلكاتِهم وشهاداتِهم.

إحدى الناطقات لم تَكُنْ متيقِّنةً من ضلوع القباطنة بالقرارات، ولكنّها لاحظتْ أنّ أحد الرجال العرب في الرحلة رقم ٥٠ المتَّجهة إلى باريس ـ وهي الطائرة التي غادرتْ من دون الزوّار ـ كانت لديه محفظةٌ أو شنطةٌ ثانية لم يكن بالإمكان فتحُها. وغادرتْ رحلةُ رقم ٣٤ إلى أمستردام وعلى متنها فريقُ الزوّار العرب، ولكنْ من دون ستة مسافرين رَفَضوا الطيرانَ معهم، بحسب قول كاثي پيش وهي الناطقة باسم شركة نورث وست.

وعلى الرُّغم من الإعلان عن مجموعة من الحالات الشبيهة فإنّ المجموعات العربيّة الأميركيّة ومجموعاتِ الحقوق المدنيّة تَخْشى من أن يكون ما أُعلن عنه أقلّ ممّا حَدَث حقاً. «إنّنا نرى للتوّ رأسَ جبل الثلج فحسب،» تقول كريستي لوپز، وهي محامية تَعْمل لصالح «رَلْمان وشركائه،» وهو مكتب محاماة في واشنطن مختصٌّ بالحقوق المدنيّة. «في كلِّ مرّةٍ يكون فيها تحذيرٌ أمنيٌّ جديد أو يحدث أيُّ أمرٍ سلبيّ في العالم سيحدث انبعاثٌ جديد [لهذه الحالات].»

في الوقت الحاضر توجَّه التحدِّياتُ في المحاكم إلى الخطوط الجويّة وقادة الطائرات. وقد حَمّلَ إحسان بايغ شكواه إلى المحكمة في الشهر الماضي، متّهمًا الولايات المتحدة بانتهاك القوانين المعادية للتحيُّز في ولاية كاليفورنيا. أمّا شركة يونايتد فقد رفضت التعليقَ على النبإ.

مكتب لوپز للمحاماة يفكِّر في تقديم دعاوى ضدّ خطوط طيران نورث وست، ويونايتد، وأميركان. وهناك مكتب محاماة آخر يأمل في الحديث مع نورث وست بصدد حادثة تتعلّق بثلاثة أميركيّين من أصل عراقيّ من مدينة سالت لايك. والحقّ أنّ أيّ خطوط جويّة أميركيّة كبيرة لم تنجُ منذ ١١ أيلول من الاتّهاماتِ بممارسة التمييز.

ولكنّ أخصائيّي الطيران وموظّفي الاتّحاد يقولون إنّه سيكون من الصعب تحدِّي التقاليد التي تعطي سلطةً نهائيّةً للقبطان. «كلَّ يوم يتَّخذ القباطنةُ قراراتٍ لا تَمْلك الكتيِّباتُ إجاباتٍ حاسمةً عنها،» قال جون مايزور، وهو ناطقٌ باسم «رابطة قباطنة الجوّ.» ومع أنّ العرب الأميركيّين والأميركيّين المتحدِّرين من أصل لاتينيّ والأميركيّين من أصل إفريقيّ شكوا في الماضي من التمييز الذي يمارَسُ ضدّهم في مطارات الولايات المتحدة وعلى متن الخطوط الجويّة، فإنّ شيئًا ممّا حدث آنذاك لا تُمْكن مقارنتُه بما يَحْدث الآن في الولايات المتحدة، وذلك بحسب مسؤولين في حركة الحقوق المدنيّة.

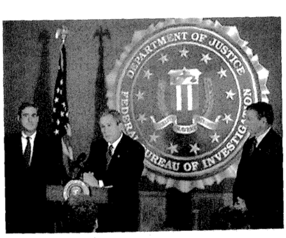
«إنّها أمور تَحْدث في طول البلاد وعرضها،» يقول ويليام هارل المديرُ التنفيذيّ للاتّحاد الأميركيّ للحريّات المدنيّة في تكساس، مضيفًا أنّ الفروع الأخرى للاتّحاد في بقيّة الولايات تَجْمع شكاوى المسافرين. ويَخْتم بالقول «لم يحصل أن كان ثمّةَ تكاثرٌ في الأحداث [التمييزيّة] كما يحصل اليومَ، منذ أن أُلغي التمييزُ العنصريُّ بين السود والبيض في وسائل النقل العامّ والخاصّ» في الولايات المتحدة.

رجال من الشرق الأوسط يُطلبون «للمقابلة»

دايڤيد رانك*

تأْمل السلطاتُ في إجراء مقابلات «بأقلّ ما يمكن من التطفُّل» مع مئات من الرجال المتحدِّرين من الشرق الأوسط والقاطنين في ولاية ميشيغان، وذلك في إطار تحقيقٍ حول الإرهاب تقوم به السلطاتُ الفدراليّةُ، على ما قاله الوكيلُ الأميركيُّ جيفري كولينز في ٢٥ تشرين الثاني.

وقد بُعثتْ رسائلُ إلى ٥٥٠ شخصًا في القسم الشرقيّ من الولاية المذكورة، بمن فيهم أكثرُ من ٢٠٠ في ديربورن، وما بين ٧٠ إلى ٨٠ في آن أربور، و٥٣ في ديترويت، بحسب كولينز. والجدير



بوش وآشكروفت يطلبان من الأميركيّين العرب أن «يتعاونوا» مع مكتب التحقيق الفدراليّ!

* ـ عن **الأسوشياتد پرس**، ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١.

بالذكر أنّ ميشيغان تضمّ واحدةً من أكبر الجاليات العربيّة ـ الأميركيّة في البلاد، وتَعُدُّ حوالى ٣٥٠ ألفًا معظمُهم في منطقة ديترويت.

ويُطْلب من متلقّي الرسائل أن يتّصلوا بمكتب كولينز بحلول ٤ كانون الأول (ديسمبر) من أجل تحديد مكان عقد المقابلات وزمانها. وتنصّ الرسالةُ على التالي: «لا سببَ لدينا لكي نعتقدَ أنّك، لأيِّ سببٍ كان، ضالعٌ في النشاطات الإرهابيّة. ومع ذلك فقد تَعْرف شيئًا قد يكون مفيدًا لجهودنا [!]»

وقال كولينز إنّ بمقدور مَنْ تُجرى معهم المقابلاتُ أن يكونوا في حضور الموكّلين. ويُرجَّح أن يكون حاضرًا أيضًا عميلٌ فدراليٌّ وعنصرٌ أمنيٌّ محليّ. وسيكون المترجمون الفوريُّون متوافرين عند الضرورة. وتوصَف المقابلاتُ بـ «الاختياريّة.»

وذكَرَ ويليام دواير، رئيسُ الشرطة في فارمينغتون هيلز ورئيسُ جمعيّة رؤساء الشرطة في ميشيغان، «أنّنا شركاء في ذلك مع السلطات الفدراليّة. ونَعْتقد أنّه من المهمّ جداً أن تَعْمل السلطاتُ المحليّةُ مع السلطات الفدراليّة.»

هذه المقابلات هي جزء من مسعى أميركيّ شامل للاتّصال بأكثر من خمسة آلاف زائر من بلدان الشرق الأوسط، ولتقرير ما إذا كانوا قد تمّ تجنيدُهم لحساب تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن. هذا وقد انتقد دعاةُ الحريات المدنيّة المقابلاتِ المزمعَ إجراؤها، لأنّ الأشخاص الذين ستُجرى معهم ليسوا متّهمين بارتكاب جرائم. ويعتقد دعاةُ الحريّات المدنيّة أيضًا أنّ اللائحة ترقى إلى التنميط العرقيّ racial profiling. وقد رفضتْ دائرةُ شرطةٍ واحدةٌ على الأقلّ، في پورتلاند (أوريغون)، التعاملَ مع هذه الجهود، قائلةً إنّ قانون الولاية يَمْنع الشرطة من استجوابِ مَنْ ليس مشتبهًا به.

الأشخاص الذين ستُجرى معهم المقابلات هم رجالٌ تتراوح أعمارُهم بين الثامنة عشرة والثالثة والثلاثين، ويَحْملون تأشيراتِ دخولٍ إلى الولايات المتحدة سياحيّةً أو دراسيّةً أو لغير الهجرة أو للعمل، وذلك ابتداءً من ١ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٠. ويُتوقّعُ أن يواجهوا مجموعةً مفصّلةً من الأسئلة. وقد رسمتْ مذكرةٌ صدرتْ مؤخّرًا عن وزارة العدل، وموجَّهةٌ إلى مكاتب النوّاب العامّين في الولايات المتحدة والقوات المعادية للإرهاب داخل كل ولاية، مخطّطًا تمهيديّاً للأسئلة التي سيوجّهها المحقّقون إلى الرجال المذكورين. وتَطْلب المذكّرةُ من المحقّقين أن يسألوا المحقَّقَ معه إنْ كان يَعْرف مَنْ سَبَقَ أن اشترك في حرب، أو تصرّف بـ «طريقةٍ غريبةٍ وغير ملائمة» حيال اعتداءات ١١ أيلول، أو اشترك في أعمالٍ إرهابيّة، أو يَرْغب في تنفيذ اعتداءات إرهابيّة، أو يُمْكن أن يَحْصل على بنادق أو متفجّرات أو أسلحة كيميائيّة أو بيولوجيّة.

العربيّ الذي يعيش في حيِّكَ*

في ما يلي مقالةٌ تَنْضح بالتمييز ضدّ العرب والمسلمين، ولم يلقَ صاحبُها أيّ «استجواب.» لاحظ، أيُّها القارئ، أيضًا فهمه لحريّة الاختيار!

لقد سبق أن رأيتَه. أنتَ تَعْلم ذلك. ذلك الرجل. بشرتُه أدكنُ من معظمنا. وهو دائمًا يبدو كأنّ معه شيئًا يخبِّئه. دائمًا يُغْلق أبوابَه. اللّه أَعْلم بما يَفْعل حقّاً حين «يصلّي.» سمعتُ أنّ كلّ هذا السجود نظامُ شيفرات لا يَفْهمه إلاّ «الجهاديُّون.» يَعْني، نحن لسنا عنصريّين. من حقِّ الناس أن يكونوا أيَّ عرق يريدون أن يكونوه مادامـوا لا يَفْمسـون وجهَنا فيه. هؤلاء الناس مع عماماتهم، وحين لا يرتدون العماماتِ يحاولون أن يخبّئوا حقيقةَ أنّهم يَرْتدون العمامات، لأنّ ذلك هو العربيّ: خبيث [غشّاش]. وهذا، يا ناس، ليس ما نقوله نحن فقط، بل العِلْم. اِقرأْ إنجيلَكَ، هذا ما يقولُه، تمامًا في ذلك القسم حول النار والغضب الإلهيّ والمَحْق. إنّهم شرّ، عِرْقٌ شرِّير، وتجب مراقبتُهم ليلَ نهار. الآن نحن لا نقول أنْ لا حقّ لديهم في أن يكونوا هنا؛ كلُّ ما نقوله إنّه إذا كان لهم الحقّ في أن يكونوا هنا فإنّ لنا الحقّ في أن نراقبهم وأن نعطيهم «علقةً» بين الحين والآخر لمجرّد أن نبقيهم صادقين.

* ـ نُشرتْ في جريدة **أورانج كاونتي ويكلي**، في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١.

مجتمع منفتح ومتعدّد؟ رسائل عبر الانترنت

ليس الشعبُ الأميركيّ، كما يتوهّم عشّاقُ أميركا من العرب المتدقرطين، مغرمين كلّهم بحريّة الفكر وحقّ الاختلاف. وقد جاءت أحداثُ ١١ أيلول لتعمّق كراهيةَ قسم من المجتمع الأميركيّ للأجانب وللرأي المعارض للحرب. في ما يلي رسائلُ تلقّاها أحدُ كتّاب الآداب أسعد أبو خليل، أستاذُ العلوم السياسيّة في جامعة ولاية كاليفورنيا في ستانسلاس، عقب مقابلةٍ أُجريتْ معه في محطة فوكس، وفيها شَجَبَ الحربَ الأميركيّةَ ضدّ أفغانستان وأكّد استهدافَ الصواريخ الأميركيّة للمدنيّين العزّل. ويلاحَظ أنّه حين قامت كيرستن شايد، وهي أيضًا من كتّاب الآداب، بانتقاد أساليب مهاجمي أبي خليل، وذلك في رسالة مفتوحة على الانترنت، هاجموها هي أيضًا بخطاب مماثل، مع أنّها أميركيّة من «العِرق المفضّل.»

من مارك برايدي، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١٠,٥٥ صباحًا

د. أبو خليل،

أنت معتوه يَنْبغي أن تُجرَّد من الحقوق التي كَفَلَها «التعديلُ الأوّل.» يجب ألاّ يُسمَحَ لك بالحديث إلى أيٍّ كان، أو بالنيابة عن أيٍّ كان، ولا عن أيّ آراء سياسيّة. بعد أن شاهدتُكَ اليوم على «أخبار فوكس» روّعني أن أكتشفَ أنّك تَحْمل شهادةَ دكتوراه وأنّكَ معلِّم.

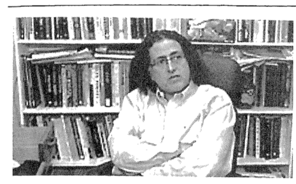
إذا كنتَ من نمط الأساتذة المنسجمين مع النظام الجامعيّ في كاليفورنيا، فسيتخلّى كثيرٌ من الأهالي عن فرصةِ أن تقولِبَ أنتَ أو زملاؤك أولادَنا في المؤسّسات التعليميّة أو تشكّلَهم أو تعلّمَهم.

من الواضح أنّك تتبنّى أفكارًا تشذّ عن غالبيّة الأميركيّين. آمل أن يكون مكتبُ التحقيق الفدراليّ FBI يراقبكَ ويراقبُ كلَّ تحرّكاتك. إذ لا يَبْدو أنّك أهلٌ للثقة على تراب وطننا، ويبدو أنّك متعاطفٌ مع بن لادن.

التوقيع: أميركيّ يعتقد أنّكَ معتوه!

من بول جندرون، ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١٠,٥٨ صباحًا

أُشاطر أصدقائي الرأيَ. أنت معتوه. حُلَّ عن بلادي، أيُّها القضيبُ الاصطناعيُّ المغطّى رأسُهُ بمنشفة. أنت لستَ إلاّ فاشلاً معاديًا للأميركان. أراهن أنّكَ تَكْره، ولكنّكَ لا تمانع في نيل كلّ فوائد حريّاتنا ومجتمعنا الشاطر. اِرجعْ إلى بلادكَ، يا فاشل.



أسعد أبو خليل: ارحلْ لأنك لست مع الغالبيّة!

من روبرت ر. كالمان، الأحد ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١٠,٥٩ صباحًا

عزيزي السيد أسعد أبو خليل،

لقد سمعتُكَ للتوّ على محطة فوكس. أنتَ خنزير مَنيُّ... ويَنْبغي أن تُقطَعَ حنْجرتُكَ، وتغمَسَ جثتُكَ بدهن لحم الخنزير، ثم تُفْرَمَ وتُطعَمَ للخنازير. والشيء نفسُه يجب أن يَحْدث لكلّ فرد في عائلتك. لماذا لا تتوقّف عن أن تكون عالةً [طفيليًا] على الولايات المتحدة، فتزحف عائدًا وتَلْتحق بعائلتك أيًّا يكن بيتُ الكلاب الذي انزلقتَ منه؟

من دان. كويل، الأحد ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١١,٣١ صباحًا

عزيزي د. أبو خليل،

لقد شاهدتُكَ على أخبار فوكس. أردتُ فقط أن أقول إنّك حين تقول إنّ القوات الجويّة الأميركيّة «تَسْتَهْدف المدنيّين» تَفْقد مصداقيّتَكَ في أيّ نقاط صحيحة أخرى قد تَمْتلكها. عليكَ أن تكون حذرًا كأكاديميّ في استخدام الكلمات بدقّة. إنّ «استهداف المدنيّين» يَعْني أنّ النيّة الأساسيّة هي قتل هؤلاء المدنيّين. وبكلمات أخرى، هذا يَعْني أنّ القوات الجويّة ستكون أسْعَدَ إنْ سقطت القنابلُ حيث يوجد بَشَرٌ، ممّا لو كان هؤلاء قد غادروا المكانَ. لو كنتَ أكاديميًا جديًا بدلاً من دعاويٍّ لما كنتَ أسأتَ عمدًا استخدامَ فعل «تَسْتَهْدِفُ.»

من دْجَفْ تُشس، الأحد ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ٨,٣٣ مساءً

د. أبو خليل،

شاهدتُكَ للتوّ على محطة أخبار فوكس. لم أحظَ بفائدة قراءة كتبك، ولذا لن أسْتطيع أن أحْكم إلاّ بناءً على تصريحاتك. من الواضح أنّك لا تَمْلك أيَّ فهم للجهد الحربيّ الذي تقوم به بلادُنا حاليًا. يزعجني أنّك تَضْطلع بتعليم أجيالنا الشابّة. رجاءً تفضّلْ علينا جميعًا، واسْتَقِلْ.

من هـ. ت. پَتيغْرُو، الأحد ١٤ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١٢,٤٧ من بعد الظهر

أردتُ فقط أن أَرْميَ لك بملاحظة صغيرة أخبركَ فيها أنّني شاهدتُ مقابلتَكَ اليوم على أخبار فوكس. يَعْني، أنتَ لا يحقّ لك نقد حكومتنا بسبب أفعالها في هذه الحرب ولا بسبب أيّ شيء آخر. إنّ الحقّ في حريّة التعبير في هذه البلاد قد اكتُسِبَ بدم الأميركيّين. وأعتقد

أنك لم تُسْهم أبدًا في أيّ عمل مفيد طوال حياتك كلّها. بل أنتَ، ببساطة، نقّاق. لماذا تعيش هنا؟ لماذا لا تعود إلى البلد اللّعين الذي جئتَ منه أيّاً كان؟ أقول لك: إذا لم تكن تحبّ الحالة هنا في الولايات المتحدة، ولا الطريقةَ التي نتصرّف بها، أَخْبِرْني. فسأكون أكثرَ من سعيد بأن أرسل إليك تذكرةَ ذهاب من دون إياب إلى أيّ مكان في العالم تريد الذهابَ إليه لتَنْشر أفكارَكَ السخيفة.

أدناه اسمي وعنواني ورقم هاتفي. اتصلْ بي. أَخْبِرْني أين تريد أن تَذْهب، وسأُرسل لك بطاقةَ السفر. رجاءً أن تستفيد من هذا العَرْض. إنّنا لا نريد أشخاصًا مثلكَ في هذا البلد!

٤١٥ غرينليف ستريت

لونغفيو، تكساس ٧٥٦٠٥

ت: ٩٠١ ـ ٧٥٩ ـ ٩٠٣

من تشارلز بويد، الثلاثاء ١٦ تشرين الاول ٢٠٠١، الساعة ٥,٣٧ صباحًا

الرئيس هيوي [رئيس الجامعة]،

أنا، ومعي آلافٌ آخرون شاهدوا الأخبارَ بعد ظهر الأحد الماضي، رأينا المقابلةَ والعرضَ لواحد من أساتذتكم المشاركين، أسعد أبو خليل، الأستاذ المشارك في العلوم السياسيّة والإدارة العامّة.

ومع أنّه لم يَمْكث إلاّ قليلاً، وربما لم يستطع أن يُوضِحَ كلَّ النقاط التي أرادها، فقد استطاع مع ذلك أن يُقْرِفني تمامًا بما قاله فعلاً.

إنّ زعمه أنّ أميركا تَسْتهدف شعبَ أفغانستان عبثٌ وكذبٌ. ورأيه أنّ على أميركا ألاّ تُعطي [الأفغان] مساعدةً إنسانيّةً عديمُ الرحمة.

وكانت وجهةُ نظره في كلِّ مسألةٍ سُئِلَ عنها مناقِضةً لوجهة نظر رئيس البلاد وللغالبيّة الواسعة من مواطنيها. كما أنّ رسالته وأسلوبَه التخاطبيّ أغضبا المذيعَ الرئيسيّ على نحوٍ لم أره من قبل.

إنّ من حقّه أن يَمْتلك آراءً معارضةً، وأن يبدو بربريّاً راديكالياً على التلفزيون الأميركيّ أو في أيّ مكان آخر. ولكنّه لا يَمْتلك، في رأيي، حقَّ تعليم هذه الآراء في الجامعة.

أُحسّ بالحرج نيابةً عنك، ونيابةً عن جامعة ولاية كاليفورنيا في ستانيسلوس، وأنا قلقٌ بشكل خاصٍّ على التلاميذ. لقد انتظرتُ نشرَ نصِّ المقابلة على موقع الأخبار في شبكة الإنترنت أسوةً بالعشرات من النصوص الأخرى؛ ولكنْ يَبْدو أنّ القيّمين على الأخبار كانوا هم أيضًا مُحْرَجين.

إنّني أوصي بطَرْده فورًا.

من كيرستن شايد، ١٥ تشرين الأول، الساعة ٩,٢٩ صباحًا

عزيزي د. أبو خليل،

شكرًا لتذكيرنا مجدّدًا بما يَعْنيه النقاشُ لـ «الغالبيّة» السائدة في أميركا. واضحٌ أنّ بتيغرو لا يَدْري مطْلقًا كيف يبجّل أولئك الأميركانَ الذين ماتوا سعيًا وراء الحقوق المدنيّة، التي ليست أمرًا مسلّمًا به بالنسبة إلى اميركا أو إلى أيّ بلدٍ آخر على نحوِ ما كَتَبَ المؤرِّخ إريك فونِرْ. هل أعْرِض تذكرةَ سفر على بِتيغرُو إلى أيّ مكان في العالم لأنّني لا أريده في أميركا؟ لا يُمْكنني أن أتصوَّر أين أريده أن يكون، إذ مَنْ تُراه يجب أن يصابَ بمثل هذا الجهل الأهوج؟! أمّا بالنسبة إلى جندرون فمن اللافت عجزُه عن التعامل مع توكيداتكَ بطريقةٍ عقلانيّةٍ. بل إنّ حاجته إلى الشتم الجنسيّ تُظْهر مدى ضعف قدرته على استيعاب المعلومات، أو الإحاطةِ بمصادر معرفيّة أخرى قد يلجأ إليها بهدف النقاش. إذن أنت بحسبه «قضيب اصطناعيّ مغطّى رأسُه بمنشفة»؟ أفَيَعْني هذا أنّ جندرون رأسُ قضيبٍ حقيقيٌّ لا غطاءَ عليه، أيْ رجلٌ قَزَّم نفسَه إلى فالوسٍ يُطَرْشق بكلماتٍ لا معنى لها؟ ومثلُه كالمان، ولكنّ هذا يَهْجس بالحيوانات. فهل يَكْشف مجازُه عن الخنازير التي تأكل لحمَ الخنازير أنّ «الغالبيّة» السائدة في أميركا تُؤْثِر الكانيباليّةَ [أيْ أكلَ البشرِ بشرًا مثلَهم]؟ ثم إنّ من المحزن أن نلاحظ أنّ السيد برايدي الذي يصفكَ بـ «المعتوه» لا يَسْتطيع أن يركِّب جملةً واحدةً صحيحة لغويّاً. ربّما يعودُ السببُ في ذلك إلى غضبه الشديد. أو ربّما هؤلاء الأربعة معًا يمثّلون حقّاً الغالبيّةَ السائدةَ في أميركا، أو «أحسنَ عالَم» بحسب رئيسهم غيرِ المنتَخَبِ حقّاً؛ وفي هذه الحال لن نَلْبَثَ أن نَسْمَعَ تحليلاتٍ في نشرات الأخبار الدوليّة عن «جذور غضب ذوي الأعناق الحمر»* إنْ كان لنا أن نتخيَّل العناوينَ العريضةَ التي ستتعامل مع هذا الموضوع.

إنّ فكرة أنّ العرب في أميركا أجسامٌ طفيليّةٌ ليست فكرةً ملائمةً إذا أتت من أمّة بَنَتْ نَفْسَها من دماء مئات آلاف الأميركيِّين الأصليّين [«الهنود الحمر»] المذبوحين والعبيدِ الأفارقة المنكَّلِ بهم تنكيلاً وحشيّاً. صحيح أنّ على مَنْ يريدون أن يتمتّعوا بالحريّة أن يواصلوا النضالَ من أجل حقوقهم يوميّاً، وأن يَبْقوا مشتعلين بالرغبة في نيل هذه الحقوق. ولعلّ العربَ أو المهاجرين الجددَ لم يَفْعلوا ذلك جميعُهم بالعزيمة الكافية في الماضي (وكثيرٌ منهم هَرَبوا من «المستبدِّين العادلين» الذين نصَّبتهم أميركا في بلدانهم نفسِها). ولكنّني يا د. أبو خليل لن أُدْرِجكَ في صفوفِ أولئك العرب أو المهاجرين الجدد.

أفَيكون ما حشده هؤلاء الرجالُ الأربعةُ هو أفضلَ دفاعٍ عن الحريّات؟ ولكنْ إذا كان على المرء لكي «يستحقّ» الحريّة أن يكُون «رأسَ قضيبٍ حقيقيٍّ لا غطاءَ عليه،» أيْ رجلاً مَيْسورًا (وإنْ على عِلْمٍ قليل) ولا يُميِّز عن «الغالبيّة السائدة» في أميركا، فأيُّ نوعٍ منَ الحريّة هو هذا؟ إنّها ليست الحريّةَ المطْلقةَ، ولا المستمرةَ؛ إنّها الحريّة التي تَخْدم الذاتَ فقط. أرجوكَ أن تواصلَ تحدِّيَكَ لهذه «الحريّة.»

المخلصة كيرستن شايد،

طالبة دكتوراه في جامعة پرنستون،

تعيش حاليّاً في لبنان ـ بيتِ أرواحِ عشراتِ الآلاف من الضحايا الذين قتلهم السلاحُ الأميركيُّ من أجل «حريّاتنا ومجتمعنا الشّاطر» كما يقول جندرون.

* ـ Rednecks: سكّانُ الجنوب البيض، الذين يتميّزون بأفكارهم الرجعيّة والعنصريّة. (م)

من هـ. ت. پتيغرو إلى كيرستن شايد

على الأقلّ كانت لديكِ الشجاعة في أن تجيبيني على رسالتي، وهذه نقطة أسجّلها لصالحك. ولكنّي ما أزال على «مبادئ الأعناق الحمر» [المحافظة]. ففي النهاية هذه هي المبادئ التي أسّستْ هذه الأمّة، وشكرًا للّه على ذلك. كما قلتُ في رسالتي السابقة، لم تَخْدمي لا أنتِ ولا أسعد أبو خليل هذه الأمّةَ، ولا ضحّيْتُما بأيّ شيء خدمةً لحريّة النقاش كما سمّيتِها. ولعِلْمِكِ، لديّ عدّةُ أصدقاء عرب مقرّبين ولكنّهم ــ نقيضًا لكِ ــ يَحْترمون هذه الأمّة ومبادئَ «الأعناق الحمر» فيها بحسب تسميتكِ.

إنّ عَرْضي مازال قائمًا، بالنسبة إلى تذكرة الطيران لأسعد أبو خليل. والآن أوسّع عرضي لأشملكِ أنتِ أيضًا! أمّا بالنسبة إلى تذكرة طيران لي أنا كما ذكرتِ، فلستُ أنا مَنْ ينقّ ويَشْكو. وصدِّقيني، لو كنتُ مثلَكِ لكنتُ دفعتُ بنفسي ثمنَ سفري إلى مكانٍ أفضلَه أكثرَ من أميركا.

فتّشي عن عملٍ مفيدٍ في حياتِكِ!

من پول جندرون في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ٨،٠٥ مساءً

عزيزتي كيرستن،

أنتِ برهان على أنّ بإمكان المرء أن يتعلّم بما يتجاوز ذكاءَه كثيرًا! لاحظتُ أنّه كان عليكِ أن تَذْكري لقبَكِ «طالبة دكتوراه،» وكأنّ هذا يَجْعلك بطريقةٍ ما خبيرةً في شيءٍ ما. أنتِ لستِ إلاّ نموذجًا للطالب المحترف الذي لم تكن لديهِ وظيفةٌ حقيقيّةٌ في حياته. والسبب في أنّكِ في صفّكِ آمنةٌ يعود إلى أنّ هناك أشخاصًا مثلي يَدْفعون ثمنَ تعليمكِ وجنودًا يَحْمُونكِ. فمن يَقْدر على ذلك يفعلْ، ومَنْ لا يَقْدرْ عليه يُعلِّمْ! وواضح أنّكِ لا تَسْتطيعين شيئًا. أكانوا يضحكون عليكِ ويضايقونكِ طوال حياتكِ، ولهذا تكرهين وطنَكِ إلى هذا الحدّ؟

من «تومي بوي» [اسم مستعار؟] في ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠١، الساعة ١١،٣٩ مساءً

أردتُ فقط أن أبعث إليكما [أبو خليل وشايد] رسالةً سريعةً وأقدِّم رأيي المتواضع. تلقيتُ لتوّي نسخةً من رسالة إلكترونيّة تناقش قليلاً مسألة حقوق الناس وتتحدّث عن مقابلةٍ أُجريتْ على التلفزيون. أولاً، أنا مواطن أميركيّ أَخْدم بلادي في صفوف القوات الجويّة الأميركيّة المسلّحة. وأنا أَخْدمها منذ ٨ سنوات، وسأواصل خدمتَها إلى أن أتقاعد. ثانيًا، لقد سئمتُ من الليبراليّين في هذا البلد الذين لا يَفْعلون إلاّ الجلوسَ والنقَّ عن حقوقهم وعمّا على الآخرين أن يكون لهم من حقوق (وأضيف أنّهم ليسوا حتى مواطني هذا البلد). معظم هؤلاء الليبراليّين، مثلكما، لا يَنْبغي أن يكون لهم مجالٌ للكلام، لأنّكما لم تفعلا شيئًا في حياتكما لتحسين الأوضاع التي تشكوان منها علنًا على هذا النحو. إذا لم يعجبْكما الوضعُ، افعلا شيئًا بنّاءً لتحسينه، أو ارحلا. إنّ الأمر بهذه البساطة. حين تطوّعتُ في الجيش تقبّلْتُ حقيقةَ أنّني قد لا أَحْظى بحياة عائليّة عظيمةٍ على الأرجح (لأنّني أُنقل من مكاني أكثر من ستة شهور في السنة) وأَفْهم أنّني لن أكون ميلونيرًا قطّ (فنحن لا يُدْفع لنا كثيرًا لأنّ الليبراليّين في هذه البلاد يَعْتقدون أنّنا نتقاضى كثيرًا الآن!). لذا أخذًا لكلّ هذا بعين الاعتبار، لا أَفْهم كيف يَسْتطيع أناس مثلكما أن يَشْكوا من هذه البلاد. ماذا فعلتما؟ أيّ تضحيات قدّمتما إليها لكي تكون مكانًا أفضلَ يحيا فيه الجميعُ؟ في الحقيقة لا أريد أن أتعمّق في الحديث عن هذا الأمر معكما لأنّ عليكما على الأرجح أن تَحْضرا ندوةً ما أو شيئًا من هذا القبيل. وآخرُ ما أريد أن أدليَ به هو أنّكما إذا كنتما تكرهان هذه البلادَ إلى ذلك الحدّ، فاقبضا على بندقيّة كلاشينكوف واذهبا إلى أفغانستان وانتظرانا. سنكون هناك قريبًا جدًا لنتولّى الأمورَ وجهًا لوجه!

من هـ. ت. پتيغرو إلى كيرستن شايد مجدَّدًا، ١٦ تشرين الأول ٢٠٠١

هاللو، كيرستن!

أَفْترضُ أنّكِ أنثى. سؤال: لماذا لا يُجيب الدكتور أبو [هكذا] العظيم على بريده الإلكترونيّ بنفسه؟ أنا لم أوجِّه تعليقاتي إليكِ. ومع ذلك، إذا كنتِ من أَتْباع معتقداته البلهاء فلا يهمّني حقًا إنْ شَغَلْتِ نفسَكِ بالردّ. وأَحْسب أنّه يحتاج إلى بديلٍ جاهزٍ ليَكْتب مثلَ كتاباتكِ المعقّدة.

على كل حال، دعيني أفسِّرْ لكِ أمرًا، وآمل أن تكوني ذكيّةً بما يَكْفي لفهمه. لقد جاء شعبُكِ،(1) فرحَّب بهم بأذرع مفتوحة. واستَغَلّ شعبُكِ كرمَنا ونظامَنا التعليميّ. وحين قام بعد ذلك إخوانُكِ بارتكاب جريمة شيطانيّة بحقّ مدنيّين أبرياء، دافعتِ عنها باسم دينِكِ.(2)

أتتساءلين لماذا يكرهكم الأميركان؟

أنا لا آتي إلى بلدكم، ثم أَطْلَع على التلفزيون، وأُخبركم وأُخبر حكومتَكم كيف يجب أن تسير الأمور. إنّ شعبَكِ لن يُقدِّر ذلك، وربّما سيحاولون أن يقتلوني. لديكِ الحقّ الشرعيّ في أن تقولي ما تشائين في الولايات المتحدة، ولكنْ ليس لديك الحقّ الأخلاقيّ في ذلك...

يومًا عظيمًا يا كيرستن. ولكنْ: إبقي حيث أنتِ!

من جون پيرس، في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠١، الساعة ٥،٣٢ صباحًا

الأستاذ أسعد أبو [هكذا]

أنتَ لستَ مع بن لادن. وأنتَ لستَ مع الولايات المتحدة. ربّما عليكَ أن تفكِّر في خيار الانتقال إلى القمر. آه، نسيتُ: هناك عَلَمٌ للولايات المتحدة على القمر.

يومًا سعيدًا.

وليَحْمِ اللّهُ أميركا!

١ ـ ٢ ـ واضح أنّ السيد پتيغرو يظنّ أنّ شايد عربيّة مسلمة، لا أميركيّة من دينه. (م)

أرقام الآداب

إعداد: ك.ش.

عدد السنوات التي مارس فيها البنتاغون الرقابة على الصحافة الحربيّة: ٧٧

عدد التدابير التي اتّخذها البنتاغون أثناء حرب أفغانستان لأخذ المراسلين إلى ميدان المعركة (وهو أمرٌ متعذّر عليهم دون ذلك): صفر

نسبة المقالات في صفحة الرأي في نيويورك تايمز أو واشنطن بوست بين ١٢/٩ و ٢/١٠ التي فضّلت العمل العسكريّ على الديبلوماسيّ في أفغانستان: ٩٥٪

نسبة المحطّات التلفزيونيّة الكبرى التي أذعنتْ لـ«اقتراح» كوندوليسا رايس عدم بثّ تصاريح بن لادن: ١٠٠٪

عدد المحطّات التلفزيونيّة الكبرى التي ذَكَرتْ شيئًا عن التأثير المحتمل لقوانين مكافحة الإرهاب: ١

المبلغ الذي دفعته الحكومة الأميركيّة لشراء الحقوق الحصريّة لكلّ صور الفضائيّات من أفغانستان بين ٥/١٠ و ٥/١١: ١,٩١٠,٠٠٠$

نسبة الأميركيّين الذين يقولون إنّ الرقابة الرسميّة أهمّ من التغطية الإخباريّة إذ ادّعت الحكومة وُجودَ ما يهدّد الأمن القوميّ: ٥٣٪

عدد منتجي أفلام هوليوود الذين التقوا الحكومة للبحث في كيفيّة تقديم العون للحرب على الإرهاب: ٤٨

المبلغ الأوّليّ الذي ستَدْفعه أميركا لإنشاء محطّة تُشْبه «الجزيرة» موجّهة إلى الشباب في الشرق الأوسط بـ ٤٠ لغة: ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠$

عدد الأيام التي مُنعتْ فيها «كاثي سييرا» (١٥ عامًا) من حضور مدرستها بسبب ارتدائها «تي شيرت» تَسْخر من الشوفينيّة الأميركيّة التي انتشرتْ بعد ١١ أيلول: ٧

الزيادة الشهريّة بعد ١١ أيلول في محاولات الحدّ من حريّة التعبير في الجامعات: ٥٠٠٪

الحدّ الأدنى من الجامعات الأميركيّة التي زوّدت السلطات الأميركيّة بمعلومات خاصة عن تلاميذها منذ ١١ أيلول: ٢٠٠

عدد رجال الشرطة وحرّاس السجن الذين رافقوا أوّل طالب أسود إلى جامعة ميسيسيبي المخصَّصة للبيض فقط في ٣٠/٩/١٩٦٢: ٥٣٦

عدد المكالمات التي التقطها جهازُ المراقبة الإلكترونيّة في أميركا عام ١٩٩٦: ٢,٢٠٠,٠٠٠

عدد الأسابيع التي تمكّن هتلر خلالها عام ١٩٣٣ من محو الضمانات في دستورُ فايمار لحقّ المتّهم في محاكمة عادلة وعلنيّة، ولحقّ التعبير والانتقال: ١٦

عدد الأسابيع التي تمكن جورج و. بوش خلالها من محو الضمانات أعلاه من «إعلان الحقوق»: ٢

الحدّ الأدنى من البلدان التي دانتْها أميركا خلال السنوات الخمس الأخيرة لاستخدامها محاكم عسكريّة: ١١

عدد الأيّام التي قضاها المغربي زكريا موسوي في السجن الفدراليّ دون محاكمة حتى تاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠١: ١١٠

العدد التقريبيّ للأجانب الموقوفين دون محاكمة بين ١١ سبتمبر و٢٥ نوفمبر ٢٠٠١: ١٢٠٠

حظوظ كون المعتقل في «الحرب ضدّ الإرهاب» في أميركا من أصول شرق أوسطيّة: ٩٥٪

حظوظ كون المعتقل في الحرب المذكورة مشتبهًا بأن يكون عضواً في تنظيم القاعدة: ١٪

نسبة النيويوركيّين الذين دعموا حتى ١١ أكتوبر إنشاء معسكرات اعتقال لـ«الأفراد الذين تصفهم السلطات بالمتعاطفين مع قضايا الإرهاب»: ٣٣٪

عدد الأشخاص الذين اعتُقلوا في أميركا أثناء الحرب العالميّة الثانية على أساس كونهم من أصول يابانيّة: ١١٠,٠٠٠

الحدّ الأدنى لعدد الاعتداءات الموثّقة على العرب الأميركيّين في الأسبوعَيْن اللذين تليا ١١ سبتمبر: ٢٤٠

عدد المجموعات التي تقول بتفوّق العرق الأبيض، والفاعلة في ٩ ولايات في الوسط الغربيّ من أميركا عام ٢٠٠١: ٢٦٥

الحدّ الأدنى من الذكور المتحدّرين من الشرق الأوسط الذين «دُعُوا» في ٢٧ نوفمبر إلى إجراء استجواب «طوعيّ» من قبل FBI في ميشيغان: ٦٤٥

عُمْر أحد الأميركيّين العرب من ولاية أوهايو زاره رجالُ الـ FBI لأنّ اسمه محمد عطا: ٥ سنوات

مصادر أرقام الآداب (ص ٤٧)

إعداد: ك.ش.

1) Center for Defense Information, "The Press and the Pentagon," Feb. 26, 1995. www.cdi.org.
2) Jacqueline Sharkey, "Will truth again be the first casualty?" Public-I, www.public-i.org.
3) Fairness and Accuracy in Reporting (FAIR), "Action Alert: Op-Ed Echo Chamber: Little space for dissent to the military line," Nov. 2, 2001, www.fair.org.
4) FAIR, "Media Advisory: Networks Accept Government Guidance," Oct. 12, 2001, www.fair.org.
5) FAIR, "Nightly News Glosses Over Anti-Terrorism Act," Sept. 27, 2001, www.fair.org.
6) International Action Center, "The State of the Free Press after Oct. 7," Nov. 6, 2001, www.iacenter.org.
7) The Pew Research Center for People and the Press, "But Military Censorship Backed Terror Coverage Boosts News Media's Image," Nov. 28, 2001, www.people-press.org.
8) The Nation Magazine, "Lights! Camera! Attack! Hollywood Enlists," Dec. 10, 2001, www.thenation.com.
9) Duncan Campbell, "US Plans TV Station to Rival al-Jazeera," in The Guardian, www.guardian.co.uk.
10) Eric Nuzum, "A Brief History of Banned Music," www.ericnuzum.com.
11) Michael Colby, "School Girl Gets the Boot for Anti-war Opinions," at Counterpunch, www.counterpunch.org.
12) Foundation for Individual Rights in Education, www.fire.org.
13) American Civil Liberties Union, "How the USA-Patriot Act Puts Student Privacy at Risk," www.aclu.org.
14) Civil Rights: Status Report, "Freedom Has a Price," www.ghgcorp.com.
15) US Courts and the Dept. of Justice Statistics, "Administrative Office of the Courts 1996 Wiretap Report for the period Jan. 1 through Dec. 31, 1996," April, 1997.
16) Third Reich Educational Pages, "Hitler Consolidates Power (1933-1934)" at www.thirdreichpages.com.
17) Truth Out, "Conyers Challenges Administration on Military Tribunals and Other Anti-Terrorism Edits," Nov. 16, 2001, www.truthout.com.
18) Human Rights Watch, "Fact Sheet: Past US Criticisms of Military Tribunals," Nov. 28, 2001, www.hrw.org.
19) Neil Lewis and Don Van Natta, "Ashcroft offers accounting of 641 charged or held," in The New York Times, Nov. 28, 2001, www.nytimes.com.
20-22) Jodi Wilgren, "Swept up in a Dragnet, Hundreds Sit in Custody and Ask 'Why?'" in The New York Times, Nov. 25, 2001, www.nytimes.com.
23) Sierra College Research Institute Poll, Oct.11, 2001.
24) Northwest Coalition for Human Dignity, "Latest Bias Update," Sept. 25, 2001, www.nwchd.org.
25) Center for New Community Report, "State of Hate: White Nationalism in the Midwest 2001-2002," at www.newcomm.org.
26) Carol Yancho, "Hundreds in Michigan Asked to Submit to 'Terror Questioning'" Nov. 27, 2001, at CNN, www.cnn.com.
27) Moustapha Bayoumi, "Freedom of Speech Shouldn't Be Stifled for Arab and Muslim Americans," Oct. 17, 2001, in The Progressive Media Report, www.progressive.org.

مِنَ الطائفيَّةِ إلى الوطنيَّةِ اللُّبنانيَّة

هل انتهت حرب لبنان إلى غير رجعة؟

. أسامة مقدسي* .

تقديم: التاريخ تخييل وتأويل

القتال في لبنان انتهى، لكنّ الطائفيّة لم تنتهِ. بل إنّ مجرّد طرح هذه الملاحظة يحضّنا على التوقّف والتفكير في ماهيّة المسألة الطائفيّة. فمنذ انتهاء الحرب الأهليّة ولبنانُ غارقٌ في هواجس طائفيّة تُعْلن عن نفسها في الأداء السياسيّ والإداريّ والاجتماعيّ، وتكذِّب الخطابَ الرسميَّ عن انتهاء الحرب «بلا رجعة،» وتَفْرض علينا من ثمّ مواجهةَ المشكلة الطائفيّة وعقيدتها بموضوعيّة، ولكنْ أيضًا بمصداقيّة. وفي رأيي أنّ أهمّ ما نَفْعله هو فَسْحُ المجال أمام رؤيةٍ صريحةٍ نقديّةٍ تجرؤ على الاعتراف بالتباسات هذا التاريخ ورواسبه التي لن تَزُول بمجرّد ادّعاء الحكومة أنّ الحرب قد انتهتْ، وبمجرّد عفوها عن مجرمي الحرب من كلّ الطوائف، وإعلانِها مشروعَ كتابِ تاريخٍ موحَّد، وإعادةِ بنائها وسطَ المدينة المهدَّمَ تحت شعارٍ بسيطٍ: «بيروتُ مدينة عريقة للمستقبل.»

التاريخ والتأريخ يتجاوزان السردَ البسيط: إنّهما عبارة عن عمليّة مستمرّة، وأحيانًا متوتِّرة، لمواجهة الماضي بكلّ تعقيداته. ومن خلال هذه الممارسات التأريخيّة الصريحة سنَكْتشف مدى تكوين هويّتنا السياسيّة والدينيّة والقوميّة ـ أكانت هذه الهويّة لبنانيّةً أم فلسطينيّة، فينيقيّةً أم عربيّة، درزيّةً أم مارونيّة، مسيحيّةً أم إسلاميّة، طائفيّةً أم علمانيّة. فهذه الهويّات جميعها ليست خاضعةً للتطوُّر والتغيير فحسب، بل هي في أساسها متخيَّلةٌ أيضًا إلى حدّ بعيد. وهذه نقطةُ انطلاقٍ ضروريّةٌ لأيّ نقاش جدّيّ لتاريخنا الطائفيّ. فعلى سبيل المثال حاولتْ باكورةُ دعاة الهويّة «اللبنانيّة» العلنيّة إيجادَ صلةٍ مباشرة بين اللبنانيّين والفينيقيّين، ولكنّها فشلتْ. وفي السياق نفسه، نجحت الدولةُ اللبنانيّة في خلق مقولةٍ تَسْتند إلى أنّ الاستبداد التركيّ العثمانيّ فَرَضَ على البلاد سُباتًا عميقًا تحرّر منه «لبنانُ» في ظلّ الانتداب الفرنسيّ. بكلمات أخرى، الخياليّة التاريخيّة قد تكون انتهازيّةً أو تقدُّميّة، ناجحةً أو فاشلة، ولكنّها ذاتُ صلةٍ حتمًا بتكوين كلّ هويّةٍ جمعيّة. وهذا يقودني إلى نقطة ثانية مهمّة: وهي أنّه من دون الاعتراف بأنّ الماضي تأويلٌ بمقدار ما هو حقيقةٌ ثابتة، يبقى التأريخُ الصادقُ بعيدَ المنال.

المؤرِّخون والطائفيّة في لبنان

من هذا المنطلق أريد الدخولَ إلى موضوع تاريخ الطائفيّة في لبنان. ذلك أنّ معظمَ المؤرِّخين الغربيّين، وبينهم إسرائيليّون، يدّعون أنّ الحوادث الطائفيّة ـ أكانت حربَ الستّين، أي الصراعَ الطائفيَّ الذي دار بين الموارنة والدروز في جبل لبنان في عام ١٨٦٠ (حَرْب البلْية أو «الكِلَّة»)، أمْ حادثةَ الشام في العام نفسه، أمْ حربَ ١٩٧٥ ـ تَعْكس نزعةً عربيّةً إسلاميّةً تتجلّى في رفض المسلمين المساواةَ مع المسيحيّين. أيْ أنّ هؤلاء المؤرِّخين يَزْعمون أنّ العالم الإسلاميّ والعربيّ لا يَسْتوعب الحداثة، إلاّ أن يُدْفَعَ إليها دَفْعًا من قِبَل الانتداب الغربيّ أو الأنظمة اللاديموقراطيّة السائدة في المنطقة.

غير أنّ مؤرِّخين لبنانيّين يُسْرعون إلى نفي هذه الرؤية الغربيّة في بعض ملامحها وتناقضاتها، فيكتبون، مثلاً، عن تاريخ التعايش بين الطوائف اللبنانيّة، ويُصِرُّون على أنّ الحوادث الطائفيّة تَعْكس سياساتٍ إقليميّةً وحساباتٍ دوليّةً هي التي أثارت الفِتَنَ في لبنان من خلال تمويل الأحزاب المحلّيّة وتسليحِها ودعمِها

---

* ـ أستاذ التاريخ في جامعة رايس في هيوستن. يَصْدر له قريبًا عن دار الآداب في بيروت كتابٌ بعنوان **ثقافة الطائفيّة**.



وجهٌ منسيٌّ للحداثة العثمانيّة

سياسيّاً. إذنْ المؤرِّخون اللبنانيُّون، بشكل عامّ، يتعاملون مع ماضينا الطائفيّ وكأنّه في صلبه نتيجةٌ لسياسةٍ معتَمدةٍ أجنبيّةٍ ـ عثمانيّةٍ في القرن التاسع عشر، وأميركيّةٍ إسرائيليّةٍ كيسينجريّةٍ في القرن العشرين ـ مبنيّةٍ على أساس «فرِّقْ تَسُدْ.» وهذه الرؤية المحليّة، التي كانت ولاتزال منهجًا رسميّاً في المدارس، تَرْفض الادّعاءَ الغربيَّ أنَّ لبنان (ومحيطَه العربيَّ الإسلاميَّ) ليس قادرًا على النموّ المستقلّ وعلى مواكبة الحداثة، جاعلةً من حَرْبَيْ ١٨٦٠ و١٩٧٥ عِبْرةً للمواطنين اللبنانيِّين تُحذِّرهم من خطر الانقسام الداخليّ والانحرافِ عن تراث التعايش المذهبيّ الذي يَعْكس ـ في افتراض أولئك المؤرِّخين اللبنانيِّين ـ ماهيَّةَ لبنان. المهمّ أنَّ الكثيرين من هؤلاء يَزْعمون أنَّ الحروب الطائفيّة التي عَصَفَتْ بالبلاد هي في أساسها حروبُ الآخرين على أرض لبنان.

لكنَّ المؤرِّخين الغربيِّين يعتقدون، في المقابل، أنَّ الحروب لا بدّ منها في مجتمع شرقيّ مُقسَّم طائفيّاً. وهاتان الرؤيتان تُبرزان نقاطًا هامّةً: فالرؤية الغربيّة تُشير إلى مدى الانقسام الداخليّ، وإلى وجود خطاب إسلاميّ يَنْظر إلى المسلمين نظرةً دونيّة. وأمّا الرؤية المحليّة فتسلِّطُ الأضواءَ على درجة تدخُّل الغرب ونفوذِه في الأمور الدّاخليّة في السلطنة العثمانيّة.

ولكنْ رغم هذا التباين الظاهر بين الرؤيتَيْن فإنّهما في جوهرهما متّفقتان كلَّ الاتّفاق على أنَّ الطائفيّة شيءٌ ملموس، لا يحتاج إلى مزيد من المعرفة والتّحليل التاريخيّ، يَعْبر الزمانَ ولكنّه لا يتغيَّر. ففي الرؤية الغربيّة الاستشراقيّة أصبحت الطائفيّةُ تشخيصًا لهويّة شرقيّة غيرِ قادرةٍ على التحديث؛ أمّا في الرؤية المحليّة فباتت الطائفيّةُ تشخيصًا لنقيض الهويّة اللبنانيّة الأصيلة، أيْ نقيضًا «للتعايش المذهبيّ.» الرؤيتان، بمعنى آخر، تَسْتندان إلى أنَّ الهويّة المذهبيّة لا تتغيَّر: فكأنَّ *الهويّة الذاتيّة المارونيّة* في الحروب الصليبيّة هي نفسُها في القرن التاسع عشر، وكأنَّ الهويّة الذاتيّة الدرزيّة في حرب السنِّين هي نفسُها في حرب لبنان الأخيرة.

غير أنَّ هذا المنطق ـ أاستشراقيّاً كان أمْ محليّاً ـ يُعزِّز، بطبيعة الحال، الذهنيّةَ الطائفيّةَ السائدة التي ليست، في نهاية المطاف، قضيّةً غرائزيّةً أو أزليّةً بقدرِ ما هي تاريخيّةٌ حديثة قابلةٌ للتحليل والتغيير. فالحقّ أنَّ المسألة الطائفيّة تبلورتْ في القرن التاسع عشر فقط ـ إذْ قبل منتصف القرن التاسع عشر كان النظامُ الإداريُّ والاجتماعيُّ في جبل لبنان مبنيّاً على أساس **هرميّ** لا مذهبيّ. فهذا النظام فَصَلَ بين الأعيان الدروز والمسيحيِّين من جهة، وعامّةِ الشعب من جهة أخرى. كما أنّه حَصَرَ السلطةَ المحليّة في يد أميرٍ شهابيٍّ استَنَدَ في حكمه إلى عائلات درزيّة ومارونيّة كبيرة (كبيت «جنبلاط» وبيت «الخازن») تحالفتْ إحداها مع الأخرى، ولكنّها كانت أيضًا تتعارك بشكلٍ متواصل من أجل السلطة والنفوذ.

حقيقة النظام الاجتماعيّ في القرن التاسع عشر

لم تكن الحياةُ مثاليّةً، إذ كان النظام الاجتماعيّ في ذلك العصر قائمًا على حساب العامّة التي أُجبرتْ على دفع الضرائب وأداءِ واجباتٍ شتّى كالسّخْرة وغيرها. وأيّاً يَكُن الأمر فقد اعتمدت العائلاتُ الكبيرةُ على المراجع الدينيّة، وبالأخصّ على الكنيسة المارونيّة، لتحصِّن سلطتَها. فجبل لبنان كان يتميَّز، إذن، بسلطة هَرَميّةٍ إقطاعيّةٍ لم تُعطِ للدين أو المذهب أهميّةً ملحوظة، بل كان الدينُ سندًا واحدًا فقط للعمل السياسيّ الإداريّ لا جوهرَه. ما أريد هنا قولَهُ هو أنَّ مصطلح «الطائفيّة السياسيّة» ومقولَتَها لم يكونا وارديْن. وهذا لا يُنْكِرُ،

طبعًا، وجودَ نعرات وحساسيّات مذهبيّة، بل يضعها في إطارِ نظامٍ إقطاعيّ مبنيّ على اختلاط الطوائف وعلى إبعادِ عامّةِ الشعب عن أيّ دورٍ علنيّ في السياسة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التعايش المذهبيّ تزامَنَ مع نظام اجتماعيّ إقطاعيّ كان بدوره على هامش الذهنيّة العثمانيّة التي عَدّتْ جبلَ لبنان منطقةً قَبَليّةً وحشيّةً غيرَ متقدِّمة، منطقةً تزدحم بنصارى «كفّار» ودروزٍ «أشقياء» ـ وفي اللّغة العثمانيّة كلمة «الدرزيّ» تعني الحقير.

ما أريد أن أشدِّد عليه هنا هو أنّ النظام الاجتماعيّ والإداريّ في الجبل تناقَضَ، إلى حدٍّ ما، مع النظام المليّ العثمانيّ السائد في معظم مدن الدولة العثمانيّة. فهذا النظام بصورةٍ عامّة لم يَعْترف بأيّ دورٍ سياسيّ لغير المسلمين، ولم يُتِحْ أمامَهم فرصةً لدخول عالم السياسة. كما أنّه أصرّ على تعايش مذهبيّ مُقيَّدٍ برؤية إسلاميّة تَنْظر إلى السكان غير المسلمين نظرةً دونيّةً واضحةً وعلنيّةً، في الوقت الذي فَسَحَ فيه أمام هؤلاء حريّةَ الدين والتصرُّف بشؤونهم الخاصّة (أيْ ما يتعلّق بمحاكمهم الشرعيّة). كانت هنالك إذنْ سياسةٌ عثمانيّة تجاه جبل لبنان لاحظتْ تكوينه الطوائفيّ، ولكنّها في الوقت نفسه غضّت النظرَ عنه، فأتاحت له حكمًا شبهَ ذاتيّ، إلاّ أنّها أيضًا أهملتْه واحتقرتْه. وكلُّ هذا تغيَّرَ في منتصف القرن التاسع عشر لأسباب عدّة، أهمُّها:

١) **الاجتياح المصريّ لسوريا وجبل لبنان عام ١٨٣١**. أدّى هذا الاجتياح إلى انهيار الحكم الشهابيّ عندما تدخّلتِ الدولُ الغربيّة، وفي مقدّمتها إنكلترا، إلى جانب الدولة العثمانيّة. فانهزم الجيشُ المصريّ وأُجبر على الانسحاب عام ١٨٤٠. ولمّا كان بشير الشهابيّ أيّد الاحتلالَ المصريّ الذي كان أكثر تعنُّتًا وعنهجيّةً من الحكم العثمانيّ، ولأنّه تعامل معه بحماس، فقد نَفَتْه الدولةُ العثمانيّةُ بعد هزيمة المصريّين وأنْهت ـ فيما بعد ـ الحكمَ الشهابيَّ في جبل لبنان، وأصرّت على إعادة تنظيم الإدارة فيه. وقد فتح كلُّ هذا البابَ واسعًا أمام فراغٍ إداريّ وسياسيّ حاولت سدَّه الكنيسةُ المارونيّةُ من جهة، والأعيانُ التقليديُّون من جهة ثانية. ولكنْ من دون جدوى.

٢) **حركة الإصلاح العثمانيّ**. تزامن الاحتلالُ المصريُّ مع إعلان الحركة الإصلاحيّة العثمانيّة المعروفة بـ «التنظيمات» التي حاولتْ تحديثَ الدولة العثمانيّة على الصعيدَيْن العسكريّ والإداريّ. ومن أهمّ سمات هذه الحركة الإصلاحيّة أنّها شَرَعَتْ بتحويل رعايا السلطنة الإسلاميّة إلى مواطني دولة حديثةٍ شبهِ علمانيّة أُعلنتْ فيها المساواةُ الدينيّةُ ـ وهذه كانت خطوةً تاريخيّةً هامّة لا سابق لها في العالم الإسلاميّ والعربيّ (ولنتذكّرْ أنّ هذه الخطوة قد سَبَقَتْ بعقدَيْن إلغاءَ نظام العبوديّة في الولايات المتّحدة). وإضافةً إلى ذلك، قوّضت «التنظيماتُ» أيضًا النظامَ المليَّ الذي قام على فرضيّةِ تفوُّقِ الطائفة الإسلاميّة على الطوائف الأخرى. وما يَسْتَوْقفنا، هنا، أنّ هذه الخطوة الإيجابيّة غير الطائفيّة ترافقتْ مع تدخُّلٍ غربيٍّ طائفيّ جدّاً بواسطة المبشّرين والقناصل الذين أسْهموا في بثّ روح الطائفيّة في البلاد وترسيخ ذهنيّتها.

٣) **نفوذ الدولة الغربيّة**. نشط هذا النفوذُ مع إعلان الحركة الإصلاحيّة العثمانيّة. فبعد زوال الاحتلال المصريّ عام ١٨٤٠، أصبحت السيطرةُ العثمانيّةُ في جبل لبنان وهميّةً أكثر ممّا هي واقعيّة. ففرنسا، على سبيل المثال، راحت تَدْعم الطائفةَ المارونيّةَ والحركةَ التبشيريّةَ اليسوعيّة التي حاولتْ، بدورها، «تهذيبَ» الملّة المارونيّة، أيْ فصلَها كليّاً عن محيطها الإسلاميّ والعربيّ. أمّا إنكلترا، فوقفتْ (بدرجة أقلّ) إلى جانب الطائفة الدرزيّة. وهذا التدخُّل لم يكن مبنيّاً على سياسة «فرِّقْ تَسُدْ» بقدرِ عكسِه اقتناعًا غربيّاً حقيقيّاً



لبنان الكبير يُعلَن برعاية الطوائف

مؤمنًا بدور الدول الغربيَّة المسيحيَّة المتقدِّمة التي أخَذَتْ على عاتقها حمايةَ الأقليَّاتِ غير المسلمة، والمسيحيَّة بشكل خاصّ، من «القمع» و«القهر» العثمانيّ الإسلاميّ. ففي جبل لبنان تحديدًا، عندما حاولت الدولةُ العثمانيَّةُ بسطَ سلطتها مباشرةً عبر حاكم عثمانيّ مباشر ملتزم بالمساواة الدينيَّة، اعترضت الدولُ الغربيَّةُ بعنف على الحكم العثمانيّ المباشر. وفي المقابل أصرّت هذه الدول، رغم الاعتراض العثمانيّ، على تقسيم جبل لبنان إلى شطرَيْن عام ١٨٤٢: الأوّل مسيحيّ، والثاني درزيّ. وكانت حجّتها في ذلك مزدوجةً: استحالة التعايش المذهبيّ بين «قبائل» الجبل، والادّعاء أنّ المساواة للمسيحيّين تعني حمايتّهم وفصلَهم عن محيطهم الإسلاميّ. ولذلك، فإنّ تطبيق المشروع الإصلاحيّ لا يتمّ، بحسب تلك الدول، إلاّ بالتقسيم. وقد تمّ ذلك التقسيمُ متجاهلاً اختلاطَ الطوائف في العديد من المقاطعات ـ ولاسيّما في الشوف ـ ومتجاهلاً أيضًا تاريخًا واضحًا للتعايش المذهبيّ في ظلّ النظام الإقطاعيّ السابق.

إذًا، العنجهيَّةُ الغربيَّةُ، والرؤيةُ الاستشراقيَّة الموجَّهة إلى الدولة العثمانيَّة، و«والعناية» الطائفيَّة الغربيَّة بجبل لبنان، أدّت في آخر المطاف إلى تقسيمه، وإلى تكوينه لأوّل مرّة على أسس طائفيَّة سياسيَّة وإداريَّة وضعتْه على مشارف حرب طائفيَّة.

حرب الستّين: محاولة تغيِّير النظام

أصبحت الطائفة في حدّ ذاتها جوهرَ العمل الإداريّ في الجبل، وانحصرتْ فكرةُ المساواة الدينيَّة في تقسيم جبل لبنان على الأرض وفي الإيمان بأنّ الطائفة هي مجتمع سياسيّ مترابط منطقيًا بمقدار ما هي مجتمعٌ إكليريٌّ متماسك. لكنّ العلّة كانت في تطبيق خطّة التقسيم: فكيف يُقسَّم جبلٌ سكّانُه مختلطون؟ وكيف تُجعلُ الطائفةُ المذهبيَّةُ طائفةً سياسيَّةً وتُحافِظ، في الوقت ذاته، على النظام الهرميّ الاجتماعيّ؟

هذه هي المسائل التي أدّتْ إلى أزمة سياسيَّة تربَّصتْ بالبلاد بين عامَيْ ١٨٤٠ و١٨٦٠. فإدخال العامل الدينيّ على جوهر العمل الإداريّ والسياسيّ تطبيقًا لفكرة المساواة والتحديث أشْعل صراعًا بين الأعيانِ والكنيسةِ المارونيَّة والحكومةِ العثمانيَّة والدولِ الغربيَّة حَوْل تحديد صفات النظام الطائفيّ الجديد. وأمّا الشيء الوحيد الذي أجمعتْ عليه الفئاتُ المتخاصمةُ فهو هرميَّة النظام. ولكنّ تسييس الطائفة فَتَحَ صراعًا ثانيًا بين الأعيان والعامَّة، لأنّ الحقبة الطائفيَّة الجديدة باتت جسرًا لدخول العامَّةِ العملَ السياسيّ بحجّة الدفاع عن أبناء الطائفة وعن بنود المشروع الإصلاحيّ العثمانيّ. فمثلاً، عندما انتفضت العامَّةُ المارونيَّةُ على العائلات الإقطاعيَّة في عامَيْ ١٨٥٩ و١٨٦٠ ادّعتْ أنّ الإصلاحَ العثمانيّ لم ينصّ على المساواة الدينيَّة وحدها بل على المساواة الاجتماعيَّة أيضًا. فثورة طانيوس شاهين المشهورة رَفَضَت، انطلاقًا من تأويلها للإصلاح العثمانيّ، تسلُّطَ الإقطاع المارونيّ على أهالي كسروان، وحاولتْ في عام ١٨٦٠ «نجدة» مسيحيّي الشوف من تسلُّط «الدروز.» ورغم أنّ هذه المبادرة فشلتْ، فإنّها أسهمتْ في تفجير الوضع في أواخر أيّار عام ١٨٦٠. لقد كانت هذه الحرب، إذن، كنايةً عن صراعٍ طائفيٍّ واجتماعيٍّ في آن واحد. والذي حدث، باختصار، هو محاولة تغيير مفهوم النظام الطائفيّ من مفهوم هرميّ لا يُتيح لناسٍ عاديِّين فرصةَ بناء مستقبلهم، إلى مفهومٍ شبهِ ديموقراطيّ، وإنْ كان طائفيّاً وأحيانًا دمويّاً. وهذه المحاولة التي فشلتْ في أوّل الأمر هي ـ ويا للمفارقة ـ حربُ الستّين.

. أسامة مقدسي .

خاتمة : أمام خيارين

ما أقْصده هو أنَّ المرحلة الطائفيَّة التي وصلتْ إلى ذروتها الدمويَّة في حرب الستّين قد «دَقْرَطت» السياسةَ بفسحها المجالَ للعامَّة كي يَدْخلوا إلى عالم السياسة مواطنين في المجتمع الطائفيّ، في الوقت الذي حاولتْ فيه أن تشكّل نظامًا جامدًا وهرميًا سعى إلى أن يَسْتبعد أولئك المواطنين أنفسَهم من أيّ دور سياسيّ ذي أثر. فالدولة العثمانيَّة والدول الغربيَّة اتّفقت على إلغاء التقسيم العلنيّ للجبل، وأنشأتْ في عام ١٨٦١ متصرّفيَّةَ جبل لبنان تحت سلطة حاكمٍ مسيحيّ عثمانيّ غير لبنانيّ. فوزّعتْ مقاعدَ إدارة الجبل على أسس طائفيَّة، مخصِّصةً للموارنة أربعةَ مقاعد، وللدروز ثلاثةَ مقاعد، وللروم مقعدَيْن، وللروم الكاثوليك مقعدًا، وللسنّة مقعدًا، وللشيعة مقعدًا. وهذا كلُّه كَرَّسَ الذهنيَّةَ الطائفيَّة في البلاد وأدّى إلى بناء نظامٍ متجمِّد وغيرِ قادر على التطوُّر؛ ذلك لأنَّ كلّ خطوة إداريَّة وكلّ عمليَّة إصلاحيَّة (أيّاً كانت) أُخضِعتْ لحسابات طائفيَّة. وهذه هي الحالة التي نعانيها إلى يومنا هذا. فبدلاً من بناء روح عثمانيَّة (أو لبنانيَّة اليوم) موحِّدةٍ قادرةٍ على الارتفاع عن الأفق الطائفيّ الضيِّق، خَلَقت المعادلةُ الطائفيَّةُ نظامًا عقيمًا غيرَ قادرٍ على التطوُّر المطلوب والملحّ بحجّة ضمان «الوفاق الوطنيّ» و«التعايش المذهبيّ».

خلاصةُ ما أودّ قوله هو أنَّ المقولة الطائفيَّة الهرميَّة المشلولة التي كُرِّستْ عقب حرب الستّين خلَّفتْ خطابَ التعايش المذهبيّ الذي انحصرَ في صيغة طائفيَّة نخبويَّة وتوازنٍ طائفيٍّ مزعوم. فكلُّ تغيير وكلُّ حركةِ إصلاحِ اليوم ـ سواء أكان ذلك إعطاءَ المرأة اللبنانيَّة حقوقًا، أم إعطاءَ الفلسطينيِّين في لبنان حقوقًا مدنيَّةً، أم إبرامَ مشروعٍ للزواج المدنيّ، أم مجرَّدَ كتابة تاريخٍ صادقٍ موثوقٍ به ـ اصطدَمَ وتعثَّرَ أمام خطاب التعايش المذهبيّ الذي حَصَّنَ ولايزال يُحصِّنُ النظامَ الطائفيَّ الهرميّ.

إلاّ أنَّ هذا النظام بات غير مستقرّ لأنَّ كلَّ طائفة تتطلّع إلى مساعدة خارجيَّة من أجل كسب مزيد من الصلاحيَّات الداخليَّة، ناهيك بالصراع الطبقيّ والسياسيّ داخل كلّ طائفة للسيطرة على الزعامة فيها. واللافت أنَّ الدولة العثمانيَّة لم تتصوَّر أبدًا أن يصبح جبلُ لبنان دولةً مستقلّةً؛ فطوال عهد المتصرّفيَّة، رَهَنَت الدولةُ العثمانيَّةُ النظامَ الطائفيَّ في جبل لبنان بمرجعيَّةٍ عثمانيَّةٍ لاطائفيَّة. لكنْ مع زوال الحكم العثمانيّ ومجيء الانتداب الفرنسيّ، أعلنت السلطاتُ الفرنسيَّةُ من جهة واحدة قيامَ دولة لبنان الكبير، ومَنَحَتْ طائفةَ الموارنة هيمنةً واضحةً على الكيان اللبنانيّ، وابتكرتِ الدولةَ الطائفيَّةَ والصيغةَ الطائفيَّةَ التي نعرفها كلُّنا اليوم ونعانيها.

تاريخنا الحديث، إذن، هو الذي خَلَقَ مقولةَ «الطائفيَّة» التي مَنَعَتْ ـ ولاتزال تَمْنع ـ تبلورَ مفهومٍ وطنيٍّ شاملٍ قادرٍ على توحيد اللبنانيِّين. والسؤال الذي يَطْرح نفسَه الآن: كيف نتخطّى الحقبةَ الطائفيَّةَ من تاريخنا؟

في رأيي أنَّ الجواب لا بدّ أن يبدأ باعترافنا بأنَّ الطائفيَّة جزء حيويّ ـ وإنْ كان في محصّلته سلبيّاً ـ من حداثتنا المعقّدة. الطائفيَّة ليست غريزةً وليست حتميَّةً، بل تعبِّر عن ترجمةٍ وتحويرٍ لفكرةٍ جديدة للمساواة ظهرتْ في منتصف القرن التاسع عشر في مجتمع متعدِّدِ الطوائف وخاضعٍ لضغوطٍ خارجيَّة ويَفْتقر على جميع المستويات إلى رؤيةٍ قادرةٍ على تخيُّلِ مستقبلٍ أفضل. لكنَّنا نبقى أمام خيارَيْن: إمَّا الاستسلام للأمر الواقع والركوع أمام الحداثة الطائفيَّة المهيمِنة علينا، وإمَّا تخيُّل حداثةٍ أخرى أفضل تتماشى وبناءَ وطنٍ جديدٍ ووطنيَّةٍ جديدة.

بيروت

المنهجيّة والفعاليّة في النصّ النقديّ العربيّ الحديث

السيّاب ونُقّاده في ذكرى ميلاده الخامس والسبعين

. سامي سويدان* .

أولاً: من سمات النقد العربيّ الراهن

برزتْ في ميدان النقد الأدبيّ العربيّ خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين جملةٌ من الظواهر التي وسمتْه. ولعلّ الأخذَ بمنهجيّة محدّدة في البحث يشكّل الظاهرةَ الأرقى. وهو يَعْني اعتمادَ طريقةٍ موضوعيّةٍ في معالجة المادة الأدبيّة، واجتراحَ المصطلحات والمفاهيم الملائمة لها، والسعيَ إلى غايات مستقلّة خاصة بها.

لم يكن لهذه الظاهرة التي بدأتْ نشأتُها الفعليّة منذ مطلع القرن المذكور أن تَنْمو خارج الشروط الاجتماعيّة لحداثة متنامية: بدءًا من النمط الرأسماليّ في الإنتاج وعلاقاته، وصولاً إلى غلبة العقلانيّة في الفكر والسلوك، مرورًا بالمؤسّسات والنُّظُم المستجدّة تلبيةً لمتطلّباته ودواعيه. ولم يَكُنْ لها أنْ تَنْمو خارج إطار التفاعل القويّ بين الأعمال النقديّة والعلوم اللّغويّة والإنسانيّة التي عرفتْ تألُّقًا كبيرًا من ناحية، وانفتاحًا واسعًا واحدها على الآخر وتداخلاً عميقًا في ما بينها من ناحية ثانية. ولم يَكُنْ لها أخيرًا أن تَنْمو خارج صراع حادّ بينها وبين المذاهب النقديّة التقليديّة، وبخاصةٍ النقد الانطباعيّ الذي كان غالبًا في المرحلة السابقة.

لم تخلُ هذه الظاهرة من مضاعفاتِ شروطِ تكوينها وتناميها، فجاءت أعمالُها مدموغةً بنزعات «أجنبيّة.» بل إنَّها في أحيان كثيرة بدَتْ هجينةً، فَفَتَحَت البابَ رحيبًا للتعرُّض لها باسم «الأصالة»؛ كما أظْهرتْ ضعفًا في بنائها وأحكامها سَهَّلَ حملاتِ الهجوم عليها. لكأنَّها في ذلك لم تتخلَّصْ من إشكالات الأعمال الرياديّة عمومًا، حيث يَطْغى «الإنجازُ السلبيُّ» في تخطّي القديم الرثّ على «الإنجاز الإيجابيّ» في إشادة دراسات طليعيّة مُقْنعة تَفْرض نفسَها. كما لم تتخلّصْ تمامًا من رواسب القديم بقدر ما كانت تتأثّر بالعوامل المرحليّة الفاعلة، إذ بقي الاهتمام بالمضمون غالبًا. ولقد جاء هذا التركيزُ على المضمون متعارضًا مع متطلّبات المنهجيّة المتخصّصة، إذ لم يَعُدِ النقدُ «الموسوعيّ» المطْلق ذا جدوى أو أثرٍ يُذْكر. فالأعمال الأدبيّة، موضوعُ الدراسة، تَخْضع لمقاييس شعريّة تَخْتلف باختلاف أنواعها أو أشكالها التعبيريّة. وفي تغليب المضمون، ناهيك بالاقتصار عليه، تضييعٌ للاختلاف والخصوصيّة ووقوعٌ في شَرَك التماثل والتوحيد. ولا يفيد القولُ بـ «التداخل النصيّ» أو «الكتابة عبر النوعيّة» بأنَّ على الناقد استبعادَ المنهجيّة المتخصّصة، بل إنّه على العكس يَفْترض المزيدَ من حضورها ومن رهافة ممارستها. ذلك أنَّ النصوص المركّبة تتطلّب جهدًا أكبرَ في دراسة بناها الشعريّة أو الأدبيّة وفي التعرُّفِ على مكوّناتها الجماليّة، الأمرُ الذي يَفْترض مع التعدُّد تخصُّصًا وافيًا في مناهج مقاربتها. وهذا بالتحديد ما يَغِيب إجمالاً عن الأعمال النقديّة المنهجيّة التي لا تَجْعل من الشعريّة همَّها الأوّلَ والمركزيّ.

إلى جانب هذا النقص البنيويّ يَبْرز نقصٌ آخر إجرائيٌّ يتمثّل في ما تَحْفل به ممارساتُها العمليّةُ من تصدُّع وانحراف وشطط. وكي لا يَبْقى القولُ اعتباطًا أو مجازفةً نتناول في ما يأتي عيِّنةً من الأعمال النقديّة «العمليّة» في محاولة لإعطاء صورة مفصّلة عن أوضاع النقد السائد. وسعيًا إلى حصر الموضوع، عمدنا إلى اختيار مجموعة من الأعمال النقديّة ذاتِ قاسم مشتركٍ يتمثّل في دراستها جميعًا نصّاً إبداعيّاً واحدًا ارتأينا أن يكون «أنشودة المطر» لبدر شاكر السيّاب. فموضوع الدراسة الواحد لا يُسهّلُ حَصْرَ عدد الإسهامات النقديّة وحسب، وإنَّما يوفِّر أيضًا أحدَ الشروط الموضوعيّة للمقارنة بين إسهامات متعدِّدة ذات منهجيّات مختلفة. أمّا في تعرُّضنا لهذه الإسهامات فقد

---

* ـ من أبرز النقّاد في لبنان. أستاذ في الجامعة اللبنانيّة. له كتب عدّة (راجع الهامش الأخير من هذا البحث).

ميَّزْنا بين مصادرها ومراجعها المنهجيَّة من جهة، وبين مُتَبَنِّيها ونَقَلَتِها من جهة ثانية، وبين الصيغ الإجرائيَّة التي تتبدَّى فيها من جهة ثالثة. فالمنهج المعتمَدُ غالبًا ما يكون مصدرُه أجنبيّاً، وكذلك معظمُ مراجعه التي يَسْتند إليها الناقدُ لتوفير عدَّته المعرفيَّة الملائمة. بَيْد أنَّ تصوُّره الخاص لهذا المنهج قد لا يتطابق مع طروحات المنهج المذكور، كما أنَّ استعماله لهذا المنهج في الدراسة الأدبيَّة قد لا يتَّفق مع تصوُّره واستيعابه النظريّ له.

ثانيًا: النقد الأدبيّ الحديث والمقاربة النصيَّة

أ ـ بالإمكان اعتبارُ تعليق عبد اللَّطيف شرارة[١] على «أنشودة المطر» للسيّاب[٢] من التعليقات النقديَّة الأولى على هذه القصيدة إنْ لم يكن أوَّلَها. وهو تعليق يُفصح عن الاتِّجاه النقديّ الانطباعيّ الذي يَنْتمي إليه، بقدر ما يُفْصح عن بدائيَّةٍ وهشاشةٍ في الثقافة النقديَّة، إذ تَجْتمع لديه الآراءُ المغلوطة مع الأحكام الذاتيَّة الإسقاطيَّة. فقولُه إنَّ الشاعر «يتحلَّل في هذه القصيدة من قيود المدرسة العربيَّة في الشعر أولاً، ويعود بنا إلى موشَّحات الأندلس ثانيًا، ويتمرَّس فكرياً وعاطفياً بالشعر الإنكليزيّ الحديث ذي 'القافية البيضاء' أخيرًا...» (ص ٦٥) لا يمتّ إلى النصّ بصلة. فهذا الأخير لا يتحلَّل من قيود التفعيلة ولا القافية ـ وإنْ تعدَّدتْ ـ دون أن يَلْتزم صيغةَ الموشَّح الأندلسيّ. وقولُ الباحث لا يخلو على كل حال من التناقض في جَمْعه الخروجَ عن شروط «المدرسة العربيَّة في الشعر» ـ على إبهام هذا المصطلح ـ والتزامَ شروطِ «موشَّحات الأندلس»، وكأنَّ هذه الأخيرة غيرُ عربيَّة! أمَّا قوله «التجربة الشعريَّة صحيحة، واقعيَّة، **يحسّ بها بدر السيّاب إحساسًا بليغًا**، وموقفُه الذاتيّ سليم، أيْ لا تشوبه شوائبُ التكلُّف والاصطناع...»[٣] فهما من الإسقاطات الذاتيَّة التي لا تَحُول دون ادّعاءِ نقيضِها. والطريف أنَّها تُعْتمد بالذات لبلوغ استنتاج يتنافى في سلبيَّته مع الإيجابيَّة المتبدِّية في هذا الحُكْم الأوليّ، إذ إنَّ الباحث سرعان ما يَسْتدرك قائلاً: «ولكنَّه [السيّاب] يَعْجز في النهاية، وبعد كل تأثير، **أن يهزّ قرارةَ وجدانك**.»[٤] وبالإمكان، تكرارًا، بلوغُ استنتاج نقيض: فالرؤية الذاتيَّة، التي لا تتورَّع عن تأكيد أحاسيس السيّاب ومدى عمقها، لا تتردَّد إطلاقًا في ادِّعائها بلوغَ أعماقِ «وجدان» القارئ ودرجاتِ اهتزازها، لتقدِّم بذلك نموذجًا صارخًا عن تهافت هذا النقد القائم على المعايير الانفعاليَّة الوجدانيَّة الذاتيَّة.

ب ـ أمَّا كتاب د. إحسان عبّاس في السيّاب[٥] فيُعدّ من أولى الدراسات الأكاديميَّة الرصينة التي تناولتْ أعماله الشعريَّة. وفيه يَعْتمد الباحثُ «طريقةً تَجْمع بين التدرُّج الزمنيّ والنموّ (أو التراجع) النفسيّ والتطوُّر (أو الانتكاس) الفنيّ،» الأمر الذي يتيح رؤيةً لهذه الأعمال من زوايا ثلاث (ص ٧). وعلى هذا الأساس تتوزَّع قصائدُ السيّاب في مراحل خمس تحظى كلٌّ منها بعنوانٍ دالّ على وضعيَّتها الخاصَّة: **البحث عن النخلة**، **البحث عن الملحمة**، **تجلّي إرَم**،

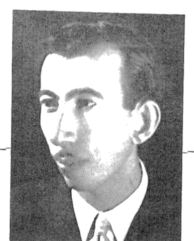
١ ـ عبد اللَّطيف شرارة، «قراءتُ العددَ الماضي من الآداب،» في الآداب، بيروت، تموز ١٩٥٤، ص ٦٣ ـ ٦٨.

٢ ـ نشرتْها الآداب في عددها الصادر في حزيران ١٩٥٤، ص ١٨ ـ ١٩.

٣ ـ عبد اللَّطيف شرارة، ذُكر سابقًا، ص ٦٥، والتشديدُ من قِبلنا.

٤ ـ المرجع السابق، والتشديدُ من قِبلنا.

٥ ـ د. إحسان عبّاس، **بدر شاكر السيّاب ـ دراسة في حياته وشعره** (بيروت: دار الثقافة، ١٩٦٩).



السيّاب قبل النقد...

سيلالُ الصبّار في بابل، عولس يكْتب مذكّراته.

إذا حَصَرْنا اهتمامَنا بالدراسة التي يقوم بها الباحثُ لـ «أنشودة المطر» فإنّنا سرعان ما نلْحظ الاضطرابَ والقلقَ الماثليْن في جعلها مرّةً في المرحلة الثانية ومرّةً في المرحلة الثالثة. فهو بعد أن تناولها في المرحلة الثانية (ص ٢٠٦...) يعود إليها في استعراضه قصائدَ المرحلة الثالثة فيَعْتبرها فاتحةَ هذه المرحلة المعبّرة عن معاناة الشاعر الفرديّة دون الزجّ بها في إطار كفاحيّ عامّ (ص ٢٤٣...). وبهذا يضيف د. عبّاس إلى التناقض الداخليّ بين عناصر بحثه تناقضًا آخر بين استنتاجاته في هذا البحث وواقع النصّ نفسه الذي يؤكّد تضافرَ البعديْنَ الذاتيّ والاجتماعيّ، حيث يشكّل تطلُّعُ المضطهَدين إلى غدٍ أفضل نافذةَ الرجاء لخلاص المتكلّم الفرد من دائرة اليأس المحيقة به. ولا تبدو أحكامُ الباحث بصدد القصيدة مُقْنعةً نظرًا إلى ما تَفْتقر إليه من سَنَدٍ نصيّ يؤيّدها. فقوله: «العراق والمطر... شيئان متطابقان» (ص ٢٠٦) لا يَسْتقيم إطلاقًا ومعطياتِ النصّ،[1] وهو على كلّ حال يتناقض إلى حدّ كبير مع قوله: «الحبيبة ـ في فاتحة القصيدة ـ هي الأمُّ أو القريةُ أو العراق، أو هذه الثلاثة مجتمعةً...» (ص ٢٠٩)، ناهيك بما في هذا القول من لغوٍ من ناحية ولاتلاؤمٍ مع وضعيّة المخاطَبة المقصودة هنا من ناحية ثانية.[2] أمّا تأكيدُه أنّ في القصيدة انبعاثًا للطفولة (ص ٢٠٨)، أو أنّها كانت مناسبةَ اهتداء الشاعر إلى أسطورة أدونيس (تمّوز) ونَقَلت السيّابَ إلى دنيا الشعائر حيث يعْتمد الدينَ تفسيرًا للحياة (ص ٢٤٨)، فلا نجد له في النصّ مُتَّكأً ويَبْدو أقربَ إلى الرؤية الانطباعيّة والإسقاط الذاتيّ منه إلى الاستنتاج التحليليّ. والحقّ أنّ الانطباعيّةَ المسرفة في ذاتيّتها غيرُ غائبةٍ عن هذا العمل، كما يَظْهر ذلك جليًا في اعتبار الباحث الإثارةَ التي تَنْضح بها هذه القصيدةُ كامنةً في كلمة «مطر» التي يَفْتح سحرُها على مغيَّبات النفس.

ج ـ في المقابل يكاد د. إيليا الحاوي يكون من أحصف الباحثين في شعر السيّاب. ويُمْكن وضعُ عمله الكبير عنه[3] في طليعة الإسهامات الجادّة والرصينة التي تناولته. بدايةً يصرّح الحاوي بمنهجه: «هذه الدراسة تنحى منحى النقد التطبيقيّ الذي يَنْطلق من النصّ ويوغل فيه ويَقْتصر عليه. وما نسوقه بصدده من نظريات الشعر والنقد والمقارنة لا يَعْدو الأضواءَ التي يُهْتدى بها لتقرير بعض المقاييس وتأييد بعض الأحكام.» (ج ١، ص ٢٢ ـ ٢٣) وهي تَقْتفي آثارَه فتنمو بنموِّها، «محلِّلةً الأبعادَ النفسيَّةَ الظاهرة والمضمَرة، ومقيِّمةً الأبعادَ الفنيَّةَ عبر النصّ وفي خلاصات تُلْحق بكلّ أثر من آثاره.» (ج ١، ص ٢٣)

الانطباع الأوليّ الذي يتولّد لدى الناظر في هذا العمل أنّ صاحبه يلتزم بما تقدّم ذِكْرُه، إذ يتابع نتاجَ السيّاب من بداياته حتى نهاياته، محلِّلاً قصائدَه المختلفة، حريصًا على الانطلاق من النصّ لاستشفاف أبعاده النفسيّة والفنيّة. إلاّ أنّ منهجًا كهذا يَقْتضي التزامًا بتاريخ نَظْم القصائد موضوع الدرس؛ وهذا ما لا يَحْرص عليه الباحث. فهو، وإن التزمَ هذا الخطَّ بالنسبة إلى الدواوين التي يَدْرسها، فإنّه لا يُعْطي انتظامَ القصائد فيه اهتمامًا يُذْكر. وهكذا يقوم على سبيل المثال بدراسة «مرحى غيلان» (نُظِمَ سنة ١٩٥٧) قبل «تعميم» (١٩٥٤) و«المُخْبر» (١٩٥٤)، ويَدْرس «النهر والموت» (١٩٦٠) و«المبغى»

١ ـ راجع الأبيات ١٤ ـ ١٥، و٢٢ ـ ٢٣، و٣١، و٥٨...

٢ ـ راجع الأبيات ١ ـ ١٣ و٣٧ ـ ٤٦...

٣ ـ د. إيليا الحاوي، **بدر شاكر السيّاب ـ شاعر الأناشيد والمراثي** (بيروت: دار الكتاب اللبنانيّ، د. ت.، ٤ ج).

(١٩٦٠) قبل «أنشودة المطر» (١٩٥٣). ومن جهة ثانية لا يَبْدو منهجُ البحث محدَّدًا بالدقَّة التي تَفْترضها المقارباتُ المنهجيَّةُ. فهو يَبْقى عامًّا مبهَمًا عرضةً لتأويلات شتّى بقدرِ ما يَبْقى غامضًا ـ إنْ لم يَكُنْ غائبًا ـ منهجُ التحليل النفسيّ المُعْتمَد أولاً، ومقاييسُ التقويم الفنيّ ثانيًا؛ وكلُّ هذا يَنْزع عنه صفةَ المنهجيَّة المعرفيَّة الموضوعيَّة مبدئيّاً. ولا تأتي الممارسةُ إلاَّ لتكرِّس ذلك عمليّاً. ذلك أنَّها قائمةٌ في جانب منها على تعليقات نفسانيَّة على نصوص السيّاب قلَّما تتجاوز الظاهرَ والمباشرَ، وغالبًا ما تَفْرض عليها إسقاطاتٍ لا تَتَّفقُ ومعطياتِها إنْ لم تؤدِّ إلى مفارقات في نتائجها.(١)

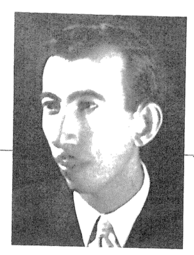
لا يَعْني ذلك انتفاءَ الملاحظات الصائبة أو المناسبة في العديد من الحالات، وإنَّما يؤدِّي إلى تجاور هذه الملاحظات مع تلك المغلوطة والاعتباطيَّة. وقد تكون الدراسة الخاصة بـ «حفّار القبور» أو «المومس العمياء» نموذجيَّةً في تمثيل هذا المنهج البحثيّ النقديّ. إلاَّ أنَّ الناظر في العمل لا يفوته أن يَلْحظ ما يَسِمُه من تفاوت في تناوله قصائدَ السيّاب عمومًا و«أنشودةَ المطر» خصوصًا. فبالنسبة إلى هذه الأخيرة، قد يصحّ قولُ الحاوي إنَّها افتقرتْ إلى البناء الحتميّ الصارم (ج ٢، ص ١٩٩) ولكنْ يَصْعب قبولُ رأيه في أنَّ الاستطراد الذي تشكِّل أداةُ المماثلة «كأنّ» ذريعتَه يؤدِّي إلى تَقْطيع أوصال القصيدة (ص ١٨٠). كما قد يصحّ قولُه إنَّ تشبيهَ الشاعر النشوةَ الوحشيَّةَ التي تَجْتاحه بنشوة الطفل إذا خاف من القمر إنَّما هو تشبيهٌ يأتي بمشبَّهٍ به أقلَّ حدَّةً وأكثرَ تمويهًا من المشبَّه، ولكنْ يَصْعب قبولُ رأيه في ذلك بأنَّه إسفافٌ في التشبيه. أمَّا ما يفيض به الباحثُ من أحكام، مثل قوله «لعلّ قصيدة السيّاب [«أنشودة المطر»] كانت مفكوكة كشخصيَّته، تتهرَّأ وتتخرَّق، يتعطَّل الزمنُ في قلبها ويتعطَّل به التلازمُ والنموُّ والسببيَّة» (ص ١٨٠)، وقولُه إنَّها كانت تعبيرًا عن إنسان مشتَّتٍ لم يتوازن ولم يتثقف» فإنَّه يبدو جائرًا. فما يتعلَّق من هذه الأحكام بالقصيدة غيرُ صحيح، وما يتّصل منها بالشاعر أبعدُ ما يكون عن التحقُّق واليقين. بينما تأتي أحكامُه الأخرى الخاصة بالقصيدة والشعر عامةً ـ مثل اعتباره تشابية السيّاب «غايتُها الدهشةُ والتبارعُ بدلاً من صدق المعاناة والتنازع» (ص ١٩٠)، ومثل قوله إنَّ الشاعر يصل بها إلى الإسراف والمجانيَّة(٢) ـ لتَفْضَحَ مرجعيَّةً نقديَّةً باليةً. وليس مستغربًا مع ذلك أن تورِّطَ مثلُ هذه الأحكام صاحبَها في التناقض، كما قد ينمّ عن ذلك قَوْلُه من ناحية إنَّ القصيدة مفكَّكةٌ ممزَّقة (ص ١٨٠) وقولُه من ناحية ثانية إنَّ القارئ يَسْتطلع نهايةَ القصيدة من بدايتها بذلك النوع من البتر المباشر بين طرفَي النور والظلمة (ص ١٩٦) ـ علمًا أنَّ هذه القصيدة بالذات هي من تلك النصوص النادرة من حيث التباس نهايتها في دلالتها وفي علاقتها بالمطلع، ومن حيث الرهافةُ والدقَّةُ في التعبير اللَّتان تتَّسم بهما.

د ـ بَيْد أنَّ المغالطات النقديَّة والمفارقات في المقاربة النصيَّة لا تتصدَّر هذه الدراسة، ولا تَبْلُغ ما تَبْلغه في عمل ريتا عوض.(٣) فمع هذه الباحثة تَبْرز متاهاتُ

١ ـ فـ «حفّار القبور» هو السيّاب (المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٠ ـ ٨٧)، والمتكلّمُ في «أنشودة المطر» والطفلُ اليتيم هما السيّاب أيضًا (المرجع نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٩٨).

٢ ـ يقول «وقد كان معيارُ الشعر، منذ البدء، هو الصدقَ. فكيف نصدِّقه وهو يجعل انهمارَ المطر كانهمار الدماء؟ وكيف نَقْتنع وهو يَقْرن بين إراقة الدماء والحبّ والأطفال والموتى، وهي متباينةُ الدلالة والمضمون؟» (ص ١٩٠)

٣ ـ ريتا عوض، **أسطورة الموت والانبعاث في الشعر العربيّ الحديث** (بيروت: المؤسَّسة العربيَّة للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٨).



النقد العربيّ الحديث في وقوعه تحت وطأة الانبهار ببعض المناهج الجديدة، ليعاني النصُّ الشعريُّ الأمرَّيْن من جرّاء القصور في قراءته والتقصير في إتقان ممارسة المنهج في دراسته. فالباحثة تعلن صراحةً المنهجَ المعتمدَ من قبلها، وتَمْضي في ممارسته متعرِّضةً لأعمال بعض أعلام الشعر العربيّ الحديث وفي طليعتهم السيّاب. وهذا المنهج، الذي تسمّيه «النقد الأسطوريّ» (ص ٩)، تَسْتعرضه تفصيليّاً في الفصل الأول، متوقِّفةً مليّاً عند أسطورة الموت والانبعاث (الفصل الثاني)، قبل أن تتناول تجلّياتها بالنسبة إلى الحضارة العربيّة في الشعر العربيّ الحديث (الفصل الثالث). ولَمّا كان المجال لا يتّسع هنا لإبداء الملاحظات العديدة التي يثيرها هذا العملُ،[1] فإنّ ما يَلُوح في خلفيّته من «تواضع» لافت في ادّعاء صاحبته أنّها «أوّلُ مَنْ يتناول في اللّغة العربيّة موضوعًا كهذا في دراسة علميّة معمَّقة ومتّسعة» (ص ١٠) يَدْفعنا إلى التحقُّق من صحّته في ما يتعلّق بتناول «أنشودة المطر» تحديدًا.

وفي هذا الصدد يَحْفل البحثُ بفيض من التداعيات الذاتيّة التي لا تجد لها أيّ سندٍ نصيّ. فالسيّاب اكتشف في هذه القصيدة، حسب ريتا عوض، «أسطورةَ الموت والانبعاث مجسَّدةً في إله الخصب الميت المنبعث، الذي يَرْمز موتُه إلى اندحار القوى المولِّدة في الطبيعة أمام مدّ العقم والجفاف، ويمثِّل انبعاثُه انتصارًا لمبدإ الحياة الذي يعيد النبضَ الحيَّ إلى الأعراق الميتة الذابلة.» (ص ١٠١) وعلى الرُّغم من ملاحظة الباحثة أنّ السيّاب لم يُشِرْ في هذه القصيدة إلى أيّ أسطورة أو إلى أيّ شخصيّة أسطوريّة، فإنّها لا تتردّد في التأكيد أنّ «إله الخصب الميت المنبعث والإلهة الأمّ الكبرى هما الرمزان المحوريّان اللذان تَرْتكز إليهما القصيدة.» (ص ١٠١) وعلى الرُّغم من أنّ القصيدة، كما تُثْبت الباحثة، تَنْطلق من «ساعة السَّحَر» فإنّها تصرّ على جعلها تبدأ «بالموت في ساعة الغروب.» (ص ١٠٣) وهي تَمْضي في قراءةٍ للقصيدة «أسطوريّةٍ» فعلاً بقدْرِ ما تحوِّل معطياتها الدلاليّةَ إلى ادّعاءات خرافيّة لا تقيم لحقائق النصّ أو لمنطق العرض اعتبارًا يُذْكر. فحسب الباحثة يبدأ الشاعر بمخاطبة عشتروت (ص ١٠٣)، ولا يَلْبث أن يتحوَّل إزاءها إلى طفل يَبْكي «أمام أمّه» (ص ١٠٤)، ولكنّه سرعان ما يَنْقلب ليصبح – إذ «يمدّ يديه» ليعانق السماء – الإنسانَ الأوّلَ «قبل السقوط، حين كان يَمْرح سعيدًا في جنّة عدن.» (ص ١٠٤) بَيْد أنّ المطر هو ابنٌ آخر لهذه الأمّ، فهو ليس «سوى تموز إله الخصب، ابنِ الأمّ وحبيبها.» (ص ١٠٤) ويتّحد الشاعر بإله الخصب الميت المنبعث، فيصبح «هو تموز الابن والحبيب.» (ص ١٠٥) وهذا المثلَّث الواحد الخصيب (المطر – تموز – السيّاب) لا يَلْبث بدوره أن يَنْقلب إلى نقيضه في وضع إنسانيّ وشخصيّ مأسويّ رهيب: إذ «يسقط المطر. ولكنّه، في الواقع عقيم لا يُخصب» (ص ١٠٦)، فيعمّ الحزنُ كلَّ شيء، وتضيع هويّةُ الإنسان فيَفْقد انتماءه، وتنبتّ الجذورُ التي تَرْبطه بأرضه (ص ١٠٦)، «وتبرز مأساةُ الشاعر في تمزُّق نفسه بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون. فبديلَ أن

[1] – بدءًا من الأحكام التعسُّفيّة المسبّقة التي يُطْلقها (مثل القول إنّ الأسطورة «حقيقة إنسانيّة لا تحيا النفسُ البشريّةُ حياةً صحيّةً دونها» ص ٥، أو إنّ الشعر ليس «سوى محاولةٍ للعودة إلى حالة الإنسان قبل السقوط» ص ٩٣) إلى المغالطات النافرة التي يأتي بها (مثل الأخذ بما يقوله بعضُ الباحثين من أنّ الآلهة عشتروت أكثرُ أهميّةً من الإله تموز الذي «هو ابنها، وهو بعد ذلك زوجُها» ص ٤٥، ومثل التأكيد بعد ذلك أنّ مريم العذراء في الدين المسيحي «تلْعب دورًا مماثلاً للدور الذي تَلْعبه الإلهةُ الأمُّ الكبرى عشتروت» ص ٤٩، أو ترداد ما يقوله بعضُ الدارسين من «أنّ القصص الذي دار حول معركة كربلاء يُشْبه قصةَ القديس جرجيس» ص ٦٥).

يولِّد المطرُ الخصبَ والحياةَ فإنَّه يُنْتج جوعًا وموتًا[!]» (ص ١٠٨)

هـ ـ كأنّ ريتا عوض فتحتْ بابًا لم يعتِّم كثرةٌ من الدارسين أنْ ولجوه بخفّة وأريحيّة لافتتيْن، وإنْ عفا العديدُ منهم عن ذكْرها، كما أغْفلتْ هي بادرة عبّاس في الإشارة إلى ما يُمْكن اعتبارُه منطلقَ بحثها في «أنشودة المطر» ـ ألاّ وهو اهتداءُ السيّاب في هذه القصيدة إلى أسطورة أدونيس (تموز).(١) فإلياس خوري يُفْرد فصلاً كاملاً من كتابه **دراسات في نقد الشعر**(٢) لدراسة «أنشودة المطر» حيث يَرْفد التشوُّشَ في الخطاب النقديّ شطحٌ في الرؤية. فحسْب خوري «الأساسُ في هذه القصيدة هو تزاوجُ مصطلحَي الرمز والغنائيّة. تتحدّد غنائيّةُ المصطلح من إطار مخاطبته. يقف الشاعرُ ويخاطب بلادَه التي تَمْتزج بالرمز العشتاريّ...» (ص ٣٠) فكأنَّ القصيدة بحثٌ نقديٌّ، أو كأنَّ غنائيَّة المصطلح مفهومٌ معقولٌ في هذا السياق أو لا فرق بينه وبين مصطلح «الغنائيَّة»، أو كأنَّ تحدُّدَه من إطار مخاطبته أمرٌ يُمْكن تصوُّره. أمَّا موضوع القصيدة فيتزاوج فيه «طرفان: صوتُ الشاعر والواقع» (ص ٣٠)، دون أيّ تحديد لتمييز هذَيْن الطرفيْن أو لتعيين صيغة تزاوجهما. والقصيدة «عالمٌ مركّبٌ يَنْطلق من الصورة، لكنَّه يتحدَّد في الإيقاع الذي يَفْرض على الصورة عناصر تشكُّلها» (ص ٣٦)؛ بيْد أنَّ الصورة والإيقاع لا يَلبثان أن يَنْدمجا في واحدٍ منهما هو الإيقاع الذي يتركّب ـ كما يقول خوري ـ «من عنصريْن: الوزن والقافية من جهة، والصورة من جهة أخرى.» (ص ٣١) غير أنَّ الإيقاع نفسه هو «جزء» من التداعي (ص ٣٢)، وهذا بدوره «صوتُ الشاعر» (ص ٣٢)، وصوتُ الشاعر هو قصيدته، وبين الشاعر وصوته (قصيدته) تقع الذاكرة، «والذاكرة هي التداعي.» (ص ٤٥)

تمضي الدراسة على هذا النمط من التشوُّش، مُدَّعيةً أنّ القصيدة تبدأ «بابتهالات أمام الطبيعة وآلهة الطبيعة.» (ص ٣٤) وإزاء الصورة الماثلة في قول السيّاب «كأنَّ طفلاً بات يهذي...» يقول خوري إنَّ المشبَّه هنا «قد فُقِدَ، والمشبَّه به يَمْتزج بالمشبَّه، ولا يبقى سوى المخيّلة... فالطفل هو المشبَّه والمشبَّه به. نحن في حلم...» (٤٩) إلى آخرِ ما يَدْخل في باب الترّهات أكثرَ منه في باب الدراسة الموضوعيّة.

و ـ الأمر مغاير مع د. عبد الكريم حسن، إذ تَبْرز مقاربةٌ مختلفةٌ منهجيّاً وإجرائيّاً لشعر السيّاب في كتابه المكرَّس لدراسة هذا الشعر.(٣) ففي ما يتعدّى الادّعاءات التي لا تصحّ نظريّاً أو منطقيّاً ولا تَثْبت فعليّاً أو إجرائيّاً،(٤) يُوضح د. حسن منهجه في هذه الدراسة. فيقدّمه بوصفه موضوعيّاً بنيويّاً، أيْ بحثًا في الموضوع «يَهْدف إلى اكتشافِ السجلّ الكامل للموضوعات الشعريّة في كل مرحلة من المراحل الشعريّة عند السيّاب،» واكتشافِ البنية «التي تتشابك فيها هذه الموضوعاتُ الشعريّة.» (ص ٣٢) ويَعْرض بالتفصيل الخطواتِ الإجرائيّةَ التي اتّبعها في بحثه بناءً على ذلك.

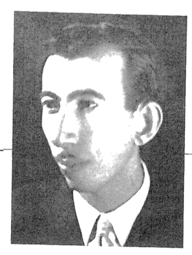
غير أنَّ الناظر في هذا العمل، وفي ما يتخطّى تقديرَه للجهد المضني الذي بذله

١ ـ راجع د. إحسان عبّاس، مصدر مذكور، ص ٢٤٥.

٢ ـ إلياس خوري، **دراسات في نقد الشعر** (بيروت: دار ابن رشد، الطبعة الأولى، ١٩٧٩).

٣ ـ د. عبد الكريم حسن، **الموضوعيّة البنيويّة ـ دراسة في شعر السيّاب** (بيروت: المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٣).

٤ ـ مثل إنكار الباحث اهتداءه «بمنهج مسبَّق الصنع [!؟]» (ص ٣١)، وتأكيده (ص ٣٢) أنَّ منهج «البحث العلميّ» الذي مارسه لم يبلغْه إلاّ بالتجربة ولم يحصل عليه إلاّ بالتحليل، وإنَّما هو منتزَعٌ «من دراسة الشعر السيّابيّ» وإنْ كان يَصْلح «لدراسة الموضوع» في كافة الفنون الأدبيّة وأنواع العمل الأدبيّ!



فيه صاحبُه، لا يسعه إلاّ أن يلاحظ هزالَ نتائجه إنْ لم يَكُن افتقارها إلى القدرة على الإقناع. ولعلّ العلّة الأساسيّة في هذا العمل قائمة في منهجه المعلن الذي لا يَسْتقيم نظريّاً ولا يُقْنع عمليّاً، وفي انعدام التماسك في سيرورته الإجرائيّة. فالعمل الإحصائيّ الضخم المنجَز لا يؤدّي إلى بلورة رؤية متميّزة، بل لا يَضْمن بلوغَ رؤية سليمة لأعمال الشاعر؛ ذلك لأنّ دلالة هذه الأخيرة قائمة فيها **كنصوص** لا كمفردات. والخلل الأساسيّ في البحث هو تحويلُه هذه الأعمالَ ركامًا من المفردات يُنْتزع منها ما يَجْمعه في مقتطفات تَصِلُ المتباعدَ والمبعثرَ بمعزلٍ عن سياقه النصيّ أو التاريخيّ لتأليفِ ما يقدَّم باعتباره وجهةَ نظرِ الشاعر.

لا تفيد الادّعاءاتُ البنيويّةُ شيئًا للنهوض بهذا العمل عن انثياله وتناثره. فالترسيمات التي تَخْتم الفصولَ باعتبارها «شبكةَ العلاقات الموضوعيّة» لمادّة البحث أو بنيتها ليست إلاّ تلخيصًا لوصفٍ خطّيّ يَفُوتُه القبضُ على التعارضات الأساسيّة المكوِّنة للنصوص ومضاعفات العلاقات القائمة بينها، وذلك لأنّه بالتحديد لا يتناول هذه النصوصَ بالدرس. ولذلك ليست تلك الترسيمات ذاتَ نفع يُذكر، هذا إنْ لم تَحْمل ضررًا كما هو الحال في الفصل الخامس الخاص بـ «أنشودة المطر.»[1] فإذا أضيف إلى ذلك انعدامُ أيّ تعليل للأخذ بالمراحل المذكورة في البحث، وغيابُ أيّ استنتاج خاصّ بشأنها، تراءى للناظر فيه الضعف الذي يَسِمه والذي قد تعطي ملاحقةُ ما يُذْكر فيه بصدد «أنشودة المطر» صورةً أوّليّةً عنه.

عبثًا يَبْحث الناظرُ في هذا العمل عن مقاربة للقصيدة: فليس هناك كما ذكرنا دراسةٌ نصيّةٌ لأيّ من قصائد السيّاب، بل يقوم الباحثُ إجمالاً بتناول كل ديوان من دواوين الشاعر على حِدة، ليَسْتعرض الموضوعَ الرئيسَ الذي يطغى فيه بناءً على ما يصل إليه من نتائج إحصائيّةٍ خاصّةٍ بمفرداته وما يَجِده متّصلاً بهذا الموضوع من موضوعات فرعيّة. وهكذا تأتي دراستُه لديوان **أنشودة المطر** في الفصل الخامس لتعيِّن الموتَ موضوعًا رئيسًا فيه تُتابعُ أوضاعَه وعلاقاته في مستوياته الإنسانيّ والشرقيّ والعربيّ والوطنيّ، من خلال تناوله في محورَيْن أو واقعَيْن متفاعلَيْن يعبِّر عنهما الموتُ والطغيانُ من جهة، والموتُ والثورة من جهة ثانية. وهو إذ يُلْحق موضوعَ الحب بالمحور الأوّل (؟) فإنّه يعالج الثاني في وحدتَيْن: الأولى الثورة «بين الإمكانيّة والتحقيق» ليَلْحق بها موضوع «الحياة،» (؟!) والثانية «إخفاق الثورة.»

ولمّا كانت متابعةُ هذه الموضوعات لا تَلْتزم سياقًا نصيّاً أو تاريخيّاً، مؤلِّفةً مقولاتِها من عبارات منتزَعة من قصائد مختلفة، حتى لتجتمع في المسألة الواحدة بل في الصفحة الواحدة منتخباتٌ من قصائد تعود إلى سنة ١٩٥٣ («المومس العمياء») و١٩٥٨ («مدينة بلا مطر») و١٩٦٠ («مدينة السندباد») كي تؤلِّف وجهةَ نظر الشاعر حسبَ ما يُثْبت الباحث، فليس مفاجئًا استحضارُ أجزاءٍ من «أنشودة المطر» في هذا الموضوع أو ذاك من الموضوعات المطروقة إلى جانب أجزاءٍ من قصائد أخرى لتكوِّن جميعُها سندَ الرؤية التي يَنْسبها الباحثُ إلى الشاعر حسب استعراضه الديوانَ أو المرحلةَ كما هو مبيَّنٌ أعلاه. الطريف أنّ المتابعَ لهذا الاستعراض لا يفوته أن يَلْحظ الإحالةَ على هذه القصيدة في جميع الموضوعات المطروقة، والأطرفُ استعمالُ الأبيات المعنيّة بالإحالة المذكورة.

---

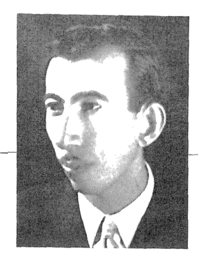
١ ـ يُبدي التدقيقُ في «شبكة العلاقات الموضوعيّة في ديوان **أنشودة المطر**» المثبتة ص ٢٢٧ أنّ «الحبّ» يتفرَّع من «الموت والثورة،» وأنّ «الثورة [بين ؟] الإمكانيّة والتحقيق» و«إخفاق الثورة» يتفرّعان من «الموت والطغيان.» بَيْد أنّ سيرورة البحث التي تَسْتند هذه الشبكة إليها تتناول «الحبّ» متفرّعًا من «الموت والطغيان» (ص ١٩٣)، كما تَدْرس الثورةَ «بين الإمكانيّة والتحقيق» (ص ٢٠٠) و«إخفاقَ الثورة» (ص ٢١٧) متفرِّعين من «الموت والثورة!» (ص ١٩٩)

ففي ما يخصّ «الموتَ والطغيانَ» يحيل الباحثُ على بيت من «أنشودة المطر» ([أمّ الطفل] «في جانب التلّ تنام نومةَ اللحود» ص ١٩٣ ـ هـ ٢) إثر إحالته على بيت آخر من «غريب على الخليج» («والموتُ أهونُ من خَطِيَّةْ» ص ١٩٣ ـ هـ ١) جامعًا تعليقه عليهما في عبارة واحدة وكأنَّهما يَردان في نصّ واحد وسياق واحد، ومعتمدًا في هذا التعليق تأويلاً للبيت لا يبيحه إلاّ الإسقاطُ الذاتيُّ والخروجُ عن المُعْطى النصيّ، وبخاصةٍ في ما يَنْسبه الباحثُ إلى الشاعر نفسه: «وقد تصيب أسماعَه [السيّاب] بعضُ كلمات العطف والإشفاق، ولكنّه في كلّ هذا وذاك يرى أنّ الموت أهون من هذه الكلمات [هنا يُحيل الباحث على هـ ١]، فيعود إليه هاجسُ الحنان الأمويّ المفقود من زمن الطفولة [وهنا يحيل حسن على هـ ٢].»

بَيْدَ أنّ الأكثر غرابةً هو أن يصل الاختلالُ حدَّ استعمال البيت ذاته في مقولتَيْن مختلفتَيْن. فالبيت السابق المجتزأ نفسُه يَلْجأ إليه الباحثُ أيضًا ليؤكّد موقفَ السيّاب من الثورة، فيُثْبت بكلّ طمأنينة: «الثورةُ الأمل، إذًا، ليست حاضرًا يعيشه السيّاب. ولذا فهي غير محدَّدة في ذهنه. إنّه لا يستطيع وصفها: كالحبّ، كالأطفال، كالموتى ـ هو المطر.» (ص ٢٠٥) وهكذا ما كان هناك تعبيرًا عن تحوُّل الحبِّ مطرًا يُضْحي هنا تعبيرًا عن عجز الشاعر عن وصف الثورة!

ز ـ من جهة أخرى يقوم د. علي الشرع[1] بتحليلٍ للقصيدة متعثِّرٍ يَفْتقر إلى الإقناع نظرًا إلى انعدام تماسكه وغياب التبرير للأحكام أو الانطباعات التي تَردُ بشأنها. ولعلّ الخللَ الأساسيَّ في هذا العمل ارتكازُه إلى رؤية إلى القصيدة تهشِّم بناءها وتشوِّه من ثمّ دلالاتها وقيمتَها الشعريَّة. فالشرع يَنْتزع من هذه القصيدة قسمًا كبيرًا يَعْدل ربعَها تقريبًا (٣١ بيتًا بدءًا من البيت ١١: «فستفيق، ملءَ روحي، رعشةُ البكاء،» حتى البيت ٤١: «كالحب، كالأطفال، كالموتى ـ هو المطر») يَعْتبره فقرةً مستقلَّةً خاصةً في القصيدة. كما يؤكّد أنّ زمنها المرتبط بالماضي مغاير لزمن الفقرات السابقة المرتبط بالحاضر: «فهذه الفقرة، إذن، فقرة استبطانيَّة (Intro-spective) تمثِّل فترات مبكرةً جداً من حياة الطفل. وقد استطاع الشاعرُ الوصولَ إليها حينما أصيب بصدمة الاندهاش المتضمَّنة في قوله: فتستفيق ملءَ روحي رعشةُ البكاءْ / ونشوة وحشيَّة تعانق السماءْ / كنشوة الطفل إذا خاف من القمرْ.» (ص ٧١) غير أنّ هذه «الفقرة» في الحقيقة هي جماعُ جزءَيْن من مقطعَيْن (الثاني من البيت ٧ حتى الـ ١٣، والثالث من البيت ١٤ حتى الـ ٥٢)، يَرْتبط الجزءُ الأوَّلُ منهما (من البيت ١١ حتى الـ ١٣) بما ورد قبلَه في المقطع الثاني بعلاقة سببيَّة. فمن التجنِّي فصلُ هذا الجزء عن سياقه وادِّعاءُ استقلاله عنه. كما أنّه من التجنِّي ادِّعاء ارتباطِ الفقرات السابقة له بالحاضر وارتباطِه هو وبقية «الفقرة» التي يَنْتمي إليها بالماضي. فبداية «الفقرة» تأتي بصيغة المضارع المعبِّر عن الحاضر، مثلها مثل بداية المقطع الذي تَنْتمي إليه. وهذه الصيغة بالذات هي المعتَمَدة في ثلاثٍ من الفقرات الفرعيَّة الأربع (الأولى والثالثة والرابعة) التي يجعلها الباحثُ مكوِّنةً لهذه «الفقرة.» أمّا الفقرة الفرعيَّة التي لا تَعْتمدها (الثانية) فإنّها تَلْجأ إلى صيغة تضيف إلى الدلالة على الحاضر ماضيًا مستمرًا في هذا الحاضر، تمامًا كما هو الحال في البيت الثاني أيْ في «الفقرات السابقة»: فـ «كأنَّ طفلاً بات يهذي قبل أن ينام» (مطلع الفقرة الثانية) مماثل للقول «أو شرفتان راح ينأى عنهما القمر.» وفي جميع الأحوال لا يصحّ القول إنّ هذه الفقرة «ترتبط بالزمن الماضي الكامن في طفولة السيّاب» (ص ٧١): فلا «فتَسْتفيق ملءَ روحي رعشةُ البكاءْ» (البيت ١١)، ولا «كأنّ أقواسَ السحاب تَشْرب الغيوم»

[1] ـ د. علي الشرع، «قراءة في ' أنشودة المطر' للسيّاب،» في **أبحاث اليرموك** (الأردن)، العدد الثاني ١٩٨٥، ص ٦٣ ـ ٨٥.



(البيت ١٤)، ولا «كأنَّ صيادًا حزينًا يَجْمع الشِّباك» (البيت ٣٢)، ولا «أتعلمين أيَّ حزنٍ يَبْعث القمر؟» (البيت ٣٧)، ولا ما أُدرج بعدها، متعلِّقٌ بما يتَّفق مع هذا الادِّعاء. لكنَّ د. الشرع لا يَكْتفي بهذا الخطإ فيَشْفعه بالتناقض الفجّ حين يَعْتبر هذه «الفقرة» تؤلِّف مع ما سبقها القسمَ الأوَّلَ من القصيدة، وأنَّ القسم الثاني يمتدّ من بقيَّة أبيات المقطع الثالث (الأبيات ٤٢ ـ ٥٢) حتى نهاية القصيدة، وحين يدّعي أنَّ الوحدات التي يتألَّف منها هذا القسمُ الأخير ـ وهي «وحدات فرعيَّة متماسكة مع بعضها» ـ «لا تَخْتلف في بنيتها عن بنية وحدات القسم الأوَّل.» (ص ٧٤)

ح ـ مع د. دزيريه سقّال تَبْلغ الممارسةُ النقديَّةُ حدّاً كبيرًا من التدهور. ويُمْكن اتِّخاذُ دراسته لقصيدة السيّاب[1] عيّنةً عن الافتعال في مقاربة نصٍّ شعريّ. فهذه الدراسة تتقدَّم ملاحَقَةً طافحةً بالأخطاء لثنائيَّات الذكورة والأنوثة والحياة والموت بحثًا عن «الدليل.» فلو وضعنا جانبًا المقصودَ بهذا المصطلح الطريف، فليس بإمكاننا التغافلُ عمّا تثيره الدراسةُ من تحفُّظ. فتقسيم القصيدة إلى سبع حركات أو سبعة مقاطع لا يتَّفق ومعطياتِها الدلاليَّة والتركيبيَّة. فالتعبير الوارد في البيت ٣٢ يُنْتزع من سياقه ليَنْفصل عمّا هو متَّصل به قبله، وليتَّصل بما هو منفصل عنه بعده، كي يُعيَّن انطلاقًا منه حتى البيت ٥٢ مقطعٌ هو الخامس. أمّا المقطع السادس وهو الممتد من البيت ٥٣ إلى البيت ٩٥ فيَعْرف توزيعًا داخليّاً إلى ثلاث حركات لا تعبأ بالوضع التركيبيّ للتعبير، علمًا أنَّ الأبيات الممتدة من ٦٢ إلى ٩٥ تمثِّل جميعُها النشيدَ الذي يُطْلقه المهاجرون في مواجهتهم العواصفَ والرعودَ أثناء إبحارهم في الخليج!

من جهة ثانية يَعْتبر الباحثُ المطرَ عنصرًا من عناصر الطبيعة (ص ٢٩)، ثم لا يَلْبث أن يَعْتبر كلاً منهما كيانًا مستقلاً عن الآخر كذكر وأنثى، بل يُتَّخذان لتمثيل علاقة الطفل بالأم ـ إخصاب وولادة ـ في المَقْطع الرابع (من البيت ٢٢ إلى ٣١)، ليتَّحد التناقضُ بالمفارقة ويضيعَ المنطقُ السويّ نهائيّاً. أمّا في المقطع الخامس فيَجعل الباحث الصيَّادَ والشاعرَ واحدًا! (ص ٢٧) وفي المقطع السادس يفسِّر الجوع الحاصل على الرُّغم من المطر (في الحركة الثانية في الأبيات ٦٥ ـ ٨١) بعدم إخصاب المطر الأرضَ (ص ٣١)؛ على أنَّ النصّ يُعْلِن بوضوحٍ أنَّ الخصب حاصل بالمطر (في البيتَيْن ٦٦ و ٨٠ بشكل خاصّ) وأنَّ الجوع ليس نتيجةَ الجدب بل الظلم (راجع الأبيات ٦٧ ـ ٦٩ ثم لاحقًا ١٠٧ ـ ١٠٨). وفي المَقْطع نفسه يَعْتبر الباحث أنَّ الوليد الذي يَرِد ذِكْرُه في نشيد المهاجرين (البيت ٩٠) «يذكِّرنا هنا بالشاعر نفسه وقد فَقَدَ أمَّه. غير أنَّه لا يَلْبث، بفعل المطر، أن يَرْضع ثديَ أمّه [!]» (ص ٣١) لتبلغَ المغالطاتُ على هذا المنوال حدَّ العبث.

ط ـ أمّا د. يوسف حلاوي فيكرِّس في كتابه[2] قسمًا خاصاً لدراسة «الأسطورة في شعر بدر شاكر السيّاب،» وتحظى «أنشودةُ المطر» بما يَقْرب من نصفها. وهو يرى فيها بعدَيْن: بعدًا أسطوريّاً يتمثَّل في المخاطَبَة التي يقدِّر الباحثُ أنَّها «إلهة الخصب عشتار» (ص ٤٧) والتي يَكْشف الشاعرُ ـ بحسب الباحث دائمًا ـ سرّاً من أسرارها حين يَذْكر (إلى جانب الفرح) الحزنَ الذي تغرق فيه؛ وبعدًا واقعيّاً يتمثَّل في حزن ذاتيّ حقيقيّ «عاناه الشاعر» وأفضى به إليه الأسى الشعائريُّ الذي كشفه. وبهذا يصبح «النقد» دراسةً تخييليَّةً تَسْتند إلى المزاجيَّة الذاتيَّة أكثر من استنادها إلى المعطى النصيّ. فإذا أضيفت إلى هذا المنحى العامّ المغالطاتُ العديدةُ البارزة في مجرى البحث تبيَّن أيّ

---

١ ـ د. دزيريه سقال، «النص: المعنى والفضاء/محاولة جديدة لقراءة ' أنشودة المطر'،» في **كتابات معاصرة** كانون الثاني ـ شباط ١٩٩١، ص ٢٦ ـ ٣٨.

٢ ـ د. يوسف حلاوي، **الأسطورة في الشعر العربيّ المعاصر** (بيروت: دار الآداب، الطبعة الأولى، ١٩٩٤).

مأساة يُسْفر عنها وجهُ هذا النقد وأيّ أذى يَلْحق بالنصّ من جـرّائه. فالباحث يتعامل مع زمن الفعل القائم في القصيدة بصورة غريبة، حتى ليبدو أنّه يَخْترع نصّاً جديدًا: فهو إذ يَلْتبس عليه زمنُ الفعل في المقطع السادس (بدءًا من البيت ٥٣) يحوّل ما هو متوقّع ومأمولٌ إلى متحقّقٍ وحاصل (ثورة العراق لاجتثاث الطغيان... ص ٥٢ ـ ٥٣)، بل إنّ الباحث يَمْضي في تأويل الزمن المُعْتمد في القصيدة بشكل مثير للتعجُّب والاستغراب، إذ يرى في قول الشاعر «أكاد أسمعُ النخيلَ يَشْرب المطر» (البيت ٥٨) أنّ أشجار النخيل «الآن تَشْرب المطرَ. ومعنى ذلك أنّها أصبحتْ مهيّأةً لتلقّي بذرة اللّقاح من المطر المُخْصِب؛ فالوقت قد حان لإشعالها ثورةً تجتثّ الفسادَ والطغيانَ من جذورهما. وفي هذا إيحاءٌ بأنّ النخيل لم يَكُن في السابق يتفاعل مع المطر الذي كان عِنّينًا مخصيّاً بسبب الحكّام المستبدّين، الغربان والأفاعي رموز الشرّ والسقوط، التي عطّلت الرجولةَ في المطر لأنّها امتصّتْ خيراتِ الوطن، فَسادَ القحطُ والبوار [!]» (ص ٥٣)

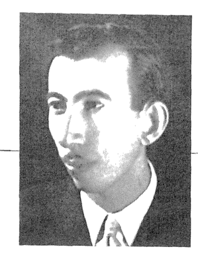
غير أنّه ليس هناك في الواقع من عنّة أو خصي، لا من قبلُ ولا من بعدُ. والمطر في القصيدة، هنا، ومن قبلُ ومن بعدُ، عنصرُ إخصابٍ وتوليد وفيرَيْن (راجع الأبيات ٦٦ و٨٠ و٨٥ ـ ٨٦...)

من جهة أخرى لا يَكْتفي الباحثُ بإضافات من قِبله على القصيدة، حين يَعْتبر الأنثى المخاطَبَةَ إلهةَ الخصب ليَبْني عليها مِحْورًا أسطوريّاً، بل يغيِّر أيضًا معطيات هذه القصيدة ليتوصّل إلى رؤية لا تَسْتقيم مبدئيّاً ولا جماليّاً، وذلك حين يؤكّد أنّ «القصيدة ذاتُ بنية دائريّة لأنّها تَبْدأ بالمطر وتَنْتهي به.» (ص ٥٩) ولكنّ الحقّ أنّ ليس البدءُ بمفردةٍ ـ مهما احتملتْ من شحنٍ دلاليّ ـ والانتهاءُ بها كافييْن لمِثل ذلك الاستنتاج (بنية دائريّة) نظرًا لاحتمال اختلاف الدلالات باختلاف السياق... ناهيك بأنّ القصيدة لا تَبْدأ أصلاً بالمطر!

ي ـ لا يقلّ عملُ ياسين النصير في شعر السيّاب[1] بؤسًا عن دراسة د. حلاوي، هذا إنْ لم يبزّها في ذلك. في هذا العمل يتناول الباحث في فصلٍ خاصٍ مطوّلاتِ السيّاب الشعريّة الخمس، ومنها «أنشودة المطر.» فيَعْتمد رؤيةً منهجيّةً تتّسم بلاتجانس المقاييس، وبالتحكميّة في اختيار النصوص، وبلاجدوى المسار. فالباحث يصادر بدءًا في اعتباره التداخلَ بين البنيتين الشعريّة والاجتماعيّة، مولّدًا لثلاثة أبعاد يجسّدها في شعر السيّاب المكانُ، وهي «البعد الماضويّ» الذي يمثّله «بالغرفة ـ الكهف،» والبعد «المعاصر» ويمثّله «بالساحة ـ المجتمع،» و«البعد النفسيّ ـ الذاتيّ» ويمثّله «بالعتبة» التي تَجْمع بين الكهف والمجتمع. (ص ٨ ـ ٩) وهو بذلك يَخْلط مقاييس التمييز، مغفلاً كونَ البُعد النفسيّ يتحقّق في ما يخصّ الماضي كما في ما يتعلّق بالحاضر، وكونَ البعد «المستقبليّ» لا يقلّ أهميّةً عن بعدَي الماضي والحاضر. كما أنّ الخلل في الممارسة الإجرائيّة لا يَقلّ تَعْجيبًا عنه في الطرح النظريّ. فالباحث يَخْتار في دراسته «أنشودة المطر» مقاطعَ من القصيدة غيرَ حافل لا باحترام السياق الذي تَردُ فيه ولا بالنُظُم التركيبيّ الذي يَحْكمها، ولا يتورّع عن إسقاط أبيات من المقاطع المختارة دون أن يتّضح مبرّرٌ لذلك أو تُعتمد إشارةٌ منبّهةٌ عليه.[2]

١ ـ ياسين النصير، **جماليّات المكان في شعر السيّاب** (دمشق: دار المدى، ١٩٩٥).

٢ ـ تمكن مراجعةُ «النماذج» التي اختارها الباحثُ لدراسة القصيدة (ص ١٠٥ ـ ١٠٨) حيث تبدو بعضُ البدايات منتزعةً من تركيبها النحويّ الذي تَرْتبط به، كما هو حال المقطع (و) ص ١٠٧. ويَظْهر غيابُ بعض الأبيات من بعض المقاطع، كما هو الحال في المقطع (ب) ص ١٠٥ ـ ١٠٦، حيث يُسقط بيتٌ قبل الأخير منه دون أيّ إشارة إلى ذلك فيتغيّر المعنى ويَخْتلف عن الأصليّ والمقصود، والمقطع (د) ص ١٠٦ ـ ١٠٧ حيث تُسقط ثلاثةُ أبيات بعد البيتيْن الأوليْن اللذَيْن يفتتحانه دون أن تُفْلح النقاطُ التي تحلّ محلّها في سدّ فجوة انقطاع العبارة الناتج عن ذلك والحَوْولِ دون تحريف المعنى الأصليّ.



والأخطر من ذلك هو تلك المغالطات التي يقع الباحثُ فيها. فهو يَعْتبر السماءَ والشتاءَ والخريفَ والموتَ والميلادَ والظلامَ والضياءَ أمكنةً، بل أمكنة «لا يحدُّها زمان.» (ص ١٠٨) ثم إنّ التحليل المغلوط الذي يَلْجأ إليه يصل به إلى نتائج خاطئة بل مناقضة للرؤية التي تَحْملها القصيدة، كما هو الحال في تفسيره لما يَرِد في المقطع (هـ) من توازٍ بين هطول المطر وعشب الأرض من ناحية، وجوع الناس من ناحية ثانية، بالعقم الذي يَسِمُ السماءَ والأرض: «... في كلّ عام... السماء تُمْطر والأرضُ تُعْشب، ومع ذلك فالجوع باقٍ... هذه الاستمراريّة جعلتْ مكاني الصورة الشعريّة السماء ـ الثرى عقيمان [هكذا!]» (ص ١١٤)

ك ـ أخيرًا تأتي مساهمة د. علي زيتون(١) لتَسْتعيد مغالطاتٍ تردّدتْ في أعمال سابقة، ولا شأن يُذْكر لادّعاءات منهجيّة فيها تُبرز بدائيّةً وعموميّةً راجحتيْن. لكنّ الدراسة الإجرائيّة تَمْضي إلى ما هو أخطر من ذلك، إذ تغادر الادّعاءاتِ المعلنةَ إلى انتقائيّة تجميعيّة ذات سمات مداريّة أوليّة تُراكِمُ تحت عناوين مستهلكة (المدينة والريف، الفرد والجماعة... إلخ) شذراتٍ متفرّقةً لا يَنْتظمها سياقٌ محدّد. في هذه الدراسة خروج عن المعلن والمدّعى؛ فليس هناك من تناول لنصّ كامل، بل انتزاعٌ لمادة البحث من سياقها ووضعها في سياق آخر، على تعثُّر في الفهم واختلال في التحليل. وقد يكون استعراضُ المقاربة الخاصّة بـ «أنشودة المطر» فيها كافيًا لإعطاء فكرة عامّة عن المقصود.

في دراسة البعد الاجتماعيّ في شعر السيّاب الملتزم بقضايا الجماعة يبدأ د. زيتون بمقطع من ثمانية أسطر (من السطر ٤٠ إلى السطر ٤٧) من قصيدة من ١٢١ سطرًا هي «في المغرب العربيّ» (آذار ١٩٥٦) لتأكيد مناداة السيّاب «بالثورة على كلّ نوع من أنواع الظلم.» (ص ٩٣) ولكنّ الناظر في الأبيات لا يَجِد موقفًا للسيّاب من **جميع** أنواع الظلم. والرجوع إلى سياقها في القصيدة يرجِّح إشاراتها إلى الدعوات التحريضيّة ذات الجذور العربيّة والإسلاميّة لثورة الشعب الجزائريّ على الاستعمار الفرنسيّ. وتكاد القصيدة بمجملها تخلو من أيّ بعد اجتماعيّ.(٢) كان على الباحث، حسب المنطق الذي يَحْكم دراسته، أن يُدْرجها في البعد الثاني (القوميّ) من الأبعاد الأربعة التي وَزَّعَ شعرَ السيّاب الملتزمَ عليها. ولا يَلْبث د. زيتون أن يَعْبر سريعًا مقطعًا مستلاً من «عرس في القرية» (١٩٥٤)، ليتوقّف مليّاً عند مقطع من ١٣ بيتًا (من البيت ٩٦ إلى البيت ١٠٨) يَنْتزعه من «أنشودة المطر» ذات الـ ١٢١ بيتًا. وهو في دراسته هذا المقطع يَنْطلق من قراءة مغلوطة للأبيات، فيَجْعل لؤلؤَ الخليج «لفئة اجتماعيّة» ومحارَه والموتَ فيه «لفئة أخرى» (ص ٩٤) ـ وهذا ما لا تقوله الأبيات. بل يُمْكن القول إنّ مَنْ يصيبون اللؤلؤَ أو المحارَ أو الموتَ هم من فئة اجتماعيّة واحدة، هي فئة المهاجرين الذين غادروا العراقَ بحثًا عن رزقٍ حُرِموهُ، أو عن حياة تعذّرتْ عليهم فيه، وإنْ كان الحرمانُ والموتُ هما ما يرجِّح بلوغَهُ فعليّاً. ويقع الباحث في الاضطراب والتناقض في محاولته توزيعَ المعطى المعجميّ في حقليْن دلاليّيْن طبيعيّ وإنسانيّ، حين يجعل الردى في الثاني دون الأوّل (ص ٩٥) ـ مع أنّه قائم في هذا الأخير مثله مثل اللؤلؤ والمحار كما يُفْصح النصُّ بوضوح عن ذلك ـ ليصل إلى استنتاج لا يتّفق ومعطياتِ هذا النصّ، وهو القول بأنّ حقل الطبيعة إيجابيّ مرتبط بالخير الوفير مقابلَ حقل الإنسان السلبيّ المرتبط بالبؤس والموت.

---

١ ـ د. علي زيتون، **السيّاب ـ أضواء على الرؤية واللّغة الشعريّة** (د.م.: حركة الريف الثقافيّة، الطبعة الثانية، ١٩٩٩ [الطبعة الأولى ١٩٩٦]).

٢ ـ راجع نصّ القصيدة، وراجع دراستنا الخاصّة لهذا النصّ في كتاب صدر عن دار الآداب مؤخّرًا عن السيّاب.

وقد لا يكون هذا الاستنتاج المغلوط مرتبطًا فقط بتحوير موقع الموت بنقله من حقل الطبيعة (الخليج) إلى حقل الإنسان وحده، إذ يبدو المنهجُ المعتمدُ نفسُه القائمُ على رصفٍ تراكميّ للعنصر المعجميّ بناءً على هذَيْن البعدَيْن في أساس الخطإ المذكور أيضًا.

لكنّ الأشدّ طرافةً وإثارةً للأسف ما يورده الباحثُ من تأويل لغياب «اللؤلؤ» في ما يُرجِّعه الصدى من صياح المتكلّم بالخليج. فهو يَعْتبر أنّ «تدخُّلاً ما قد حَذَفَ وجودَ اللؤلؤ من مضمون الصدى» (ص ٩٨) و«أنّ المتدخِّل مستغلّ شرير له الغُنْمُ من كلّ شيء وعلى الفقراء الغرْم.» ولا يَلْبث الباحث أن يعيّن المتدخِّلَ المذكورَ في «آلاف الأفاعي» التي تَشْرب خيرات العراق: «الأفاعي هي المسؤولةُ عن ضياع [اللؤلؤ] من الصدى، وهي المسؤولةُ عن استغراق البائس المهاجرِ في الموت، وهي المسؤولة عن نثر الرغو والمحار دون اللؤلؤ...» (ص ١٠١). ولستُ أدري إنْ كانت مسؤولة أيضًا عن مثل هذا التخليط. ولو تجاوزنا الأحكام الاعتباطيّة التي يُطْلقها الباحثُ،[1] فإنّ تحليله أبياتَ «أنشودة المطر» العشرةَ الأولى يَحْمل العديدَ من المغالطات التي تعود إلى تعسُّفيّة المنهج أو الإسقاطيّة الذاتيّة على النحو الذي لوحظ بصدد الأبيات السابقة من القصيدة ذاتها.

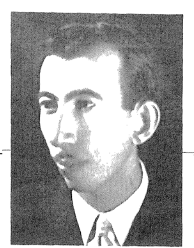
كما أنّ الاختلال قائم كذلك في الدراسة التفصيليّة للأبيات. فالدكتور زيتون يعيد أولاً تركيبَ «النصّ» بصيغة مختلفة عن تلك التي يقوم عليها، وذلك بقراءته في لوحات ثلاث. فيجعل الصورتَيْن الأُوليَيْن اللتَيْن تَرِدان في البيتَيْن الأوَّلين في لوحة أولى، ويأخذ من الأبيات الأربعة اللاحقة التي تَنْهض فيها الصورةُ الثالثة الأبياتَ الثلاثةَ الأولى ليجعل منها اللوحةَ الثانية، ويضمّ البيتَ الرابعَ الأخيرَ الذي يَنْتهي به المقطعُ الأوّل من القصيدة إلى الأبيات الأربعة الأولى من المقطع الثاني المكوِّنة للصورة الرابعة في القصيدة ليقيم لوحةً ثالثة. هذا في الوقت الذي يُهْمل فيه الأبيات الثلاثة اللاحقة التي تُكْمل ما قبلها ويتمُّ بها المعنى المقصودُ ويَنْتهي بها المقطع الثاني. فالحقّ أنّ البيت السادس الذي يَنْتمي إلى الصورة الثالثة يَرْتبط بالفرح والسعادة اللذَيْن تؤدّيهما هذه الصورةُ، بينما تَرْتبط الأبياتُ الأربعة اللاحقة بالحزن والكمد، ولكنّ الباحث حين يجعل هذه الأبيات جميعًا في لوحة واحدة يَمْسخ المعطى الدلاليّ للنصّ ويشوّهه.

الخلاصة: جدوى النقد؟

يَخْلص الناظرُ في هذه الإسهامات المختلفة إلى جملة من الملاحظات أهمُّها ما يأتي:

١ - اشتراكُها جميعًا، على تفاوت في عوارض الإسقاط الذاتيّ والتعسُّف، في الأحكام والمغالطة في الرؤية والتحليل. لم تَسْتقم لدى أيٍّ من أصحابها مقاربةٌ ملائمة للنصّ الشعريّ موضوع الدرس، فعمّ الانحرافُ أعمالَهم على درجاتٍ مختلفة. لا يخْفى أنّ بعض هذه الإسهامات قد حَفَلَ بسمات إيجابيّة لا تُنْكر، بَيْد أنّ هذه السمات بقيتْ محدودةً ومبعثرةً لا يَنْتظمها نسقٌ منهجيٌّ. لذلك لا يُعْتدّ بها إجمالاً؛ إذ لا يعوَّل في الممارسة النقديّة المجدية على فكرة صائبة من هنا أو رأيٍ سليم من هناك، بقدر ما يعوَّل على النهج العامّ في مقاربة الأعمال الأدبيّة موضوع الدرس، وهو نهج يبدو تماسكُه محكومًا بالمنهجيّة البحثيّة الناجعة من ناحية وبالتزام معطيات النصّ الكليّة من ناحية ثانية. ولعلّ غياب هذا الالتزام تحديدًا هو القاسمُ المشتركُ بين الإسهامات النقديّة المشار إليها، وهو غياب أَطْلق القولَ النقديّ في فضاء لا حدود له، فمضى يتناسل بالتداعي مراوحًا بين الهذر والهذيان، دون أن تتمكّن المنهجيّةُ من لجمه

١ - مثل قوله كانت حياة السيّاب «كلّها سبقًا وتوقًا إلى الأنثى» (ص ١٠٢)، ومثل اعتباره الأبياتَ التي يأتي بها من قصيدتَيْ «احتراق» ومن «غدًا سألقاها» دالّةً على الحرمان الجنسيّ على الرُّغم ممّا تَحْفل به كلٌّ منهما من تعابير تؤكّد الإشباعَ الجنسيَّ تحديدًا.



... وبعده

تمامًا، الأمر الذي يَدْفع إلى البحث عن تفسير لهذا التفاوت: أهو عائد إلى المنهج نفسه أم إلى أسباب قائمة خارجه؟

٢ ـ المفارقة فيها ـ على تفاوت أيضًا ـ بين الطروحات النظريَّة والممارسات العمليَّة، بغضّ النظر عن الأصول المنهجيَّة المتعدِّدة المختارة من قبل النقّاد المعنيِّين.

لعلّ أحدًا لا يُمْكنه أن يأخذ على ناقد اعتمادَ منهج دون آخر، إنَّما لا يُمْكن في المقابل أيُّ ناقد أن يقول بمنهج ولا يَلْتزم به. ويأخذ عدمُ الالتزام أشكالاً متعدِّدة تبدأ من التحكُّميَّة التي يَعْمل بها الناقد ليَفْرض على النصّ ما ليس فيه (فالنقد الأسطوريّ لا يَعْني أنّ كلّ أنثى هي عشتروت...) ولا تَنْتهي عند تطبيق لا يمتّ بصلة إلى مرجعيَّته المعلنة (فالبنيويَّة ليست عمليَّة تلخيص وتجميع). وهذا الوضع السائد يَدْفع إلى ضرورة التذكير ببدهيّات النقد الأدبيّ. وأُولى هذه البدهيّات تتمثَّل في القراءة السليمة للنصّ الأدبيّ. ولمّا كانت القراءة لا تتمّ من دون منظور محدَّد، فإنّ جدليَّة العلاقة بين قراءة النصّ ومنهج البحث تَفْرض التذكيرَ بالبدهيَّة الثانية المتمثِّلة بضرورة التمحيص في المنهج المتبنّى لبلورة ميدان فعاليَّته ومداها في آن. فقد لا يكون مفيدًا التهليلُ لمنهج نقديّ أجنبيّ المصدر، والمسارعةُ إلى تطبيقه على الأعمال العربيَّة كيفما اتَّفق. وخلافًا لذلك قد يكون في تقديمٍ لهذا المنهج أو ذاك بما يوضِّح غاياتِه ويحدِّد آلياتِ اشتغاله كبيرُ فائدة.

٣ ـ بلوغ الخلل النقديّ حدّاً من الانتشار ومن العمق يَجْعل التساؤلَ عن جدوى النقد الأدبيّ مشروعًا وملحّاً. فإذا صحّت الملاحظات الخاصة بهذه الإسهامات النقديَّة ـ ومعظم هذه الإسهامات من قِبل أصحاب اختصاص عالٍ ـ وكانت بذلك تعطي صورة مُجْملةً عن أوضاع النقد الأدبيّ العربيّ السائد، تبدَّى للقارئ أيّ تشويه أو أذى يُمْكن هذا النقدَ أن يُلْحقه بالأعمال الأدبيَّة الإبداعيَّة خصوصًا وبالحياة الفكريَّة والثقافيَّة عمومًا. صحيح أنَّ هذا ليس بالطبع هو هدفَ النقد أو غايةَ أصحابه؛ ومع ذلك فليست النيّات ـ على طيبتها ـ هي المقياسَ أو الحُكْمَ في مثل هذه الحالة، بل الفعّاليَّة الإجرائيَّة العمليَّة في مقاربة النصوص الأدبيَّة. وقد تتمثَّل هذه الفعّاليَّة في مدى اتِّساق المنهج البحثيّ وملاءمته للعمل الأدبيّ المتناول، ومدى إقناعه بتماسك طرحه وطرافة نتائجه. وعندما يَنْحرف، يصبح من الضروريّ تنبيهُه إلى ذلك، ونقدُه، واستثارةُ الحوار معه بشأن القضايا المحوريَّة التي يَجْدر تناولُها ـ وهي قضايا غيرُ ثابتة، والتصوُّراتُ والأحكامُ بشأنها غيرُ نهائيَّة. ضمن هذا المنظور يتقدَّم هذا النقد (نقد النقد) نقدًا للذات، في الوقت الذي يتقدَّم فيه نقدًا للآخر، وذلك بقَدْر ما يتيح طَرْقَ هذه القضايا، وبلورةَ المنهجيات المناسبة للمقاربات التي تَفْترضها.

في هذا الإطار تحديدًا يَجْدر وضعُ ما ورد أعلاه. على أنّ اكتماله يَفْترض من ناحية أولى تناوُلَ الأصول المنهجيَّة التي تشكِّل مرتكزاتِ الإسهاماتِ النقديَّة المختلفة التي جرى التعرُّضُ لها أعلاه، باتِّجاه نقاش أهدافها وطرائقها ومدى فعّاليَّتها النظريَّة والعمليَّة. ويَفْترض من ناحية ثانية دراسةَ لنصّ قصيدة السيّاب («أنشودة المطر») يتمثَّل فيها نقدٌ مختلفٌ، أو على الأقلّ منحى منهجيّ مختلف، يتخطَّى المآخذَ التي سُجِّلَتْ على الإسهامات المستعرضة. ولمّا كان المجالُ هنا لا يتيح القيامَ بذلك، فإنّ الرجوع إلى بعضِ أعمالٍ لنا تقوم على مخطَّط مماثل قد يكون مفيدًا لتكوين فكرة أوليَّة عن الاتِّجاه المنهجيّ المذكور ومآله.[1]

بيروت

---

١ ـ من هذه الأعمال: **أبحاث في النصّ الروائيّ العربيّ** (بيروت: دار الآداب، الطبعة الثانية ٢٠٠٠)؛ وفي **النصّ الشعريّ العربيّ ـ مقاربات منهجيَّة** (بيروت: دار الآداب، الطبعة الثانية ١٩٩٩)؛ و**جسور الحداثة المعلّقة ـ في ظواهر الإبداع في الرواية والشعر والمسرح** (بيروت: دار الآداب، الطبعة الأولى ١٩٩٨). كما يمكن العودة إلى **بدر شاكر السيّاب وريادة التجديد في الشعر العربيّ الحديث** (بيروت: دار الآداب، الطبعة الأولى، أيلول ٢٠٠١) وهو كتاب لم يَكُنْ قد صدر بعدُ حين أنجز هذا البحث.

العرب في مواجهة العولمة: التحرُّكات المنظَّمة الأولى

الآداب

عُقد في بيروت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) مؤتمران لمناهضة العولمة على هامش المؤتمر الوزاريّ الرابع لمنظَّمة التجارة العالميَّة في الدوحة. وكان قد سبق مؤتمريْ بيروت (الملتقى العربيّ الأوّل لمناهضة العولمة، والمنتدى العالميّ حول منظَّمة التجارة العالميَّة) لقاءاتٌ كثيفةٌ في شهور الصيف. وقد شارك في المؤتمريْن المذكوريْن عددٌ من الفعّاليات اللُّبنانيَّة والعربيَّة والعالميَّة.

الآداب تعالج في هذا الملفّ الثغراتِ التي شابت المؤتمريْن، والإنجازاتِ التي حققاها إنْ كان ثمَّة من إنجازات. وفيه يتعرَّض بعضُ الكتّاب لدور الأحزاب المشاركة، وللتناقضات الداخليَّة في صفوف الداعين والناشطين، ولتخلّف جوانب من الثقافة السياسيَّة التي أدّت ـ في رأي البعض ـ إلى فشل التحرُّكات الأولى أو محدوديّتها. ويقدِّم الملفّ عرضًا مكثَّفًا لمؤتمر الدوحة، كتبه خصِّيصًا لـ الآداب الباحث والناشط البلجيكيّ راوول مارك جنار، بمثابة «أرضيَّة» للمؤتمريْن المذكوريْن.

وتأمل الآداب أخيرًا أن يشكِّل هذا الملفّ مقدِّمةً لورشة حوار ثقافيَّة وسياسيَّة ونضاليَّة حقيقيَّة «عربيَّة ـ غربيَّة» على طريق «عولمة قضايانا،» كما يقول قاسم عزّ الدين، من أجل تصويب حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة.

بيروت

مؤتمر الدوحة: كل شيء إلاّ التنمية!

خاص بـ الآداب

راوول مارك جنار

ترجمة: رنا إدريس

منذ اتّفاقات مراكش، عام ١٩٩٤، لم تتراجعْ إرادةُ البلدان المصنَّعة عن فرض الإيديولوجيَّة الليبراليَّة المتطرِّفة. وقد سجّل غيابُ القرار، أثناء مؤتمر «سياتل» الوزاريّ، بدايةَ مقاومة دول الجنوب. وبفضل التطوُّرات الحقيقيَّة التي أنجزتْها البلدانُ الناميةُ على صعيد خبراتها وتماسكها، فإنّ المؤتمر الذي عُقِد مؤخّرًا في الدوحة، بالرُّغم من أنّه أعاد انطلاق سيرورة تسليع البضائع والأشخاص، حدّ من الطموحات التي أعلنتها الدولُ المصنَّعة. لكنّ الجسم الأساسيّ لاتفاقات مرّاكش بقي دون أيّ تحدّيات.

وقد أكّد مؤتمرُ الدوحة أنّ اللُّغة المزدوجة للحكومات الأوروبيَّة ولجنة بروكسيل قد أصبحتْ حقيقة كونيَّة. ففي لحظة اتّخاذ القرار، لا يقف الاتّحادُ الأوروبيّ إلى جانب البلدان النامية. وأخيرًا، يقدّم مؤتمر الدوحة نفيًا للتأكيد الحديث (بتاريخ ٢٠٠١/١١/٩) الذي أوردته **فاينَنشَل تايمز** الزاعم أنّ «النظام المتعدِّد الجوانب والمقنَّن يعطي للفقراء والضعفاء الحقوقَ نفسَها التي يعطيها للأغنياء والأقوياء.»

ثمة نموذجان من المفاوضات في منظّمة التجارة العالميَّة. فهناك المواد المتعلِّقة بالمفاوضات شبه الدائمة كالزراعة والخدمات وحقوق الملكيَّة الفكريَّة. أمّا فكرة «الجولة الجديدة» فمتعلِّقة بمفاوضات تخصّ موادّ أخرى. وكانت الولايات المتحدة وأوروبا قد دعتا إلى «جولة جديدة طموحة» من المفاوضات. ومنذ زمن قصير، وبسبب مناهضة البلدان النامية، كانتا قد عَرَضتا إعادةَ تعميد مشروع «رزنامة من أجل التنمية،» دون أيّ تعديل لمحتوى الاقتراحات الليبراليَّة المتطرِّفة. وليس برنامج الدوحة طموحًا ولا مكرّسًا للتنمية.

الزراعة

إنّه الملف الذي يَعْني الأغلبيَّةَ الساحقةَ لسكّان المعمورة، وهم الفلاّحون الصغار. ولكنّ الاتّحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة الأميركيَّة كلاهما يَمنحان في كلّ عامٍ لمزارعيهما، وبأشكال مختلفة، ثلاثمئة وثمانين مليارًا من الدولارات الأميركيَّة، فيما هما يَمْنعان سائرَ أقطار العالم من مساندة إنتاج السلع الغذائيَّة وتصديرها، ومن حماية أسواقها الداخليَّة من هذه المنافسة غير الشرعيَّة. لم يعطِ مؤتمر الدوحة أيَّ شيء للفلاّحين الصغار. وقد جازف الاتّحادُ الأوروبيُّ بإفشال مؤتمر الدوحة لحماية الزراعة الصناعيَّة الأوروبيَّة ونموذجها الإنتاجيّ المبالغ فيه (الذي نَعْرف تجلّياته: الديوكسين، وجنون البقر، والحمّى القلاعيَّة، والتلوُّثات الهائلة). والتزم مشروعُ إعلان الدوحة «إنقاصَ إعانات التصدير تمهيدًا لسحبها التدريجيّ.» وقد حصل الاتّحاد الأوروبيّ على قرار يفيد بأنّه لن يكون هناك إلزام بالنتائج. وكانت البلدان النامية تطالب بإجراءات مختصّة بالزراعة الصغيرة. وكان الاتّحاد الأوروبيّ في أقصى المعارضة لهذا «الصندوق الإنمائيّ.»

الخدمات

يؤكّد مؤتمر الدوحة على المفاوضات الجارية والاتّجاهات المتّخذة والأهداف المتّبعة. وبالرُّغم من المخاوف التي يعبّر عنها المواطنون، فليس هناك ما يدلّ على أنّ مبدأ الخدمات العامّة سيتمّ حمايتُه من إرادة الخصخصة.

حقوق الملكيَّة الفكريَّة والصحّة

إنّ اتفاق حقوق الملكيَّة الفكريَّة يتناقض مع تطبيق الحقوق الأساسيَّة: الحقوق الصحيَّة، وحقّ الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعيَّة. وفي ما يختصّ بحقّ الحصول على الأدوية الأساسيَّة، فقد تحقّق تقدّم ملموس. وكان المفوّض الأوروبيّ للتجارة العالميَّة، في شباط عام ٢٠٠٠، قد أكّد أنّ براءات الاختراع الصحيَّة ليس لها أيُّ تأثير على أسعار الأدوية. ولكنّ الإعلان الذي تبنّاه مؤتمرُ الدوحة يؤكّد عكسَ ذلك تمامًا. ونحن نقيس الشوط الذي تمّ قطعُه. فالنصّ يمثِّل تقدُّمًا سياسيّاً محسوسًا، ولكنّه لا يَحْتوي أيَّة ترجمة قانونيَّة. لقد تمّ التعرُّف والاعتراف بالمشاكل التي تَطْرحها براءاتُ الاختراع الصحيّة العامَّة ومكافحة الأوبئة.

بالرغم من ثقل أوروبا وأميركا، فإنّ البلدان النامية قد بدأت تدافع عن مصالحها

وقد عبّرت الدولُ عن تمنّيها أن لا تمْنع اتفاقيّةُ حقوق الملكيّة الفكريّة الدولَ من الحصول على الأدوية الأساسيّة. ومدُدتْ عشرةَ أعوام مهلةً تطبيق اتفاقيّة الحقوق هذه على البلدان الأقلّ تطوُّرًا. ولكنّها رَفضت اتّخاذَ قراراتٍ ملزمة. ولم تَطْرح مسألةَ مبدإ براءة الاختراع. وستُعقَد مفاوضاتٌ بشأن مسألة استيراد الأدوية النوعيّة génériques. وفيما يتعلّق بحقّ الشعوب في السيادة على ثرواتها الطبيعيّة، والنضالِ ضدّ القرصنة البيولوجيّة، فإنّ الإعلان يطالب بفحص العلاقة بين الاتفاق على الحقوق الملكيّة الفكريّة والشرعة المتعلّقة بالتنوُّع البيولوجيّ، وحمايةِ المعارف التقليديّة والفولكلوريّة، دون تغيير في الاتفاق القائم.

الجولة الجديدة

سوف تدور المفاوضات حول الموادّ التالية:

- حقوق الجمارك والتعرفة على الموادّ الصناعيّة. وكانت البلدان الأفريقيّة قد طالبتْ بعدم إجراء مفاوضات قبل القيام بدراسة معمّقة عن تأثير تخفيض حقوق الجمارك والقيمة القصوى للتعرفة في عدم تصنيع البلدان النامية. ولم يُستجبْ لطلبها.

- الاتفاقات المدرَجَة في إطار «الغات» القديمة حتى عام ١٩٩٤: ستتناول المفاوضات الإعاناتِ (كمصايد السمك مثلاً) والاتّفاقاتِ التجاريّةَ الإقليميّة.

- البيئة: سيتمّ التفاوض حول العلاقة بين قواعد منظّمة التجارة العالميّة والاتّفاقات الدوليّة في أمور البيئة، ولكنّ هذه المفاوضات لن تُلْزم البلدانَ التي لم توقّع على هذه الاتفاقات. وهكذا تَبْقى الولاياتُ المتحدة الأميركيّة حرّةً في التصرُّف كما يحلو لها. وسيتمّ التفاوض أيضًا على خصخصة الخدمات العامّة البيئويّة (المياه، الطاقة، النفايات...).

- كذلك سيتمّ التفاوضُ على أشكال تطبيق الاتفاقات القائمة. وهو مطلب طالبتْ به بشدّةٍ البلدانُ النامية. على أنّه لم يُحرزْ أيُّ تقدُّم محسوس بخصوص احترام البلدان الغنيّة للاتفاق الخاصّ بالأقمشة والملابس، ولا بخصوص التدابير الفاحشة التي اتّخذتها هذه البلدانُ نفسُها في إجراءاتها ضدّ الإغراق.

- إصلاح آليّة تسوية النزاعات: إنّ المرء سيُسرّ بالإمكانيّة المُتاحة، على هذا النحو، في أن يرى من جديدٍ آليّةً أثارت - بحقٍّ - انتقاداتٍ عديدةً جداً.

يدرك المرء أنّ أهميّة الجولة الجديدة محدودة. وكان الأمر ليختلف لو أنّ الاستثمار (لإعادة الزخم إلى الاتفاق المتعدّد الجوانب حول الاستثمار، وهو اتّفاق رُفض عام ١٩٩٨) والمنافسة وتسهيل المبادلات كانت على جدول المفاوضات التي ستبدأ أوائل عام ٢٠٠٢. وكانت الدول النامية قد أعلنتْ جماعيّاً أنّها لم تكن مستعدّة لهذه القفزة الكبيرة إلى الأمام في سياق التبادل الحرّ. والحقّ أنّ صلابة موقف الهند هي التي أدّت إلى تفسير رسميّ للنصّ كان سيتيح إمكانية عرقلة بدء المفاوضات حول هذه الموادّ.

أمّا القواعد الأساسيّة للعمل المعترف بها دوليّاً، فهي تبقى من الصلاحيّة الحصريّة لمنظّمة العمل الدوليّة.

وفي الختام، يلاحظ أنّه، بالرُّغم من ثقل أوروبا والولايات المتحدة، فإنّ البلدان النامية قد بدأتْ تدافع عن مصالحها. وكل شيء من الآن فصاعدًا سيجري في جنيف. ولا بدّ من معركة طويلة وقاسية تخاض من أجل وضع التجارة في خدمة الشعب، لا أن يكون الشعب في خدمة التجارة.

باريس

راوول مارك جنار

أستاذ في العلوم السياسيّة، متخصّص في العلاقات الدوليّة مع تركيز على جنوب شرق آسيا والمنظّمات الدوليّة. عمل أول الأمر أستاذًا للفرنسيّة، ثم مراسلاً، ومستشارًا للشؤون الدوليّة لمجلس الشيوخ البلجيكيّ. يعمل في منظّمة Oxfam في بلجيكا. عضوٌ في منظّمة URFIG وجمعيّة الصداقة الفلسطينيّة - البلجيكيّة.

المنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميّة:
من بيروت إلى الدوحة

زياد عبد الصمد

فور إعلان منظّمة التجارة العالميّة قرارَها تنظيمَ اجتماعها الوزاريّ الرابع في مدينة الدوحة بين التاسع والثالث عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) دعا التحالفُ الدوليُّ المناهضُ للعولمة الرأسماليّة «عالمُنا ليس للبيع،» ويضمّ عشراتِ التجمُّعات الدوليّة، إلى تنظيم نشاطاتٍ في كل أنحاء العالم احتجاجًا على جدول الأعمال الذي اقترحته البلدانُ الصناعيّةُ المسيطرة على قرار المنظمة وتبنّته الإدارةُ العامّةُ وعرضتْه على المجلس العامّ، ليصبح بذلك جدولَ أعمال الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميّة.

التحالف الدوليّ «عالمنا ليس للبيع»

أصدر التحالف بيانًا عدّد فيه مطالبه المحدّدة، وهي تقضي بإعادة النظر في آليّات عمل المنظّمة وقضايا تطبيق الاتفاقيّات القائمة كالزراعة وصناعة النسيج والألبسة وحقوق الملكية الفكريّة والخدمات، والمعروفة بـ «قضايا الاوروغواي،» والنظر كذلك في آليّات فضّ النزاعات وتسيير التجارة وفتح الاسواق، فضلاً عن آليّات اتخاذ القرار في المنظّمة. كما أكّد التحالفُ في بيانه على ضرورة دعم البلدان النامية وتمكينها من تفعيل مشاركتها في اجتماعات المنظّمة وفي قراراتها، بدل الانصراف إلى فتح دورة جديدة من المفاوضات تنتهي بضمّ اتفاقيّات جديدة إلى المنظمة، كالاستثمار والمنافسة والشفافيّة في المشتريات الحكوميّة وسياسات العمل والبيئة، وهي المعروفةُ بـ «قضايا سنغفورة.»

لبّت نداءَ التحالف الدوليّ حركاتٌ شعبيّةٌ، فدعت إلى تنظيم المظاهرات يومَي التاسع والعاشر من نوفمبر، أيْ في يوم افتتاح المؤتمر في الدوحة ويومَ بدء المفاوضات فيه، وذلك في كل من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وآسيا وإفريقيا وأستراليا وأميركا الجنوبيّة والوسطى. وقد شارك في هذه المظاهرات مئاتُ الوف المتظاهرين عبر العالم.

اللقاء اللبنانيّ حول منظّمة التجارة العالميّة

انسجامًا مع هذه الدعوة دعت «شبكةُ المنظّمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية،» وهي عضو في هذا التحالف العالميّ، من خلال أعضائها في لبنان، تجمُّعَ الهيئات الأهليّة التطوعيّة وهيئةَ تنسيق الجمعيّات العاملة في تجمُّعات الفلسطينيين في لبنان إلى تنظيم منتدى عالميّ حول العولمة والتجارة العالميّة في بيروت بين الخامس والثامن من نوفمبر.

ولهذه الغاية، وبدعوة من «التجمُّع» و«الشبكة،» تأسس «اللقاءُ اللبنانيُّ حول منظّمة التجارة العالميّة.» وقد ضم هذا اللّقاءُ ممثلين عن النقابات العمّاليّة والزراعيّة والجمعيّات الأهليّة والاجتماعيّة والبيئية والمعوّقين والقطاعات النسائيّة والطلابيّة والتعليميّة في مختلف المراحل. وأصدر ورقةَ مبادئ عامة حدّد من خلالها موقفه من القضايا المعروضة على الاجتماع الوزاريّ الرابع للمنظّمة، وهو موقف رافض للاقتراح القاضي بإطلاق دورة اجتماعات جديدة للمفاوضات حول اتفاقيّات جديدة قبل أن يصار إلى تقويم المرحلة السابقة من عمل المنظمة ومن ثمّ إعادة النظر في الاتفاقيّات المعقودة فيها وفي آليّات عملها ولاسيّما آلية فضّ النزاعات، وكذلك النظر في المبادئ العامة التي تَحْكم عملَ المنظّمة كالمعاملة التفاضليّة والمعاملة الوطنيّة وإزالة الدعم والحواجز التجاريّة أمام المنتجات الأجنبيّة الخ. كما حددتْ ورقةُ المبادئ الأهدافَ المباشرة للقاء، ولاسيّما لجهة إطلاق نشاط ذي بعد دوليّ في لبنان.

وأعلن «اللقاءُ اللبنانيُّ» عن نيّته تنظيمَ «المنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة الدوليّة،» وذلك على هامش اجتماع تحضيريّ دوليّ نظّمه في بيروت يوم ٢٧ تموز (يوليو) بحضور ٦٠ شخصًا يمثّلون التحالفَ الدوليّ «عالمنا ليس للبيع» ومنظماتٍ دوليّةً أخرى. وقد تخلّل ذلك الاجتماعَ زيارةٌ لرئيس الجمهوريّة اللبنانية ومؤتمرٌ صحفيٌّ عُقِد في مقرّ نقابة الصحافة.

شكّل «المنتدى العالميّ» في بيروت أوّل ظاهرة من نوعها في المنطقة العربيّة في إطار الحركة الدوليّة المناهضة للعولمة

المنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة العالميّة في بيروت

كان من المقرر أن يشارك في «المنتدى العالميّ» ألوفٌ من ممثّلي الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الرأسماليّة والمعارضين لسياسات منظّمة التجارة العالميّة، للتعبير عن رفض جدول أعمال المفاوضات المقترح على الاجتماع الوزاريّ الرابع لهذه المنظّمة وللدعوة إلى إصلاح النظام العالميّ وبخاصةٍ الاقتصاديّ والتجاريّ باتجاهٍ أكثر عدالةً وديمقراطيّةً وشفافيّةً. إلاّ أنّ أحداث ١١ ايلول، التي سَبَق أن دانها «اللقاءُ اللبنانيُّ» كما دان ردودَ الفعلِ عليها، دفعتْ به إلى إعادة النظر في حجم المنتدى مشدِّدًا على أهميّة انعقاده في بيروت في تلك الفترة بالذات للتأكيد على أنّ معالجة الاختلالات في النظام العالميّ ـ التي سيناقشها المنتدى ـ تشكّل أساسًا قويّاً لمعالجة الأزمات المولِّدة لردود الفعل الإرهابيّة، ومن ثمّ فإنّ محاربة الارهاب تكْمن في معالجة أسبابه الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة لا في التوجُّه إلى ظواهره. كما رأى «اللقاءُ اللبنانيُّ» أنّ تنظيم «المنتدى» في المنطقة العربيّة، وتحديدًا في بيروت، إنّما يَحْمل دلالاتٍ كبيرةً لعلّ أهمَّها التعبيرُ عن التضامن الدوليّ مع شعوب منطقة الشرق الأوسط ـ أوائلِ ضحايا الإرهاب الصهيونيّ والإمبرياليّ في العالم.

افتتح «المنتدى العالميُّ حول العولمة ومنظّمة التجارة العالميّة» أعمالَه عصرَ نهار الخامس من نوفمبر في جلسةٍ افتتاحيّةٍ في إحدى قاعات الجامعة الأميركيّة في بيروت، حَضَرها مئاتُ اللبنانيين وممثّلي المنظّمات الدوليّة المشاركة تحت شعار «عالمنا ليس للبيع» و«لا لدورة اجتماعات جديدة في الدوحة.» وتحدّث في هذه الجلسة كلٌّ من الرئيس الجزائريّ الأسبق أحمد بن بلاّ، أحدِ أبرز الوجوه المناضلة ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبيّة على المنطقة العربيّة وعلى مستوى البلدان النامية عمومًا. وتحدّث فيه أيضًا الدكتور سمير أمين، الباحثُ الاقتصاديّ المعروف ورئيسُ منتدى العالم الثالث ومنتدى البدائل؛ والمناضلُ الفرنسيّ المشهور وممثّلُ حركة المزارعين المناهضة للعولمة الرأسماليّة جوزيه بوفيه؛ ومسؤولُ العلاقات الدوليّة في منظمة «أتاك» الفرنسيّة كريستوف أغيتون؛ ووزيرُ الماليّة اللبنانيّة السابق الدكتور إلياس سابا.

نظّم المنتدى خلال ثلاثة أيام خمسَ جلساتٍ عامة تحدّث فيها ما يربو على الثلاثين محاضرًا، وخمسَ عشرة ندوة شارك فيها ما يزيد عن ٤٥ خبيرًا وباحثًا وحضرها مئاتُ الشخصيّات والباحثين والنقابيّين وممثّلي المنظّمات غير الحكوميّة من بينهم ١٢٠ شخصًا جاءوا من خارج لبنان: ٥٥ من البلدان العربيّة، و٦٥ من مختلف القارات.

ارتدى المنتدى أهميّةً خاصّةً لمجرد انعقاده في المنطقة العربية، وفي الشرق الأوسط تحديدًا، في ظل الظروف الدوليّة الراهنة حيث يَشْهد العالمُ حربًا يشنّها التحالفُ الدوليُّ بقيادة الولايات المتحدة الاميركيّة على الشعب الأفغانيّ مع التهديد بإمكانية توسيع نطاق هذه الحرب لتطول شعوبًا وبلدانًا أخرى من بينها دولٌ عربيّة، ولتطولَ كافة القطاعات كالاقتصاد والسياسة والثقافة. وتستغلّ الحكومةُ الإسرائيليّةُ هذه الأوضاعَ لتضاعف من ممارساتها الإجراميّة والعنصريّة ضد الشعب الفلسطينيّ، فتُمْعن في سياسات التطهير العرقيّ والاغتيالات لناشطين ومناضلين فلسطينيين. وفي هذا الوقت أيضًا يستمرّ الحصارُ الغاشمُ على الشعب العراقيّ.

كما شكّل «المنتدى» في بيروت أولَ ظاهرةٍ من نوعها في المنطقة العربيّة في إطار الحركة الدوليّة الناشئة والمناهضة للعولمة الرأسماليّة، بحيث أَسْهم في انخراط المجتمع العربيّ فيها وفق أهداف محدَّدة وواضحة تستجيب لمتطلبات مواجهة التحدّيات التي تُمْليها هذه العولمةُ على شعوبنا العربية. وشكّلَ أيضًا ظاهرة لافتة تمثلتْ بالقدرة على جمع التنوع الذي تتألف منه الحركةُ العالميّةُ المناهضة للعولمة الرأسماليّة، فاستطاعت أن تتجاوز اختلافاتها في

المنتدى العالمي حول منظمة التجارة العالمية:
من بيروت إلى الدوحة

بيروت وتمكنتْ من خلقِ جوٍّ سادت فيه روحُ المسؤوليّة وتميّز بجدية المناقشات.

وتناول «المنتدى» أبرز القضايا المعروضة على جدول أعمال الاجتماع الوزاريّ في الدوحة. كما توقّف عند آثار العولمة على العالم الثالث وعلى البلدان العربيّة على وجه الخصوص. وتطرّق إلى النزاعات العسكريّة في ظل العولمة وظاهرة العسكرة في النظام العالميّ. وانتهى إلى مناقشة سُبُل مواجهة هذه التحديات. كما نُظِّمَتْ نشاطاتٌ ثقافيّة، على امتداد أيام المنتدى الاربعة، كان أبرزَها الحفلُ الفنيُّ الذي تلا جلسةَ الافتتاح مباشرةً في قاعة الجامعة الأميركيّة في بيروت للفنّان اللبنانيّ شربل روحانا. وشهدتْ بيروت، في أماكن متعددة منها، في هذه المناسبة معارضُ رسوم ولوحاتٍ فنيّةٍ وصورٍ وعروضًا مسرحيّةً واحتفالاتٍ موسيقيّةً. وقدْ عرضتْ «المونة» منتجاتٍ غذائيّةً من القرى اللبنانيّة ترْمز إلى رفض غزو المنتجات المصنَّعة الأجنبيّة لاقتصادنا الوطنيّ.

انتهى «المنتدى» بعد أربعة أيام من النقاش، الذي شارك فيه أكثرُ من ألف شخص، بـ «إعلان بيروت» حول العدالة والسلام. وقد تضمَّن هذا الإعلان مواقفَ المشاركين من الأوضاع الدوليّة بعد أحداث ١١ ايلول. وتوقّف عند الحرب على أفغانستان، فشجبها بشدّة. كما بحث في الوضع في الشرق الأوسط، وتحديدًا في فلسطين، مطالبًا بوقف العدوان على الشعب الفلسطينيّ، وإزالةِ الاحتلال، وتأمينِ الحماية الدوليّة، وتطبيقِ قرارات الشرعيّة الدوليّة، والاعترافِ بحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه، وحقِّ عودة كافة اللاجئين إلى ديارهم الأصليّة. كما توقّف الإعلان عند الحصار المستمرّ منذ أكثر من عشر سنوات ضدّ العراق مطالبًا بوقف مأساة الشعب العراقيّ من خلال إزالة الحصار المفروض عليه ووقفِ القصف اليوميّ الذي تتعرّض له المدنُ والقرى العراقيّة.

وأصدر «المنتدى» إعلانًا ثانيًا وجّهه إلى الوزراء والموفدين الرسميِّين إلى الدوحة المشاركين في الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظمة التجارة العالميّة، أكّد فيه رفضَه إطلاقَ دورةٍ جديدةٍ للمفاوضات تأتي إلى المنظّمة باتفاقيّات جديدة حول الاستثمار والمنافسة والشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدةٍ للعمل والبيئة ليست من اختصاصها. وطالب بالنظر في المطالب المشروعة للبلدان النامية، والتي تقضي بتقويم الاتفاقيّات المطبّقة حاليّاً في المنظّمة وتقويم آليات عملها والمبادئ العامّة التي تَحْكمه.

وبعد انتهاء أعمال «المنتدى» انتقل إلى الدوحة وفدٌ ضمَّ ١٢ شخصًا من مختلف المناطق في العالم ليشارك في النشاطات التي ينظّمها فيها التحالفُ الدوليّ «عالمنا ليس للبيع» حاملاً معه البيانَ حول السلام والعدالة والإعلانَ الختاميّ الذي تحوّل عريضةً دوليّةً وقّع عليها عشراتُ الوف المنظّمات والحركات المنضوية في إطار الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الرأسماليّة.

ما هي أبرز المواقف في الدوحة؟

انعقد في الدوحة الاجتماعُ الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالمية واستمر ستة أيام، بعد أن مُدِّد يومًا إضافيّاً نتيجةً للخلافات والانقسامات الحادّة في المواقف.

وكانت البلدانُ الصناعيّة قد أصرّتْ على تجاهلها مطالبَ البلدان النامية، التي رفضتْ بدورها إقرارَ المقترحات التي جاء بها رئيسُ المجلس العامّ ورئيسُ المؤتمر والمديرُ العامّ تلبيةً لمطالب البلدان الأربعة الكبار في المنظمة ـ الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبيّ وكندا واليابان ـ ما لم يؤخَذْ بمطالبها.

وأبرز التباينات في المواقف كانت حول التدابير المضادّة للإغراق، وهي تدابير تتّخذها الولاياتُ المتحدة لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة الأجنبيّة؛ وحول إصرارِ الأربعة الكبار ـ وخاصةً الاتّحادُ

سينخرط «اللقاء اللبناني» حول م.ت.ع في التحضيرات للنشاطات المعارضة للعولمة بعد توسيعه وتعميق البعد العربي فيه

الأوروبيّ والولاياتُ المتحدة ـ على إطلاق دورة جديدة للمفاوضات للاتفاق على سياسات المنافسة والاستثمار والشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدة للعمل والبيئة. وفي مواجهة ذلك، أصرّت البلدانُ النامية على مطالبتها ببحث تدابير مكافحة الإغراق، وبعدم التزام الاتحاد الأوروبيّ إزالةَ الدعم عن الزراعة، والتزام الولايات المتحدة نظامَ الحصص في صناعة النسيج والألبسة ـ وكلُّها يُعتبر موجَّهًا ضدّ منتجات البلدان النامية. فكان أن رفضتْ هذه الأخيرةُ البحثَ في المنافسة والاستثمار والمشتريات الحكوميّة قبل إعادة النظر في الاتفاقيّات السابقة، ومعايير البيئة والعمل، لكونها ليست من اختصاص المنظّمة. كما أصرت على ضرورة إعادة النظر في اتفاقيّات حقوق الملكيّة الفكريّة التي تشكّل تهديدًا حقيقيّاً لصحّة شعوبها ولأمنها الغذائيّ.

وقد جاءت نتيجةُ المفاوضات على الشكل التالي:

١ ـ رَفَضت الولاياتُ المتحدة البحثَ في مواضيع البيئة وتدابير محاربة الإغراق واتفاقيّات الألبسة والنسيج.

٢ ـ رَفَضَ الاتّحاد الأوروبيّ البحثَ في اتفاقيّات الزراعة، وأصرَّ على البحث في الاتفاقيّات الجديدة ومعايير البيئة والعمالة.

٣ ـ أصرّت اليابانُ على البحث في تدابير محاربة الإغراق.

٤ ـ رفضتْ غالبيةُ البلدان النامية البحثَ في أية أمور أخرى جديدة قبل البحث في قضايا تطبيق الاتفاقيّات السابقة وإقرار تعديلات على حقوق الملكية الفكريّة، وخاصةً إلغاء براءة صناعة الأدوية وبحث اتفاقيّات الزراعة والألبسة والنسيج. ومن أبرز هذه البلدان المجموعةُ الإفريقيّة، ومجموعةُ البلدان الأقلّ نموّاً، ومجموعة بلدان «إفريقيا والباسيفيك والكاريبي،» فضلاً عن كل من الهند وباكستان وماليزيا ومصر.

وبعد جولات من المفاوضات في المجلس العام، وفي اللجان التي شكّلها رئيسُ المؤتمر برئاسة ما عُرف بـ «أصدقاء الرئيس» وفي الغرفة الخضراء التي تكوّنتْ بشكلٍ انتقائيّ للضغط على ممثّلي البلدان النامية الرافضة، انتهى الأمر إلى تسويات تنازلتْ بموجبها الولاياتُ المتحدة عن إصرارها على عدم البحث في تدابير مكافحة الإغراق وفي دعم الألبسة والنسيج، كما وافقتْ على استثناء أمراض الايدز والملاريا والسلّ وغيرها من الأمراض الوبائيّة. غير أنّ المفاوضات فشلتْ في التوصّل إلى إجماع نتيجةَ لاستمرار الهند في موقفها الرافض لإطلاق جولة مفاوضات جديدة. فكان أن انفردت البلدانُ الصناعيّةُ مع الهند في اجتماع استمرّ ساعاتٍ طويلة، تمت خلاله ممارسةُ كافّة أنواع الضغط، وصولاً إلى الاتصال المباشر من قبل الرئيس الاميركيّ ورئيس الوزراء البريطانيّ برئيس الوزراء الهنديّ، إلى أنْ سُوّيت الأوضاع وتمّ التوصلُ إلى الإجماع المطلوب لإقرار الاعلان الختاميّ للاجتماع.

وبذلك تكون قد انتهت المفاوضاتُ التي استمرّت ستةَ أيام إلى إقرارٍ مشروطٍ بإجماع المشاركين في الاجتماع الوزاريّ الخامس لإطلاق دورة جديدة للمفاوضات اعتبرها الاتّحاد الأوروبيّ «أجندةً تنمويّة،» في العام ٢٠٠٣، يتمّ فيها البحثُ في سُبُل تسيير التجارة وفتح الأسواق والاتفاقِ على سياسات جديدة للمنافسة والاستثمار والمزيد من الشفافيّة في المشتريات الحكوميّة ومعايير جديدة للعمل وللبيئة. وهذا ما يُعتبر إنجازًا جزئيّاً حققته البلدانُ المتقدّمة، وتراجعًا لموقف البلدان النامية.

وتقرَّر إجراءُ تعديلات على آليّات تطبيق اتفاقيّة حقوق الملكيّة الفكريّة لاستثناء براءة صناعة الأدوية الخاصة بمرض فقدان المناعة المكتسبة والملاريا والسلّ والأمراض الوبائيّة الأخرى. أمّا وقفُ الدعم عن الصادرات الزراعيّة في البلدان الصناعيّة، وخاصةً في بلدان الاتّحاد الأوروبيّ، وتعديلُ نظام الحصص في اتفاقيّات الألبسة والنسيج، وخاصةً في الولايات المتحدة، والموقفُ بالنسبة إلى تدابير مكافحة الإغراق، فلم تصل إلى نتائج ملموسة ملزِمة وبقيتْ معلّقةً بانتظار مفاوضات تجري لاحقًا.

المنتدى العالميّ حول منظّمة التجارة العالميَّة:

من بيروت إلى الدوحة

مشاركة المنظّمات غير الحكومية

على الرغم من إعلان دولة قطر إتاحتَها المجالَ أمام مشاركة المنظّمات غير الحكوميَّة والحركة المناهضة للعولمة الرأسمالية، فإنّها سارعتْ إلى الإعلان عن محدوديّة قدرتها الاستيعابيّة. فكان أن اختُصِرت المشاركةُ على هامش اجتماع الدوحة إلى ٣٨٨ شخصًا، من بينهم ٢٥٠ شخصًا يمثّلون المنظّمات غيرَ الحكوميّة في كافة أنحاء العالم، ومنهم ٧٥ ينتمون إلى التحالف العالميّ «عالمنا ليس للبيع.» أمّا الآخرون فيمثّلون قطاعاتٍ إنتاجيّةً واقتصاديّةً وهيئاتٍ استشاريّةً.

انتقل من بيروت إلى الدوحة ١٢ شخصًا شاركوا في أعمال المنتدى العالميّ، وحملوا الإعلانَيْن اللذيْن صدرا عنه إلى الدوحة، ومن بينهم ممثلون عن «شبكة المنظّمات العربيَّة غير الحكوميَّة للتنمية» و«اللقاء اللبنانيّ.» وقام تحالف «عالمنا ليس للبيع» بتنظيم نشاطات يوميَّة منها مظاهراتٌ رمزيَّة تعبِّر عن الاحتجاج على الاجتماع، وتنظيم اجتماعاتٍ مع ممثّلي الوفود الرسميّة. وقد نظّم التحالفُ اجتماعاتٍ يوميّةً للتنسيق بين أعضائه ولتبادل المعلومات والتشاور، وعمل على إصدار نشرة يوميّة من الدوحة، وطلّع ببيانات أعْلن فيها مواقفَه من التطوُّرات وقامت الصحافةُ والوسائل الإعلاميّة المواكبة لأعمال القمّة بنشرها. وتحوّلتْ مكاتبُ المنظّمات الأعضاء في التحالف في كل من واشنطن و بروكسل إلى غرف عمليات تَنْقل أحدثَ المعلومات وآخرَ المواقف إلى العالم حول ما يجري في قصر المؤتمرات في الدوحة من خلال الأشخاص الموجودين في الداخل.

ومن بين النشاطات اللافتة التي جذبت انتباه الوفود المشاركة والإعلام هو ما قامت به منظّمةُ «السلام الأخضر» على متن مركبها الذي جاء من كندا ورسا طيلة أيام القمة في مرفإ الدوحة حيث نظّمتْ اجتماعات ولقاءات، وأطلقتْ إذاعة خاصة بمؤتمر الدوحة قامت ببثّ مقابلات وشهادات من مختلف أنحاء العالم عن مخاطر العولمة، ومنها ما كانت قد سجلتْه في المنتدى العالميّ الذي نظّمه «اللقاءُ اللبنانيُّ» في بيروت.

تحدّيات المتابعة

يُعتبر «اللقاء اللبنانيُّ حول العولمة والتجارة العالميَّة» تحالفًا وطنيّاً لكونه يتشكّل من ١٩ تجمُّعًا واتحادًا تمثّل منظّماتِ المجتمع المدنيّ من مختلف القطاعات النقابيَّة العمّاليَّة والزراعيَّة والحركة النسائيَّة والمنظّمات الأهليَّة والجمعيّات البيئيَّة والاجتماعيَّة والشبابيَّة. وهو الأوّلُ من نوعه في لبنان يَنْشأ كإطار لا يَجْمع أفرادًا بل تجمُّعاتٍ واتحاداتٍ وتحالفاتٍ تلتقي على مبادئ عامة وأهدافٍ محدَّدة تتناول تحدّياتِ العولمة وما تمليه على لبنان والمنطقة العربيَّة من سياسات اقتصاديَّة واجتماعيَّة، ويعلن الانضمامَ إلى التحالف الدوليّ المناهض للعولمة الرأسمالية، ويُعِدّ للمنتدى العالميّ حول العولمة والتجارة العالميَّة في موازاة الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظَّمة التجارة العالميَّة في الدوحة.

وسينخرط «اللقاءُ اللبنانيُّ» في التحضيرات الوطنيَّة والعربيَّة والدوليَّة للنشاطات المعارضة للعولمة الرأسماليَّة بعد أن يصار إلى توسيعه وإلى تعميق البعد العربيّ فيه على أساس ورقة المفاهيم والمبادئ العامة التي سبق أن أصدرها، وكذلك على أساس الإعلانيْن اللذيْن صدرا عن «المنتدى العالميّ في بيروت» في الثامن من نوفمبر حول جدول أعمال الاجتماع الوزاريّ الرابع لمنظّمة التجارة العالميَّة وحول السلام والعدالة الدوليَّة، وذلك بهدف رفع وعي المجتمعات العربيَّة بفرص العولمة وتحدّياتها، ومن ثمّ رفع مستوى القدرة على المشاركة في تحديد الخيارات ورسم السياسات والانخراطِ في حملات ضغط على الحكومات لتبنّيها.

زياد عبد الصمد

المدير التنفيذيّ لشبكة المنظّمات العربيَّة غير الحكوميَّة للتنمية، ومنسّق اللّقاء اللبنانيّ حول العولمة والتجارة العالميَّة.

قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليّة في لبنان

جوزيف عبد الله

شهدتْ بيروت في الأشهر الستة الأخيرة سلسلة لقاءات ومداولات انتهت، في مطلع آب (أغسطس)، بعقد مؤتمريْن لمناهضة «العولمة الليبراليّة.» ولعله بدهيّ طرحُ الأسئلة حول منبع هذه الحيويّة المفاجئة في معارضة العولمة الليبرالية، وحول مآلها ومستقبلها، ولاسيّما أنّ حضور «العولمة» أو «العولمة الليبراليّة» (كمفهوم) والموقفَ منها (كقضيّة تستحقّ الدعم أو المناهضة) كانا غائبَيْن عن هموم الشارع اللبنانيّ وقواه الأهليّة والسياسيّة المعارضة للنظام السياسيّ (باستثناء القليل من الكتابات الصحفيّة غالبًا)، بينما كانت ممارسةُ العولمة الليبراليّة تشقّ طريقَها على يد أهل الحكم منذ أكثر من عقد، من خلال إجراءات الحكومات المتعاقبة، ومن خلال جملة من اللقاءات والمؤتمرات المبشِّرة بضرورة اللحاق بركب العولمة مخرجًا حتمياً لأزمة السلطة والمجتمع اللبنانييْن.

فمن أين أتت هذه الحيويّةُ المناهِضةُ للعولمة الليبراليّة؟ وكيف عبّرتْ عن نفسها؟ وما هي طبيعة القوى التي مارستْها؟ ولماذا عجزتْ عن بلورة حركة موحَّدة وأقامت مؤتمريْن بدل مؤتمرٍ واحد؟ وما هو، من ثمّ، مستقبلُها؟

المؤتمر الوزاريّ الرابع لمنظمة التجارة العالمية

انتهى المؤتمر الوزاريّ الثالث لمنظمة التجارة العالمية (م. ت. ع)، المعروف بمؤتمر سياتل (١٩٩٩)، بفشل كبير في إطلاق جولة جديدة من المفاوضات حول المزيد من تحرير التجارة العالميّة وتوسيعها. وترافق هذا الفشلُ مع مظاهرات شعبيّة واسعة للقوى العالميّة المناهضة للعولمة الليبراليّة. وما لبث الأمورُ أن استقرّتْ، في إدارة م. ت. ع، على تعيين الدوحة (قطر) مقرّاً للمؤتمر الوزاريّ الرابع. بالطبع لم يكن اختيارُ الدوحة بريئًا: فقطر (ومعها الخليجُ العربيُّ) من أهمّ المواقع التي توجد فيها القواعدُ العسكريّةُ الأميركيّة (وبالتالي النفوذُ السياسيُّ للولايات المتحدة الأميركيّة). كما تمتاز قطر بـ «شيء» من الديمقراطيّة يجعلها، كنظام، أقلَّ عرضةً لنقد الديمقراطيين الغربيين ممّا هي عليه باقي أنظمة الخليج العربيّ. هذا فضلاً عن أنّ حركة مناهضة العولمة الليبراليّة في الوطن العربيّ هي الأضعف في العالم، بل هي غيرُ موجودة عملياً، باستثناء بعض الحضور في المغرب العربيّ وبعض الحالات النادرة التي تتجلى بموقف ثقافيّ في الصحف أو على الإنترنت. لهذا كانت قطر المكانَ الأكثرَ ملاءمةً للمؤتمر الوزاريّ الرابع لـ م. ت. ع، لجهة كونها المكانَ الأقلّ عرضةً لضغط الشارع، ولاسيّما أنّ قوى العولمة الليبراليّة تَبْذل الجهدَ لتمرِّر مشاريعَها وخططَها بأقلّ ضجّة شعبيّة ممكنة وبصمت يكاد يكون مُطْبِقًا، وشعارُها تجنُّبُ الشفافيّة والعملُ في الظلام، الأمر الذي دفع بالبعض إلى وصفها بـ «دراكولا.»

لا نقول ذلك لنعزوَ فشلَ سياتل فقط إلى حدّةِ وضخامةِ المعارضة الشعبيّة التي واجهها هذا المؤتمر، بل لنؤكّد أنّ حركةَ مناهضة العولمة الليبرالية ونشاطَها شكّلا، في بلوغ هذا الفشل، عنصرًا أساسيّاً من بين عناصر أخرى (كالتناقضات الداخليّة بين مثلَّث العولمة الليبراليّة – الولايات المتحدة الأميركيّة واليابان والاتحاد الأوروبيّ – والموقف المتصلِّب من قبل العديد من بلدان العالم، كالهند والبرازيل وإفريقيا، خلف جملة من المطالب المتعارضة مع مشاريع العولمة الليبراليّة).

تحريض من الحركة العالميّة لمناهضة العولمة الليبراليّة

تقوم «الحركة العالميّة» المناهضة للعولمة الليبراليّة بحشد قواها واستنفار الفئات والطبقات الاجتماعيّة والشعوب في وجه أنشطة قوى العولمة الليبراليّة. وجعلتْ من لقاءات الكبار السبعة أو الثمانية

قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليّة في لبنان

ومن اجتماعات المؤسسات الإقليميّة للعولمة (منطقة التبادل الحرّ في القارة الأميركيّة، آسيان، الشراكة الأوروبيّة ـ المتوسطيّة...) ومن الاجتماعات الدوريّة للبنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ، مناسباتٍ نضاليّةً لمواجهة مشاريع العولمة الليبراليّة. وجعلتْ هذه الحركةُ العالميّةُ من م. ت. ع ومؤتمراتها هدفًا مركزيّاً لنشاطها لاعتبارها إيّاها بمثابة «حكومة» العالم الاقتصاديّة. وهكذا تصاعد النضالُ ليبلغ ذروتَه في سياتل (١٩٩٩). فضلاً عن تأسيس المنتديات والمحافل لمواجهة منتديات العولمة الليبراليّة. وهذا ما انتهى بمنتدى پورتو أليغري.

حين تقررت الدوحة مقراً للمؤتمر الوزاريّ الرابع لـ م. ت. ع راحت قوى الحركة العالمية لمناهضة العولمة الليبراليّة تبحث عن مكان لممارسة معارضتها، وذلك استنادًا إلى معرفتها باستحالة القيام بتحرّك واسع في قطر. وبعد سلسلة اتصالات عربية قرّ رأيُها على أنّ لبنان يَصلُح لهذا الأمر بحكم طبيعة نظامه السياسيّ والحيويّة النسبيّة لبعض «القوى» والمجموعات الصغيرة والأفراد الذين يشتركون في تجربة متفاوتة في فهم العولمة الليبراليّة وفي مناهضتها وفي عقد الصلات مع بعض المواقع العالميّة المناهضة للعولمة. وتعددت الاتّصالاتُ بتعدُّد مرجعيّات الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الليبراليّة، وتعدُّدِ اتّصالاتها اللبنانيّة والعربيّة. وهكذا نشأت الحيويّةُ التي شهدناها في الأشهر الأخيرة، فكانت محصّلةَ التحريض العالميّ والاستجابة اللبنانيّة.

تنوُّع الحركة اللبنانيّة المناهضة للعولمة الليبراليّة

تتوزع الحركةُ اللبنانيّةُ المناهضةُ للعولمة الليبراليّة على أربع «مجموعات» أساسيّة، جميعُها نخبويّة، وإنْ تفاوتتْ في عزلتها عن الحركة الجماهيريّة. كما تتفاوتُ في طبيعة صلتها بالحركة العالميّة المناهضة للعولمة الليبراليّة.

١ ـ فمن حيث الصلة هذه، تأتي «شبكةُ المنظّمات غير الحكوميّة العربيّة للتنمية» (برئاسة زياد عبد الصمد) في الطليعة، إذ سبق لها أن شاركتْ في عدة لقاءات عالميّة وبنت لها موقعًا على الإنترنت. ولكنها عديمةُ الفاعليّة التعبويّة والنضاليّة على المستوى الشعبيّ، وليبراليّةٌ في تعاطيها مع القضايا القوميّة والاجتماعيّة.

٢ ـ تليها في الأهمية من حيث العلاقةُ مع الحركة العالميّة مجموعاتٌ صغيرةٌ جداً من المناضلين المتعدِّدي المشارب المهاجرين إلى أوروبا (خاصةً فرنسا) والذين ينخرطون ـ كمجموعات صغيرة تَفْتقر إلى التنسيق ـ بأشكال متفاوتة وفرديّة في أنشطة وفي بعض مؤسسات مناهضة العولمة هناك: كالكونفدراليّة الفلاحيّة (جوزيه بوفيه)، وأُورفيغ (راوول مارك جنار)، وبعضِ مواقع «أتاك» وبعضِ الناشطين العرب والفلسطينيين. ويُسْهم هؤلاء في تجذير طرح القضيّة الفلسطينيّة (والقضايا العربيّة عامةً) في وسط الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الليبراليّة، ويشكّلون أرقى وأفضل صلة وصل نضاليّة معها حتى الآن.

٣ ـ مجموعات «شبابيّة وطلابيّة» تتكون من عناصر مخضرمة في العمل السياسيّ وأخرى حديثة يَجْمعها موقفٌ نقديٌّ عامّ من النظام السياسيّ الطائفيّ ومن الأحزاب «الوطنيّة والتقدُّميّة» وتسعى إلى تكوين ملامح بدائل في العمل السياسيّ.

٤ ـ «التجمُّع الوطنيّ للإنقاذ والتغيير» وما لـ «حركة الشعب» فيه من موقع «محرِّض» يستمدّ أهميَّته من نفوذ الاحترام الذي يتمتع به نجاح واكيم محليّاً وعربيّاً. ومن المفيد هنا ملاحظة أنّ واكيم كان أولَ مَنْ طَرَحَ في المجلس النيابيّ ضرورةَ مواجهة سياسات الحُكْم في لبنان لأنها التعبير العمليّ عن العولمة الليبراليّة. ولهذا

لم يشكّل كلُّ ما شهدته الساحة اللبنانيّة أكثر من مظاهرة استعراضيّة في مواجهة العولمة الليبراليّة

«التجمُّع» أهميَّتهُ الفعليَّةُ في تجربة مواجهة العولمة الليبراليَّة لكونه الجهةَ الوحيدةَ التي لها «صلةٌ ما» فعليَّةٌ بالأوساط الشعبيَّة بفضل الدور الذي يلعبه فيه الحزبُ الشيوعيُّ اللبنانيّ، بالإضافة إلى وجود التنظيم الشعبيّ الناصريّ، هذا علاوةً على مجموعة من الشخصيَّات والفعّاليَّات المستقلة.

أثر هذا التنوّع على التجربة

يبدو غنيّاً عن البيان عجزُ هذه القوى المناهضة للعولمة الليبراليَّة عن الوصول إلى برنامج عمل مشترك، فَغَلَب التفرُّد والتصلُّبُ وسادت القطيعة. ومن هنا شهدتْ بيروتُ مؤتمريْن منفصليْن لم يُكمل واحدُهما الآخرَ: «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة» (٣ و٢٠٠١/١١/٤) و«المنتدى العالميّ حول منظمة التجارة العالميَّة» (٥ ـ ٢٠٠١/١١/٨). وبينما سعت «شبكةُ المنظَّمات غير الحكوميَّة» إلى التجميع العشوائيّ لشتى القوى على حساب الموقف السياسيّ الجذريّ لكي تبدو أمام حلقة صلاتها العالميَّة ممثِّلةً لأوسع القطاعات اللبنانيَّة ولتبرِّر احتكارَها تمثيلَ الحركة المحليَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة، سعت المجموعاتُ الأخرى إلى تشديد النقد لميوعة الموقف السياسيّ وإلى توجيه «تهَم» مسلكيَّة لـ «الشبكة،» اعتراضًا على احتكار التمثيل. واتّجهت الأمور إلى تشكيل تجمع عربيّ مناهض للعولمة.

لم تتمكن المجموعات المعترضة على توجّه «الشبكة» من تجاوز تناقضاتها إلا بصعوبة كبيرة. وانجلت سلسلةُ لقاءات الحوار في ما بينها عن تشكيل «التجمُّع الأهليّ لمناهضة العولمة» كجمعيَّة لبنانيَّة، وعن مشروع تشكيل «التجمُّع العربيّ المناهض للعولمة» كمنظمة عربيَّة. كما تمَّ وضعُ برنامج عمل من سبع نقاط لم تنفَّذ منه غيرُ نقطة واحدة: عَقْد «الملتقى العربيّ الأول.» أما النقاط الأخرى فقد ظلّت حبرًا على ورق: ورَشُ العمل، المهرجانُ الاحتجاجيّ على الدوحة، المظاهراتُ والاعتصام، المسيرةُ نحو الجنوب، الاستراتيجيَّةُ الطويلة الأمد.

لقد جرت الأمورُ ، على الرغم من تقديرنا لأهميَّة انعقاد «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة،» بدرجة من الخفّة وانعدام الحسّ بجديّةِ وضرورةِ إنجاح العمل الجماعيّ كعمل مشترك. ففي الحوارات من أجل بلورة أوراق العمل والمنطلقات غلبتْ نزعةُ العصبيَّة الشلليَّة بحيث كان البعضُ يَرْفض مجردَ قراءة ورقة ولو تمَّ تقديمُها قبل غيرها، متنطِّحًا إلى ادعاء امتلاكه ورقةً ناجزةً. وهذا ما عَكَسَ تعدديَّة المرجعيَّات الخارجيَّة التي لم تُفْصح عن نفسها وموقعها لكي يستوي الحوارُ على مستوى مصداقيَّة النضال والشفافيَّة المنشودة. وبدت الأمور كما لو أنَّ هناك مَن ادّعى «امتلاكَه» الساحةَ اللبنانيَّةَ المناهضةَ للعولمة وقدرتَه على توظيفها في صلاته. وكان البعضُ الآخر يسعى إلى مجرد «تهريب» عبارة في الأوراق، ولو من خارج حقل النقاش، كما ورَدَ مثلاً في البيان التأسيسيّ لـ «تجمع عربيّ مناهض للعولمة»: «يعتمد التحركُ المزمعُ إطلاقه طابعًا سياسيّاً ديمقراطيّاً قاعديّاً» ليوهِمَ «العملُ القاعديُّ» نفسَه (لا الآخرين طبعًا) بأنه مفتاح التحرك.

كان لغياب الشفافيَّة، وهي شرط المصداقيَّة في أيّ عمل مشترك، أثرُها الكارثيُّ في إعلان البيان النهائيّ لـ «الملتقى العربيّ الأول المناهض للعولمة» والذي جاءت صيغتُه الأولى متعارضةً مع كل المنطلقات التي قام عليها «الملتقى،» الأمرُ الذي أدّى إلى نقاشات حامية بلغتْ حدَّ توجيه التهم إلى البعض بمحاولة «تهريب» هذا البيان الختاميّ؛ وهو ما استدعى ـ من ثمَّ ـ تأجيلَ صدوره من ٢٠٠١/١١/٤ إلى ٢٠٠١/١١/٩.

قراءة لتجربة مناهضة العولمة الليبراليّة في لبنان

الخلاصة

لم يشكِّل كلُّ مـا شـهـدتْه الـسـاحـةُ اللبنانيّـةُ أكـثـرَ من مظاهرة استعراضيّة في مواجهة العولمة الليبراليّة. وهي مظاهرة بقيتْ مـعزولةً في حدود القوى والشـخـصيّات التي اشـتـغلتْ بها. ولا نستطيع اعتبار ما حصل نقطةَ انطلاقٍ جديَّةً أو علامةً فارقةً في مسار النضال بوجه العولمة الليبراليّة. وتكفينا في هذا السياق الإشارةُ إلى حقيقةِ أنّ كلّ مـا تمَّ طرحُه لم يَسْتند إلى أيّ قراءة جديّة لواحدة من انعكاسات العولمة الليبراليّة لا على الصعيد اللبنانيّ ولا على الصعيد العربيّ... هذا اللهم غير الخطاب النظريّ والعامّ الذي لا يستمدّ قيمتَه ومشروعيّتَه إلاّ من أمريْن:

أولاً، استكماله في قراءات تفصيليّة لانعكاس العولمة الليبراليّة على قطاعات الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة والثقافيّة، وفي قراءات تفصيليّة أيضًا لعناصر كلّ قطاع من قطاعات الحياة هذه، كأنْ نَفْهم ـ في ما يخصّ الاقتصادَ على سبيل المثال ـ ما يصيب الزراعةَ وكيف وأين، وما يصيب الخدماتِ وكيف وأين، وما هي البدائل المقترحة.

ثانيًا، العمل الجديّ على خلقِ الأُطرِ والمؤسّسات التي تَكْفل استكمالَ هذه الأبحاث، وخلقِ الأطرِ والمؤسّسات التي تعمل على التعبئة والحشد استنادًا إلى نتائج ما تتوصّل إليه هذه الأبحاثُ من تحليل للواقع ومن اقتراح للحلول، من أجل أن تكون محاولةُ مناهضة العولمة الليبراليّة مشروعَ تغييرٍ فعليًّ لا مجردَ إضافةٍ إلى نهج العمل الوطنيّ والديمقراطيّ السائد حتى الآن.

ولا نبالغ إذا قلنا إنّ العلّة الأساسيّة لذلك تكْمن في الافتقار إلى قناعةٍ بـ / وفهمٍ لـ / حقيقة أنّ الحركة العالميّة المناهضة للعولمة الليبراليّة إنما نشأتْ لتملأ الفراغ الذي عجزتْ عن ردمه الأحزابُ اليساريّةُ والديمقراطيّةُ في الغرب. وهي بالتالي مشروع البديل العالميّ الراهن لقوى التحرُّر العالميّة. وهذا ما يستدعي تخلّي القوى التي عملتْ على صنع هذه المظاهرة المواجِهة للعولمة الليبراليّة عن معظم أساليب تفكيرها وعملها السابقة، والانخراطَ في عمليّةِ عولمةِ مشروعِها في الشكل والمضمون والمجال.

عكّار

جوزيف عبد الله

أستاذ في الجامعة اللبنانيّة (معهد العلوم الاجتماعيّة)، وعضو هيئة التنسيق في «حركة الشعب» ورئيس تحرير سلسلة شهريّة بعنوان **العولمة** تُعنى بمواجهة العولمة الليبراليّة.

حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة:
أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

قاسم عزّ الدين

عقدت الجمعيّاتُ والتنظيماتُ الدوليَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة في مطلع الشهر الفائت منتدى في بيروت، جريًا على عادتها في ملاحقة مؤتمرات مؤسَّسات العولمة الليبراليَّة ومناهضتها باقتراحات وبدائل أخرى. وقد اختارت بيروتَ ردّاً على مؤتمر حكومة العولمة الليبراليَّة ممثَّلة بـ «منظَّمة التجارة العالميَّة» في الدوحة، التي اختيرت لحرمان المنظَّمات من الوصول إليها بهدف عزل دول العالم الثالث عن صوتهم الجماهيريّ وفرضِ جولةٍ جديدةٍ من المكتسبات لصالح الشركات المتعدِّدة الجنسيَّة.

في أثناء التحضير لهذا المنتدى طُرِحتْ مشكلةٌ سياسيَّة على المنظِّمين العرب، إذ إنّ مطالب المنطقة العربيَّة لا تَحْظى بأهميَّة بين مطالب المنظَّمات الدوليَّة. وقد حاول المنظِّمون العرب إيجاد حلّ تقنيّ بإضافة قضيَّة فلسطين في إحدى ورشات العمل، فتبيَّن أنَّ قضايا المنطقة العربيَّة ليست مسألة يُمْكن «إضافتُها» على هذا النحو، بل هي مرهونة بإنشاء حركة عربيَّة مناهضة للعولمة الليبراليَّة تبلور رؤية سياسيَّة تَفْرض نفسَها في إطار الحركة العالميَّة المناهضة للعولمة الليبراليَّة. لذا ارتأى بعضُ المبادرين السعيَ إلى عقد لقاء سياسيّ عربيّ يتنكّب مسؤوليَّة تشكيل نواة الحركة العربيَّة المنشودة، وصياغة قضايا المنطقة العربيَّة في مطالب محدَّدة تَفْرض نفسَها على أعمال منتدى المنظّمات الدوليَّة في بيروت وتتفاعل معها في تطوير العمل المشترك في النشاطات اللاحقة.

غير أنَّه سرعان ما تبيَّن أنَّ هذه المهمّة أصعبُ من الأولى. ذلك أنَّ القوى السياسيَّة لم تَكُنْ تَطْرح على عاتقها عملاً مشتركًا في المنطقة العربيَّة بغير تصدير البيانات، فكيف يُمْكنها اختراقُ المحيطات والفيافي في عمل مشترك مع منظّمات دوليَّة لم يَسْبق أن علمتْ عنها شيئًا غيرَ ما رأتْه على شاشات التلفزيون من احتجاجات جماهيريَّة صاخبة؟ وفي غياب الحدود الدنيا من الرؤية السياسيَّة لطبيعة العمل المشترك انحسرتْ أهميَّةُ النشاطات إلى غايات سياسيَّة محليَّة عند البعض، وإلى مقاصد ذاتيَّة عند البعض الآخر، وبرهنتْ أنَّ مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة تتطلَّب ارتقاءً سياسيّاً إلى مستوى المهمّات التي تَفْرضها العولمةُ الليبراليَّةُ ـ وفي هذا لن تكون النوايا الطيِّبةُ كافيةً.

ومهما يَكُنْ من أمر فقد أَحْدَثَ طرحُ الموضوع ما يُحْدثه رميُ حجر في مُسْتنقع راكد، وجرى تداولُه في اجتماعات القاهرة قبيْل «المنتدى الدوليّ» في بيروت. كما أَعْرب المشاركون العرب في هذا المنتدى عن استعدادهم لتطوير جهودهم باتِّجاه العمل على إنشاء حركة عربيَّة مناهِضة للعولمة الليبراليَّة. وأسْفر «لقاءُ» بيروت الآخر عن قناعة القوى السياسيَّة العربيَّة بأهميَّة بلورة رؤية سياسيَّة عربيَّة، فعكف بعضُهم إثر اللقاء على إعداد ما تَقْتضيه هذه الرؤية، فيما راح البعضُ الآخر يتباهى بإنجازاته الخاصَّة بما لا يدعو للتباهي إلاّ إذا تقلَّصت الطموحاتُ السياسيَّة إلى الحدّ الذي عبَّرَ عنه أحدُ ناشطي هذا اللقاء بقوله: «كان ذلك، في الكثير من اللَّحظات، بمثابة تعارفٍ يَحْدث بهذه الصورة المباشرة للمرَّة الأولى [على اعتبار أنَّ لقاءات التعارف الأخرى تَحْدث بتبادل الصور]. وربَّما أَمْكن عزوُ الكثيرِ الكثير من نواقص التنظيم أحيانًا، واحتدام النقاش [بين المنظِّمين طبعًا] أحيانًا أخرى، إلى هذا التنوُّع غير المسبوق [حذارِ، الملكيَّةُ الفكريَّة مسجَّلة] وإلى الرغبة في المحافظة على الطابع الحرّ للمبادرة...» (**الحياة**، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، صفحة «تيارات»، والمعقوفان لكاتب هذه المقالة).

والواقع أنَّ وسائل الإعلام أسهمتْ في تداول موضوع العولمة الليبراليَّة على نطاق واسع، وأخرجتْه من محاجر الغرف الضيِّقة، فأسهبتْ في عرض نشاطات حركة المناهضة العالميَّة، وحاورت العديدَ من الناشطين العرب في موضوع مازال أشبهَ بالطلاسم على الرُّغم من أهميَّته في تقرير مصير البشريَّة بأسرها. وفي هذه

حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة:
أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

الفترة، وأثناء التحضير للقاء بيروت، أبصرتْ نشرةُ **العولمة*** النورَ، وهي أوّل نشرة عربيّة طرحتْ على نفسها مناهضةَ العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة، فحاولتْ أن تَرْبط من العدد الأول بين الحركة العالميّة ومناهضةِ العولمة الليبراليّة في منطقتنا، متوخّيةً الإسهامَ في تشكيل حركة عربيّة في إطار هذه المناهضة؛ ثم حَمَلَ العددُ الثاني مشروعًا من القناعات والأهداف تَطْرحه للنقاش والحوار.

لكنّ كلّ هذه الجهود مازالت في بداياتها، ومازالت المنطقةُ العربيّةُ بين أصقاع قليلة في هذه المعمورة عاجزةً عن تحمُّل مسؤوليّاتها في مناهضة العولمة الليبراليّة، على الرُّغم من توافر الطاقات والرغبات والاستعداد الكبير بين الطاقات الشابّة، وعلى الرُّغم ممّا أصابها من العولمة الليبراليّة من كوارث اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة.

وبالنظر إلى طبيعة المواضيع التي عاقت مباحثاتِ تشكيل إطار عربيّ فاعل، يتّضح أنّ العمل الجديّ لمناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة مرهون بتكثيف الجهود لتجاوز الثقافة السياسيّة السائدة في المجتمعات العربيّة وقواها السياسيّة والاجتماعيّة، ومرهون بالارتقاء السياسيّ إلى مستوى ما يَفْعله غيرُنا في فهم طبيعة الأزمات التي تعيشها المجتمعاتُ في نظام العولمة الليبراليّة، والتعلُّم من تجارب الآخرين ومن تجاربنا طبيعةَ تطوير العمل المشترك.

أسباب جمود حركة المناهضة في منطقتنا

إنّ تخلُّف المنطقة العربيّة عن مناهضة العولمة الليبراليّة، أسوةً ببقيّة مناطق خَلْقِ الله، هو انعكاس لواقع الثقافة السياسيّة السائدة في المجتمعات العربيّة وقواها السياسيّة والاجتماعيّة. ذلك أنّ هذه الثقافة تتميّز بردود الفعل العفويّة، وباحتقار الرؤية السياسيّة البعيدة المدى أو الرؤية السياسيّة المركّبة ـ وهو احتقارٌ شبيهٌ باحتقار العرب الرُّحّل للعمل اليدويّ قياسًا إلى تبجيل الخطابة والشعر. فهذه «الميزات» المشؤومة لا يَسَعُها أن تتراكم كي تتسنّى لها مواجهةُ تعقيدات الواقع المركّب في حياة شعب من الشعوب، فكيف لها ـ والحالة هذه ـ مواجهةُ مرحلة انتقاليّة شديدة التعقيد على مستوى نظام عالميّ يتميّز بصراع الشركات المتعدّدة الجنسيّة مع شعوب الكرة الأرضيّة؟ في هذه الحالة لن تكون معاناتُها أفضلَ من معاناةِ تائهٍ مرعوبٍ في أحد الأدغال، حيث لا يَبْقى أمامَه غيرُ رفع صوته لطمأنة نفسه. وللدلالة على عمق أزمة هذه الثقافة نتعرَّض لموضوعَيْن مختلفَيْن يتمتّعان بإجماع هذه الثقافة: «صراع الحضارات» و«النظام الشرق أوسطيّ.»

صراع الحضارات موضوع اكتشفه خطباءُ المنابر وبعضُ المثقفين إثر أحداث نيويورك وواشنطن، ثم راح أطرافُ الثقافة السياسيّة يردّدونه تدليلاً على غطرسة الغرب واحتقار ثقافات الشعوب. غير أنّ غالبيّة مَنْ رَجَموا «نظريّةَ» صراع الحضارات لم يقرأوا كتاب هانتنغتون. والأدهى أنّ هذه الغالبيّة نفسَها تتّفق مع ما ذَهَبَ إليه صاحبُ الكتاب من أنّ صراع الاقتصاد والإيديولوجيّات قد انتهى بانتهاء القرن الماضي، وأنّ القرن الجديد يتميّز بالصراع بين الحضارات الثماني ـ ومِنْ ضِمْنها صراعُ الحضارة الغربيّة مع الحضارة الإسلاميّة. والأدهى من ذلك كلّه أنّ هذه المقولة تتبنّاها في الغرب أطرافٌ غيرُ مؤثّرة، وتتجاوزها قوى وأطرافٌ أكثرُ شراسةً، وتُخالفها قوى أخرى من مواقع مختلفة. فالقوى التي تتبنّاها في الغرب هي التي تَعْتبر أنّ اختلاط الثقافات في المجتمعات الغربيّة من شأنه أن يشكّل خطرًا عليها،

* ـ E-Mail: awlamat@dm.net.lb. فاكس: 00961-6-351633

إنّ تخلّف المنطقة العربيّة عن مناهضة العولمة هو انعكاس لواقع الثقافة السياسيّة السائدة في المجتمعات العربيّة وقواها السياسيّة والاجتماعيّة

لذا فهي تعمل على ترويج ادعاءاتها مدعومةً بخطابات المنابر في بلادنا وببعض مسلكيّات الهجرة لكي تطالب بترحيل المهاجرين إلى بلادهم والعمل على إعادة إعمار البلاد المهجورة واستقرارها للحدّ من اختراق «حضارة» المجتمعات الغربيّة.

وهكذا فإنّنا حين ننزلق بقشرة الموز هذه، بسبب ردود الفعل السريعة وبسبب جهلنا بآليّات عمل المجتمعات الغربيّة، فإنّنا نصبّ ماءنا في طاحونة تلك القوى. والأخطر من هذا أنّنا بذلك نتوهّم محاربةَ الغطرسة الغربيّة، في حين أنّ هذه الغطرسة تتجسّد بما تَفْعله الحكوماتُ الغربيّةُ ومؤسّساتُ العولمة الليبراليّة، لا بما تقول به تلك القوى المتعصّبةُ لجهلها بالحضارات.

فما تَفْعله الحكوماتُ في فرض غطرستها على الشعوب يَنْطلق من نظرة أخرى مختلفة تمامَ الاختلاف عن مسألة صراع الحضارات، وهي أقرب إلى مفهوم الصراع بين روما والبرابرة، أيْ: بين ما تَعْتبره مدنيّةً تمثّلها حضارةُ السوق، وبين البرابرة الجدد في كلّ العالم الذين تَعْتبرهم يقفون حَجَرَ عثرة في وجه مدنيّتها اجتماعيّاً وسياسيّاً وثقافيّاً وأمنيّاً أيضًا. فهي تَعْتبر انفتاحَ الأسواق وفق معاييرها حضارةً مطلقةً تَحْمل الخير المطلق لكلّ البشر. وعلى أساس هذه المعايير ترى غطرستَها واجبًا حضاريّاً، لكنّ خيرها المطلق يتّسع للمسلمين والمسيحيّين والبوذيّين والعلمانيّين... في مواجهة الشرّ المطلق الذي يضمّ باقي خلق الله من مسلمين ومسيحيّين وبوذيّين وعلمانيّين... الخ.

والناس في الغرب في ما يَعْشقون مذاهبُ وتيّارات، تشكّلتْ ثقافتُهم من تاريخ مجتمعاتهم وعلاقتها بالمجتمعات الأخرى، فأنتجتْ مزيجًا متناقضًا من الأفكار المدنيّة والدينيّة والاستعماريّة والديموقراطيّة ومن الفعل وردود الفعل. وإذا كان لنا أن نأمل في مناهضة الغطرسة الغربيّة أو العولمة الليبراليّة مناهضةً فعليّةً فإنّه يتعيّن أن نَسْعى إلى التأثير في موازين القوى. وهذا يَقْتضي تحديدَ طبيعة القوى التي نأمل في مناهضتها وتحديدَ أهدافها، ومتناقضاتها، وكذلك تحديدَ طبيعة القوى التي نطمح إلى استمالتها أو تحييدها أو مشاركتها. لكنْ قبل هذا وذاك يَقْتضي أن نعيد الطمأنينةَ إلى نفوسنا، بغير مسيرة القطيع والصراخ المتزايد، بحثًا عن الحقائق ولو كانت معقّدة.

النظام الشرق أوسطيّ هو الموضوع الذي طُرح أثناء تدمير العراق لجرّ العرب إلى التحالف مع أميركا. وقد توخّت حينها الحكوماتُ الغربيّةُ ومؤسّساتُ العولمة الليبراليّة دعمَ سلام إسرائيل والدول العربيّة، على أساس محادثات مدريد، بمشروعات اقتصاديّة تتولّى فيها إسرائيلُ إنشاءَ السوق الاقتصاديّة الشرق أوسطيّة وتمثيلَها في التبادل مع الشركات المتعدّدة الجنسيّة، بما يؤمّن لإسرائيل موقعًا إستراتيجيّاً قويّاً يَسْتند إلى سوق اقتصاديّة مخافةَ أن تَهْبط أسهمُ «حاملة الطائرات» بعد أن ظهرتْ إمكانيّةُ هبوط هذه الأسهم إثر انهيار الاتّحاد السوفيتيّ. غير أنّ هذه الفكرة لم تَعِشْ طويلاً وماتت مع موت رابين، عندما تبيّن أنّ «حاملة الطائرات» تلك لها دور استراتيجيّ استعماريّ في أمن النفط وفي قمع البرابرة، وأنّ السوق الاقتصاديّة المزمع إنشاؤها يمكن أن تشرذم الكيانَ الاستعماريّ وفق أحكام حقائق التاريخ. وهذا ما حدا بجنرالات الاحتلال الاستعماريّ إلى العمل على تنفيذ خطّة سياسيّة أخرى لما لهم من نفوذ في العلاقة مع الشركات المتعدّدة الجنسيّة المصنّعة لأسلحة التقنيّات العالية، ولما لهم من تأثير في سياسة العولمة الليبراليّة وأساليبِ طبخ القرار وترويجه في المجتمعات الصناعيّة.

فبدل أن تتّفق إسرائيل مع الدول العربيّة وتحظى، مقابلَ تنازلها عن الحرب، بتمثيلها مع مؤسّسات العولمة الليبراليّة لإنشاء سوق اقتصاديّة واسعة تتحكّم فيها إسرائيل، اتّفقت هذه الدولة مع مؤسّسات العولمة الليبراليّة على الاحتفاظ بدور استراتيجيّ يَقْضي بأن تَفْرض مؤسّساتُ العولمة الليبراليّة على كلّ دولة عربيّة بمفردها

حركة مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة: أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

تشريعَ أبوابها وتسهيلَ ما يسمّى «الاستثمار» وتفكيكَ المرافق العامّة بالخصخصة العشوائيّة وتهميشَ المجتمعات العربيّة من قوام ما يُمْكن أن يُسهم في لُحْمتها تطويرها. ويجري تطبيقُ هذه السياسة يومًا بعد يوم، وقد قطعتْ شوطًا كبيرًا على طريق تحقيق ما يُسمّى الشراكة الأوروبيّة ـ العربيّة، واتفاقات منظّمة التجارة العالميّة والمعاهدات الأخرى، أو هي بالأحرى قطعتْ شوطًا على طريق تفكيك ما كان يُحْفظ من استقرار هشّ في المجتمعات العربيّة التي باتت أكثر عرضةً للتشرذم والتبعيّة.

فكيف تواجه ثقافتُنا السياسيّةُ هذا الواقعَ السياسيّ؟

تواجهه بـ «إدانة» إسرائيل الرافضة للسلام، و بـ «التنديد،» وبـ «دعوة» إسرائيل إلى الالتزام بالاتفاقات الدوليّة. وتواجهه برفض العولمة والنظام الشرق أوسطيّ رفضًا لا يَقْبل المساومةَ أو التنازلَ الإراديّ. وتواجهه بالمقاومة ومجابهة الاحتلال. لكنّ هذه الثقافة لا تواجهه من حيث يمكنها التأثيرُ في مجريات الأحداث في اتجاهٍ تفيد منه القوى الاجتماعيّةُ العربيّةُ وتتحصّن به المجتمعاتُ العربيّة. ذلك أنّ التأثير يَقْتضي الارتقاءَ من ردود الفعل إلى رؤية سياسيّة تَرْبط الواقعَ الاجتماعيّ ـ الاقتصاديّ في المنطقة العربيّة بالواقع السياسيّ ـ الثقافيّ، أيْ رؤية سياسيّة تَرْبط الواقعَ الماديَّ الحقيقيَّ بالإرادة وبالمحافظة على الحقوق نظرًا إلى أنّ إرادة الشعوب مهما قويتْ لا يُمْكنها أن تَنْتزع حقوقَها إذا كانت مرتَهَنةً بلقمة عيشها.

إنّ ثقافتنا السياسيّة لا تعير أدنى أهميّة لهذا الترابط، إذ إنّها لا تَبْحث عن حلول فعليّة لأزمات تطوُّر المجتمعات بمقدار ما تَبْحث عن تحصين نفسها بأشكال متنوّعة من الخطاب الأخلاقيّ الغيبيّ. وبهذا المعنى أسهمتْ ثقافتُنا السياسيّةُ في هزيمة مجتمعاتنا وزيادةِ عجزنا عن تحديد أهداف هذه المجتمعات أثناء مرحلة صراع القوميّات، مثلما تُسْهم اليومَ في تشتيت طاقاتنا وقوانا الاجتماعيّة وحرمانِ مجتمعاتنا من إمكانيّة مواجهة مرحلة العولمة الليبراليّة عبر تحضير الأرضيّة الماديّة، مثلما تَفْعل الثقافاتُ السياسيّةُ في المجتمعات الحيّة حين تعمل على بلورة أنجع الحلول أو تعيِّن السبلَ التي يَقْتضي انتهاجُها لتوفير البدائل.

إنّ كل المجتمعات التي عملتْ على إنجاز المهام الوطنيّة والوحدة القوميّة أثناء مرحلة صراع القوميّات بالغتْ في إنتاج ثقافة شعبويّة أخلاقيّة استندتْ إليها في إنجاز المهام. لكنّ ثقافتها السياسيّة تجاوزت الثقافةَ الشعبويّةَ إلى العمل على تطوير مصالح القوى الاجتماعيّة، التي لم يَكُنْ لها أن تتطوّر بغير توحيد الأسواق وتعزيزِ التراكم الداخليّ والإنتاج، لكي تتمكّن من توسيع أسواقها على حساب القوميّات الأخرى أو الاحتفاظِ بأسواقها وإنتاجها إذا لم تتمكّن من التوسُّع. ذلك أنّه منذ اكتشاف الآلة الصناعيّة أصبح نظامُ الإنتاج والتوزيع عالميّاً أكثر فأكثر، وطَرَحَ على كل الشعوب والأمم حتميّةَ انخراطها في هذا النمط الإنتاجي العالميّ إمّا من موقع قدرتها على المنافسة والتبادل أو من موقع التبعيّة. وعلى أساس هذه القاعدة الماديّة نشأت الأنظمةُ السياسيّةُ ونشأت الإيديولوجيّاتُ وحركاتُ التحرُّر. وعلى هذا الأساس أيضًا تصدّت بعضُ الأنظمة العربيّة لحلّ المسألة الزراعيّة وقضية التنمية، وحاولتْ توحيدَ السوق القوميّة التي كان من شأنها السماحُ بتطوير العمليّة الإنتاجيّة وتحسينِ مواقع المنطقة العربيّة في المنافسة الدوليّة. لكنّ هذه المحاولة ضُربتْ في مهدها، وسيطر عليها الخطابُ السياسيُّ الأخلاقيُّ الشعبويُّ بسبب ضعف القوى الاجتماعيّة القادرة على تطوير طاقاتها وربطها بإنجاز هذه المهام، وبسبب الهزيمة السياسيّة والعسكريّة التي مُنيتْ بها المنطقةُ العربيّة حين كانت الظروفُ الدوليّةُ ماتزال تسمح بمتّسع للصراع بين القوميّات.

أفضَتْ هذه الهزيمة إلى ترويج ثقافة سياسيّة «واقعيّة» ضيِّقة، قوامُها أن يَسْعى كلُّ بعضٍ من البلدان العربيّة بمفرده إلى الانخراط

الأزمات التي تعانيها المجتمعات العربيّة يَستحيل إيجادُ حلول لها في مرحلة العولمة الليبراليّة إلاّ بامتداد عالميّ في داخل المجتمعات الصناعيّة نفسها

في طريق «تنمية» تخلّف الإنتاج «والانفتاح» الاقتصاديّ. وأفضَتْ في المقابل إلى ردود فعل شعبيّة تَسْعى إلى استكمال إزالة الاستعمار ومجابهة الاحتلال. لكنّها أفضَتْ في الحالتين إلى تكريس انهيار طموحات السعي إلى توفير المقوِّمات الاجتماعيّة ـ الإنتاجيّة التي يُمْكن أن تَسْتند إليها المنطقة العربيّة لانتزاع حقوقها الوطنيّة وتحسين مواقعها في الصراع بين الأمم.

المهام المطروحة على عاتق مناهضة العولمة الليبراليّة

إنّ مناهضة العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة ليست نشاطًا يضاف إلى النشاطات الأخرى التي أفرزتْها ثقافتُنا السياسيّةُ منذ هزيمة طموحاتنا في إيجاد موقع اجتماعيّ وسياسيّ بين الأمم المتصارعة. فهي، مثل غيرها من حركات مناهضة العولمة الليبراليّة في العالم، ولاسيّما العالم الثالث، تَسْعى إلى البحث عن حلول فعليّة لأزمة مجتمعاتها على ضوء ما وصل إليه النظامُ الرأسماليُّ العالميُّ في مرحلة عولمته الليبراليّة، وتَسْعى في سبيل ذلك إلى التفاعل مع القوى السياسيّة والاجتماعيّة المعنيّة بالمناهضة لبلورة أدوات معرفيّة تتناسب مع التطوُّرات العالميّة وبلورةِ أدواتِ عملٍ تتناسب هي الأخرى مع طبيعة الأزمات العالميّة وتجسيدها في واقع بلادنا.

فالأزمات التي تعانيها مجتمعاتُنا العربيّةُ هي امتدادٌ لعجزها عن إنجاز مهام إزالة بقايا الاستعمار والاحتلال، وإنجاز مهام تطوير بنيتها الاجتماعيّة والعمليّة الإنتاجيّة الداخليّة. لكنّ هذه الأزمات في مرحلة العولمة الليبراليّة بات يَسْتحيل إيجادُ حلول لها بحلم عودة التاريخ إلى صراع القوميّات، أو بحلم انتظار صراع القطبَيْن أو الأقطاب. وبهذا المعنى فإنّ العولمة الليبراليّة هي ثورة تاريخيّة على الرُّغم من كل المآسي التي تَحْملها للشعوب، وعلى الرُّغم من شراسة الغطرسة التي تَفْرضها على الشعوب الأكثر ضعفًا. فقد وَحَّدَت الهدفَ الذي يمكن أن تصوِّب إليه كلُّ شعوب العالم، ووحّدتْ بذلك جهودَ كلّ الشعوب للسعي إلى انتزاع حقوق تتحكّم بها قوى واحدةٌ موحّدة.

جنبًا إلى جنب مع كل حركات مناهضة العولمة الليبراليّة في العالم، تَقتضي مناهضةُ العولمة الليبراليّة في المنطقة العربيّة أن تصوِّب باتِّجاه هذا الهدف وأن تتفاعل مع القوى الاجتماعيّة والسياسيّة في المنطقة العربيّة على أساس تطوير هذه المهمّة الأساسيّة، لأسباب متعدِّدة منها:

١ ـ أنّ العمليّة الإنتاجيّة العالميّة وصلتْ إلى مرحلة عالية التقنيّة لم يَعُدْ من الممكن اللحاقُ بها بناءً على قاعدة إرساء التراكم الداخليّ في المجتمعات الإنتاجيّة المتخلِّفة صناعيّاً. علاوةً على ذلك، فإنّ العمليّة الإنتاجيّة العالميّة قد أَنجزتْ سيطرتها على كل الأسواق العالميّة، واستطاعت تكييفها مع متطلّباتها بما لا يَتْرك لشعوب المجتمعات المتخلِّفة صناعيّاً غيرَ السعي إلى نيل حصّتها من العمليّة الإنتاجيّة العالميّة نفسها التي نَمَتْ وتطوّرتْ بجهود كل شعوب العالم.

٢ ـ إنّ حضارة السوق، فضلاً عن كونها غطرسةً اقتصاديّة وسياسيّة وثقافيّة، هي غطرسة أمنيّة وعسكريّة أيضًا. ولهذه الغاية طوّرت الشركاتُ المتعدِّدةُ الجنسيّة العاملةُ في قطاع إنتاج السلاح تقنيّةً عاليةً رأينا منها أشكالاً من القنابل «الذكيّة» والقنابل النوويّة غير المخصّبة وأشكالاً من «الحروب النظيفة» والإبادة غير المرئيّة. فإنتاج هذه الشركات لا يسعه إلاّ أن يتنامى في مرحلة العولمة الليبراليّة، نظرًا إلى ثقل شركات السلاح في موقع الشركات المتعدِّدة الجنسيّة، ونظرًا إلى اعتماد الشركات «المدنيّة» على مختبرات شركات السلاح وتطوُّرها التقنيّ.

هذا الواقع يَنْعكس على بلدان العالم الثالث وشعوبها الساعية إلى حقوقها إذا لم يتسنَّ لهذه الشعوب امتدادٌ عالميٌّ في داخل المجتمعات الصناعيّة نفسها. وغنيّ عن البيان أنّ هذا الامتداد لا

حركة مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة:
أسباب جمودها وطبيعة المهام الملقاة على عاتقها

يُمْكن بلوغُه بتعميم مقولة «صراع الحضارات» أو ببعض الإنتاج الثقافيّ الذي أنتجناه منذ بداية عصر النهضة ابتهالاً بالحداثة الغربيَّة وديموقراطيّتها أو رجمًا بآلتها الماديَّة والاستعماريَّة. وعلى العكس من ذلك يمكن بلوغُه بالعمل المشترك وفق آليَّة هذه المجتمعات التي لم تعد غربيَّةً إلاَّ في سياستها الرسميَّة والتي يُمْكن أن يُسْهم في تغييرها اقتناعُ المواطنين العرب بممارسة حقِّهم الانتخابيّ مع شيء من التنظيم وتعيين الأهداف.

إنَّ تصويب مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة باتِّجاه الهدف العالميّ، أو على الأصحّ باتِّجاه عولمة قضايانا، يتكامل في بلادنا مع السعي إلى عولمة حقِّها في مقاومة الاحتلال وإزالة الاستعمار. لكنَّ هذا السعي لا يَنْفصل عن مقاومة انهيار البيئة الاجتماعيَّة العربيَّة وتفتيتها وشرذمة مداها الاجتماعيَّة. وهذا العمل المحليّ يَسْتدعي بلورة بدائل وحلول على مستوى المنطقة العربيَّة بأسرها.

ففي الوقت الذي يَشْهد فيه العالمُ، والعالمُ الثالث ضِمْنَه، إنشاءَ تكتُّلات اقتصاديَّة، يشذّ حكام العرب عن هذه القاعدة ويَعْقدون في أحسن الأحوال اتفاقيَّاتٍ تجاريَّةً لتسهيل حركة انتقال البضائع المستوردة بشكل يتوافق مع دور إسرائيل الاستراتيجيّ وبضغط من قوى العولمة الليبراليَّة. ويُمْكن القوى السياسيَّة العربيَّة والقوى الاجتماعيَّة أن تُسْهم في تغيير هذا الواقع المأساويّ إذا اقتنعتْ بجدوى العمل المشترك من أجل أهداف وبدائل أخرى لا تَخْتلف عمَّا تقوم به المناطقُ التي تحصِّن مجتمعاتها في مواجهة الانهيار الاجتماعيّ سواء بمبادلة فتح الأسواق مقابلَ التنمية المشتركة، أو بإعادة تأهيل القطاعات المنتجة واليد العاملة مقابل اتفاقات الشراكة وتوازن التبادل في التجارة العالميَّة.

على ضوء هذه الرؤية فإنَّ قوى مناهضة العولمة الليبراليَّة في المنطقة العربيَّة تَعْمل على تعميم تجارب المناهضة في العالم وتطويرِ بعض التجارب المحليَّة والانخراطِ في عمل مشترك مع الطاقات الفاعلة، ولاسيَّما الطاقات الشابّة. وعلى ضوء هذه الرؤية أيضًا تَعْمل مع القوى الاجتماعيَّة في بعض القطاعات أو بعض المناطق على تطوير إمكانيَّاتها وتكييفِ قطاعاتها في عمل مشترك على المستوى العربيّ أو العالميّ.

لقد حاولنا أثناء التحضير للقاء بيروت إرساءَ بعض الأولويَّات التي تَسْمح بتطوير العمل المشترك بين القوى السياسيَّة العربيَّة والمنظَّمات الدوليَّة. ففات اللِّقاء، وفاتت مناسبةُ انعقاد المنتدى الدوليّ، قبل أن تنتبه القوى السياسيَّةُ العربيَّةُ إلى أهميَّة هذا العمل المشترك في الإسهام في حلّ أزمات بلادنا. لكنَّ القطار لم يَفُتْ، وعسى أن لا تفوت محطةٌ أخرى.

باريس

قاسم عزّ الدين

كاتب سياسيّ لبنانيّ، يختصّ بمسائل الهجرة والعولمة والعلاقات الدوليَّة.

أسئلة الفرنكفونيَّة

○ الآداب

لقي الملفّ الذي نشرتْه الآداب في العدد الماضي، وعنوانُه «أقنعةُ الفرنكفونيَّة،» ترحيبًا شديدًا من معظم قرّائه. وقد يعود هذا الترحيب إلى أنَّ المجلّة كانت أوّل منبر (وربّما الوحيد أيضًا) الذي كَسَرَ في سنة الاحتفال بالقمّة الفرنكفونيَّة في بيروت جوَّ «السنوبيزم» الذي يَدْفع ببعض الناطقين بالفرنسيَّة الى الاستعلاء على المفتقرين إليها، وببعض أصحاب عقدة النقص إزاء الحضارة العربيَّة إلى الانتفاش. وقد حاول الملفّ السابق أن يَكْشف الأقنعةَ التي تتستَّر بها الفرنكفونيَّةُ (كولعها برفع شعارَيْ «حوار الحضارات» و«التعدُّد أو التنوُّع الثقافيّ») لترويج المصالح الاقتصاديَّة والبضائع الثقافيَّة الفرنسيَّة، على ما أَجْمع ثلاثةُ كتّاب من بلجيكا ولبنان والولايات المتحدة وفضحتْه «أرقامُ الآداب.»

وقد دَفَعَنا ذلك الترحيبُ إلى توسيع ملفّ الفرنكفرنيَّة (ولاسيَّما أنَّنا مازلنا نَحْتفل بأنشطتها في بيروت رغم تأجيل قمّتها). وكانت محطَّتنا الآن في المغرب حيث تَنْتشر اللُّغةُ الفرنسيَّةُ انتشارًا كبيرًا في الإدارة والإعلام والتعليم برغم وجود ٨٪ ينطقون بها فقط، بحسب حسن الصميلي.

ولا حاجة في الختام إلى أن نؤكِّد أنَّ هذا الملفّ سيَبْقى مفتوحًا لأنَّ أسئلته وقضاياه شائكة وتَحْتمل وجهات نظر كثيرة.

بيروت

الفرنكفونيَّة واللُّغات الأدبيَّة المحليَّة

عبد الكبير الخطيبي

ترجمة: فريد الزاهي

منذ مدّة يدور الحديثُ لا عن الأدب الفرنسيّ في وحدته، وإنّما عن الآداب الفرنكفونيَّة. وهذا الرأي يَفْترض وجودًا فعليّاً للتعدُّد والاختلاف في اللُّغات الأدبيَّة المحليَّة. إنَّها تعدُّديَّة ذاتُ منحًى نشيط، ذلك أنَّه لا يُمْكن وجودُ تجربة عالميَّة وثقافيَّة شاملة من دون وجود أعمال تتشكَّل في حضن هذه اللُّغات المحليَّة، كلاً على حدة.

ولنا الحقّ في طرح سؤال أوّل: هل هذه التسمية (أعني الآداب الفرنكفونيّة) مجرّدُ تحصيل حاصل، أم أنَّها تعيش وضعيةً جديدةً كليَّةً وجوهريَّةً، وضعيَّةً قد تعرِّض للخطر لا الأدبَ الفرنسيَّ وحدَه وإنَّما، وبصورة أكثر جذريَّة (أعني الجذور وتباين الجذور)، اللُّغةَ الفرنسيَّةَ في مبدإ هويَّتها؟ إنَّنا نأخذ هذا التعبير الأخير في بنيته اللِّسانيَّة والثقافيَّة والسياسيَّة (الوطنيَّة والدوليَّة)، من دون أن نَنْسى البعدَ الإعلاميَّ الذي غدا دورُه راسخًا بشكل متزايد. لذا سيكون هذا المجموعُ الهيكليُّ، الذي يَمْلك هذا الحدَّ أو ذاك من الصلابة والانسجام، أحدَ محاور حديثنا.

يبدو في تمحيصنا الأوَّليّ أنَّ تسمية «الآداب الفرنكفونيَّة» تَعْني أنَّ في تعدُّديَّة اللُّغات المحليَّة نموذجًا مرجعيّاً هو الأدبُ الفرنسيُّ في مبدإ هويَّته. إنَّه مبدأ سوف تَلْتحق وتَلْتصق به لغاتٌ محليَّةٌ أخرى (مكتوبةٌ وشفويَّةٌ): اللَّهجة اللابونيَّة والرومنديَّة والكنديَّة والمغربيَّة، ولغة الكرْيول، من دون أن نَنْسى اللَّهجة البروطانيَّة والكورسيكيَّة، ومجموعَ الخاصيَّات اللُّغويَّة التي يضمُّها الترابُ الفرنسيّ. إنَّه هذه اللُّغات المحليَّة، مَثَلُها في ذلك مَثَلُ مجاز الشجرة، تُزْهر كما لو كانت قد استُنْبتَتْ حول هذا النموذج المرجعيّ، أيْ حول مبدإ الهويَّة ذاك، الذي حدَّده الشاعرُ الفرنسيُّ إيف بونفوا «باعتباره قاعدةً تَسْعى نحو المطابقة بين الواقع والعقل، وتُمكِّن من تفادي الشكّ في كون اللِّسان يَعْكس، وبدقَّة، وفي بنيته نفسها، هذا المعقولَ intelligible.»(١)

الفرنسيَّة بوصفها لغةَ حب

لكنْ لنبدأ من الحاضر بُغية دراسة الماضي. لنَنْطلقْ من الواقع العينيّ للفرنكفونيَّة، ومن خلفيَّتها اللُّغويَّة المحليَّة. إنَّ بلدان الفرنكفونيَّة بكاملها تعيش ازدواجًا لغويّاً من نوع خاصّ، هذا إذا لم تكن تَعْرف التعدُّدَ اللُّغويَّ. ففي كل مكان، هناك علاماتٌ شاهدة على التمازج والانفصام اللِّسانيّ والرطانة، وعلى التراتبيَّة بين اللُّغات المحليَّة.

وأنا، بوصفي كاتبًا مغربيّاً، لا يُمْكنني الصمتُ على واقعتَيْن مهمَّتَيْن.(٢)

ـ فالتكوين اللِّسانيّ الفعليّ في المغرب عربيٌّ وبربريٌّ، فرنسيٌّ وإسبانيٌّ ولو بشكل هامشيّ، من جهة؛

ـ أمَّا من جهة ثانية، فاللِّسانُ العربيّ مزدوجُ اللُّغة، إذ هو موزَّع بين تقليديْن اثنَيْن، يعود أحدُهما إلى الذاكرة المكتوبة، فيما يعود الآخرُ إلى الحكاية الشفويَّة.

هذا هو ما يفسِّر احتواءَ المغرب أربعةَ آدابٍ متوازية. أحدُ هذه الآداب مكتوبةٌ بالعربيَّة ويحيل على الأمَّة العربيَّة الإسلاميَّة (وليس عليها وحدها) وجينيالُوجيَّتها النصيَّة. والثاني يَسْري ويَرْتحل بين الشعر الشعبيّ والخرافة، والغناء، والممارسة السحريَّة والصوفيَّة، نظرًا إلى كونه مصوغًا بالعربيَّة الشفويَّة، ولم يحظَ بالتقييد والكتابة. أمَّا الأدب البربريّ، وهو الأدبُ الأعتقُ والأقدمُ، فهو بالرُّغم من كونه خَضَعَ للحجب، يَرْتحل أيضًا بين فضاءات ثقافيَّة مُختلفة من الثقافة الشعبيَّة. وأخيرًا هناك الأدبُ الفرنسيُّ اللُّغة، وهو ذو جينالوجيا مزدوجة. فليس من الصدفة أن يكون الكتّاب المغاربيُّون أسرى السيرة الذاتيَّة؛ ذلك أنَّ الكتابة بلغة أجنبيَّة تُشكِّل طريقةً لتأسيس مشروعيَّةِ فعلِ الكتابة.

---

١ ـ أنظر **L'improbable et autre essais** (اللامحتمل وأبحاث أخرى) غاليمار ١٩٨٠، ص ٢٦٠.

٢ ـ أنظرْ كتابنا **Figures de l'étranger** (صورة الأجنبيّ في الأدب الفرنسيّ) دونويل ١٩٨٧، ص ١٠.

يقترح دوبوصي خلق توجّه جديد للفرنكفونيّة يتماشى مع مبدإ احترام تنوّع اللّغات المحليّة، ومبدإ عالميّة متعدّد الأقطاب

فالكاتب باللّغة الفرنسيّة يقول في البدء: هذه هي ولادتي، وذلكم اسمي، وهذه أرضي، وذلكم «قلبي الذي لا يَنْبض إلاّ لكم.» إنّه ينظر إلى هويّته وهويّة شعبه عبر ما يُشْبه إثنولوجيا أدبيّةً. كلّما توغّل في هذا المسار اكتشف محاسنَ الغربة والاضطرابات التي تَخْلقها. فبمقدار ما تعيد اللّغةُ الفرنسيّةُ بَنْيَنَةَ اللّغة الأمّ، ينصاع الكاتبُ للغةِ الغوايةِ هذه. إنّها غوايةُ الكلمات وهي تَنْتظم فيما بينها في لغة حبٍّ تحافظ على قواعد اللباقة.

يحسُّ ذلك الكاتبُ بمفارقات لغة الحبّ هذه (الآتيةِ من مكان آخر ومن ذاكرة أخرى)، من غير أن يتمكّن من تطويرها وبلورتها. أليس مطالَبًا بتغيير جينالوجيّته النصّيّة من خلال التماهي مع هذا الكاتب الفرنسيّ أو ذاك؟ وفي الوقت نفسه، أليس هذا التعويض في صلب الذاكرة خطأً، ووعدًا بحريّة لا تُضاهى؟ أليس فعلُ القطيعة مكوِّنًا من مكوِّنات كلّ فعل أدبيّ جديد؟ فقط، يَنْبغي صياغةُ الأشكال، وإبداعُ واستكشافُ ما ظلّ صامتًا في لغة الحبّ هذه. ويأتي اليومُ الذي يُحسّ فيه هذا الكاتبُ أنّه غدا متأكّدًا إلى حدٍّ ما من إمكاناته، ليتملّك اللّغةَ الفرنسيّة. إنّه يقوم بذلك على طريقته الخاصّة، وغالبًا بجموح عارم. هكذا يَبْدو أنّ شيئًا ما جديدًا يَنْبثق من أعماق ماضٍ إعجازيّ. إنّه شيء جديد وغيرُ قابلٍ للتحديد. ربما كان ذلك هِبةً من لغةٍ ما، هِبةً سوف تَكْشف لهذا الكاتب النزق أنّ كلّ لغة خاضعةٌ لقوانين تجاريّة. «لكنْ ما الذي يتفاوض الكاتبُ بصدده مع رفيقته في الحبّ؟ أهو جسدها، أم روحُها، أم نفسُها؟ الحبُّ، كما البنكُ، مسألةُ كتابةٍ وترجمةٍ للقيم التبادليّة؛ فللحبّ اقتصادُه أيضًا من تمويل واستدانةٍ وتسديدٍ وتخفيضٍ وعجزٍ وصرافة. وله كذلك حقوقُه المكتسبةُ في العقار التجاريّ، وحقُّ التمليك المؤلم، وحقُّ امتلاك الأسهم، وحقُّ المتعة والتسجيل القيميّ في الجمارك، وله كذلك حراستُه وتخزينُه وطابعُه، هذا من دون أن نَنْسى الإصداراتِ الخاصّةَ الهادفةَ إلى إحكام الطوق. فلكل عنصر في الحب محاسبتُه. وأنْ نحبَّ، ولو جزئيّاً، مسألةٌ تتطلّب التبصُّرَ والتفكيرَ. وهو سرّ لا يخفى على أحد، فبإمكانه أن يَخْضع للتدبُّر، إذ هو يمتلك اقتصادَه الطقوسيَّ المتوارثَ أبًا عن جدّ.»(١)

ونظرًا لتملُّك الكاتب لغةَ حبٍّ مستقاةً من تقليد أجنبيّ، فسوف يكون مضطراً إلى ممارسة الازدواج اللّغويّ. هكذا سوف يجد نفسَه في بلده الأصليّ يتكلّم أحيانًا لغةً ويَكْتب بأخرى، في اليوم نفسه. فالازدواج اللّغويّ، سواء كان معيشًا بشكل نشيط، أو بشكل يُنْتج الغموضَ، يمكّن الكاتبَ من كشفٍ آخر؛ فهو يُدْرك في آخر المطاف أنّ لغته ليست لغة أمّاً ولا لغةً أبًا.. وأنّها، بوصفها تجربةَ كتابةٍ، لغةٌ غيرُ شخصيّة. غيرُ شخصيّة؟ نعم، وبمعنى مزدوج: فاللّغة، من جهة، لا تَنْتمي لأحد؛ وهي، من جهة أخرى، تَفْقد قِنَاعها باعتبارها حيازةً من قِبل مجموعةٍ أو بلدٍ مهيمنٍ للخيرات الرمزيّة التي تتبادلها. إنّ اللاّشخصيّة تلك تشكّل يوتُوبْيَا الكاتب، أو بالأخرى منفاه. أمّا على أرض الواقع فالأشياء تكون أكثرَ تعذُّرًا على التناول. فالكاتب الذي نحاول هنا رَسْمَ صورةٍ له يحسُّ أنّه قد تعرَّض، بشكل أو بآخر، لفقدان جزءٍ من ذاته. إنّه يحسُّ نفسه هامشياً فيما نَعْتبره حسّاسًا وشغوفًا بفرنسا من غير أن يكون كذلك، ومن غير أن يكون مطابقًا لذاته أو فرنسيّاً حقّاً. لذا فهو يتعرَّض لإنكارٍ وتجاهلٍ مصحوبَيْن أحيانًا بالمحاباة.

ما الذي نعانيه في الفرنكفونيّة؟ **وبأيّة شكاوى يتعلّق الأمر**، خصوصًا إذا نحن **انطلقنا من المعنى الأصليّ** للفعل الفرنسيّ douloir الذي اشتقّتْ منه كلمةُ doléance: شكوى ـ عتاب؟

---

١ ـ أنظر **Nouveaux discours sur l'universalité de la langue française** (خطابات جديدة حول عالميّة اللّغة الفرنسيّة)، غاليمار ١٩٨٨.

الفرنكفونيَّة واللُّغات الأدبيَّة المحليَّة

عن القوميَّة والعالميَّة في الأدب

عادةً ما نقول إنَّ وطن الكاتب هو اللُّغة. فهل يوجد إذن، في ما وراء تعدُّد اللُّغات المحليَّة للفرنكفونيَّة، وطنٌ أدبيٌّ، أو بالأحرى وطنٌ مشترك trans-nation يكون القلبَ النابضَ للفرنكفونيَّة؟

لقد قدَّم تييري دوبوصي Th. de Beaucé، بوصفه كاتبًا ووزيرًا في الحكومة الفرنسيَّة، جوابًا ممكنًا عن هذا التساؤل. ففي كتاب عنيف، يحلِّل دوبوصي الفرنكفونيَّةَ باعتبارها لسانًا عالميًا بقوله: «نظرًا لدعوى العالميَّة التي تتمتَّع بها اللُّغةُ الفرنسيَّةُ، بوصفها اللُّغةَ الأقوى، يتحتَّم عليها إعطاءُ المَثَلِ في المقاومة، وتحديدُ الاستراتيجيَّات المشتركة الجديدة بحماية التعدُّديَّة. فحين يقال إنَّ اللُّغة الفرنسيَّة تَعْني فرنسا، يتمّ الخلطُ بين مصالح الشعب والدولة ومصالح تعبيرٍ لسانيٍّ معيَّن. والحالُ أنَّ مناخ اللُّغة الفرنسيَّة ليس مناخَ فرنسا فقط، مع أنَّ فرنسا تقوم فيه بدورٍ خاصٍّ وفريد.» وذلك هو المنحى الذي ستأخذه مداخلتُنا بدورها.

يتنامى انتشارُ اللُّغة الفرنسيَّة في العالم بوتيرة أقلّ من وتيرة تعميم اللُّغة الأنجلواميركيَّة الذي يساير التجارةَ والتقنيَّة. يَقْترح الكاتب، إزاء تقنيَّة الحداثة المهيمنة هذه، خَلْقَ توجُّهٍ جديدٍ للفرنكفونيَّة، وذلك تبعًا لاستراتيجيَّة غير دفاعيَّةٍ هذه المرّة، وإنَّما مرنة ونشطة ومتماشية مع مبدأ مزدوج: مبدأ احترام تنوُّع اللُّغات المحليَّة، ومبدإ عالميَّةٍ متعدِّدٍ ومتعدِّدِ الأقطاب. هكذا يَنْتهي وَهْمُ المَرْكز، والمَرْكزِ العِرْقيّ، الذي يتحكَّم في الحضارة الفرنسيَّة، في اندماجها وتوحُّدها حول موقع جغرافيٍّ معيَّن ودولةٍ وإيديولوجيا محدَّدتَيْن: إنَّ فرنسا هذه يَنْعتها المؤلِّف بالاستبداديَّة.

ولكنْ لكي يغدو مبدأُ الفرنكفونيَّة هذا فاعلاً، يتطلَّب الأمرُ وجودَ قواعد لعبة بين الأطراف المعنيَّة تكون شفَّافةً بما فيه الكفاية، ويتطلَّب أيضًا وجودَ قوانينِ ضيافةٍ في اللُّغة التي تتقاسمها تلك الأطرافُ وتَنْقسم داخلها. إنَّها ضيافةٌ من غير محاباة، وبحثٌ عن هويَّة تكُون بدورها في حالة صيرورة. فإذا ما نحن قبلنا بفكرة هويَّة لا استقرارَ لها في الماضي، فإنَّ بإمكاننا التوصُّلَ إلى تصوُّرٍ أكثر صوابًا لهويَّة في حالةِ صيرورة. وأنا أعني هويةً تكون إرثًا من الآثار والكلمات والتقاليد، وتتحوَّل مع الزمن المحدَّد لحياتنا بعضِنا مع بعض ومع الآخرين. ذلك أنَّ الإنسان الذي لا يحافظ على حياته، بفضل ماضيه المشرِق وحده، يُشْبه ميِّتًا محنَّطًا، أيْ ميِّتًا قد لا يكون عاش أبدًا.

هكذا يتوضَّح أنَّ الهويَّة لا تتحدَّد من خلال بنية أبديَّة، بل هي ـ حسب رأينا ـ محكومةٌ بعلائق متقاطعة بين الزمن والفضاء والثقافة التي تهيكِلُ حياةَ مجموعةٍ بشريَّةٍ أو عِرْقيَّةٍ أو حياةَ مجتمعٍ ما. إنَّها ترجمةٌ لحركة الوجود ومرونتِه وتكيُّفِه مع الأحداث، ومع طاقته الخاصَّة في التجدُّد. تعني «الضيافة» هنا إنصاتًا للآخر باعتباره آخَرَ، ومن ثمَّ الإنصاتَ له من أجل التمكُّن من استقباله في فرادته. إنَّها كلمةٌ آتيةٌ من مكانٍ آخر بعيدٍ، ومراسٌ لهويَّتي الخاصَّة في تبلورها، ومراسٌ لطموحي الخاصّ إلى العالميَّة، كيفما كنتُ: أمسلَّحًا بالقوَّة أم محرومًا منها، أمدعَّمًا باستراتيجيَّةٍ قوَّةٍ أم محرومًا منها.

يتعلَّق الأمر فعلاً بمبدإ لتعدُّد اللُّغات المحليَّة، لكنْ لماذا؟ كيف يكون ذلك التعدُّد ثراءً لغويًا لا فقرًا في الوقائع؟ لنأخذْ لغة الكريُول نموذجًا. إنَّ ما يَمْنح هذه اللُّغةَ قيمتَها هو، بالتعبير الشائع، نكهتُها المحليَّةُ ونبرتُها الغنائيَّةُ والراقصةُ ومرتجلاتُها الغرائبيَّةُ، كما هو الشأن بعضَ الشيء مع «السكات» scat في موسيقى الجاز، باعتبار أنَّ فعل scater يَعْني تأديةَ مقاطع غنائيَّة عبر محاكاة آلات تلك الموسيقى.

لكنَّنا نَعْلم أنَّ جيمس جويس، وهو من بين الكتّاب المرموقين في هذا القرن، قد ابتدع عدَّةَ لغاتٍ محليَّة ومن بينها لغةُ «السكات» الأدبيَّة في روايته **يقظة فينيجان** Finnegan's Wake. إنَّ ما نَقْصده هنا هو أنَّ لغة الكريول عبارة عن رطانة Pidgin أيْ هي مزيج من اللُّغات؛ وحين يأخذ عملٌ أدبيٌّ ما على عاتقه هذا التمازجَ فإنَّه يغدو مختَبَرًا للإبداع الأدبيّ. فالكريول ليس قضية محليَّة

اللغة الفرنسيّة تكبت قوّتها الشعريّة كما كبتت منذ خمسة قرون تنوّع لغاتها المحليّة

فقط، وإنّما يشكّل الإمكانَ الأصيلَ لكلّ لغة كي تتغذّى من اللّغات الأخرى وتَثْرى بفضلها، وذلك من غير السقوط في الهذر أو العودة إلى الصرخات الهمجيّة. إنّ جويس، وهو الإيرلنديّ الأصل، لم يخشَ الدفْعَ بالإنجليزيّة، وهي اللّغة الكونيّة، إلى حدود العيّ.

ومع ذلك، فإنّ النقد الميتْروبوليتانيّ (الحواضريّ) يَحْتفل بجويس ويتجاهل الكريول. فالأمر يتعلّق بوزنَيْن ومكيالَيْن. ينسى هذا النقد أنّ الكتابة هي تَرْكُ بصمات الصوت والعاطفة على رسوم الكلمات؛ وذلك هو تصوُّرنا للأدب، إذ التمازجُ الأوّلُ للكتابة موزَّعٌ بين الصوت والمكتوب. إنّ كلّ لغة تُقنِّن قواعدَها التعبيريّة، غير أنّ السنن يذوي في حضرة الإيقاع.

نحن نتحدّث عن الضيافة في اللّغة، مع أنّ الواقع محدّد، حسب منطق التاريخ، من قِبل التراتبيّة وهيمنةِ لغاتٍ على أخرى، وكذلك عبر تعدُّديّتها اللامتساوقة والمتباينة. وهو ما يؤدّي إلى نفي اللّغات وهلاكِها وتشتيتِ اللّغات المحليّة، وإلى العيّ، وإلى كآبةِ بعضها والصمتِ المحبطِ للبعض الآخر. إنّ كل هذه المكابدات تشكّل أيضًا جزءًا من الفرنكفونيّة.

يعاني الفرنسيُّون التأخرَ الذي تعيشه لغتُهم، بالمقارنة مع التعبير العالميّ باللّغة الأنجلو أميركيّة. هذا في الوقت الذي يشكو فيه الفرنكفونيُّون من وضعهم معتبرين أنْفُسَهُم موضعَ تجاهل متجذّر من قبل الميتروبول. لقد غدت اللّغة الانجلوأميركيّة اللّغةَ المشتركة العامّة في جميع المجالات، الصناعيّة والتقنيّة والسياسيّة والديبلوماسيّة والثقافيّة والإعلاميّة... وقد تسرّعتْ هذه الوتيرةُ لأنّ اللّغة أصبحتْ وسيلةً لتطوير الإعلاميّات، وشفرةً عدديّةً وتناظريّة، أيْ تقنيّةَ إعادةِ إنتاجٍ للزمن بوصفه ذاكرةً اصطناعيّة. أمّا الكتاب، بوثقةً للتراث المكتوب، فَقد أضاع موقعَه الاستراتيجيّ في مجال المعرفة. ويلزمه من الآن أن يَكْتفي بدوره كعنصر ومحطةٍ للتواصل الإعلاميّ.

لكنْ لنَعُد إلى اللّغة الفرنسيّة التي حظيتْ منذ العصر الكلاسيكيّ باستمرار رائع أكيد. فاللّغة الكلاسيكيّة لاتزال إلى يومنا هذا نموذجًا ومقياسَ هويّة بالنسبة للفرنسيّين. إنّه نموذج فرنسا حول مركزيّة البلد والدولة واللّغة والدين. ولقد تمّ إقرارُ هذه الهويّة من الذات إلى الذات من خلال أنظمة من القواعد الشكليّة التي ماتزال تتحكّم فيها، وكأنّها الهيكلُ السّامي للغة الفرنسيّة. غير أنّ اللّغة الكلاسيكيّة، التي غدتْ ذاتَ منزع إنسانيّ منذ عصر الأنوار، تعرّضتْ لأولى التقلّبات مع الثورة الشعريّة التي عاشتْها فرنسا منذ بداية القرن التاسع عشر. فقد استطاع بودلير، باستيعابه للّغة الكلاسيكيّة ولأشكالها في أكثر مظاهرها الإنشاديّة الشهويّة، أن يقود الأدبَ الفرنسيَّ نحو حداثة لا مثيل لها. وحقّق تلك اللّغةَ بشكل مزدوج. وربّما كان ذلك آخر شاعر عذريّ في فرنسا، متظاهرًا - ويا للحيلة الكبرى! - بأنّه شاعر كلاسيكيّ منحطّ. أمّا أن يكون اسمُ ملارمي، بعد بودلير، علامةً على تجربة نموذجيّة، فهو شيء لا يفاجئ أحدًا. إنّه من دون شكّ المنظِّرُ والممارسُ «للشعر الخالص،» غير أنّنا نَنْسى أنّه كان يملك وعيًا حادّاً ومؤلمًا جدّاً بنهاية الكتاب الشامل le Livre. لقد كان يَمْلك وعيًا دقيقًا بالوجوه المتعدِّدة للتقنيّة. ففي «رمية نرد» تكون القصيدة عبارةً عن لعبة فضائيّة بين قراءات عديدة متراكبة على مستويات مختلفة. كان مالارمي يَرْغب في كتابة قصيدة ذات صياغة كاليغرافيّة وطباعيّة، قصيدةٍ تكون هندسةً للروح وسينوغرافيّةَ رؤيا وفكرًا باذخًا للفراغ. إنّه الأدب باعتباره اقتسامًا متدرِّجًا للمضيء والمعْتم بحيث يكون الفضاءُ (التشكيلُ البصريُّ واللونيُّ للكلمات) مجالَ تجلٍّ للإيقاع. أمّا عن رامبو، شاعرِ الهجرة بامتياز، فإنّنا نترك الكلمة لأنطوان رايبو A. Raybaud الذي يحدّد شعره باعتبارِ ما يُمكن تسميتُه انشقاقًا في الحكاية. فلّما كانت الحكاية تَشْتمل على بعض الأسس، فإنّ كل اشتغال النصّ ينصبّ بالضبط على جرِّه إلى الانشقاق.

إنّ هذا الانشقاق يشكّل في نظره إمكانيّة استخراج وتحريك طاقة جديدة في النصّ... وفي هذا السياق يلزمنا فهمُ كلمة barbare كما يَسْتخدمها رامبو، لا بمعنى الهمجيّة التي يتمّ الحديثُ دائمًا

الفرنكفونيَّة واللُّغات الأدبيَّة المحليَّة

عنها، وإنَّما في المعنى المرجَّح في نهاية القرن التاسع عشر، أيْ تهديم النظام القائم، وتشغيل حركة طاقة معيَّنة. إنَّ الهمجيِّين هم، بهذا المعنى، الدمُ الجديد للذين يأتون ويدمِّرون روما. وهو من ثم محاولة أو، بالأحرى، تحقيقُ نظام جديد يكون محمَّلاً بممكنات جديدة.(١)

لقد أتينا على ذكر لحظاتٍ تخلخل عاشتْها اللُّغةُ الكلاسيكيَّة، ونحن نفكِّر في أنَّ هذا التخلخل الذي استمرَّ - وبطريقة متباينة - حتى القرن العشرين لايزال فاعلاً سواء في فرنسا أو خارج حدودها، وكذلك في لغات أدبيَّة محليَّة هي في طور التكوُّن. لكنْ قد يقول قائل: عمَّ تتحدَّث؟ مَنْ يقرأ الشعرَ الآن في فرنسا؟ إذ الشعراء هامشيو الأدب الفرنسيّ. ونحن نعايش المفارقة التالية: فاللُّغة الفرنسيَّة تكْبتُ قوَّتها الشعريَّة كما كبتتْ منذ خمسة قرون تنوُّعَ لغاتها المحليَّة. غير أنَّها في الوقت نفسه لم تَعْمل بما فيه الكفاية على التحوُّل إلى لغة نمطيَّة standard كي تَعْمل على تنشيط عالميَّتها الأدبيَّة، سواء في العالم الفرنكفونيِّ أو في بلدان أخرى.

تشكِّل فرنسا بلدًا أوروبيّاً ومتوسِّطيّاً وفرنكفونيّاً في الآن نفسه. وتلك هي العناصر الثلاثة المكوِّنة لهويَّتها. لهذا السبب يَعْتقد آلان دوكو A. Decaux، الوزيرُ والأديبُ، أنَّ الهويَّة المتبلورة لأوروبا تكْمن في ممارسة التعدُّد اللُّغوي،(٢) باعتبار أنَّ هذه الممارسة ستكون في صالح التوازن بين الشمال والجنوب والشرق والغرب. هكذا يدافع دوكو عن تعليم لغتين، وعن ازدواج لغويّ يسمَّى ازدواجَ «الحوار» كمثل الألمانيَّة في شرق فرنسا. إنَّها طريقة لخلق أماكنِ مرورٍ وتبادلٍ، عوَضَ تعويق التواصلات بين الناس.

الفرنكفونيَّة مشروعٌ واسعٌ ومعقَّدٌ وطموحٌ، وهي بالنسبة إلى البعض شيءٌ طوباويّ. وبإمكاننا التساؤلُ بالفعل عمَّا إذا كان أتباعُها قد مَنَحوا أنفسَهم الوسائلَ الماديَّة والثقافيَّة لتمكينها من قواعد صلبة. أفلا يوجد بين الشمال والجنوب لاتوازنٌ بديهيٌّ جدّاً؟ أليس هذا اللاتوازن موزَّعًا بين احتكار البعض وفقر البعض الآخر؟ وللمهدي المنجرة الحقّ في التساؤل: «هل تشكِّل الفرنكفونيَّةُ وسيلةً للعلاقات الدوليَّة؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو الجديد فيها؟»(٣)

يجيب المنجرة بالسلب، واضعًا اليدَ على المعطيات الواقعيَّة: كالعددِ المحدود للناطقين بالفرنسيَّة (١٠٦ ملايين نسمة)، وضعفِ الوزن الاقتصاديّ للعالم الفرنكفونيّ، ولاتوازنِ الناتج القوميّ الخام بين كندا وفرنسا من جهة (٨٣٪) والبلدان الإفريقيَّة من جهة ثانية (٥،٨٪).

كثيرة هي العوائق التي تَشْهد على وضعيَّة جدّ غامضة موروثة عن تاريخ استعماريّ طويل، وناتجةٍ عن تفقير لا يفتأ يتزايد حدَّةً. أين نحن الآن؟ ما هو حال الفرنكفونيَّة بوصفها محورَ ثقافة واستراتيجيَّة دوليَّة؟ إنَّنا لانزال في فجر التساؤل عن التقسيمات الجديدة بين اللُّغات، وعن سرعة التقنيَّة وآثار التدويل déterritorialisation.

الدار البيضاء

عبد الكبير الخطيبي

من كبار كتّاب المغرب الأقصى. من كتبه الحب الثنائيّ اللغة، والذاكرة الموشومة.

١ - أنظر **Imaginaires de l'autre** (متخيَّلات الآخر) لارماطان، باريس ١٩٨٩.

٢ - أنظر مقاله «أوروبا وتحدِّي اللُّغات، جريدة **لوموند**، ١٤ سبتمبر ١٩٨٩.

٣ - «المغرب العربيّ والفرنكفونيَّة،» مجلة **Economica**، باريس ١٩٨٨.

حوار مع حسن الصميلي حول الفرنكفونيَّة

حسن الصميلي

أجراه: عبد الحقّ لبيض

بدأتْ علاقتُكم بالفرنكفونيّة منذ ١٩٨٣ حين انتميتُم إلى مؤسّستين فرنكفونيّتيْن هامّتيْن هما: «جمعيّة الجامعات الدوليّة الناطقة كلّياً أو جزئيّاً باللُّغة الفرنسيّة» و«وكالة التعاون الثقافيّ والتقنيّ.» كيف يُمكنكم تقويمُ هذه التجربة؟

بدأتْ علاقتي بالفرنكفونيّة، كما أشرتَ في سؤالك، منذ سنة ١٩٨٣، عندما شاركتُ في الجمع العامّ لـ «جمعية الجامعات الناطقة كلّياً أو جزئيّاً بالفرنسيّة» منتدَبًا من قبل الجامعة المغربيّة. وكنتُ لحظتَها رئيسًا لشعبة اللُّغة الفرنسيّة وآدابها في جامعة فاس، ثمّ انتُخبتُ في اجتماع لومي ضمن اللَّجنة العربيّة، إلى جانب العديد من الأعضاء من مختلف الدول العربيّة الناطقة كلّياً أو جزئيّاً بالفرنسيّة.

ومن أهمّ مشاريع العمل التي اقترحناها في هذه اللَّجنة، بمعيّة أعضاء من أميركا اللاّتينيّة، مشروعَ حثّ الجمعيّة على الاهتمام بمسألة «حوار الثقافات.» ومازلتُ أتذكّر الصراعَ المريرَ الذي خضناه مع بعض الأعضاء الفرنسيّين والكيبيكيّين والبلجيكيّين الذين كانوا يعارضون توجُّهاتنا في الموضوع ويَسْعَوْن بقوّة إلى فرض رؤاهم. إلاّ أنّنا، رغم كل الصعاب والعراقيل، نَجَحْنا في فرض الاتّجاه الذي كنّا ندافع عنه. وممّا ساعدنا على العمل ما رُصِدَ من ميزانيّات كانت تُصرف على الأعمال والأنشطة والبرامج التي كنّا نقوم بها داخل اللَّجنة العربيّة. وهكذا اقترحنا إنشاءَ معهد متنقّل للسانيّات، بل عقدنا دوراتٍ علميّةً باسمه في كلٍّ من تونس والمغرب والقاهرة ودمشق. وقد كانت هذه الدورات مناسَبَةً علميّةً ثمينةً استطَعْنا فيها أن نَجْمع لفيفًا من الأساتذة الباحثين والطلبة المتخصِّصين في اللِّسانيّات العربيّة ليتدارسوا قضايا اللُّغة والثقافة في الوطن العربيّ. كما أتاحت لنا هذه الدورات فرصةَ دعوة كبار الباحثين في اللِّسانيّات والشأنِ اللُّغويّ من فرنسا ومن أميركا ومن العالم العربيّ. وقد تحكّم في عملنا هذا مبدأٌ جوهريٌّ كان يقوم على أساس مسألة «حوار الثقافات،» وتعزيز مكانة اللُّغة العربيّة أيضًا.

ما يؤكّد هذا التوجُّهَ مبادرتُنا العمليّةُ والعلميّةُ التي تجسّدتْ في تأسيسنا ـ داخل اللَّجنة العربيّة ـ قسمَ الترجمة، ومن أولويّاته تقريبُ مشارب الثقافات المختلفة فيما بينها. وهكذا قمنا بترجمة مؤلَّفات فرنسيّة وإنجليزيّة إلى اللُّغة العربيّة، أو العكس. وكان دورُنا الأساسيُّ في ذلك كلّه هو التعريفَ بصورة الحضارة العربيّة والإسلاميّة في الغرب، كي لا تظلّ هذه الصورةُ منقولةً عبر المستشرق فقط، وإنّما تكون منبثقةً من مصنَّفاتٍ وضعها عربٌ ومسلمون عن طريق الترجمة.

إلاّ أنّه بعد حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ وقعتْ قطيعةٌ بين «اللَّجنة العربيّة» و«الجمعيّة.» وكنتُ شخصيّاً قد جمّدتُ عضويّتي في «اللَّجنة» إلى غاية ١٩٩٣، حين ظهرتْ محاولةٌ جديدةٌ لتفعيل عمل اللَّجنة، ودُعينا إلى اجتماع في مدينة بيروت سنة ١٩٩٣، وبدأنا نَشْتغل من جديد. إلاّ أنّ المستجدّ البارز هو ظهورُ تراجع في اتّجاه «حوار الثقافات،» وظهر هناك تشدُّدٌ من بعض الفرنسيّين والكيبيكيّين والبلجيكيّين في هذا الموضوع.

المؤسّسة الثانية التي انتهيتُ إليها، كما ذكرتَ، هي «وكالة التعاون الثقافيّ والتقنيّ،» وهي وكالة فرنكفونيّة حكوميّة، إذ إنّ الأعضاء المنتمين إليها يمثّلون حكوماتهم. وكان المغرب عضوًا ملاحِظًا في هذه الوكالة. وللإشارة، فقد كان انتمائي إلى هذه المؤسّسة الفرنكفونيّة بصفة شخصيّة، بوصفي خبيرًا في الشؤون الإفريقيّة.

«حوار الثقافات» شعار ترفعُهُ القمةُ الفرنكفونيّةُ القادمة التي يُزْمَع عقدها في خريف ٢٠٠٢. وهذا يَعْني أنّ المؤسّسة الفرنكفونيّة بدأتْ تعي دورَ التعدُّديّة الثقافيّة في إنماء عنصر التواصل بين أعضائها. فهل هذا التحوُّل ناتج جزئيّاً عن نضالاتكم ونضالاتِ أمثالكم السابقة؟ أم أنّه وليدُ تحوُّلاتٍ بنيويّةٍ في مسار المؤسّسة الفرنكفونيّة ذاتها؟

المؤسّسة الفرنكفونيّة، ولسنوات عديدة، كانت مؤسّسةً ثقافيّةً في المقام الأوّل. والدليل على ذلك وجودُ الجهازَيْن الثقافيَّيْن اللذَيْن

حوار مع حسن الصميلي حول الفرنكفونيَّة

ذكرناهما آنفًا. لكنَّ التحوُّلات الكبرى والمتسارعة التي عصفتْ بالعالم، ففكَّكت الإمبراطوريَّةَ السوفياتيَّةَ وأطلقتْ مفهومَ العولمة في فضاء التفكير والتعامل العالميَّيْن ونصَّبت الولايات المتحدةَ قائدًا أوحد للعالم، غيَّرتْ أفقَ انشغالات الفرنكفونيَّة ودفعتْها إلى الاهتمام بالمعطى السياسيّ. فتحوَّلتْ، نتيجةً لذلك، إلى مؤسَّسة سياسيَّة ذاتِ أهدافٍ وغاياتٍ سياسيَّة نفعيَّة توظِّف من أجلها كلَّ الوسائل الممكنة، وفقًا للمقتضيات الوضعيَّة السياسيَّة العالميَّة. وهكذا، ابتداءً من قمَّة فرساي العام ١٩٨٦، بَرَزَ المنزعُ السياسيُّ توجُّهًا عاماً وأساسيّاً في اهتمامات المؤسَّسة الفرنكفونيَّة. وبلغ هذا المنزع أوجَهُ في قمَّة جزيرة موريس عام ١٩٩٣، وذلك في الخطاب الذي ألقاه الرئيس فرانسوا ميتران أمام أكثر من سبعة وأربعين ممثِّل دولةٍ ناطقةٍ كليّاً أو جزئيّاً بالفرنسيَّة، وذكَّر فيه بالدور الذي تلْعبه المؤسَّسةُ الفرنكفونيَّة في تمثيل التعدُّديَّة الثقافيَّة واللُّغويَّة، وحدَّد بوضوح أهدافَ أميركا في فرض ثقافة أحاديَّة عن طريق مبادئ العولمة وقوانين «الغات.» وأنهى خطابَه الشهير هذا بطلب مساعدة الدول الفرنكفونيَّة لفَرَنْسا في دعمها التعدُّديَّةَ الثقافيَّةَ واللُّغويَّةَ وفي دعم نضالها من أجل استثناء الإنتاج الثقافيّ من قيود منظَّمة التجارة العالميَّة.

لا أخفيك أنَّ الأمر بدا لي غريبًا ساعتَها، وكنتُ قد عبَّرتُ عن ذلك في مقالة نشرتُها وعقَّبتُ فيها على خطاب ميتران، متسائلاً عن مضمون هذا الطلب الذي تقدَّم به والمتعلِّق بالاستثناء الثقافيّ من معاهدة منظَّمة التجارة العالميَّة. وقلتُ لحظتَها: كيف يُمْكننا أن نتفاعل مع هذا الطلب أو الاقتراح الصادر عن رئيس دولةٍ لا تَحْترم التعدُّديَّةَ الثقافيَّةَ واللُّغويَّةَ في علاقتها بمستعمراتها السابقة؟ وكيف تطالِبُ فرنسا المجتمعَ الفرنكفونيَّ بحماية التعدُّديَّة الثقافيَّة واللُّغويَّة، وهي الدولة التي تجنِّد مواردَ طائلةً من أجل محاربة التعدُّديَّة في الدول الفرنكفونيَّة، بل وداخل فرنسا نفسها؟ وخلصتُ في نهاية المقال إلى التأكيد على هدف فرنسا المبطَّن وراء هذه الحملة، والذي تسعى من خلاله إلى خدمة أغراضها التجاريَّة والاقتصاديَّة عن طريق رفع شعارَيِ التعدُّد الثقافيّ وحوار الثقافات. فالفرنكفونيَّة كانت وماتزال جهازًا لحماية مستقبل فرنسا الثقافيّ والسياسيّ، وهذا ما أكَّده الخبراءُ مستشرفين قوَّةَ الهيمنة الأميركيَّة المرتقبة آنذاك. فأميركا ظهرتْ وقتئذٍ أكبرَ مرشَّح لقيادة العالم بدلاً من القوَّتَيْن التقليديَّتَيْن: فرنسا وإنجلترا. وكان هؤلاء الخبراء متيقِّنين من أنَّ هذه القوَّة الجديدة ستكتسح العالم بلغتها وثقافتها، وهنا كانت المعضلةُ التي تواجه القوَّةَ الفرنسيَّةَ المتراجعة. لذلك نشأتْ فكرةُ «الفرنكفونيَّة» للدفاع عن اللُّغة والثقافة الفرنسيَّتَيْن. بل إنَّ المفكِّر الذي نظَّر لهذا المفهوم كان يقول إنَّ اللُّغة الفرنسيَّة عندما تكون خارج فرنسا وبلجيكا والكيبيك تكون فقط لغةَ نخبةٍ، والنخبةُ في تبدُّل مستمرّ ولا يُمْكنها أن تَضْمن استمراريَّةَ اللُّغة. وأعطى مثالاً على ذلك روسيا التي كانت في القرنَيْن الثامن عشر والتاسع عشر تتكلَّم الفرنسيَّة؛ حتى إنَّ اللُّغة الفرنسيَّة كانت هي لغةَ البلاد ولغةَ النخبةِ المسيطرة سياسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً. لكنْ ما إنْ جاءت الثورةُ البولشفيَّة سنة ١٩١٧ حتى تمَّ القضاءُ على اللُّغة الفرنسيَّة في الاتِّحاد السوفياتيّ. وهكذا، فإذا استمرَّت اللُّغةُ الفرنسيَّةُ لغةَ نخبةٍ، كما في العديد من البلدان الفرنكفونيَّة ومنها المغرب، فإنَّ مصيرها سيؤول إلى الزوال.

إنَّ شعارَيِ «التعدُّد الثقافيّ واللُّغويّ» و«حوار الثقافات» شعاران بدون دلالة في سياق السياسة الثقافيَّة التي تَنْتهجها فرنسا بمعيَّة القطبَيْن الآخرَيْن في المنظَّمة الفرنكفونيَّة: الكيبيك وبلجيكا. إنَّ الفرنكفونيَّة هي أصلاً وسيلةٌ مؤسَّساتيَّةٌ لمحاولة التوسُّع من أجل التغلغل الفرنسيّ في أوصال المجتمع المدنيّ لكافة الدول الفرنكفونيَّة، وذلك من خلال خلق جمعيَّات وهيئات متعدِّدة الاهتمامات والاختصاصات مثل «جمعيَّة الصحفيِّين الفرنكفونيِّين» و«جمعيَّة الجامعات الدوليَّة الناطقة جزئيّاً أو كليّاً بالفرنسيَّة،» و«جمعيَّة عمداء المدن الفرنكفونيَّة.» بل سعت المؤسَّسة الفرنكفونيَّة

كيف تطالب فرنسا المجتمع الفرنكفونيّ بحماية التعدُّديّة الثقافيّة واللُّغويّة، وهي التي تحارب التعدُّديّة في الدول الفرنكفونيّة بل وداخل فرنسا نفسها؟

إلى إحداث دورة رياضيّة فرنكفونيّة. ومع ذلك ظَهَرَ لأقطاب الفرنكفونيّة، وعلى رأسهم فرنسا، في قمّة ١٩٩٣ أنّ هذه المحاولات غيرُ كافية. فتمّ الاتفاقُ على تحويل المؤسّسة الفرنكفونيّة إلى مؤسّسة سياسيّة، فجيء بأمين عامّ له وجهٌ سياسيٌّ بارز دوليّاً وهو بطرس غالي ليترسّخ بذلك التوجُّهُ السياسيُّ للمنظّمة الفرنكفونيّة والمتمثّل في توسيع رقعة الهيمنة السياسيّة والاقتصاديّة لفرنسا عن طريق الهيمنة اللُّغويّة والثقافيّة.

فأين تَظْهر لك علاماتُ «حوار الثقافات» الذي مِنْ أُسُسِهِ نبذُ الهيمنةِ وفَسْحُ المجال لتفاعل الثقافات فيما بينها، بعيدًا عن لغة الاحتواء والهيمنة والتوجيه المؤدلج؟ بل ما بالُنا نذهب بعيدًا في افتراض الأسئلة والمقاربات، ونحن عندما كنّا داخل مؤسّسات الفرنكفونيّة ندافع عن حوار الثقافات وعن اللُّغة العربيّة وثقافتها بالتحديد كنّا نواجَهُ بمقاومة شديدة بلغتْ في كثير من الأحيان حدَّ القول الصريح من لدن مسؤولين فرنسيِّين وبلجيكيِّين وكيبيكيِّين: أنتم يا عرب لستم مَعْنيِّينَ في المؤسّسات الفرنكفونيّة بالدفاع عن اللُّغة العربيّة وثقافتها. لكم السعودية ودولُ الخليج تَدْعم لغتكم وثقافتكم. أنتم هنا مدعوُّون للانفتاح على اللُّغة الفرنسيّة والإفادة منها. وكنا نردّ عليهم قائلين: ليس لدينا مانعٌ من الانفتاح بواسطة اللُّغة الفرنسيّة إذا كانت تَخْدم مصالحَنا الوطنيّةَ والقوميّة، أمّا إذا كانت الغاية أن نكونَ هنا لخدمة أهداف فرنسا وغاياتها فنحن لسنا مستعدِّين لذلك.

ويبدو لي من خلال تجربتي الخاصّة أنّ المسار الذي اتّبعتْه المؤسّسةُ الفرنكفونيّةُ ذو منزع رجعيّ يدركه المفكّرون والمثقفون الفرنسيُّون قبلنا. فقد حضرتُ لقاءً في باريس داخل مدرّج في جامعة السوربونّ تمحور حول قضية الفرنكفونيّة، وجاء متدخِّلٌ من كيبيك يدافع عن الفرنسيّة كقوّة للمقاومة وكسبيل للتخلُّص من جبروت الثقافة الأنكلوفونيّة الأميركيّة. فرددتُ عليه قائلاً: إنّ موقفكم من الثقافة الأميركيّة هو موقفنا نحن في المغرب العربيّ من الثقافة الفرنكفونيّة. فنحن نَشْعر أنّ ثمّة هيمنةً للّغة الفرنسيّة تُقْصي من خلالها دورَ اللُّغات الوطنيّة، العربيّة والأمازيغيّة. وهي بذلك في نظرنا نزعةٌ استعماريّةٌ إمبرياليّةٌ! فكان ردُّ فعل الحضور إيجابيّاً جداً. ما معنى ذلك؟ معناه أنّ المثقفين والمفكّرين الفرنسيِّين يدركون أكثر منّا أنّ الفرنكفونيّة ذاتُ منزع استعماريّ إمبرياليّ.

يَنْبغي علينا في العالم العربيّ أن نتعامل بحذر شديد مع دعاوى الفرنكفونيّة، وأن نرى إلى مصالحنا، وأن نَعْتبر مصلحتَنا الجوهريّةَ كامنةً في تعزيز دور اللُّغة العربيّة بيننا كدول وكشعوب عربيّة، خصوصًا أنّنا لا نصادفُ أيّةَ مشاكل لغوية حين نَبْتغي التواصل فيما بيننا. إنّ لنا، نحن العربَ، قوّةً لغويّةً قد لا تتحقّق لسوانا بسهولة. فالاتّحاد الأوروبيّ مثلاً، ورغم ما حقّقه من تقدّم ومن وحدة، مايزال مواجهًا بمعضلة اللُّغة. فكل دولة متشبّثة بلغتها لا تحيد عنها، الأمر الذي يؤدّي إلى صرف ميزانيّة ضخمة في إعداد أوراق العمل والاتفاقيّات والتوصيات، لأنّ كلّ ما يقوم به الاتّحادُ الأوروبيُّ لا بدّ أن يترجَمَ إلى خمس عشرة لغة!

إنّ مستقبلنا قائم في مدى قدرتنا على خلق تكتُّلات إقليميّة وجهويّة وقوميّة تُبْرز قيمةَ اللُّغة العربيّة ودورَ الثقافة العربيّة في ترسيخ شعار «حوار الثقافات» وفي تعزيز دور التعدُّد اللُّغويّ والثقافيّ في بناء نظام عالميّ متوازن وديموقراطيّ.

يبقى ما قلتموه عن المؤسّسة الفرنكفونيّة خطابًا عامّاً دارجًا في الأوساط السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. غير أنّه قد يكون أكثر دقةً وموضوعيّةً إذا قدّمتم للقارئ أسبابَ مناهضتكم للفرنكفونيّة اليوم بعد أن كنتم واحدًا من أعضائها الفاعلين؟

أسبابُ مناهضتي اليوم للفرنكفونيّة متّصلة بتطوُّر المؤسّسة ذاتها. فقد دخلتُ إلى هذه المؤسّسة من بوّابة الجامعة، مؤمنًا في البدء أنّها مؤسّسة للتعاون الثقافيّ والفكريّ بين الجامعات المنتمية إلى الفرنكفونيّة. كان هدفُنا انفتاح الجامعة المغربيّة على محيطها

حوار مع حسن الصميلي حول الفرنكفونيَّة

الدوليّ، واستفادتها التقنيَّة من هذا الانفتاح. والجامعة المغربيَّة كانت حاضرة في «جمعيَّة الجامعات الدوليَّة الناطقة كليّاً أو جزئيّاً بالفرنسيَّة» منذ الستينيَّات. وابتداءً من ١٩٨٢ بدأ تبلورُ وعينا في اللَّجنة العربيَّة التابعة لهذه الجمعيَّة في اتِّجاه ترسيخ مبدأيْ «حوار الثقافات،» و«التعدُّد الثقافيّ واللُّغويّ» والعمل على صياغة هذَيْن المبدأيْن من خلال إجراءات عمليَّة. ومن أجل هذه الغاية كان حضور المغرب في اللَّجنة العربيَّة حضورًا طبيعيّاً، ومايزال حاضرًا إلى الآن داخل هيئاتها.

غير أنَّ حضوري في هذه الجمعيَّة مكَّنني من معرفة المؤسَّسة الفرنكفونيَّة عن قرب. كما فحصتُ خطابات المحرِّكين الأساسيِّين لهذه المؤسَّسة من خلال أصولها ومنابعها، وتوضَّح لي أنَّ العاملين الحقيقيِّين في المؤسسة الفرنكفونيَّة هم فقط المنتمون إلى الدول الناطقة كليّاً بالفرنسيَّة، عنيتُ: فرنسا وبلجيكا والكيبيك. ففرنسا تَعْتقد، ولأسباب تاريخيَّة وحضاريَّة، أنَّ حضورها الاقتصاديّ والسياسيّ رهنٌ بالحضور الثقافيّ واللُّغويّ. أمَّا الكيبيك فإنَّ له مشاكلَ كثيرةً مع الأخ الأنجلوفونيّ الأكبر، إذ إنَّها تَبْقى هي المنطقة الأفقر في دولة كندا، وتمثِّل اللُّغةُ الفرنسيَّةُ هذا الاتِّجاهَ الفقيرَ والمهمَّش فيها. فالناطق باللُّغة الفرنسيَّة هو الفقير؛ وفي المقابل فإنَّ الناطق باللُّغة الإنجليزيَّة هو الأكثر غنى ورقيّاً وتقدُّمًا، وله علاقات طبيعيَّة بأميركا. وهكذا فإنَّ وضعيَّة الناطق بالفرنسيَّة في الكيبيك هي وضعيَّة المقاوِم الذي يناضل من أجل فرض شخصيَّته وفرض ثقافته وترسيخ جذوره الفرنسيَّة. وأمَّا بلجيكا فتعيش وضعًا لغويّاً صعبًا يُمْكن أن يَعْصف بها كدولة، وانخراطُ الفرنكفونيِّين داخل بلجيكا في المؤسَّسة الفرنكفونيَّة هو تعزيزٌ عالميٌّ للوجود وللهويَّة.

هذه الأقطاب الثلاثة هي المحرِّك الأساسيّ للفرنكفونيَّة، وينتظمون داخلها تبعًا لمصالحهم. وقد عشنا ولاحظنا قوَّة الصراع بين فرنسا والكيبيك، يُحرِّكه تضاربُ مصالح القطبَيْن في العديد من اللَّحظات، وإنْ كانت حدَّةُ هذا الصراع قد تراجعتْ في السنوات الأخيرة حين فهمت الكيبيك أنَّها قد تستفيد اقتصاديّاً من وجود اللُّغة الفرنسيَّة في بعض البلدان؛ وهذا ما يؤكِّده توافدُ شركات كنديَّة على مناطق النفوذ الفرنسيّ مثل شركة بيل ـ كندا في المغرب التي استفادت من تغلغل الثقافة الفرنسيَّة في هذا البلد.

كل هذا جعلني أدرك أنَّ شعار «حوار الثقافات» الذي تحمله المؤسَّسةُ الفرنكفونيَّة قد تراجع حاليّاً وصار مجرَّد خدعة لأنَّ الهدف الأساس وراء هذا الشعار هو تكريس حضور الفرنسيَّة وتوسيعُ الهيمنة الفرنسيَّة من أجل أغراض اقتصاديَّة وسياسيَّة.

ما هي وضعيَّة الفرنكفونيَّة داخل المغرب؟

أعتقد أنَّ السياسة أو اللاسياسة المتَّبعة في المغرب جعلت اللُّغةَ الفرنسيَّةَ تنْمو بطريقة فوضويَّة ورجعيَّة ولاديموقراطيَّة. وما نلاحظه أنَّ هناك مفارقة كبيرة جداً. فإذا قمنا بإحصاء دقيق ومضبوط للناطقين باللُّغة الفرنسيَّة في المغرب لن نجد سوى ٨ ٪، وداخل هذه النسبة نَعْثر على تفاوت كبير في طريقة استعمال اللُّغة: إذ يُدْرَجُ داخل هذه النسبة ذلك الشخصُ الذي لا يَعْرف من اللُّغة الفرنسيَّة إلاَّ كلماتٍ معدودةً من قبيل Bonjour وBonsoir وMerci، وذلك المثقفُ الذي لا يَعْرف لغةً سوى الفرنسيَّة أداةً للتواصل. وبين النموذجَيْن تَحْضر سلسلةٌ من الاستعمالات المتفاوتة للفرنسيَّة.

السؤال الذي يُطْرح بهذا الصدد هو: كيف نَقْبل هذا الغزوَ الفاحش للُّغة الفرنسيَّة في الإدارة والتعليم ووسائل الإعلام واللَّوحات الإشهاريَّة، لمجرَّد وجود نسبة ٨ ٪ من المغاربة الناطقين باللُّغة الفرنسيَّة؟ إنَّ وضعيَّة كهذه تَفْرض علينا إعادةَ التفكير في محصِّلة السياسة الوطنيَّة بخصوص الوضعيَّات اللُّغويَّة في المغرب، وفي مقاييس التفاضل بين اللُّغات.

إلى جانب المعضلة اللُّغويَّة التي نعيشها في المغرب جرَّاء هيمنة اللُّغة الفرنسيَّة نواجَهُ بمشكلة ثقافيَّة مستعصية تتمثَّل في فهمنا لمفهوم

المطلوب منا (كمغاربة) الانسحاب من الفرنكفونيَة، أو على الأقلّ اتّخاذ موقف موضوعيّ منها مثلما فعلتْ تونس

«الحداثة» وفي إصرارنا على ربطه بالسياق الفرنسيّ دون غيره من السياقات المتعدِّدة له. ومن الضروريّ أن يكون لهذا الوعي بمسألة الحداثة وبتحديد هويّتها تأثيرٌ في مستويات التنمية المجتمعيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة داخل المجتمع، كما داخل مواقع القرار فيه.
والأدهى من ذلك أنّ هذا التوجُّه ليس اختيارًا ذاتيًا وإنّما هو مفروض علينا من الخارج. فالفرنكفونيَّة كمؤسَّسة سياسيَّة تَفْرض علينا هذا الوضعَ وتَضْغط علينا في اتِّجاه التقوقع داخله. لنتأمَّلْ ما وَقَعَ في الجزائر عندما أعلنتْ رغبتَها في تعميم سياسة التعريب؛ ألم تنظِّم مظاهراتٌ في باريس ضدّ هذه السياسة؟ ألم تحاربْ وسائلُ الإعلام الفرنسيَّة والمؤسَّساتُ والدوائرُ الرسميَّة الفرنسيَّة هذه الإرادةَ بكلّ الوسائل غير الديموقراطيَّة؟ فأين هي إرادةُ الشعوب في تقرير مصيرها الثقافيّ واللُّغويّ والسياسيّ التي تكْفلها القوانينُ والأعرافُ الدوليَّة والمؤسَّساتُ الحقوقيَّة الدوليَّة؟ أليس هذا دليلاً على أنّ المؤسَّسة الفرنكفونيَّة هي مؤسَّسة سياسيَّة استعماريَّة إمبرياليَّة؟
لقد كان الوضع اللُّغويّ والثقافيّ الذي أعيشه في بلدي، والذي ألاحظه في بعض دول المغرب العربيّ الأخرى، سببًا مباشرًا في مناهضتي لفكرة الفرنكفونيَّة وفي محاربة مؤسَّساتها.

أيَعْني ذلك أنّ الموقف من الفرنكفونيَّة هو موقف سياسيّ إيديولوجيّ من اللُّغة الفرنسيَّة والثقافة الفرنسيَّة؟

بالقطع لا. إنّ تكويني المعرفيّ مُشَكَّلٌ بالأساس من الثقافة الفرنسيَّة. وأنا أمارس حاليًا التعليمَ الجامعيَّ باللُّغة الفرنسيَّة. ولا أُنكر إعجابي باللُّغة والثقافة الفرنسيَّتيْن، مثلَ إعجابي باللُّغة والثقافة العربيَّتيْن وباللُّغة والثقافة الإنجليزيَّتيْن. وأحفظ إعجابًا بالعديد من الكتّاب الكبار الفرنسيِّين الذين استفدتُ منهم كثيرًا في حياتي المعرفيَّة، مثل بلزاك وموبسان وسارتر وغيرهم.
يجب ألاّ نَخْلط هنا بين الانفتاح على ثقافة معيَّنة والانغلاق القسريّ داخل لغة محدَّدة جرّاء هيمنة أو نزعة استعماريَّة إمبرياليَّة.

والواقع حاليًا أنّ اللُّغة الفرنسيَّة لم تعدْ تلبِّي متطلباتنا لا من حيث الانفتاح الحقيقيّ - إذ نحن منغلقون داخل الثقافة الفرنكفونيَّة - ولا من حيث التنمية الشاملة التي نحن بحاجة إليها في هذه الظروف التاريخيَّة. فالمثقف أو رجل الأعمال المغربيّ عندما يتجاوز جبلَ طارق يجد نفسَه أمام صعوبة التواصل مع الآخرين بسبب انغلاقه داخل الثقافة الفرنكفونيَّة وجهله للُّغة الإنجليزيَّة. وأمام تراجع الثقافة الفرنسيَّة وتدهور الاقتصاد الفرنسيّ، نجد أنفسنا أمام ثقافة مغربيَّة تواجه معضلات عديدةً وأمام اقتصاد متخلِّف.
وأخطر من كل هذا ما يَشْهده المجتمعُ من تغلغل للُّغة الفرنسيَّة. فأطفالُنا، وبخاصَّةٍ أطفالُ النخبة الصغيرة التي تتكلّم في حياتها اليوميَّة اللُّغةَ الفرنسيَّة، يتعلَّمون الفرنسيَّة باعتبارها لغةَ الأم في التعليم ما قبل الأوّليّ، ويتكلَّمون في البيت اللُّغةَ الفرنسيَّةَ وحدَها. وهذا مسلسل خطير جداً يهدِّد مستقبلَ اللُّغات الوطنيَّة. والمغرب، كدولة، يجب أن يَحْترم نفسَه ويعطي الأولويَّة للغته الرسميَّة داخل مؤسَّساته السياسيَّة والفكريَّة والاجتماعيَّة، وأن يختار الانفتاحَ على اللُّغات بما يحقِّق مصالحَه الوطنيَّة الاستراتيجيَّة. فالدولة لا يُمْكنها أن تكون متعدِّدة اللُّغات، بل هي دومًا أحاديَّة اللُّغة. وحين تختار، أو يُفرض عليها، أن تكون مزدوجة اللُّغة فإنّ ذلك يضُرُّ بكيانها السياسيّ ويُلْزمها تبعاتٍ خطيرةً أهونُها التكلفةُ الماليَّة، بحيث تكون جميعُ خطاباتها وقراراتها وأعمالها ومشاريعها بلغتيْن. وهذا ما هو واقع في مغرب اليوم ونخاف أن يستمرّ في المستقبل.
المطلوب منّا راهنًا الانسحابُ من الفرنكفونيَّة، أو على الأقلّ اتِّخاذُ موقفٍ موضوعيٍّ منها، وذلك من خلال إعادة النظر في الوضع الثقافيّ واللُّغويّ داخل البلاد، وأن نَحْتذي في ذلك حذو تونس التي استطاعت بجرأة وشجاعة أن تُعْلن موقفَها الموضوعيّ من الفرنكفونيَّة وأن تَرْفض أيّ ضغط خارجيّ. ونحن في المغرب لدينا القدرةُ على سنّ مثل هذه السياسة إذا نضجت المسيرةُ الديموقراطيَّةُ وتطوَّر الانفتاحُ السياسيُّ داخل البلاد.

حوار مع حسن الصميلي حول الفرنكفونيّة

أمام غياب أيّ تكتّل عربيّ شامل وقويّ، وفشل كلّ محاولات بناء اتّحاد مغاربيّ عربيّ منسجم ومتلاحم، وإزاء استفحال خطر العولمة وتنامي التجمّعات الدوليّة القويّة، يبقى التكتّلُ الفرنكفونيُّ بديلاً من لون أحلاهما مُرٌّ، إذ قد يفيد بعضَ دول المغرب العربيّ في إيجاد بعض التوازن في علاقاتها الدوليّة.

مرّةً أخرى أقول إنّ هذه مغالطة كبرى، لأنّ المؤسّسة الفرنكفونيّة لا وزن لها على المستوى العالميّ. ذلك أنّ الوزن العالميّ الأكبر هو راهنًا للولايات المتحدة الأميركيّة، شئنا أم أبينا؛ بل إنّ وزنها هو أكبر من وزن الأمم المتحدة نفسها. ويُمْكننا أن نمثّل في هذا الصدد بالعديد من الأمثلة السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة الراهنة.

إنّ الرهان على التكتّل الفرنكفونيّ هو رهان خاسر في نظري. فوجودنا داخل المؤسّسة الفرنكفونيّة لن يفيدنا شيئًا، إنْ لم يكن قد أثّر فينا سلبيّاً. فالمؤسّسة الفرنكفونيّة لا تحتلّ موقعًا متقدّمًا في السياسة العالميّة يَسْمح لها بالمشاركة في تنظيم العالم وفرض منظورها، وإلاّ فلماذا لا نَسْمع شيئًا عن تحرُّكات المؤسّسة الفرنكفونيّة في الحرب الدائرة اليوم على أرض أفغانستان؟ بل مَنْ يَعْرف موقفَ السيّد بطرس غالي الأمين العام للمنظّمة العالميّة للفرنكفونيّة من التحوُّلات المتسارعة في العالم ومن بؤرة الصراع المتوتّرة سواء في أفغانستان أو في الشرق الأوسط؟

هذا الوضع نفسه تعيشه منظّمةُ الكومنولث.

الكومنولث مؤسّسة تَعْرف حدودَها وتهتمّ بالاقتصاد أكثر من أيّ شيء آخر. أمّا الفرنكفونيّة فإنّ لها طموحًا سياسيّاً كبيرًا، مع أنّ هذا الطموح لا يناسب وضعَها العالميّ. وأقدّم هنا مثالاً على محدوديّة تأثير الفرنكفونيّة في القرارات السياسيّة العالميّة بمسألة دخول دول أوروبا الشرقيّة في الاتّحاد الأوروبيّ، وهو الدخول الذي يَخْضع لأولويّات ولتراتبيّات: فهناك دولٌ ستلج بوّابةَ الاتّحاد الأوروبيّ، وأخرى ستَنْتظر خمس سنوات. فماذا كان تأثير المؤسّسة الفرنكفونيّة من أجل مساندة بعض دول أوروبا الشرقيّة المحسوبة تاريخيّاً على الفرنكفرنيّة مثل رومانيا؟ الوقائع تؤكّد أنّ شيئًا لم تستطع الفرنكفونيّةُ، وعلى رأسها فرنسا، القيامَ به في هذا الشأن. فرومانيا تأخّرَ دخولُها إلى الاتّحاد الأوروبيّ، وهذا يعني أنّ فرنسا ومؤسّستها الفرنكفونيّة لا موقع مؤثّرًا لهما في الاتّحاد الأوروبيّ نفسه. مثل آخر هو لبنان: ماذا استطاعت فرنسا والمؤسّسة الفرنكفونيّة أن تقدّمه للبنان في حربه الطائفيّة؟ وهل كان لها دورٌ في أيّة تسوية؟ العكس هو الذي حصل: فتسعة عشر عامًا من الحرب شهد فيها لبنان تطوُّرًا لغويّاً وثقافيّاً كبيرًا **خارج** المؤسّسة الفرنكفونيّة.

أخيرًا، كيف ترون مستقبل الفرنكفونيّة وآفاقها في المغرب؟

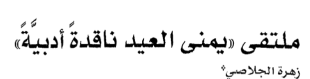
إذا كان هناك تطوُّرٌ ديموقراطيٌّ في المغرب فلن يكون لفائدة الفرنكفونيّة. ذلك لأنّ هذا المسار لا بدّ أن يكون مصاحَبًا بحملة تعبويّة مهمّة لمحاربة الأميّة قَصْدَ توعية المجتمع وتسييسه وتشجيع اللُّغات الوطنيّة. وكل ذلك سيكون لصالح اللُّغة الرسميّة التي هي العربيّة. لكنّ هذا لا يَعْني أنّ اللُّغة الفرنسيّة ستَنْدثر، ولا أحد يَرْغب في ذلك، وإنّما ستحتلّ مكانتَها وتأخذ حجمَها الطبيعيّ داخل المجتمع إلى جانب لغات أخرى متعدّدة تتنافس معها لتحقيق مصالحنا الوطنيّة وتنفيذ غاياتنا في التنمية الحقيقيّة والشاملة.

الدار البيضاء

حسن الصميلي

العميد السابق لكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة في الدار البيضاء، وأحدُ الأسماء البارزة في الساحة الثقافيّة المغربيّة. يَشْتغل بالبحث اللسانيّ واللُّغويّ، وله العديدُ من الدراسات والأبحاث المنشورة في الصحف والمجلاّت المغربيّة والعربيّة والدوليّة. عضوٌ سابق في «جمعيّة الجامعات الدوليّة الناطقة جزئيّاً أو كليّاً باللُّغة الفرنسيّة،» وخبير دوليّ سابق في «وكالة التعاون الثقافيّ والتقنيّ.»





ملتقى «يمنى العيد ناقدةً أدبيَّةً»

زهرة الجلاصي*

انتظم في كليَّة الآداب بالقيروان ملتقى «يمنى العيد ناقدةً أدبيَّةً» أيام ٥ و ٦ نيسان (أفريل) ٢٠٠١ بمبادرة من قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها. وقد تضمَّنتْ أعمالُ الملتقى محاضرتين ألقتهما العيد على مدارج الكليَّة التي غصّت بعدد وفير من الطلبة والأساتذة والمثقَّفين، إلى جانب مجموعة من المحاضرات ألقاها الأساتذة المشاركون في هذا الملتقى العلميّ. وتوزّعتْ أعمالُ الملتقى على محورَيْن اثنَيْن: تقديم يمنى العيد لمحاضرتَيْن، تتعلَّق الأولى بالشعر والثانية بالسرد الروائيّ؛ وتجربة يمنى العيد النقديَّة من خلال أعمالها المنشورة. وقد أعْقب الجلساتِ العلميَّةَ حوارٌ نقديٌّ ثريٌّ دار بين الناقدة والأساتذة الحاضرين والطلبة.

في مفتتح الملتقى، قدّم الأستاذ رضا بن حميد الناقدة العيد مؤكِّدًا أهميَّةَ تجربتها النقديَّة التي تُعْتبر بمثابة مَعْلم بارز في سيرورة النقد العربيّ الحديث، يَشْهد على ذلك ما حقَّقته من تراكم كمّيّ ونوعيّ على امتداد سنوات طويلة، وهو ما تنمّ عنه مؤلَّفاتُها العديدة **(في معرفة النصّ، الراوي: الموقع والشكل، تقنيَّات السرد الروائيّ، الكتابة: تحوُّل في التحوُّل...)**، إلى جانب مداخلاتها في الندوات العلميَّة المتخصِّصة وإسهاماتها في نقل النصوص الأصول إلى اللُّغة العربيَّة.

وإثر ذلك أحيلت الكلمةُ على المُحْتفى بها لتُلقي محاضرتها الأولى الموسومة بـ: «حداثة القصيدة العربيَّة وتقنيَّة القناع.» وقد تضمَّنتْ قسمَيْن اثنَيْن: اهتمَّت في القسم الأول بالجانب التنظيريّ، وخصَّصت الثاني للجانب التطبيقيّ ممثَّلاً في قراءة لقصيدة «وجوه السندباد» للشاعر خليل حاوي.

أثارت الناقدة في المدخل النظريّ قضيَّةَ مفهوم الحداثة في القصيدة العربيَّة بوصفها مهادًا لما سُمِّي بتقنيَّة القناع. وقد رصدتْ في هذا السياق مرحلتَيْن أساسيَّتَيْن للحداثة العربيَّة:

١ ـ المرحلة الأولى، واعتبرت التاريخَ لها يبدأ من سنة ١٩٤٥، وهي المرحلة التي شهدت التعرُّضَ لموسيقى الشعر الحرّ أو شعر التفعيلة مع نازك الملائكة والسيّاب.

٢ ـ وأمَّا المرحلة الثانية فهي تلك التي شهدتْ مسألةَ التعرُّض للصورة التي بها ارتبط ظهورُ قصيدة القناع. ولم يَفُتِ المحاضرةَ أن تشير إلى أنَّ الفصل بين الموسيقى والصورة هو مجرَّد فصل إجرائيّ، مؤكِّدةً أنَّ القصيدة تنبني وتتطوَّر ككلّ. ومن هذا المنظور اعتبرت التقنُّعَ برموز أسطوريَّة وشخصيَّات تاريخيَّة امتدادًا لتجربة التحديث الأولى مع نازك الملائكة والسيّاب، لكي تَسْتخلص أنَّ التقنُّع في القصيدة العربيَّة الحديثة لا يُعزى إلى عامل المثاقفة. وفي سياق التدليل على تأصيل تجربة التقنُّع في القصيدة العربيَّة ذَكَرتْ أنَّ معنى حداثتها انبنى على موقف تداخلتْ فيه علاقتان: علاقة الشاعر بالشعر، حيث يتجلَّى رفضُ الشاعر للسائد من القيم والتقاليد، سواء تلك التي تتَّصل بتمثُّله لذاته هو أو للبنى الشعريَّة التقليديَّة أو بموروثه الشعريّ. ومن جهة أخرى هنالك علاقة الشاعر بالحياة وبما يعانيه على أرض الواقع بمتغيّراته التاريخيَّة والحضاريَّة والسياسيَّة وبهزائمه الكبرى (نكبة فلسطين ٤٨، هزيمة حزيران ٦٧، الحرب الأهليَّة في لبنان)، الأمر الذي ولَّد في نفس الشاعر العربيّ مشاعرَ الهزيمة والاغتراب النفسيّ والجماعيّ وخيبات الأمل.

كلّ هذه العوامل الموضوعيَّة مثَّلتْ حافزًا لطرح السؤال الجوهريّ حول علاقة الشاعر بذاته. فتبيَّن أنَّ الشعر الغنائيّ، شعرَ الأنا الأوحد، لم يعد قادرًا على التعبير عن تلك القضايا، وهو ما جعل الشاعر مدفوعًا إلى اللجوء إلى الرمز بهدف بناء عالم بديل أو خلق عالم يستعير له الشاعرُ الأساطيرَ ويَسْتخدم في بنائه الرموزَ. وعلى هذا النحو فسَّرَت المحاضرة هذه الظاهرة التي سبقتْ ظهورَ قصيدة القناع ولعلّها زامنتْها، لكنْ دون أن يتحوَّل الرمزُ إلى قناع.

مصطلح القناع، حدوده ومحمولاته

وقد تقصَّت المحاضِرة حدودَ مصطلح القناع وتاريخه ومحمولاته وصولاً إلى إشكاليَّاته. فساقت تعريف البيَّاتي الذي رأى في القناع «تعبيرًا فنيّاً يتجاوز فيه الشاعرُ ذاتيّتَه، فيما تتجاوز القصيدةُ محدوديَّةَ زمنها.» واعتبَرَ أنَّ ثمّة شخصيَّات تَصْلح دون

* ـ كاتبة تونسيَّة.

غيرها للتعبير عن المحنة الاجتماعيّة والكونيّة، وسمّى هذه الشخصيّات أقنعةً لأنّها تتيح للشاعر خلقَ وجودٍ مستقلّ عن ذاته. وعن أوّل قصيدة جرت تسميةُ الشخصيّةِ المستعارة فيها بالقناع ذكرت المحاضِرة قصيدةَ «المسيح بعد الصَّلب» للسيّاب.

وأشارت الناقدة من ناحية أخرى إلى أنّ ما يَشْغلها يتجاوز التسمية في حدّ ذاتها ليتنزّل في مستوى المصطلح ومسألة تمييز القصيدة في حداثتها على أساسه، والدخول في قراءتها من منطلقه، الأمرُ الذي حدا بها إلى مزيد من تقصّي معنى القناع، وذلك بالبحث عن أصل المصطلح وعمّا طرأ عليه من متغيّرات عبر تاريخ استخدامه وذلك بالعودة إلى المسرح الإغريقيّ حيث كان يعني تنكُّرَ لابس القناع لشخصه قَصْدَ التماهي في مَنْ يمثّله. وبيّنتْ أنّ القناعَ تقنيّةٌ قابلةٌ لأشكال ومعانٍ من التوظيف باعتبار مرجعيّاته الأسطوريّة والألوهيّة والفنيّة وصولاً إلى الوهم والخيال. فالقناع ليس عنصرًا من عناصر تكوين العمل الفنيّ، بل تقنيّة في الأداء في علاقته بالشخصيّة أو بهويّتها.

ولعلّ أبرز إشكاليّة طرحتها الناقدة هي تلك التي تتّصل بذلك السؤال الجوهريّ حول إمكانيّة انتزاع معنى القناع من كلّ تاريخه المرتبط بالمسرح واستخدامه في الشعر، ومدى محافظة المصطلح على المعنى ذاته.

وقد رصدتْ من ناحية أخرى تحوّلات المصطلح في حقل آخر هو علم النفس التحليليّ، بحكم أنّه يثير كلّ الإشكاليّات المتّصلة بعلاقة الأنا بذاته. وهو ما قادها إلى اكتشاف تشعُّبات معاني المصطلح باعتباره يتواشج مع أكثر من فعل في حقول المعرفة والفنّ (علم النفس، الفلسفة، السرديّات، المسرح، التراث، الأسطورة).

ورأت المحاضِرة في تعدُّد المرجعيّات تفسيرًا لما يكتنف استخدامَ المصطلح من ارتباك وتداخل وعدم وضوح. وهذا من الأسباب التي جعلت التعريفات تتعدَّد وتتنوَّع لدى النقّاد العرب. فقد اعتبر جابر عصفور القناعَ أحد الوسائط الأساسيّة التي يحاول بها الشاعرُ المعاصرُ اقتناصَ الواقع. فالقناع في تعريف عصفور هو وسيط ورمز واستعارة موسّعة وصوت جديد متميّز. وحسب وجهة نظره، لا يُخفي القناعُ وجهَ الشاعر - والشاعرُ هو غيرُ الممثّل - لأنّه صوت ضمنيّ يَحْمل موقفًا من عصره ورؤيةً لزمنه. وهذا الصوت هو صوت القصيدة، ومحصّلةُ العلاقة التفاعليّة القائمة على التجاوب بين صوت الشخصيّة المباشر وصوتِ الشاعر الضمنيّ، وهو الذي يحدِّد معنى القناع في القصيدة. ويكون القناع في استخدام أدونيس أحدَ الوسائط لإدخال الواقع في شبكة الرمز لتوسّع حقل الإشارات. أمّا إحسان عبّاس فيفضّل مصطلح «مرآة» على مصطلح «قناع»، لأنّ المرآة حسب وجهة نظره أشدُّ واقعيّةً من القناع وأشدُّ حياديّةً نظريًا. وفي هذا الإطار لا يُستعمل جبرا إبراهيم جبرا القناعَ ويَعْتبر الشخصيّات الأسطوريّةَ رموزًا استخدمها الشاعر في فترة تنامي الحداثة.

وتَعْتبر يمنى العيد أن تعدُّدَ التعريفات وعدمَ وضوح حدود المصطلح وثيقا الصلة بمسألة نقل مصطلح القناع من سياق تاريخيّ فنيّ إلى سياق تاريخيّ أدبيّ مختلف. فالغرب قد نقله من المسرح إلى الشعر في سياقٍ وثيق الصلة بثقافته، بينما اكتفَيْنا نحن بنقله من ثقافة إلى ثقافة أخرى. وكأنّي بالناقدة هنا تميل إلى ترجيح تأثير عوامل المثاقفة على عوامل التأصيل التي الحّت عليها في ما تَقدَّم من محاضراتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجدت الناقدة نفسها تواجه قضيّةً لم تتهيّأْ لها، بحكم أنّها تتجاوز إشكاليّة المصطلح لتثير المسألة الأجناسيّة، أي انتقال القناع من جنس المسرح إلى جنس الشعر.

وفي هذا السياق يبدو أنّ الحداثة العربيّة - من وجهة نظرنا - لم تتمثَّلْ بالوضوح المطلوب مسألةَ الحدود الفاصلة بين الأجناس، قبل الإقدام على دحضها. فالتقسيم التقليديّ الذي عرفته نظريّةُ الأدب منذ أفلاطون ثمّ أرسطو قام على ذلك التصنيف الثلاثيّ الذي ميّز بين ثلاثة أنواع من المحاكاة عنها نَتَج الأجناسُ الأدبيّة. فقد اتّخذ كتاب **الشعر** لأرسطو من الملحمة والمسرح والشعر الغنائيّ تنويعاتٍ أساسيّةً للشعر:

- الشعر الغنائيّ يمثِّل شخصيّة الشاعر ذاته.
- في الشعر الملحميّ (أو الرواية فيما بعد) يتكلّم الشاعرُ باسمه الخاصّ بوصفه راويًا، ويتيح فرصةَ الكلام لشخوصه بواسطة الأسلوب المباشر (الحوار). وهكذا يتوفّر الحكيُ المختلط (السرد والحوار).
- في المسرح يَخْتفي الشاعر خلف الأدوار التي يكون قد وزّعها على الممثّلين في مسرحيّته.[1] ولنضعْ في الاعتبار أنّ مصطلح «Poésis» باللاتينيّة لم يَكُنْ يَعْني الشعرَ فقط، بل كان يَعْني أيضًا مفهومًا أشملَ وهو الإبداع بواسطة اللُّغة إذا صارت حاضنةً للمحاكاة، ولذلك ترْجم الفلاسفةُ العربُ المحاكاةَ الأرسطيّة «Mimesis» بالتخييل. فاللُّغة تتحوّل إلى أداة إبداع إذا توصّلتْ إلى اختراع قصص أو توصيل قصصٍ سَبَقَ اختراعُها. فعند أرسطو لا يتجلّى إبداعُ الشاعر في مستوى البنية الشكليّة بل في مستوى التخييل. وهو يرى أنّ الشاعر لا يكون صانعَ قصص أكثرَ منه صانعَ أبياتٍ شعريّة، ولو أنّ المتخيّل النثريّ كان موجودًا في عصر أرسطو لما تردّد في إدراجه ضمن كتاب **الشعر**.

فالمشترك بين الملحمة والمسرح والشعر الغنائيّ هو التخييل الشعريّ. ومع تطوُّر ثقافة المحاكاة بدايةً من عصر النهضة الإيطاليّة والإسبانيّة (القرنان ١٥ و ١٦ للميلاد) أعيد توزيعُ حقل البويطيقا إلى أصناف ثلاثة. وقد حافظ اثنان منها على ميزة المحاكاة أو التخييل، واستبعد الصنف الثالث. والصنفان الأوّلان هما: ١ - السرديّ أو الملحميّ. ٢ - والدراميّ أو المسرحيّ. أمّا الصنف الثالث فهو الشعر الغنائيّ الذي أُقصي من حقل المحاكاة باعتبار أنّ الشاعر يَحْمل على عاتقه مسؤوليّة خطابه.

وطبّقتْ على القول الشعريّ المعاييرَ نفسَها المحدِّدة لفعل التواصل في القول العاديّ أو الواقعيّ، ومن ضمنها الاستفهامُ النفعيُّ وهواجسُ الصدق أو الحقيقة وتخليدُ الواقع. لكنْ، بحكم التطوُّر المطّرد لثقافة المحاكاة، راجعت الحداثةُ في الغرب مقاييسَ استبعاد الشعر الغنائيّ من حقل المحاكاة ليصبح قابلاً للمحاكاة، سواء لما يتوفّر عليه من

١ - انظر: G. Genette, "Introduction à l'architexte, **Théorie des genres**, ed. Seuil, Paris, 1986, p. 91.

عناصر سرديّة أو قصصيّة أو في تعبيره عن مشاعر وأحاسيس قد تكون هي الأخرى مخيَّلة. فأنا القصيدة الغنائيّة بمقوِّماتها السرديّة قد لا تحيل بالضرورة لا على الشاعر ولا على الرّاوي، بل على شخصيّات مخيّلة تتحكّم من خلال وجهة نظرها وموقعها الزمكانيّ في عمليّة التلفّظ أو القول الشعريّ. على أنّ ذلك لا يقلّل - في نظرنا - من قيمة التصوُّر المتعارف عليه، والذي وَصَلَ تقنية «القناع» بالمعادل الموضوعيّ للشاعر وبالحدّ من التدفُّق العاطفيّ. فقد يتصرَّف الشاعر على غرار القاصّ أو الروائيّ، كأن يوظِّف خطابه على نحو يتيح له التخفِّي خلف هذه الشخصيّة أو تلك، وبوسعه أيضًا أن يَعْمد إلى التناصّ فيَسْتدعي شخصيّة تاريخيّة أو أسطوريّة فيوهمنا بأنّها تمثِّل صوتَ القصيدة، لكنْ دون أن تكون هذه التقنيّة تقنيّة مسرحيّة بالضرورة. فقد سبقت الإشارة إلى أنّ المتخيّل السرديّ هو ذلك الصنف المختلط وذلك من خلال **السرد** باعتباره من طرائق المحاكاة غير المباشرة، **والحوار** باعتباره محاكاةً مباشرةً (الخطاب المباشر أو الشخصيّة بصدد الكلام)، ويعادل في المسرح المحاكاة بواسطة الفعل أي الممثّل بصدد أداء الدور.

ولا يخفى أنّ المتخيّل السرديّ كان أقرب إلى الشعر العربيّ من المسرح الذي ظلّ أبعد الأشكال عن الثقافة العربيّة لعدّة أسباب موضوعيّة، حضاريّة ودينيّة، هذا فضلاً عمّا تتطلّبه الأدوار المسرحيّة من انزياح ومسافة تَفْصل بين المؤلّف وشخصيّاته، الأمر الذي يصعب الإيفاءُ به في الخطاب الشعريّ، إذ يَعْسر على الشاعر أن يَمْحو كلَّ أثر للصلات أو الوشائج الخفيّة التي حَدَتْ به إلى استدعاء شخصيّة بعَيْنها متوسِّلاً بها باعتبارها تَمْتلك قابليّةَ التقنُّع. وبما أنّ اللُّغة الشعريّةَ لا يمكن بحال أن تكون بريئةً أو محايدة فهنالك ما تَكْشف عنه اللُّغة وما توحي به الصورةُ الشعريّة.. فهي كفيلة بأن تشير إلى ما قد يجتهد الشاعر في إخفائه بتعلة «القناع» ثم قد يأتي القناع ذاته محمَّلاً بأمارات الوجه، أيْ وجه الشاعر الحقيقيّ أو الممكن أو المنشود. فهذه الوجوه التي أشار إليها أرسطو في المحاكاة متاحةٌ أيضًا في الخطاب الشعريّ المتخيّل.

الرواية العربيّة ومسألة المرجع

أثارت يمنى العيد في محاضرتها الثانية قضيّة «الرواية العربيّة ومسألة المرجع،» وقد افتتحتها بالإحالة على قولة لإدوارد سعيد تَعْتبر التشكيلَ موضوعًا سرديّاً وفعلاً اجتماعيّاً بامتياز. وهي تَنْسجم مع المرجعيّة النقديّة التي تَصْدر عنها الناقدة في هذه المداخلة وفي كتاباتها النقديّة عمومًا، إذ إنّها استفادت من أعلام البنيويّة ومنظِّريها. فقضيّةُ المرجع في الرواية طُرِحتْ بإلحاح من قِبل النقّاد والروائيّين على حدّ سواء. ومعروف أنّ مسألة المرجع قد تخطّت مسألة الانعكاس أو استنساخ الواقع.

فـ «الواقع» أو المرجع الحيّ كما تسمِّيه الناقدة ليس مضمونًا يَسْتوعبه العملُ السرديّ وإنّما هو بنية. وتبعًا لذلك فإنّ العمل السرديّ «بنية تتعامل مع المرجع وليس مجرَّد مضمون.» وأساسُ ذلك اعتماد «تقنيّات تولِّد دلالات تحيل عند القراءة على المرجع.» فكأنّما يمنى العيد تَبْسط منطلقها النظريّ على النحو التالي: «إنّ كان المرجع الحيّ أساس كلّ عمل إبداعيّ فكيف يتشكّل ذلك المرجع في بنية نصيّة سرديّة؟» وقد حاولت الناقدة أن توضِّح هذه العلاقة المتلازمة بين تحوُّلات الشكل السرديّ وتحوُّلات المرجع - الواقع اعتمادًا على بعض الملاحظات المتّصلة بنماذج من الرواية العربيّة الحديثة وتحديدًا رواية الحرب في لبنان. فأكّدتْ أنّ تطلُّع روائيّي الستينيّات إلى شكل جديد من الكتابة الروائيّة كان استجابةً لدواعٍ موضوعيّة أفرزها الواقعُ العربيُّ المشروخ، مثلما كان في الوقت ذاته إحساسًا بقصور التقنيّات الروائيّة السابقة عن محاورة هذه التحوُّلات. وتَعْني بذلك التقنيّاتِ الروائيّةَ الكلاسيكيّةَ خلال النصف الأوّل من القرن العشرين ممثَّلةً في تيّارات الواقعيّة التسجيليّة والواقعيّة الاجتماعيّة والواقعيّة الاشتراكيّة كما تجسّمتْ في الأعمال الأولى لنجيب محفوظ والشرقاوي وحنّا مينة.

وقد عدّدت الناقدة بعض أسماء الروائيّين الذين سلكوا سبيل التجريب من أمثال صنع الله إبراهيم وإلياس خوري وجمال الغيطاني ونجيب محفوظ في أعماله الأخيرة. فقد وعى هؤلاء وأمثالُهم ضرورةَ استيعاب متغيِّرات المرحلة والاستجابة لهموم بدتْ أكثر تعقيدًا. ولذلك بيّنت الناقدة كيف تراجعت البنى السرديّةُ التقليديّةُ فتداخلت الحكاياتُ في النصّ السرديّ الواحد، وتعدَّدتْ تبعًا لذلك زوايا النظر وتداخلتْ، ولم يَعُدِ الزمنُ السرديُّ خطّيّاً على النحو المألوف في الأشكال السابقة. فقد تشظّى الزمن، وغاب في ثنايا ذلك البطل، وأصبح للشخصيّة مفهومٌ يَخْتلف عن المفهوم المعهود سابقًا. وتَخْلص الناقدة إلى أنّ انهيار هذه البنى السرديّة التقليديّة وحلولَ الأشكال السرديّة المعقّدة، المنفتحة على أجناس أخرى، كانا بمثابة اختزال لواقع غايةٍ في التعقيد: واقع متأزم، كلُّ شيء فيه يُنْذر بالتدهور والانهيار، غاب فيه مفهومُ البطولة في بنية العمل السرديّ. فلم «تعد الكتابة الروائيّة تقول موقفًا أو تعبِّر عن بطولة، بل صارتْ مشهدًا يتشكّل كمرآة دلاليّة،» وهو بذلك قابل للقراءة والتأويل، الأمر الذي يتيح تعدُّدَ المعنى.

لقد أثارت الناقدة في محاضرتها قضيّةً مهمّةً: إذ رغم كلِّ التحوُّلات المطّردة التي عرفها الجنسُ الروائيُّ، وكلّ التحريفات المسلّطة على معماره السرديّ، فإنّه لم يتجرّد من المرجع. بل إنّ الرواية النصّ نفسها لا يُمْكن أن تكون نصًا لازمًا مكتفيًا بنفسه.

ويبدو أنّ قضيّة المرجع تتجاوز ما طرحتْه الناقدة في مصادرتها القائمة على علاقة التلازم بين تحوُّلات الشكل السرديّ وتحوُّلات المرجع، حيث فسَّرتْ تشظّي السرد وتهشيمَ الزمن وانهيارَ البطل أو تصدُّعَ بنية المعمار الروائيّ بتصدُّع بنية الواقع الخارجيّ أو المرجع، فكأنّما وجهةُ النظر هذه تجرّ إلى تعميم نوع من الانعكاس في مستوى البنية الذهنيّة للواقع والبنية السرديّة للنصّ الروائيّ. وهو ما يَصْعب القبول به في كلّ الحالات لأنّه يكتفي بتسخير النصّ الروائيّ في حدود الإيديولوجيّ والاجتماعيّ، بينما نحن نعلم أنّ الروائيّين الجدد في الوطن العربيّ صارت تحرّكهم هواجسُ وهمومٌ أخرى إلى جانب الهموم الاجتماعيّة: فمن بينهم مَنْ مَثَّلوا بالمعمار الروائيّ المطمئنّ من منطلق زهدهم في المرجع؛ فقد حرّكتهم قناعاتٌ إبداعيّةٌ وثقافيّةٌ مقابل الانضواء تحت لواء الحداثة، فأمعنوا وعن

قصد في اختلاق الحيل الفنيّة للإيهام بنبذ المرجع ولاختلاق علاقةِ توتّرٍ بين النصّ والمرجع. ومنهم مَنْ تبرّأ من إيديولوجيا التمثيل، أيْ تمثيلِ الواقع أو المرجع، بأيّ شكل من الأشكال، فاتّخذوا من الأدب معادلاً للمرجع، معوِّلين على مسالك التناصّ المتعدِّدة والمتنوِّعة.

وقد يكون للمستجدّات الطارئة على الواقع أو المرجع، ممثَّلةً في ضحالته وتدهوره، دورٌ في الاندفاع نحو التجريب. لكنْ يَصْعُب أن يَنْجم عن ذلك تماثُلٌ مسلَّمٌ به بين بنية نصيّة وبنية مجتمعيّة، لأنّ الروائيّين كأنّما صاروا يميلون إلى تغليب قوانين الكتابة على قوانين الواقع. وهو ما يَجْعل مسألة التماثل غيرَ قابلةٍ للتعميم. إذًا ثمّة علامات تحيل بطرق مختلفة على المرجع؛ فرغم ولع العديد من الروائيّين الحداثيّين بصناعة الوهم وإعلان القطيعة مع الواقع، فقد وقعوا فيه مكْرهين. وهذه المفارقة تُفضي بالناقد أو القارئ إلى مواجهة معاناة لا يُحْسَد عليها للوقوف عند ذلك الحدّ الأدنى من الإيهام بالمرجع... هذا إذا لم يَعْمد إلى الإسقاط أو التعسُّف، كأن ينطلق من الواقع أو المرجع الخارجيّ ليتأوّل ذلك التطابقَ أو التماثلَ مع بنية النصّ الروائيّ.

يمنى العيد والنقد الأدبيّ

في نطاق محور نقد النقد خُصِّصتْ مجموعةٌ من المداخلات قدّمها الأساتذة المشاركون في هذا الملتقى العلميّ لرصد تجربة يمنى العيد في النقد من خلال أعمالها المنشورة وإسهاماتها في المجلاّت العلميّة المختصّة.

وقد اتّجه الأستاذ رضا بن حميد في مداخلته الموسومة بـ: «النقد وأسئلة النصّ ـ قراءة في تجربة يمنى العيد النقديّة» إلى محاورة تجربة الناقدة، معرِّفًا بأبرز منطلقاتها وأسسها المعرفيّة وخصوصيّاتها. فتوقّف عند التحوّل الاجتماعيّ الذي شهدتْه في تجربتها من مرحلة النقد الاجتماعيّ إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاستفادة من المناهج البنيويّة. وقد تزامنت المرحلة الأخيرة مع نزوع الناقدة إلى رسم مقوِّمات تجربتها الخاصة في النقد.

ففي المرحلة الأولى ـ مرحلة النقد الاجتماعيّ أو الإيديولوجيّ ـ عملت الناقدة على وصل الظاهرة الأدبيّة بالاجتماعيّ وبأشكال الوعي، وهو ما تجلّى في كتابها **الدلالة الاجتماعيّة لحركة الأدب الرومنطيقيّ في لبنان**. وقد اعتبر الأستاذ رضا بن حميد الكتاب المذكورَ خيرَ معبِّرٍ عن مرحلة مخصوصة من أدبنا العربيّ في اتّصالها بانعطافات حركة التاريخ وتصويرها للرغبة الملحّة في التجاوز وتأسيس رؤية جديدة للإبداع. غير أنّ تنزيل الناقدة للأدب الرومنطيقيّ في إطار مرحلتَيْن متتاليتَيْن، وهما الرفض والعجز، يحتاج من وجهة نظر الأستاذ بن حميد إلى المراجعة والتثبُّت لأنّ مثل هذا التقسيم من المفروض أن يَسْتند إلى مقياس زمنيّ وتصنيفٍ للنصوص يَعْسر إنجازُه إزاء مدوّنة يتداخل فيها الرفضُ والعجزُ إلى حدٍّ كبير. وقد لاحظ الباحث من ناحية أخرى أنّ إلحاح الناقدة على العوامل المجتمعيّة من شأنه أن يَحْجب خصوصيةَ النصّ الرومنطيقيّ الموصول بالذات البشريّة في تفرُّدها وتعبيرها عن انفعالاتها وخيالاتها. ولم تَفُتِ الأستاذَ بن حميد الإشارةُ إلى أنّ الناقدة قد ألحّتْ على اعتبار العلاقة بين الفنيّ والاجتماعيّ غيرَ موسومةٍ بالجمود بل بألوان من التأثير المتبادل: فللنصّ نبضُه المخصوص، صوتُه، قولُه، تعبيرُه. ولذلك لم تقصّر الناقدة في مساءلة الظاهرة الفنيّة في نصوص الرومنطيقيّين، فوقفتْ على مواطن التجديد في الوزن والقافية والصورة الشعريّة. وقد رأى بن حميد في اهتمام الناقدة بالخصيصات الفنيّة والتفكيكيّة علامةً دالةً على التحوُّل إلى المرحلة الثانية من تجربتها النقديّة. وقد اتّسمت بالانفتاح على اللّسانيّات والبنيويّة. فاهتمّت بالاشتغال على النصّ وبالبحث في قوانينه الداخليّة وفي مجموع العلاقات التي تنسجها عناصرُه فيما بينها. ويضيف الدارس في هذا الصدد أنّ الناقدة لم تَبْقَ في حدود الخطاب البنيويّ بل عملتْ على وصل «الداخل» بـ «الخارج» أيْ بالمرجع. وقد استفادت في هذا الصدد من مناهج مختلفة من أهمّها أعمالُ ميخائيل باختين وغريماس، مع وعيها المخصوص بمسألة حدود المنهج والعوائق المعرفيّة التي تواجه الناقدَ العربيَّ المسكونَ بشاغلين اثنين هما: خصوصيّةُ النصّ العربيّ من ناحية، وخصوصيّةُ الثقافة التي يَنْتمي إليها من ناحية أخرى، وذلك بحكم طبيعة المناهج الوافدة عليه من الغرب وهي ماتزال قيد التشكّل والتجريب. وانتهى بن حميد في مداخلته إلى إثارة قضية نقد النقد، متطلِّعًا إلى مشروع نقديّ جديد يتعامل مع المناهج الأجنبيّة بحسّ نقديّ ويضع في الاعتبار خصوصيّةَ الظاهرة الأدبيّة مع الإفادة من مكتسبات التراث النقديّ الذي مازال في حاجة إلى الدرس والإضاءة.

أمّا الأستاذ نجيب العمامي فقد اهتمّ بكتاب يمنى العيد الموسوم بـ: **الراوي ـ الموقع والشكل**. وركّز على تصوُّر الناقدة للقراءة المنتِجة لمعرفة النصّ من خلال تفسيره ومحاورته ورفضِ التماهي فيه والخضوع لسطوته وسلطته. ثم تناول ما أثارته في الكتاب من تساؤلات هي وليدةُ قراءة لا تُنْكِرُ ما وفّره لها من متعة وإفادة. وقد تعلّقت التساؤلاتُ التي أثارها العمامي بمحورَيْن اثنَيْن هما: العنوان الفرعيّ للكتاب وعلاقته بالمدوّنة التي اختارتها الكاتبة في قسم القراءات؛ ومسألة المصطلح.

١ ـ فيما يخصّ المحور الأوّل لاحظ العمامي أنّ العنوان المذكور **بحث في السرد الروائيّ** لا يَنْطبق على كلّ نصوص المدوّنة، وتحديدًا على **أوديب ملكًا** لسوفوكل و«رائحة الصابون» لإلياس خوري، لأنّ الأوّل مسرحية والثاني أقصوصة. وقد ناقش الباحث إصرارَ الناقدة على إدراج هذَيْن النصَّيْن في كتابها، مبيِّنًا خاصّةً الفوارقَ الأجناسيّةَ بين الرواية والمسرحية والأقصوصة.

٢ ـ أمّا في ما يتعلّق بمسألة المصطلح فقد نظر الباحث في أكثر المصطلحات تواترًا في الكتاب وهي: ١) الموقع والرؤية والصوت؛ ب) المصطلحات المحيلة على أعوان السرد.

وبخصوص العنصر الأوّل انطلق الباحث من تعريف الناقدة للموقع. ولاحظ ما يتميّز به التعريفُ من وضوح في المستوى النظريّ، ثمّ بيّن اللّبسَ الكبيرَ في استعمال المصطلح أثناء التطبيق أو ما أَسْمَتْه بالقراءات. فالموقع يتقلّص أحيانًا إلى الرؤية أو التبئير فيطابق «الراوي» أو «الرائي» بين تقنيّة سرد وممارسة اجتماعيّة سياسيّة وهو ما أُطْلقتْ عليه تسمية «ديموقراطيّة التعبير» من جهة أخرى، ويصبح الموقع في أحيان أخرى مرادفًا للصوت. وقد أشار

الباحث إلى أنّ هذا الترادف لا يستقيم؛ فقد تتعدَّد الأصوات أو تُوهِمُ بالتعدُّد والموقعُ واحد. ولكنّ الموقع قد يَخْتلف عن الرؤية والصوت معًا، فيَبْدو على موقع خط التماسّ بين داخل النصّ وخارجه. ولعلّ هذا التصوُّر قاد الناقدةَ من حيث لا ترغب إلى عزل الموقع عن رحمه، أيْ عن البنية الفنيَّة بحكم تمثيله أحدَ مكوِّناتها.

٣ ـ وبخصوص المصطلحات المحيلة على أعوان السرد أشار الباحث إلى أنّ الكتاب بحث في مسألة الراوي، ولكنّ الكاتبة استعملت مصطلحات عديدة مولِّدة للبس ومنها «الراوي» و«الكاتب/الراوي» و«الراوي/الكاتب» و«الراوي أو الراوي/البطل» و«البطل/الراوي/الشاهد» و«الكاتب» و«الراوية والكاتب.» وقد وردتْ هذه المصطلحات مترادفةً حينًا، متمايزةً حينًا آخر. وهو ما حدا بالأستاذ العمامي إلى تناول المصطلحات المذكورة مصطلحًا مصطلحًا، مبيِّنًا ما بينها من فوارق تنبّهت الناقدة إلى بعضها وغفلتْ عن بعضها الآخر.

وقد تقبّلتْ يمنى العيد بصدر رحب ملاحظات العمامي وأبدت استعدادها لمراجعة كتاب **الراوي** على ضوء تلك الملاحظات.

واختار الأستاذ رمضان العوري مساءلة كتاب يمنى العيد: **تقنيّات السرد الروائيّ في ضوء المنهج البنيويّ**. فرَصَدَ الأدواتِ المفهوميَّة المختلفة التي استخدمَتْها الناقدةُ في دراستها لبنية أشكال السرد الروائيّ، وبيَّن أنّها لم تكتفِ بنظريَّة تودوروف (قول/حكاية أو خطاب خبر) بل اعتمدتْ أيضًا على أعمال الشكلانيِّين الروس إلى جانب أعمال غريماس وجينات وجون بويون وغيرهم. وقد أفادتْ من ذلك إفادةَ المتمرِّس العارفِ بالوشائج الحميمة بين الشكلانيَّة والدلاليَّة السيميائيَّة والإنشائيَّة. وذكر الأستاذ العوري أنّ الناقدة قد سعَتْ في ذلك كلّه إلى عدم إغفال الموْقع، فبيّنتْ منذ البداية عدمَ كفاية المنهج البنيويّ، الأمر الذي دفعها إلى إعادة النظر في مفهوم «الشكل» واصلةً إيّاه بموقعها كناقدة عربيّة حتّى لا يكون الوصفُ باردًا أو اجتراريًّا، وبيّنتْ بواسطة التحليل والممارسة النصيَّة أنّها لم تتحيَّزْ للمنهج البنيويّ على حساب القراءة التأويليّة المتعاملة مع معاني النصّ. ويرى الباحث أنّ هذا الموقع ساعد الناقدة في أن تقدِّم إلى حدٍّ ما إضافةً هامَّةً للنقد العربيّ. وقد عرفتْ كيف تأخذ بصياغة منهجيَّة تَنْظر بعين الاعتبار إلى السياق المعرفيّ والسياق المرجعيّ العربيَّيْن في فترة ظهور الكتاب، دون الوقوع في مطبّات الانطباعيَّة أو التحليل السيكولوجيّ التي تحيد عن دراسة الأثر إلى دراسة الكاتب. ولم يَفُتِ الباحثَ أن يشير إلى بعض ما أغفلَتْه الناقدة. فذكر أنّه صادف في تطبيقاتها ـ وذلك رغم إشارتها إلى عدم كفاية المنهج البنيويّ ـ بعضَ المآخذ العامَّة التي أوردَها العديدُ من النقّاد أمثال بول ريكور ورولان بارت وغيرهم. إذ يعيب هؤلاء على المنهج البنيويّ نحتَ قوانين محنَّطةٍ تقلِّصُ التجديدَ والإبداعَ لأنّ كلّ العمليَّات التي يتشكّل السردُ وفقها تبدو وكأنّها محدودة ومعروفة مسبقًا ـ ولو كان الأمر كذلك لتوقّف كلُّ المبدعين عن الكتابة. وفضلاً عن ذلك تظلّ هذه السننُ موغلةً في التعميم، بما لا يتيح تحليلاً شاملاً للنصّ. وهو ما وقعتْ فيه الناقدة يمنى العيد في تناولها لبعض النصوص بالدرس. وأضاف الباحث مؤكِّدًا أنّ ما يعاب على المنهج البنيويّ هو اقتصاره على وصف النصّ وبناه وإغفال المستوى الاندماجيّ فيه، وذلك لأنّ العلاقات التوزيعيّة والترابطيّة لا تَكْفي وحدها لتحقيق التحليل البنيويّ؛ فهي تقدّم وصفًا خطيًّا مجزّءًا، والوحدات النصيَّة لا تكْتسب معنى إلاّ متى اندمجتْ في مستوى أعلى.

إنّ المآخذ المذكورة تُحْسَب في الحقيقة على المنهج بالدرجة الأولى، ثم على الناقدة بدرجة ثانية. والواقع أنّه قلّما سَلِمَ النقّادُ من الوقوع في تلك المآخذ التي لا تقلِّل في نظر الباحث من قيمة أعمال يمنى العيد بوصفها علامةً مضيئةً في مسار النقد العربيّ الحديث.

وفي سياق نقد النقد تعرّض الأستاذ البشير نقرة في مداخلته الموسومة بـ: «من قضايا النقدُ الأدبيّ الحديث» للأسس المعرفيَّة التي يقوم عليها النقد الحديث، ونظر في حدود الشكلانيَّة والإنشائيَّة، واستخلص أنّ التعامل مع الظاهرة الأدبيَّة باقتفاء المنهج التجريبيّ يؤدِّي إلى استخراج الثوابت أو القوانين ويُغْفل الجزئيّات أو الخصوصيَّات التي تَسِمُ الأثرَ وتشدّه إلى الثقافة التي يحمل سماتها. وبيَّن أنّ الاهتمام بما يَرْبط الآثارَ بعضَها ببعض يُوقِعُ الناقدَ في الإسقاط ويجعل النقدَ يعيد نفسَه، فيتحوّل الناقدُ إلى مجرّد آلة يَعْسر عليها التنبُّه إلى وظيفة الأثر بل وأحيانًا إلى الجنس الأدبيّ الذي يَنْتمي إليه. وتتنافى هذه القيود مع طبيعة العمل الإبداعيّ الذي يَرْفض التقيُّدَ بالثوابت والإلزامات على غرار الرواية الجديدة على سبيل المثال. وأضاف الباحث أنّ قصرَ اهتمام الناقد على هذه المسألة من شأنه أن يؤثِّر سلبًا على العمل الإبداعيّ ـ وهو ما حصل في الماضي عندما قدّم العربُ اللّفظَ على المعنى فساد التقليدُ على مدى قرون وبقيت الأغراضُ الشعريّةُ على ما هي عليه، إلى أن ظهرتْ مدرسةُ الديوان ومدرسةُ المهجر ومدرسةُ أبولو. وتعرّض نقرة لأعمال باختين، ولأهميّة أعمال يمنى العيد، خاصّةً في عنايتها بقضيَّة الموقع والشكل. واقترحَ أن يَرْتكز نقدُ الخطاب السرديّ على المستويَيْن السرديّ والتأويليّ التداوليّ وذلك للإحاطة بأهمّ جوانب الظاهرة الأدبيّة.

تفادي المطبّات

إنّ ما يُحسب لهذا الملتقى العلميّ هو أنّه توصّل إلى تحقيق هدفَيْن اثنَيْن، أوّلهما تكريمُ الناقدة العربيَّة يمنى العيد التي تُعْتبر بحقّ من أبرز روّاد الحداثة في الوطن العربيّ. فقد أسْهمتْ بأعمالها النقديَّة وبحوثها المتّصلة في تطوير النقد العربيّ وتحديثه، مستفيدةً من المناهج الغربيَّة وعلى الأخصّ في حقل السرديّات. أمّا ثانيهما فهو الرهان على الإضافة العلميَّة، وهو ما جعل ملتقى «يمنى العيد ناقدة أدبيّة» لا يَنْزلق في مطبّ المجاملات والاحتفاليّة على حساب القيمة العلميّة. وقد تجلّى ذلك بصورة خاصّة فيما أثاره نقدُ النقد من جدل ومطارحات هامّة بين الناقدة والأساتذة المشاركين في الجلسات العلميّة والأساتذة الحاضرين والطلبة. فقد أثيرت قضايا عديدة اتّجهتْ إجمالاً نحو مساءلة المناهج الحديثة في نمطيّتها وتقصيرها في إدراك فرادة النصّ وديناميّته. وهو ما يَسْتدعي تطويع المناهج، بما هي أداة للمعرفة، لا باعتبارها جهازًا معرفيًّا مكتملاً يطبَّق على كلّ النصوص.

كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة بالقيروان

الطريق إلى إيثاكا

• محمد القيسي •

موت عازف الجيتار

عَلَّقْتُ جيتاري على الأشجارِ.
نامتْ كلُّ عينٍ ها هُنا،
نامتْ عصافيرُ الحدائقِ،
والنوافذُ أطرقتْ في الصَمتِ.
نامتْ ناسجاتُ الصُوفِ في الشُرفاتِ.
نامَ العازفونَ على الضَنى
وعلى السُطوحِ غفا الحمَامُ.

والظلُّ نامَ،
ونَامَ قنَّاصُ الحياةِ إلى نُصوصِ كتابهِ.
أما الذينَ رَمَوْا حِجَارتَهمْ
عَلى طَرفِ المدينةِ،
غَاضبينَ،
فلمْ يناموا.

عَلَّقْتُ جيتَاري
ورُحْتُ أُمشِّطُ الأَضلاعَ والطُرقاتِ
أُحصي غَيْمَ مَنْ ركَضوا
وراءَ غزالةٍ،
وتَسلسلوا في الريحِ أجنحةً،
وحَاموا.

عَلَّقْتُ جيتَاري، إذَنْ،
وأقمْتُ حيثُ هُمو أقاموا.

جَرحَى أغانيهمْ
جَواري كُلُّ هذا الليلِ يَغمُضُ،
والنهارُ هُنا يرنُّ،
ولاَ غَمَامُ.

يَبُسَتْ بَراعمُه،
كما يَبُسَ الكَلامُ!

وزَّعتْني ما بَينَ نَافذتَيْنِ،
في هَذا المدَى الأَرضيِّ قُدَّامي،
ومَا استَودعْتُ قلبي ذِمَّةَ الزيتونِ حتى
غصَّتِ الأَوتارُ،
وارتَجفتْ على أنحائهِ،
الأَرضُ الحَرامُ.

حتَّى أقول وصلتُ

أُقيمُ،
لا أَقولُ في مَدينةٍ،
ولا أقولُ في مكانْ.

أُقيمُ في بيتٍ مُؤجَّرٍ في الريحِ،
ليسَ لي إِسمٌ على بابٍ،
وليسَ لي جُدرانْ.

أُفيقُ أحيانًا
فلا أَرى لي وجهةً
ولاَ أَرى جيرانْ.

رُوحي تَلوبُ في مَدى الغاباتِ،
حَيثُ لا سَريرَ لي
وأُسْرَتي الأَغصَانْ.
أُقيمُ فيَّ لاجئًا
ولا يَحينُ لي أَوانْ.
حَتَّى أَقولَ مرةً:
ها أَنتَ قد وَصَلتَ صفحةً،
وَصَارَ في الإِمكانْ
أَنْ تَربحَ الخسارةَ التي تَلألأتْ
في بُنِّكَ الأَسودِ،
والفنجَانْ!

أُقيمُ،
لا أَقولُ في مَدينةٍ،

ولا أقولُ في مَكانْ.

لمّا يَحِنْ بَعدُ إذنْ
يَا صَاحِبي بيتٌ،
ولم يَحِنْ
عنوَانْ.

عرق ليمون

لا أنتِ لي بَيتٌ،
ولا عنوانُ
إنْ سَكَتَ اللِسَانُ.

يا أُختُ ضَمّدي يَديكِ بالحنَّاءِ،
وأَرْسلي لغُربتي
عِرْقًا مِنَ الليمونِ،
قد يَصحو هُنا
إنْ شمَّهُ السَكرانُ.

غلاف بينيلوب

تَنامينَ وَحدَكِ خلفَ غلافِ سميكٍ،
أُسمِّيهِ تَابوتَكِ الحيَّ آنًا
وآنًا
أُسمِّيه بَيتَ النَدامَة،
لا يَخفقُ الطينُ فيه،
ولا يَستوي عندَ حَالْ.

تَنامينَ وَحدَكِ،
لا نَوْلَ بينَ يديكِ إذنْ
لابتكارِ الأقاليم.
أَعرفُ أنَّ البلادَ غلافٌ،
وأَنّي وأَنَّكِ في الحالتينِ يَتيمانِ،
نَدفنُ أحلامَنا
في الرمالْ،
وأَعرفُ ما مِنْ سَماءٍ
نَدقُّ شَبابيكَها،
أوْ نجيءُ الحدودَ.
وقد نَترامى يَتَامى
قريبًا منَ النهرِ،
نَهوي عَصافيرَ قتلى
ويَحرُمُ حتى السؤالْ.

على أنَّ قلبي
خَفيفَ الأَعالي يَشفُّ.
وأَعرفُ أنّيَ نِصْفٌ،
وأَنّكِ نِصْفُ
وأَنّا انشَطَرنَا إلى جِهتَيْنِ،
فغرْبٌ إِلْفٌ،
وشرْقَ إِلْفُ.

حزنُ يولسيس

أَنجزتُ بينَ يَديكِ البلادَ البعيدةَ،
أَنجزْتُ أشجارَها تَتَعانقُ
مَنفًى
وَعائلةً
في الأَباريقِ، والمزهريَّاتِ،
تَعلو
وتَعلو.

وَسَوَّيتُ بين يَديكِ،
جَنائنَ مِنْ فضَّةٍ،
وَجُنونًا يليقُ بما
يَتَدفّقُ في نَهرِ خَصْرِكِ،
مِنْ سُنْدُسٍ،
وجَداولَ.

سَوَّيتُني خَالصًا مِنْ سواكِ،
فطُوبى لِنومكِ يَنمو

وَطُوبى لطيرِ النهارِ يحطُّ على
شُرفتي
ريشَةً
ريشَةً
وَهوَ يَصحو.

ادّعاءات هوميروس

ليسَ ما أنزلُ إيثاكا
ولا بَيتيَ هذا البيتُ.
مُنذُ الفَجرِ لم أعثرْ على النَوْلِ،
أو الخيطَانِ.
لم أعثرْ على المرأةِ،
لا أكوابَها
أوْ مَا يَشي بالطيبِ في
هَذي الخزاناتِ.
ولا أشْهَدُ في مِرآةِ بينيلوبَ وَجهي
مَنْ أنا في هذه السَّاعة!
لا أسوارَ طِروادةَ خَلفي أو أَماميَ
ليسَ منْ مَجرًى لشيءٍ.
فلماذا يَدَّعيني الآنَ هوميرُ،
ويُعطيني مِنَ الأَحداثِ مَا
لا أستطيعُ الزَعْمَ؟
لا أُكنَى بيوليسيسَ،
لم أركبْ سَنَامَ البحرِ،
مَا شَاركْتُ في حَربٍ،
ولاَ نَامَ الغُزاةُ على سَريري.
كلُّ ما في الأمرِ أنّي
في طريقي نحو إيثاكا
وأنّي لم أصِلْها.

عصافير بيت لحم

أربعةُ عصَافيرَ تُغَنّي في المزرعةِ،
وتَلعبُ بينَ الأغصانْ.

أربعةُ عَصَافيرْ
تَلعبُ في الجنةْ.

أربعةُ عَصَافيرْ
كَانتْ تَلعَبُ.

أربعةُ عَصَافيرْ
لَمعتْ في الضَوءْ.

أربعةُ عَصَافيرْ
كانتْ قبلَ قليلٍ أربعةَ عَصَافيرْ.
أربعةُ عَصَافيرْ
تَتَناثرُ تحتَ النيرانْ.

أربعةُ عَصَافيرْ
لُفَّتْ بِملاءاتِ الكتَّانْ.

أَرْبَعَةُ عَصَافيرْ
لن تَلعبَ بعدَ الآنْ.

أربعةُ عَصَافيرْ
عبرَ الشَاشةِ في الأكفانْ
أرْ
بَ
عَ
تُ
عَ
صَا
فيرْ.

عمان ٢٠٠١/٧/١٧

فاتنة العشّاق التي وُلِدَتْ على رَوَاق

العماد أول مصطفى طلاس*

كنتُ في زيارة اطمئنان صحيَّة لرفيق السلاح اللّواء غازي أبو عقل بعد أنْ أجرى عمليَّةَ تبديل أربعة شرايين في مستشفى أميَّة لقلبه الذي أضناه الهوى وما يراه من أكل الهوى. وخَطَرتْ صبيَّةٌ فاتنةٌ في الغرفة سحرتْ قلوبَ الحاضرين، ومنهم شوقي الدقّاق وحُسين بطّيخة. ولمّا لاحظتْ شقيقتُها «أمل» أنّنا وَقَعْنا في كَمين الاندهاش قالت: «تجلَّدْ واحبس الأنفاسَ عنها. فأختي جنّنتْ كلَّ الرِّفاق.. وزادت في اسمها 'ألمى' عطاءً، فصارت في البَرِيَّةِ كالبُراق.. ولا تخشى منافسةَ الصبايا، فأمي ولدتْها على رَوَاق...»

صادفْتُ غيداءَ، في دلٍّ وإشراقِ … تَميس تِيهًا، وتُغْري كلَّ ذوّاقِ
قد أشرقتْ كالسَّنا في بسمةٍ غَمَرتْ … أجواءَنا، مثلَ ماءِ المُزْنِ دفّاقِ
سألتُ عنها، فردّت أُختُها عَجَبًا … هذي الصبيّةُ، «ألمى» بِدْعُ خلّاقِ
فأمُّها حَمَلَتْ فيها على مَهَلٍ … رَقَّتْ هَناءً، وطابَتْ مثْلَ رَقراقِ
جاءت «رَوَاقًا» على حظٍّ، وجمّلَها … حُسْنُ القوام، وحِسٌّ بالغِوى الراقي
وسُمِّيَتْ باسم «ألمى» كي يُقرِّبَها … من اسم «لمياء» في ذاتٍ وأعراقِ
يا لَلْجمالِ إذا فاضت مفاتنُهُ … في طَلّةِ الحُسْنِ إلهامًا لِعُشّاقِ
يُهدي إليهم من الإيحاء شعلتَهُ … يشفُّ حسُّهُمُ عن بوحِ مُشتاقِ
شكرتُ ربّي على نُعماهُ إذْ خَطَرَتْ … ورحتُ أرْسمُها من غيرِ أوراقِ
نَسَبْتُها للتشابيهِ التي عُرِفَتْ … عند العروبةِ، لكنْ بانَ إخفاقي
لأنّها فوق وصفِ السّابقين لها … هذا التفرُّدُ لم يُعرَضْ لسبّاقِ
فقلتُ للنفس: يكفي أنّها خَطَرتْ … كي تلتقِينا بترحيبٍ وأشواقِ
لِيَسْعَدَ القلبُ في اللُّقيا وما حفلتْ … منها المفاتنُ من غُنْجٍ وأخلاقِ
أنا العمادُ، وحُكْمي ليسَ يَنْقضُهُ … في دولةِ الحُسْنِ إلاّ خَتْمُ أوراقي!

الشآم

شتاء العام ٢٠٠١

* - وزير الدفاع، نائب رئيس مجلس الوزراء، نائب القائد العامّ للجيش والقوّات المسلّحة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة.

جديد الآداب

❖❖❖❖❖

ملحق «الاختلاف الجنسيّ»

تستعدّ مجلة الآداب لإصدار ملحق جديد يَصْدر ثلاث مرات في السنة، ويهتمّ بسؤال الاختلاف الجنسيّ. والاختلاف الجنسيّ كما نَفهمه ليس موضوعًا محدّدًا ـ مغلقًا، وإنما هو بالضبط سؤال نطرحه لنعالج حدود الأنوثة والذكورة وصفاتهما المتعارَفِ عليها. بهذا المعنى ينطلق طرحُنا من أسئلة أولية متجدّدة، من سؤال مفتوح ومتكرِّر لمّا يزل الإنسانُ يطرحه على وجوده، أيْ على صيغة هذا الوجود، ولمّا يزل السؤالُ يَطْرح نفسَه على الإنسان، وعلى صيغة وجوده:

ما معنى «أنثى»؟ وما معنى «ذكر»؟

ما معنى أن أكون هذه وتكون ذاك، أو العكس؟

أيْ ما معنى أن نختلف جنسياً؟

كيف وأين ومتى يكون اختلاف؟

إنّ سؤال الاختلاف الجنسي هو بلا شكّ سؤالٌ مستجدّ على الساحة الثقافيّة، ويلقى اهتماماً متزايداً، بل ويثير نقاشاً واسعاً على الصعيد العالميّ عموماً، وفي العالم العربيّ خصوصاً. وهي أسباب دفعت الآداب إلى محاولة الإسهام في النقاش الدائر. لكنْ، إذ يلتقي أو يتقاطع سؤالُ الاختلاف الجنسيّ مع طروحات الحدود الجنوسية ومع سؤال الهويّة - الجنسية واللغوية، ومع أطروحات الكتابة النسوية وموضوع حقوق المرأة (على اختلاف كلٍّ من هذه المجالات وخصوصيّته)، فإنه لا يتماهى معها. فالسؤال حول الاختلاف الجنسيّ هو تساؤل أنطولوجيّ ما يزال يُبلوِر لغةً وفهمًا ومفاهيمَ ليحاور بها صيغةَ وجودنا كبشر. إنه، باختصار، محاولةٌ لمقاربة الإنسانيّ على نحوٍ يتجاوز الفهم الضيّق لحدود الأنوثة والذكورة.

هكذا تطمح الآداب إلى أن يكوّن هذا «الملحق» مساحة معرفية وحواريّة تُسهم في بلورة فهم متجدِّد للاختلاف الجنسيّ. كما تأمل المجلة أن تتشكّل في هذه المساحة رؤية نقديّة لتجلّيات الاختلاف الجنسيّ وآثاره في الإبداع العربيّ؛ ذلك أنّ الإبداع، من حيث هو لغة يحاور فيها الإنسانُ وجوده، قد يكون أكثرَ الأمكنة اختزانًا لآثار الاختلاف الجنسيّ ومعانيه.

لذا ترى الآداب أن يتركّز الملحق على المحاور التالية:

١ ـ الاختلاف الجنسيّ باعتباره سؤالاً مطروحاً على المستوى الفكريّ.

٢ ـ تجليات الاختلاف الجنسيّ في الإبداع العربيّ، أدباً وفناً.

٣ ـ الاختلاف الجنسيّ من منظور المبدعات والمبدعين.

مجلة الآداب
ليلى الخطيب

الفهرس العام لمجلة الآداب لعام ٢٠٠١، السنة ٤٩

١ ـ فهرس الكتّاب

٢ - فهرس الموضوعات



أبحاث مستقلّة

سهيل إدريس

ذكريات الأدب والحب

الجزء الأول

دار الآداب

الإحصائيات الأخيرة لمعرض اكسپو بيروت (٢-١٨ تشرين الثاني ٢٠٠١)

المجلات:

١- مجلة الآداب، تصدر عن دار الآداب

شكراً للقارئ